البحث في الخدمة الاجتماعية
بين النظرية والتطبيق

الأستاذ الدكتور
رياض أمين حمزاوي

الدكتور
طلعت مصطفى السروجي



دبي

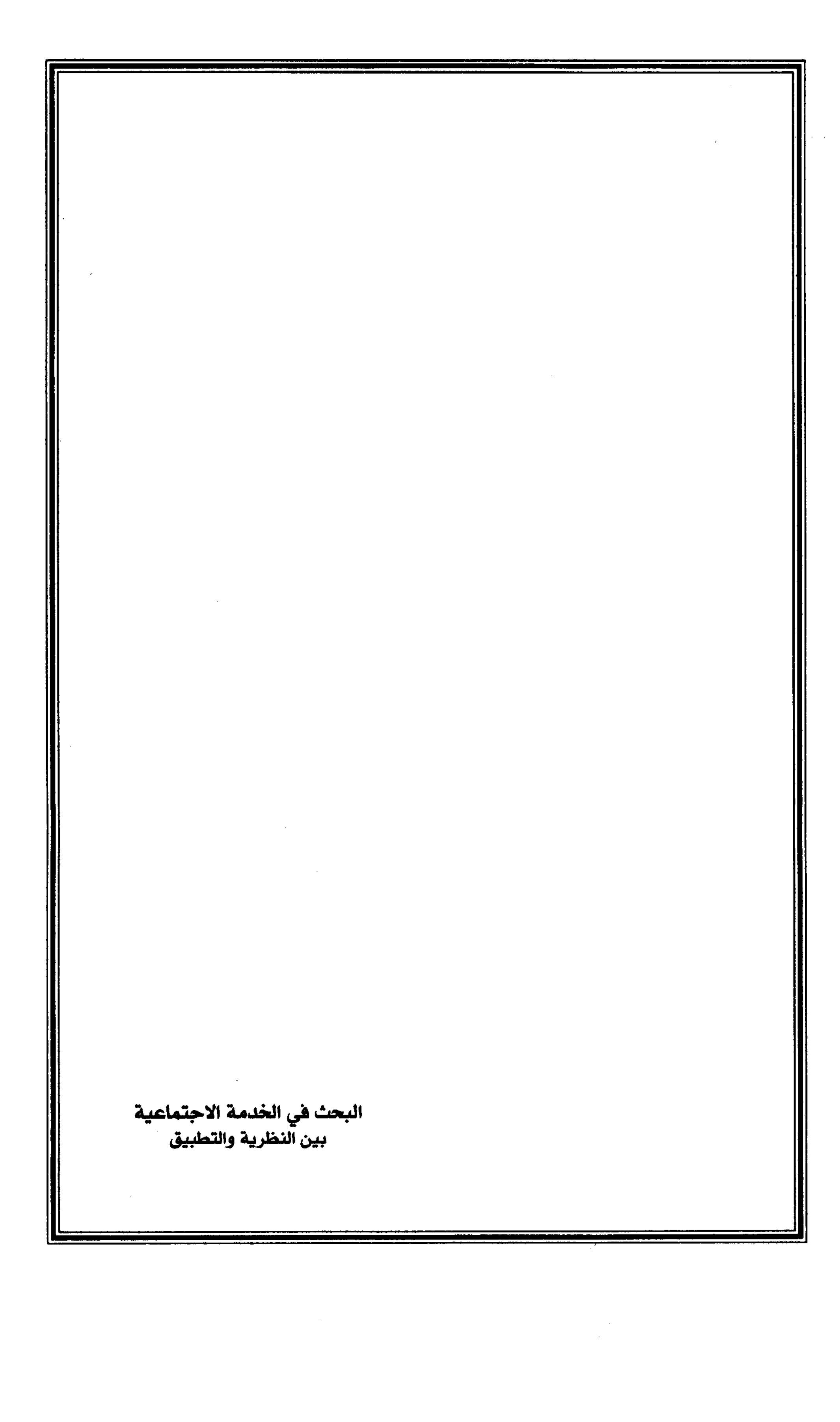
الطبعة الأولى

١٤١٨هـ / ١٩٩٨م

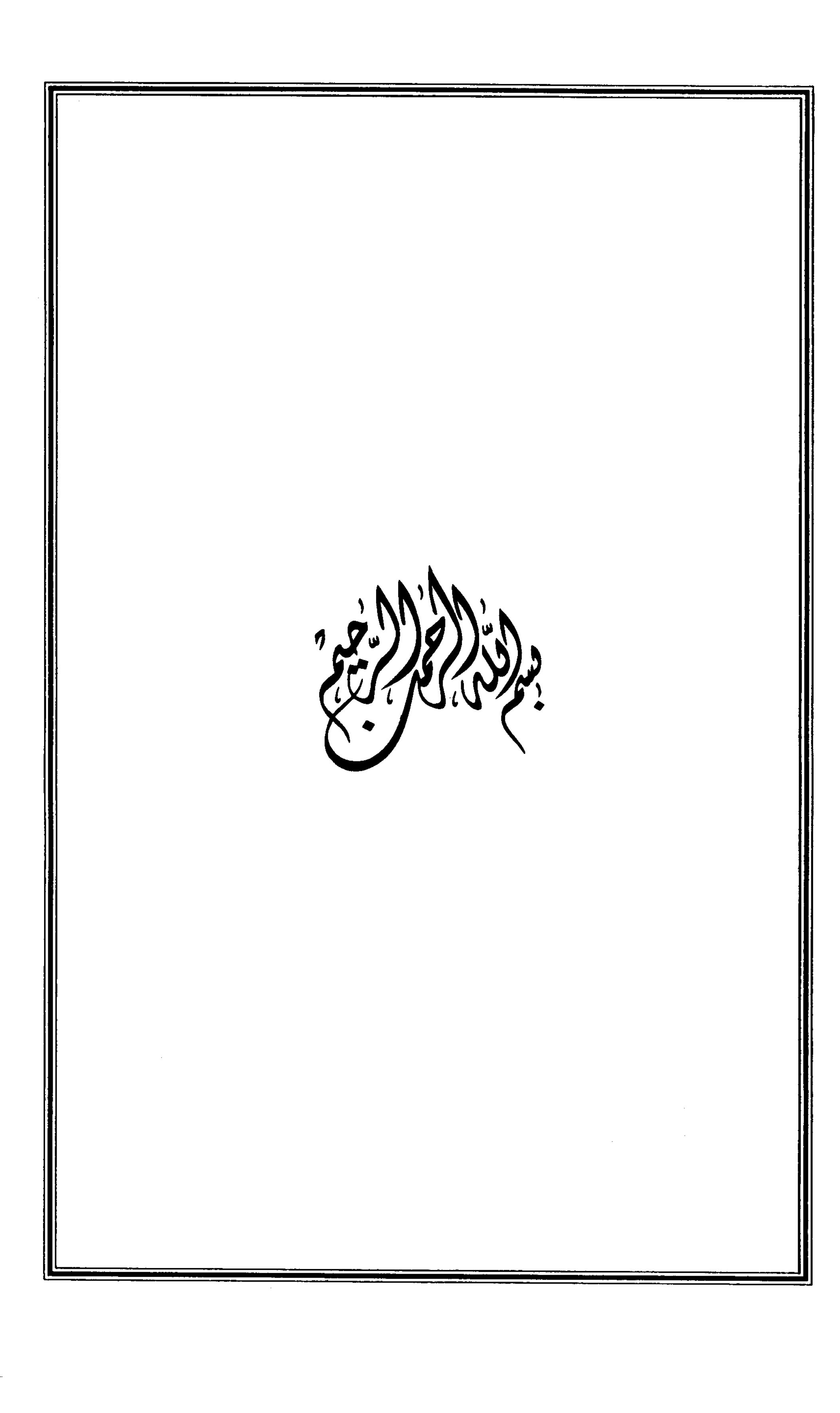


دار القلم للنشر والتوزيع

بر دبي - دوار الصقر - بناية الفردان
تليفون: ٥٢٠٤٣٠ - فاكس ٥١٣٩١٠ - ص.ب ١١٨١٧
دولة الإمارات العربية المتحدة



البحث في الخدمة الاجتماعية
بين النظرية والتطبيق


بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الكتاب



وضع هذا الكتاب ليكون مرجعاً لطلاب الخدمة الاجتماعية لكي يتعرفوا على لغة البحث العلمي في مهنة الخدمة الاجتماعية من حيث الفكرة النظرية والأمور التطبيقية.

ونحن نؤكد أن غرضنا هو محاولة تمكين هؤلاء الطلاب من استيعاب فكرة البحث العلمي كعملية اتخاذ قرارات مستمرة من جانب الأخصائي الاجتماعي وذلك في كل مرحلة من مراحل البحث الإمبريقي.

ولذلك تنتظم أجزاء هذا الكتاب في ثلاثة أجزاء رئيسية حيث يختص الجزء الأول بتقديم مقدمة عامة حول مفهوم العلم وخصائصه ووظائفه وخطواته ومعنى مشكلة البحث والفروض والتعريفات الإجرائية وأنواع المتغيرات المتصلة ببحوث الخدمة الاجتماعية ويتعلق الجزء الثاني منه ببيان نظرة عامة تصورية لوظيفة البحوث في الخدمة الاجتماعية ودورها في تطوير البناء المعرفي والممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية.

وأخيراً ينفرد الجزء الثالث بعملية من أكبر العمليات في البحث للخدمة الاجتماعية حيث يعرض عملية تصميم البحوث من حيث أنواع الدراسات والمنهجية المستخدمة وفكرة القياس العلمي والعينات وطرق جمع البيانات

ثم كيفية الجمع والترميز والجدولة والتحليل للبيانات وذلك من واقع أمثلة عملية وخبرات تطبيقية.

وعلى الله التوفيق.

أ.د. /رياض أمين حمزاوي

د/ طلعت مصطفى السروجي

الجزء الأول

مقدمة عامة حول أهم المصطلحات الشائعة في البحث للخدمة الاجتماعية

١ ـ مفهوم العلم.

٢ ـ خصائص العلم ووظائفه.

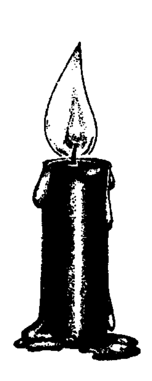
٣ ـ خطوات المنهج العلمي.

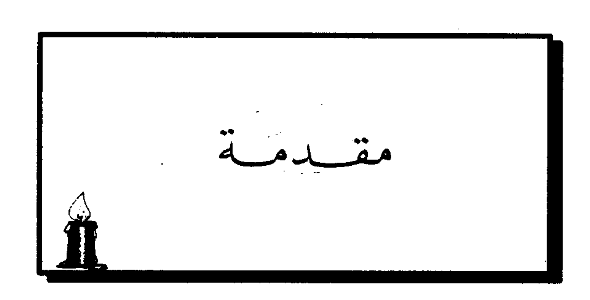
٤ ـ مشكلة البحث.

٥ ـ الفروض.

٦ ـ التعريفات الإجرائية.

٧ ـ أنواع المتغيرات المتصلة ببحوث الخدمة الاجتماعية.





من الملاحظ أنه لا يكاد يخلو مؤلف في الخدمة الاجتماعية أو علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية بصفة عامة من دراسة واسعة للأمور المتعلقة بالبحث العلمي وإجراءاته المنهجية، ولعل ذلك يرجع إلى عديد من العوامل بعضها يتعلق بصلة النظرية بالبحث والبعض يتعلق بأهمية البحث العلمي ذاته. ولكننا سوف نعرض عاملين على درجة كبيرة من الأهمية في نظرنا.

ويتعلق العامل الأول بالكثير من المشكلات التي ما تزال تواجه الأخصائيين الاجتماعيين المتخصصون في العلوم الاجتماعية عندما يحاولوا التعرض للظواهر الاجتماعية بالدراسة والبحث وعندما يشرعون في إخضاع تلك الظواهر للقياس العلمي الدقيق من أجل تحقيق نتائج تمكنهم من التفسير والشرح والتنبؤ.

ولقد تنبه الأخصائيين الاجتماعيين إلى ذلك وآمنوا أنهم بحاجة ماسة إلى التعرف على البحث العلمي ومناهجه وأدواته من أجل تسهيل عملية الدراسة واستخلاص النتائج من الواقع الإمبريقي للتمكن من الوصول إلى نظرية للتفسير[١].

ويتعلق العامل الثاني في رغبة العاملين في المجالات الاجتماعية بصفة

(1) Reynolds, Paul Daul Davidsen. A primer in Theory Construction Indianapolis: The Bobbes - Merill Company Inc?, 1976, pp 16 - 17.

عامة سواء كانوا أخصائيين اجتماعيين أو غيرهم من الاستفادة من نتائج البحوث بصفة عامة وبصفة خاصة فيما يتعلق بتطبيق نتائج تلك البحوث في محاولة صياغة سياسات اجتماعية من أجل التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولذلك فلقد اهتمت جميع كليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية على اختلاف أنواعها ومستوياتها بتدريس مادة البحث سواء على مستوى الدبلوم أو البكالوريوس أو على مستوى الدراسات العليا وذلك من أجل تحقيق عملية فهم لغة البحث العلمي ومعرفة الأصول العلمية لاختيار المشكلات ولعل ذلك هو أهم أغراض ذلك الكتاب.

١ ـ مفهوم العلم والبحث العلمي:

العلم بصفة عامة هو الوصول إلى الحقيقة وتفسيرها، والعلم أساساً مجموعة من الخطوات والإجراءات المنطقية من أجل تحقيق هدف محدد.

والعلم هو الصدق وهو الكشف عن الوقائع باتباع الإجراءات المنهجية.

فلا علم بغير منهج والمنهج العلمي قوامه الاستقراء[١].

والبحث العلمي نشاط إنساني منظم يقوم به الأفراد سعياً وراء الحقيقة وهو نشاط أساسي لا يمكن الاستغناء عنه.

ولقد حاول الكثير من المشتغلين بالبحث العلمي وضع تعريف دقيق لمفهوم البحث وبين تلك التعاريف نرى تعريف أكهارت وايرمان بأنه أسلوب للتفكير العلمي يستخدم عند تعاملنا مع مشكلات الواقع الإمبريقي بقصد تحسين وتطوير وتنمية أساليب مواجهة المشكلات[٢].

ويعرفه عبد الباسط حسن بأنه «الدراسة العلمية المنظمة لظاهرة معينة باستخدام المنهج العلمي للوصول إلى حقائق جديدة يمكن توصيلها والتحقق

---

(١) عبد الباسط محمد حسن، **أصول البحث الاجتماعي** ـ مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٧٦، ص (٢).

(٢) راجع: المرجع السابق، ص ص (٢٧ ـ ٢٨).

من صحتها»[1].

وفي رأينا أن البحث العلمي هو «الدراسة المنظمة لموضوع معين باستخدام إجراءات محددة من أجل الوصول إلى الحقيقة التي يمكن تفسيرها وشرحها للآخرين».

(١) المرجع السابق ص (٣٢).

٢ ـ خصائص العلم ووظائفه:

إن غرض هذا الكتاب كما سبق ذكرنا هو التمكين من الحصول على الحقائق فهو لا يتحدث عن العلاقات المنطقية بين الجمل العلمية أو عملية تكوين التعميمات والقوانين العلمية أو اختبار العلاقات من أجل التوصل إلى نظرية، إن ذلك جانب آخر من جوانب النشاط العلمي.

ولذلك فإن عرضنا لخصائص العلم ووظائفه سوف تكون في إطار الهدف الرئيسي لنا وهو كيفية القيام بالبحوث الإمبريقية.

ويقرر Simon بأن قراءة مبادىء البحث ومعرفتها تكون دائماً عملاً مفيداً ولكنه يقرر أيضاً أن البحث ليس تماماً موضوعاً أكاديمياً.

وهو يؤكد أنه لا يوجد تصميم نموذجي فريد... فطرق البحث على اختلاف أنواعها لا تحل المشكلات بصفة قطعية مثل حلول المشكلات في الجبر والهندسة وإننا في مجال العلوم الاجتماعية لا نستطيع أن نصل دائماً إلى إجابة واحدة محددة وكافية[١].

ويؤكد كذلك Kerlinger أنه لا توجد طريقة علمية واحدة وإنما سوف يكون هناك طرق عديدة علمية لأنه جوهرياً هناك أنواع مختلفة وعديدة من المشكلات[٢].

(1) Simon Iulain L. Basic Research Methods in Social Science. New York: Random House, 1978 P32.

(2) Kerlinger, Fred N. Foudations of Behavioral Research New York: Rinehart and winston, Inc, 1973 P26.

وإن الطريقة العلمية بقدر ما هي طريقة علمية إلا أنها ليست مملوكة لعقل معين أو لشخص معين أو أنها ممنوعة الامتلاك... ونحن نؤكد أن الفكرة الجيدة هي أساس الدراسة الإمبريقية وأن النظرية مصدراً هاماً للأفكار اللازمة للبحث الإمبريقي.

وفي ضوء ذلك فإن البحث العلمي له عدة خصائص رئيسية نعرض بعضها فيما يلي:

١ ـ العلم واقعي بمعنى أن العلم لا يحاول أن يبحث عن إجابة لأسئلة مثل لماذا هناك شمس أو هناك قمر أو لماذا وجدت الأشياء؟ إن العلم لا يمكنه أن يبحث عن كل شيء.

... إن الوظيفة الأساسية للعلم هي البحث عن إجابة عن السؤال الآتي كيف تحدث الأشياء؟ Why things happen وهذا هو الغرض الرئيسي للعلم[1].

فالمعرفة العلمية تقوم على استقراء الظواهر والخبرات التي يعيشها الناس وليس مجرد التأمل والنظر.

ونلاحظ أن هذه الخاصية تتفق مع غرضنا في هذا الكتاب فنحن لا نتناول البحث عن الأمور الغيبية وإنما نحن نبحث في البحوث الإمبريقية الواقعية.

٢ ـ العلم موضوعياً objective بمعنى أن البحث العلمي يتجه دائماً إلى تحقيق أهدافاً عامة غير شخصية، ونحن نسلم أن كل بحث يبدأ بشعور الباحث بموضوع محدد ولكن من الضروري أن يكون لهذا الموضوع قيمة علمية ودلالة اجتماعية عامة.

٣ـ العلم له خاصية الإعادة Repeatability أي القدرة على الاختبار أي أن العلم Verifiable بمعنى أن نتائج البحث العلمي قابلة للاختبار بحيث

---

(1) Reynolds, A primer in Theory construction, OP cit P: (15).

إذا اختار باحث آخر نفس المشكلة واتبع الخطوات المنهجية واستخدم نفس الأدوات التي استخدمها في البحث لأمكنه أن يحصل على نفس النتائج.

٤ ـ العلم له خاصية يطلق عليها أنه Communicable أي أن نتائج البحث يمكن نقلها وتوصيلها إلى الأشخاص الذين تعنيهم هذه النتائج. ولذلك فإن البحث الجيد هو القابل للتوصيل والقابل لأن يكون متفق عليه.

وفي ضوء تلك الخصائص الأربعة السابقة نستطيع أن نقرر أن البحث الجيد هو الذي تتوافر فيه تلك الخصائص وبصفة خاصة الخاصية الرابعة فكلما زاد عدد العلماء في قبول الفكرة كلما زادت الفكرة قيمة وكلما حققت أهداف العلم ومن ثم فإن العلماء وفهمهم لمعنى المفاهيم والجمل العلمية هي دائماً المحققة لأغراض العلم[١].

إن المعرفة العلمية هي المعرفة المقبولة دائماً من جماعة أن وجهة نظر الفرد الواحد لا تعتبر معرفة علمية حيث يؤكد Reynolds The view of one individual cannot be considered scientific knowledge[٢].

ولذلك فإن هناك خصائص مرغوبة في المعرفة العلمية ولعل تلك الخصائص ثلاث:

الخاصية الأولى: ويطلق عليها التجريد Abstractsess ومعنى تلك الخاصية أن تكون المفاهيم العلمية مستقلة عن الزمان والمكان ولعل تلك الخاصية هي أخصب خصائص العلم وبصفة خاصة في العلوم الاجتماعية.

الخاصية الثانية: الاتفاق Intersubjectivity.

وتعني تلك الخاصية اتفاق العلماء حول:

أ ـ الأحداث والمفاهيم المرتبطة بالظاهرة.

ب ـ العلاقة بين المفاهيم كما تحددها الجمل العلمية.

(1) Ibid., PP: (15 - 17).

(2) Ibid., PP: (17 - 19).

أما عن الخاصية الثالثة فهي الأساس الإمبريقي: Empirical relevance.

أي أننا لا نستطيع أن نقرر أن البحث العلمي يكون جيداً إلا إذا كان له أساساً من الواقع، فإذا قدم فرداً «تصوراً» لنظرية معينة وكان مصدره الوحيد هو تصوره الخاص للظاهرة التي يهتم بها بدون أي معلومات أو محكات من الواقع فإن ذلك يبعد بحثه كلية عن المعرفة العلمية.

فإذا لم تقارن نتائج البحوث بنتائج بحوث أخرى لها أساس في الواقع فهي في هذه الحالة تكون بحوثاً فلسفية خاصة بأصحابها وحدهم ولا يمكن اعتبارها جزءاً من البناء العلمي للمعرفة.

وبناءاً على ما تقدم فإن البحث العلمي له وظيفة محددة وهي اكتشاف الحقائق والبرهنة عليها.

ولذلك فالبحث العلمي الجيد هو الذي توجد به الخصائص السابق عرضها بالإضافة إلى أنه دائماً يجب أن يكون:

١ ـ إجرائياً Operational، فإن كافة التعريفات التي يقبلها منطق العلم يتعين أن تكون قابلة للقياس فالتعريف الإجرائي كما سنحدده فيما بعد هو التعريف الذي يحدد إجراءات القياس في الواقع العلمي «والتعريفات الإجرائية تختلف بطبيعة الحال عن التعريفات النظرية Theoretical أو تعريفات القواميس، ولا يمكننا بأي حال من الأحوال الحكم على البحث العلمي بأنه جيد ما لم تكن مفاهيمه الأساسية محددة إجرائياً.

والتعريفات القبلية التي تسلم بضرورة المجتمع أو الثقافة أو النظام ما هي إلا صور من المنطق الأرسطي العقيم، ومن ثم فهي غير عملية وعديمة الفائدة من الناحية العلمية[١].

٢ ـ البحث العلمي عام بمعنى أن الطريقة العلمية ليست مملوكة لأحد

(١) محمد علي محمد، **طرق البحث الاجتماعي** دار المعرفة الجامعية الأسكندرية، ١٩٨٣ ـ ص: (١٣).

وعمومية المعرفة تعني ضرورة نشرها على نحو يعرض عرضاً دقيقاً لجميع الطرق والإجراءات التي استعان بها الباحث للوصول إلى نتائجه ولذلك فإن عرض الإجراءات المنهجية للدراسة يجب أن يكون عرضاً تفصيلياً شاملاً لكافة الخطوات التي قام بها الباحث في بحثه وما هي الدراسات التي يرجع إليها ويكون عرضه لتلك الدراسات ليس بطريقة الحصر فقط أي وضعها في قائمة مسلسلة فقط وإنما عن الدراسات السابقة لا بد أن يكون عرضاً «قصصياً تحليلياً شاملاً العرض والنقد لما تم والإضافة المتصلة دائماً بالمشكلة المبحوثة».

٣ ـ البحث العلمي هو البحث المتصف دائماً بالنسقية أي أنه السهل الممتنع الذي يبسط الحقائق ويشرحها ويفسرها، فالبحث العلمي الجيد ليس هو بالبحث ذو المصطلحات الغير مفهومة أو المصطلحات الكبيرة المعقدة إنه السلس والبسيط الذي يمكن أن يفهم أو أن يشرح ويبسط.

٣ ـ خطوات المنهج العلمي:

يصطنع العلم منهج الاستقراء للوصول إلى القوانين العامة التي تحكم ظواهر الحياة ولا يقف عند الحالات الجزئية التي يتعرض لدراستها، بل يحاول الربط بينها وبين الحالات المتشابهة التي لم يتعرض لها بالدراسة والبحث عن طريق التعميم[١].

ويتمثل المنهج العلمي في عدة خطوات تبدأ بـ:

١ ـ ملاحظة الظواهر وإجراء التجارب.

٢ ـ ثم وضع الفروض التي تحدد نوع الحقائق التي ينبغي أن يبحث عنها.

٣ ـ وتنتهي بمحاولة التثبت من صدق الفروض أو بطلانها بإجراء التجارب.

٤ ـ والقيام بملاحظات جديدة توصلاً إلى وضع قوانين عامة تربط بين الظواهر وتوجد العلاقات بينها.

ولا ينتهي المطاف بالعلماء عند وضع القوانين العلمية، فاكتشاف القوانين يدعو إلى وضع النظريات التي تربط بين عدد كبير من تلك القوانين وتعمل على تفسيرها.

---

(١) راجع عبد الباسط حسن، **أصول البحث الاجتماعي**، مرجع سبق ذكره ص ص: (٢٢ ـ ٣٥).

ومن خصائص القوانين أنها تكشف عن العلاقات السببية أو العلاقات الوظيفية بين الظواهر، والقانون السببي هو الذي يعبر عن كل علاقة ثابتة بين ظاهرتين يؤدي التغير الذي يطرأ على خواص أحدهما إلى تغير في خواص الظاهرة الأخرى أما القانون الوظيفي فيعبر عن كل ترابط بين ظاهرتين توجدان في آن واحد فتتغيران تغيراً نسبياً بحيث تعد كل منهما شرطاً في الأخرى دون - إمكان القول بأن إحداهما «مقدمة» والأخرى «نتيجة» وتعبر القوانين عن سلوك ظواهر مقيدة تحت ظروف معينة، وليست القوانين مطلقة يقينية بل تخضع للتغير المستمر، وحينما تتغير صيغتها فإنها تخضع لتغيير جزئي محدود لتصبح أكثر دقة وصدقاً.

والنظريات العلمية تشترك مع القوانين في كثير من خصائصها، فهي غير يقينية إلا أنها في نفس الوقت أقل تأكيداً من القوانين، ويزداد يقين العلماء بالنظريات كلما أيدتها التجارب من ناحية، وكلما فسرت أكبر عدد من الظواهر والقوانين من ناحية أخرى.

ومن شروط النظرية العلمية:

أ - الإيجاز: بمعنى أن تكون النظرية العلمية موجزة في التعبير عن الحقائق التي تشتمل عليها وفي بيان الغرض الذي وضعت من أجله.

ب - الشمول: بمعنى أنه يجب أن تشمل على جميع الحقائق الفرعية التي تنطوي عليها، وأن تفسر أكبر عدد من الظواهر.

جـ - والانفراد: بمعنى أنه يجب أن تنفرد النظرية بتفسير الحقائق التي تشتمل عليها، فوجود نظرية أخرى تفسر الحقائق التي تفسرها النظرية الأولى، يضعف الأهمية العلمية للنظريتين، ويلاحظ أن تقدم الدراسة والبحث في موضوع ما يؤدي إلى اختفاء ظاهرة التفاوت الكبير في النظريات والقوانين.

د - القدرة على التنبؤ: بمعنى أنه يجب أن تساعد النظرية العلمية على التنبؤ بما يحدث للظواهر المختلفة قبل حدوثها، فإذا ظهر أن هذه التنبوءات صحيحة، ازدادت النظرية قوة ويقيناً.

وللقوانين أهمية كبرى، فهي تهيىء للإنسان معرفة كثير من الحقائق وفهم كثير من الظواهر، وهذه المعرفة تهيىء للإنسان في سبيل السيطرة على الطبيعة، والتنبؤ بالمشكلات قبل وقوعها ورسم أحسن الحلول لمواجهتها.

وتقوم النظرية العلمية بوظائف كثيرة أهمها تحديد ميادين الدراسة ومجالات البحث في مختلف العلوم كما أنها تثري العلم بعدد كبير من المفاهيم والمصطلحات الفنية وتقوم بتلخيص عدد كبير من الحقائق العلمية وتصنيفها وإيجاد العلاقات بينها، ثم أنها تكشف عن مدى القصور في المعارف العلمية فتفتح بذلك مجالات للدراسة والبحث. وإلى جانب هذه الأهمية النظرية، يمكن الاستفادة بالنظريات في مجال التطبيق واستخدامها في التحكم في ظواهر الطبيعة وتوجيهها لخدمة الإنسانية جمعاء.

والمنهج العلمي على الرغم من بساطة جوهره لم يكتسب إلا بمشقة بالغة، وقد ساهم العرب في إرساء قواعده مساهمة فعالة وكان لأبي بكر الرازي وجابر بن حيان والحسن بن الهيثم وابن سيناء وغيرهم فضل كبير في تحديد المنهج الاستقرائي تحديداً دقيقاً، وإرساء قواعد البحث العلمي القائم على الملاحظة والتجريب. ثم تابع الأوروبيون في عصر النهضة وفي التاريخ الحديث والمعاصر ما بدأه العرب، فظهر عدد كبير من الأعلام في هذا الميدان نذكر منهم روجر بيكون وبطرس بكوس وليونورد دي فينشي وفرنسيس بيكون وجون ستيوارت ميل وكلود برنارد، وقد ساهم هؤلاء جميعاً في إرساء قواعد العلم وتحديد منهجه الاستقرائي ثم انتهت محاولاتهم إلى اتخاذ المنهج العلمي أداة لدراسة الحقائق الموضوعية ووسيلة لتحصيل المعارف العلمية. وحتى تكتمل الصورة قد يكون من المفيد أن نعرض لخطوات المنهج العلمي بشيء من التفصيل على النحو التالي:

أولاً: الخطوة الأولى: الملاحظة والتجربة:

أ ـ دور الملاحظة:

يبدأ الاستقراء العلمي بملاحظة الظواهر على النحو الذي تبدو عليه

بصفة طبيعية، وتنصب الملاحظة في أي علم من العلوم المستقلة على مجموعة الظواهر التي اتخذها ذلك العلم ميداناً له، ففي علم النفس يهتم الباحث بملاحظة السلوك ودوافعه وأساليب تكوينه ونموه، والملاحظة نوعان:

١ـ ساذجة غير مقصودة.

٢ـ علمية مقصودة.

فإذا كان تدخل العقل بسيطاً ومساهمته في فهم الظواهر محدودة كانت الملاحظة ساذجة، وإذا كان نصيبه كبيراً في إيجاد الصلات وإدراك العلاقات بين الظواهر كانت الملاحظة التي لا تهدف إلى الكشف عن حقيقة علمية محددة، أو غاية نظرية واضحة. ويدخل هذا النوع من الملاحظة في نطاق المعرفة التجريبية وقد تتحول الملاحظة غير المقصودة في بعض الأحيان إلى ملاحظة مقصودة، فيصل الباحث عن طريقها إلى تقرير حقائق علمية على جانب كبير من الأهمية.

وتتميز هذه الحقائق المقصودة بما يأتي:

١ـ إنها تأتي عن غير عمد Unanticipatial فالباحث كان يلاحظ ظاهرة أو يسعى إلى تقرير حقيقة فاكتشف حقيقة أخرى لم يكن يسعى إليها.

٢ـ وبأنها تدعو للدهشة Anomablous لأن الحقيقة الجديدة قد تقلب بعض الحقائق التي تواضع عليها العرف العلمي السائد.

٣ـ وبأنها تصبح ذات أهمية استراتيجية من الناحية العلمية بمعنى أن الحقيقة الجديدة ـ بعد دراستها ومحاولة التثبت من صحتها تصل بالباحث إلى دحض نظرية قائمة أو تقرير نظرية جديدة.

وليس هناك تعارض بين الملاحظة العرضية والملاحظة العلمية، فالملاحظة الثانية ليست إلا امتداد الأولى، كما أن الملاحظة العرضية هي التي أوحت بفرض الفروض وتنظيم التجارب وإجرائها لاستنتاج النظريات. وتعتبر الملاحظة العلمية أعلى مكانة وأسمى درجة من الملاحظة العرضية،

فهي تتميز بوضوح الغاية التي تسعى إليها وهي الكشف عن الخواص الرئيسية للظاهرة المدروسة، ومعرفة الظروف التي أوجبت وجودها توصلاً إلى كسب معرفة جديدة وتحقيق هدف علمي محدد.

وتعتمد الملاحظة العلمية على نظريات دعمتها حقائق العلم، فكثيراً ما يسترشد الباحث بإحدى النظريات العلمية في توجيه ملاحظاته إلى متغيرات جديدة أو في تفسير ملاحظاته تفسيراً علمياً صحيحاً. وقد استفادت العلوم الطبيعية من هذا الأسلوب في البحث، وكلما زادت قوانين العلم ونظرياته كانت الملاحظة العلمية أكثر دقة ووضوحاً.

ولا يكتفي الباحث العلمي بالحواس في ملاحظة الظواهر، بل يستعين بأجهزة مختلفة بعضها للتكبير والتقريب وبعضها للقياس، وكلما كثرت الآلات المضبوطة والمقاييس الدقيقة كان ذلك إيذاناً بتقدم العلوم ونموها.

ب ـ دور التجربة:

لا تكفي ألوان الملاحظة التي عرضناها في معرفة جميع الحقائق العلمية فقد رأينا أن الباحث في حال الملاحظة يرقب الظاهرة دون أن يحدث فيها تغييراً أو يعدل الظروف التي تجري فيها، كما أنه يكتفي بما تقدمه له الطبيعة من ظواهر دون أن يوجد ظروفاً مصطنعة تهيىء له دراسة الظاهرة على النحو الذي يريده، ولذلك كان من الضروري استخدام التجارب في البحث العلمي، والتجربة ليست إلا ملاحظة تحت الضبط، والقائم بالتجربة يستطيع أن يعدل الظاهرة ويغيرها بحيث تبدو في أنسب وضع صالح لدراستها، كما أنه يستطيع أن يكرر التجربة، ويعيدها تحت ظروف مختلفة، ويلاحظ النتائج التي يحصل عليها في كل مرة، ويقارن النتائج بعضها ببعض.

وللتجربة فضل كبير في وصول معظم العلوم ـ وخاصة العلوم الطبيعية ـ إلى ما وصلت إليه من تقدم ورقى، وقد استفادت العلوم الاجتماعية كما استفادت العلوم العضوية من التجارب غير المباشرة، وهي التجارب التي

تمدنا بها الطبيعة دون تحكم من جانب الباحث. وللتجارب غير المباشرة قيمة علمية كبرى وهي لا تقل في أهميتها عن التجارب التي يتحكم فيها الباحث بنفسه والتي تجري تحت ظروف صناعية. ويشترط في التجارب أن تكون موضوعية غير متأثرة بذات الباحث وأهوائه، ويقتضي هذا من القائم بالتجربة أن يتوخى الدقة في التعبير عن النتائج التي يحصل عليها، وأن يكون منزهاً عن الغرض حتى يرى الأشياء على حقيقتها لا كما يود أن يراها هو، وأن يكون أميناً في عرض النتائج حتى يستفيد منها غيره من الباحثين، فليست حقائق العلم وقف على فرد دون فرد، أو شعب دون شعب آخر، وإنما هي تراث مشترك بين الإنسانية جمعاء.

ثانياً: الخطوة الثانية: وضع الفروض العلمية:

تقوم الملاحظة والتجربة ـ في المرحلة الأولى للبحث ـ بتوجيه تفكير الباحث إلى وضع الفروض العلمية، وما الفروض إلا أفكار مبدئية تتولد في عقل الباحث عن طريق الملاحظة والتجربة، فيحاول أن يتحقق من صدقها باستخدام الملاحظة والتجربة من جديد. وتعتمد الفروض على خبرة الباحث السابقة في موضوع بحثه وما يتصل به من موضوعات، كما تعتمد على خيال الباحث وحدة ذهنه وقدرته على استغلال معلوماته السابقة وإلمامه بمختلف جوانب الثقافة القائمة في المجتمع. وقد تأتي الفروض للباحث كإلهام مفاجىء ونتيجة تفكيره المستمر وبحثه المتواصل في الظاهرة التي يقوم بدراستها. وليس الفرض قاصراً على ميدان البحث العلمي، ونستطيع القول بأنه التفكير السليم هو البحث العلمي السليم، وأساليب البحث العلمي السليمة هي بعينها أساليب التفكير السليم. وللفروض أهمية كبرى في البحث فهي توجه الباحث إلى نوع الحقائق التي يجب أن يبحث عنها بدلاً من تشتت جهوده دون فرض محدد، كما أنها تساعد على الكشف عن العلاقات الثابتة التي تقوم بين الظواهر.

ومن الضروري ألا يتسرع الباحث في وضع الفروض وأن يستمدها من الملاحظات والتجارب التي يقوم بها، وألا يجعلها مخالفة للحقائق المعتمدة

والقوانين العلمية، كما يجب عليه أن يصيغ الفروض بطريقة تجعلها قابلة للاختبار.

ثالثاً: الخطوة الثالثة: اختبار الفروض:

تعتبر هذه المرحلة من أهم مراحل البحث فالفرض في حد ذاته ليس له قيمة علمية ما لم تثبت صحته إثباتاً موضوعياً مقنعاً. وغالباً ما يؤدي الفرض إلى إجراء التجارب والقيام بملاحظات جديدة وذلك للتأكد من صدقه والتثبت من صحته. وتهدف التجربة إلى التعرف على ما يحدث في جانب أو متغير معين من جوانب الظاهرة التي ندرسها بدلالة جانب أو متغير آخر في حالة ثبات سائر المتغيرات.. وبالرغم من أن بعض البحوث العلمية لا تشتمل على التجريب أو الدراسات العلمية وتعتمد على مناهج أخرى كالمنهج التاريخي مثلاً، إلا أن التجريب يعد إحدى الدعائم القوية التي تعتمد عليها العلوم، وبفضله وصلت كثير من العلوم إلى درجة كبيرة من التقدم والرقي. ومن الأمور الهامة في البحوث التجريبية أن تكون هناك قواعد عامة يسترشد بها الباحث في التثبت من صحة الفروض التي يختبرها. ومن الطرق المتبعة في البحوث العلمية للبرهنة على صدق أحد الفروق طريقة «الحذف» Elimination وتنحصر هذه الطريقة في أن يضع الباحث جميع الفروض الممكنة لتفسير ظاهرة معينة، ثم حذف الفروض التي يؤيدها الواقع أو التي لا يمكن إثباتها، وكثيراً ما تتمخض هذه الطريقة عن استيفاء فرض واحد يقوم عليه البرهان بطريقة علمية. أما إذا ثبت فساد الفروض جميعاً فمعنى ذلك أن الباحث لم يستوعب جميع الحلول الممكنة ولم يصل بعد إلى الفرض الصحيح، وكذا وجب عليه أن يعيد الملاحظات والتجارب ويضع فروضاً جديدة ثم يحاول التحقق من صدقها حتى يصل إلى الفرض الذي يمكن إثبات صحته إثباتاً علمياً.

ومن الضروري عند إجراء التجارب العلمية ألا يختبر الباحث أكثر من فرض واحد في الوقت نفسه وألا ينتقل من فرض إلى آخر إلا إذا تأكد من فساد الفرض الأول. ومن الضروري أيضاً ألا يقنع الباحث باختبار الأدلة

الموجبة التي تؤيد الفرض لأن دليلاً واحداً يتنافى مع الفرض كفيل بنقضه ولو أيدته مئات الشواهد، ومن الضروري أيضاً ألا يتحيز الباحث لفروضه بل يكون على استعداد تام لأن يستبعد جميع الفروض التي لا يؤيدها نتائج التجارب والملاحظات العلمية ـ فالعلم لا يستفيد فقط من الفروض الصحيحة وإنما يستفيد أيضاً من الفروض التي يثبت بطلانها. وإذا وجد الباحث أمامه فرضين متناقضين فعليه أن يبرهن على فساد أحدهما حتى يتأكد من صدق الآخر، وإذا وجد الباحث أن التجارب تؤيد صحة الفرض الذي وضعه فعليه أن يقوم بإحصاء جميع الفروض المرتبطة بالفرض الأول ثم يتأكد من صدقها تمهيداً لاكتشاف القانون الذي يفسر الظاهرة التي يقوم بدراستها. وفي هذه المرحلة من خطوات المنهج العلمي يكون من المستحسن أن نشير بشيء من التفصيل إلى الثبات والصدق في العلوم الاجتماعية وطرق حساب الثبات وأنواع الصدق حتى يكون الإلمام واختبار الفروض قائماً على أساس سليم.

رابعاً: الخطوة الرابعة: الوصول إلى تعميمات علمية:

إذا أيدت التجارب والملاحظات العلمية صحة الفرض دون أن يجد فرض آخر يناقضه أو يتعارض معه فإن الفرض الصادق ينتقل إلى مرحلة التعميم الإمبريقي. ولا ينتهي المطاف بالعلماء عند التعميمات الإمبريقية، فاكتشافاً يدعو إلى وضع النظريات التي تربط بين عدد كبير من تلك التعميمات وتعمل على تفسيرها، كما أن النظرية العلمية تصبح أكثر احتمالاً للصدق إذا فسرت أكبر عدد من الظواهر والتعميمات والنظرية العلمية لا تقوم إلا على أساس من الحقائق الموضوعية، ولا يكتب لها البقاء إذا كانت تحتوي على عناصر غيبية لا تخضع للبحث العلمي أو للتجريب وما لم تتأيد بالحقائق الجديدة التي يصل إليها العلماء. كما أن الحقيقة في حد ذاتها لا تصبح لها قيمة علمية إلا إذا ارتبطت مع غيرها من الحقائق في إطار نظري. وما لم تساعد على إثبات أو دحض نظرية قائمة أو تؤدي إلى اكتشاف قوانين ونظريات جديدة، وفي الواقع لا تعارض مطلقاً بين الحقيقة والنظرية العلمية فكلاهما مكمل للآخر متمم له.

ويجب ملاحظة أن البحث العلمي لا ينتهي بالتوصل إلى نتائج معينة بل هو عملية مستمرة استمرار تطور الإنسانية ونموها، وكل دراسة تبدأ من حيث انتهت الدراسات الأخرى، وتعتبر نتائجها نقطة بداية لدراسات أخرى تتبعها، وكلما تمكنا من ربط نتائج دراستنا بالمادة العلمية المعروفة لنا عن موضوع البحث كلما زادت قيمة البحث ونتائجه.. ويمكن ربط الدراسة العلمية خلال طريقين:

الأول: فحص الدراسات والمادة التي كتبت في موضوع البحث أو مرتبطة به ثم تخطيط الدراسة بحيث ترتبط جزئياً بالدراسات والمادة العلمية المعروفة لنا.

الثاني: تكوين ووضع مشكلة البحث على مستوى عال من التجريد بحيث يمكن ربط نتائجه بنتائج دراسات أخرى اعتمدت على نفس المفاهيم المستخدمة في بحثنا[١].

وفي النهاية نؤكد أن البحث العلمي الحقيقي هو البحث المقبول من العلماء وهو البحث العلمي المحدد الذي يسمح بالتراكم.

إن التراكم هو الصفة الأساسية للعلم ولسوف تظل دائماً الأنساق الإنسانية مفتوحة لكل التأثرات الجديدة والمفيدة.

---

(١) المرجع السابق، ص ص (٣٦ ـ ٥٥).

٤ ـ مشكلة البحث:

تعتبر هذه الخطوة من أهم خطوات البحث في الخدمة الاجتماعية حيث يكون لها آثار واضحة في جميع الخطوات التي تليها. فتحديد مشكلة البحث تحديداً دقيقاً يساعد الباحث على تحديد نوع الدراسة ومناهج وطرق البحث المناسبة وأفضل أدوات جمع وتحليل البيانات. . إلخ.

وينبغي على الباحثين في مجالات مهنة الخدمة الاجتماعية ضرورة اختيار المشكلات التي يؤدي دراستها إلى التوصل لإضافة أو مجموعة من الإضافات تثري البناء المعرفي النظري للمهنة. أو التوصل إلى تحقيق تطوير أو تحسين أساليب الممارسة المهنية أو بناء نماذج ممارسة جديدة.

وفي كل مجال من مجالات الممارسة المهنية يوجد عدد كبير من الموضوعات والمشكلات التي يمكن إخضاعها للدراسة العلمية.

وفيما يلي محاولة لتناول النقاط الرئيسية المتصلة بخطوة تحديد المشكلة في بحوث الخدمة الاجتماعية.

مفهوم المشكلة:

تعرف مشكلة البحث بأنها موضوع أو مسألة يحيط بها الغموض أو موقف أو ظاهرة تحتاج إلى تفسير وتحليل أو قضية تكون موضع خلاف بحيث يمكن استخدام وتطبيق المنهج العلمي عند دراسة مثل هذه الموضوعات أو المسائل أو المواقف أو الظواهر التي تتصل عادة بصورة

مباشرة أو غير مباشرة بالإنسان في صورته كفرد أو كعضو في جماعة أو كمواطن يعيش في مجتمع. ويجب عند القيام بالبحث الاهتمام بالتعرف على كافة العوامل والمتغيرات المتصلة بهذه المواقف أو بتلك الظواهر والموضوعات والتوصل إلى صورة تشخيصية كاملة لها ثم وضع خطة كاملة للتدخل المهني تحدد ضمن ما تحدده الأدوار المقترحة للأخصائي الاجتماعي على أساس تكاملي يتضمن استفادة الأخصائي الاجتماعي من كافة المعارف والمعلومات Knowledge والخبرات العلمية Practical Experiences والمهارات الفنية Technical skills المتصلة بكل طرق المهنة ووفق متطلبات الموقف الذي نتعامل معه.

كما تعرف المشكلة بأنها كل حاجة غير مشبعة Unmet need أو الحاجة التي أشبعت بطريقة غير ملائمة أو الحاجة التي أشبعت بطريقة غير كافية[١].

العوامل التي تؤثر على تحديد مشكلة البحث:

يتأثر الباحث عند تحديده لمشكلة البحث بمجموعة من العوامل يمكن إيجازها فيما يلي:

أ ـ عوامل تتصل بالدافع العلمي لدى الباحث والأهداف الأكاديمية النظرية للبحث مثل اختبار نظرية من النظريات القائمة أو الوصول إلى مجموعة من الحقائق التي يمكن اعتبارها أساساً لبناء نظرية جديدة تضاف إلى مكونات البناء المعرفي النظري لمهنة الخدمة الاجتماعية.

ب ـ عوامل تتصل بالدافع العملي الممارسي لدى الباحث أو الأخصائي الاجتماعي مثل التوصل إلى بناء نماذج جديدة تتصل بالممارسة المهنية في المجالات المختلفة للمهنة أو تتصل بالرغبة في تحسين وتطوير

---

(١) عبد العزيز مختار، **البحث الاجتماعي في مهنة الخدمة الاجتماعية** كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة، ١٩٨٣، ص: (٣).

الأساليب المتبعة في ممارسة وتطبيق المهنة.

جـ - إيديولوجية المجتمع: حيث يلاحظ أن الفلسفة والعقيدة السياسية والاجتماعية للمجتمع تؤثر بدورها في تحديد مشكلة البحث فعلى سبيل المثال يلاحظ أن الدولة التي تتبنى أساليب راديكالية تؤمن بالتغيير الثوري الجذري الشامل الذي يتم إحداثه عادة بواسطة التخطيط المؤسس التحليلي الاشتراكي المركزي القومي الشامل تعمل الحكومة فيها على تشجيع إجراء الدراسات والبحوث التي تساعد على جمع الحقائق والبيانات والمعلومات الكافية والدقيقة والحديثة التي تساعد على التخطيط لمواجهة وحل مشكلات قومية تتصل بأهداف التنمية الاجتماعية وأهداف التنمية الاقتصادية الشاملة.

د - مدى توافر التمويل اللازم: وهو متغير هام يتدخل إلى حد كبير في تحديد إمكانية أو عدم إمكانية إجراء دراسة من الدراسات لأن القيام بالبحوث في مجال الخدمة الاجتماعية يحتاج إلى الكثير من المال بجانب الحاجة إلى تكريس الكثير من الجهد.

هـ - مدى توافر الإمكانيات العلمية اللازمة لإجراء البحث مثل توافر المناهج العلمية والعملية وأدوات القياس اللازمة والأساليب المتقدمة في جمع البيانات والتعامل معها ومعالجتها وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المتقدمة والحاسبات العلمية الإلكترونية بما يستلزم توافر الباحثين والمتخصصين اللازمين.

لا يمكن تجاهل مثل هذه الاعتبارات عند القيام بتحديد مشكلة البحث.

و - عوامل تتصل بالجانب الشخصي والخبرات المهنية المتصلة بالباحث والقيم التي يؤمن بها والاتجاهات السائدة التي تؤثر في تفكيره يلاحظ أثر مثل هذه العوامل عند اختيار وتحديد مشكلة البحث[1].

---

(١) عبد الباسط حسن، **أصول البحث الاجتماعي**، مرجع سبق ذكره، ص ص: (١٥٤ - ١٦١).

كيفية تحديد مشكلة البحث:

يتفق كثير من المهتمين ببحوث الخدمة الاجتماعية أمثال: نورمان بولانسكي وسيدني زمبالست وغيرهما..

إن عملية تحديد مشكلة البحث تكون أحياناً أصعب بكثير من دراسة المشكلة ذاتها أو إيجاد حلول وبدائل مناسبة لها.

وعملية تحديد مشكلة البحث تتضمن عدة خطوات إجرائية يمكن إيجازها في النقاط التالية:

أولاً: دراسة البعد التطوري التاريخي للمشكلة أو ما يطلق عليه أحياناً بمعرفة الخلفية التاريخية Historical Background للمشكلة وذلك يتطلب توافر بيانات ومعلومات كافية ودقيقة عن بداية المشكلة أو الظروف والعوامل المختلفة التي صاحبت أو ارتبطت بظهور المشكلة ثم دراسة التطورات التي حدثت لهذه المشكلة والحالة الحاضرة للمشكلة أو الحالة التي انتهت إليها في الوقت الحاضر.

ثانياً: تأتي بعد ذلك خطوة تحديد الأساليب الافتراضية التي يعتقد الباحث أنها قد تكون وراء حدوث المشكلة وفي هذه الخطوة يجب على الأخصائي الاجتماعي أن يستعين بالمنهج العلمي في التفكير وأن تكون هذه الأسباب الافتراضية أسباباً واقعية حقيقية بحيث يستهدف البحث التأكد منها ودراسة تأثيرها الكمي والكيفي على المشكلة والمتأثرين بها.

كما يلاحظ أن هذه الأسباب الافتراضية تساعد الباحث في خطوة أخرى وهي خطوة تحديد التساؤلات الرئيسية أو وضع الفروض المتصلة بالبحث.

ثالثاً: تحديد من هم المتأثرون بحدوث المشكلة سواء هذا التأثير إيجابي أو سلبي من حيث عدد هؤلاء المتأثرين وتوزيعهم بحسب الجنس (أو النوع) وبحسب العمر وبحسب الحالة التعليمية وبحسب الحالة الاجتماعية وكذلك بحسب الحالة المهنية والحالة العملية... إلخ.

ونطاق ومدى تأثير كل فئة من فئات السكان بحدوث المشكلة (وهو ما يطلق عليه بالمجال البشري للبحث).

رابعاً: التعرف على أماكن وجود هؤلاء المتأثرين بالمشكلة وكثافات توزيعهم جغرافياً فقد يوجد هؤلاء بأعداد أكبر في المجتمعات الريفية أو في المجتمعات الصناعية أو في المجتمعات الحضرية التقليدية أو في المجتمعات الصحراوية أو في المجتمعات المستصلحة أو في المجتمعات المستحدثة. . . إلخ.

(وهو ما يطلق عليه أحياناً بالمجال المكاني أو المجال الجغرافي للمشكلة).

خامساً: وفيما بعد ذلك خطوة هامة وهي خطوة التعرف على كافة الدراسات والبحوث والجهود والمشروعات السابقة التي اتصلت بصورة مباشرة أو غير مباشرة بمشكلة البحث ذاتها أو الاهتمام بإيجاد حلول وبدائل مناسبة للمشكلة. وأهمية هذه الخطوة ترجع إلى أن الباحث الاجتماعي يجب ألا يبدأ من نقطة الصفر المطلق أو يبدأ بحثه من فراغ ولكنه من الأفضل أن يبدأ الباحث بحثه من حيث انتهى جهد (أو جهود) الآخرين وهو ما يحقق مبدأ تراكمية المعرفة في البحث الاجتماعي.

كما يجب على الباحث ألا يكتفي بمجرد الإشارة أو مجرد سرد لمثل هذه الدراسات والبحوث والجهود والمشروعات السابقة ولكن يجب أن يذكر بإيجاز:

أ ـ عنوان كل دراسة وبحث أو مشروع.

ب ـ الهدف أو الأهداف الخاصة به.

جـ ـ الخطوات المنهجية أو الإجرائية التي تضمنتها الدراسة أو البحث أو المشروع. . .

د ـ المدى الزمني وتاريخ القيام بالدراسة أو البحث أو المشروع. .

هـ ـ أهم النتائج التي تحققت.

و ـ كيفية الاستفادة من هذه الدراسات والبحوث والجهود بالمشروعات السابقة عند تحديد مشكلة البحث وعند إجراء وتنفيذ الدراسة سواء من الناحية النظرية أو المنهجية أو العملية.

سادساً: وتأتي في المرحلة الأخيرة من عملية تحديد مشكلة البحث خطوة يطلق عليها خطوة صياغة المشكلة صياغة علمية محددة يتضح منها هدف البحث ومحدداته الرئيسية وينبغي أن تتضمن الصياغة العلمية الصحيحة لمشكلة البحث عدة نقاط رئيسية هي:

١ـ تحديد الموضوع الرئيسي الذي وقع عليه اختيار الباحث.

٢ـ تحديد النقاط الرئيسية والفرعية التي تتضمنها أو تشتمل عليها المشكلة.

٣ـ تحديد العوامل الرئيسية التي دفعت الباحث لاختيار المشكلة وأهمية دراستها من الناحية النظرية المهنية ومن الناحية الممارسية العملية.

٤ـ تحديد الأسئلة الرئيسية أو المسلمات أو الفروض المتصلة بالبحث والتي يستهدف الباحث التوصل إلى إجابات علمية عليها أو اختبار مدى صحتها أو مدى خطئها.

٥ـ تحديد نوع الدراسة والاستراتيجية والتكتيكات المستخدمة وأساليب جمع البيانات وتحليلها وطبيعة ونوع مجتمع البحث.

٦ـ تحديد الصعوبات النظرية والمنهجية والعملية التي يتوقع الباحث مواجهتها ويحدد الباحث كيفية مواجهة هذه الصعوبات والتغلب عليها في حالة حدوثها بالفعل أو على الأقل تحديد كيفية التقليل ما أمكن من حدوث الآثار السلبية لهذه الصعوبات.

٥ ـ الفروض:



إن العلم كما سبق أن ذكرنا هو الوصول إلى الحقيقة والبحث عن الحقائق توجهه دائماً فروض سواء أدركنا ذلك أم لم ندركه.

وبرغم اتفاقنا مع وجهة النظر هذه إلا أنه ينبغي أن نلاحظ أنه في بعض البحوث تكون خطوة فرض الفروض المحددة هي آخر خطوات البحث. ويحدث هذا غالباً بشكل أوضح في البحوث الكشفية التي تعالج ميداناً بكراً كبعض نواحي الدراسة في ميدان السلوك الاجتماعي، ففي هذه الحالات قد نصر على أن يختبر البحث فروضاً متمايزة محددة في أولى خطواته مع أن معلوماتنا عن هذه المشكلة لم تتشكل ولم تتحدد معالمها بعد إلى الدرجة التي يمكن معها صياغة فروض على درجة كبيرة من التحديد. وربما كان ضرر إصرارنا على فرض الفروض التي يغلب عليها التحديد في هذا النوع من البحوث أكبر من نفعه. فالدراسة التمهيدية الكشفية تفتح المجال أمامها وتنقب عن تلك الفروض التي ينبغي أن نوليها عناية في بحوثنا، وميزة الدراسة الاستكشافية في هذه الحالات هي أنها تبرز الفروض وتنتزعها من مجال هذه الدراسة الكشفية فتكون الفروض بمثابة الشكل والدراسات الكشفية بمثابة الأرضية.

ويمكن القول بوجه عام إذن أن وجود فروض محددة للبحث في أولى خطواته يتوقف على درجة التطور العلمي الذي وصلت إليه البحوث السابقة في تناول مشكلة البحث، فكما تعددت الأبحاث السابقة في مشكلة ما أمكن تحديد الفروض التي يتأتى إخضاعها للتجريب والبحث تحديداً علمياً دقيقاً.

فإذا كانت مشكلتنا لم تتناولها البحوث من قبل ولم تتحدد معالمها بعد تحديداً دقيقاً لزم أن تكون دراستنا لها دراسة تمهيدية وكشفية، وفي هذه الحالة تنتهي دراستنا للمشكلة بإبراز بعض الفروض المحددة في نهاية البحث. وإذن فليس صحيحاً ما يزعمه بعض العلماء من أن قيمة البحث العلمي تتحدد بالضرورة بوجود عدد معين من الفروض المحددة في أول الأمر، بحيث يدور البحث - في صلبه - بعد ذلك حول محاولة إثبات صحتها أو رفضها. بل لا بد أن تنظر إلى طبيعة المشكلة ومدى ما أسهمت به البحوث السابقة في تطويرها قبل أن نطالب بفرض الفروض المحددة.

ومن هنا يمكن القول أن الدراسة الكشفية التي تبنى على فروض محددة المعالم خطوة ضرورية في سبيل التقدم العلمي، وشأنها في ذلك شأن البحوث التجريبية التي تعتمد على نتائج الدراسة الكشفية في إمدادها بالفروض المحددة[١].

الفروض: (معناها - صياغتها في البحوث الكيفية والكمية).

إن أولى القرارات المتعلقة بإعداد البحث العلمي تتمثل في كتابة فروض محددة. **والفرض عبارة عن جملة تشير إلى الناتج المتوقع للدراسة وفي المشكلات ذات المتغير الواحد، فإن الفروض توضح الأحداث المتوقعة[٢] أو شكل المتغيرات.** على سبيل المثال، إذا ما أردنا أن نصف إلى أي مدى يوجد تعليم الجنس في مدارس الولايات المتحدة، حينئذٍ نضع **الفرض الآتي**:

«إن تعليم الجنس يوجد في غالبية المدارس الأمريكية».

وفي مشكلات البحث التي تختبر علاقات بين متغيرات، فإن الفروض ربما تأخذ شكلين - وهما يعتمدان على وجود أو عدم وجود متغير كيفي

---

(١) نجيب اسكندر إبراهيم، لويس كامل مليكة، رشدي فام، **الدراسة العلمية للسلوك الاجتماعي**، مؤسسة المطبوعات الحديثة، الطبعة الثانية - ١٩٦١، ص ص: (١٨١ - ١٨٣).

(2) Schwab, Sloss and Philliber, Social Research: guides to a decision making process Itasca, Illinois: Peacock Publishers, Inc. 1980 P (28).

والمتغيرات تكون كيفية qualitative إذا كان التصنيف أو حالة المتغير لا تعبر عن كم. على سبيل المثال فإن متغير «الجنس» يحوي السود والبيض أو أي فصيلة أخرى، ولكن السواد ليس أكثر جنسية من البيض أو العكس، على ذلك، المتغير الكيفي لا يأتي في صورة كمية ولكن في صورة نوع. من ناحية أخرى فإن المتغيرات الكمية quntitative Variables تأتي في صورة كمية. على سبيل المثال، الدخل السنوي ربما يقع بين لا شيء و٥٠,٠٠٠ جنيه وأكثر سنوات العمر يمكن افتراض مختلف القيم بين صفر وحتى ١٢٠ سنة. درجة التعليم التي يحصل عليها الفرد تقع بين غير المتعلم بمدرسة وبين مستوى الدراسات العليا.

إذا كانت العلاقة القائمة في الفروض تحوي واحد أو أكثر من المتغيرات الكيفية، سواء أكان مستقل أو تابع، فإن الفروض التي تصفها يجب أن تشير إلى أنه سوف يوجد أو لا يوجد اختلاف في توضيح أحد المتغيرات في إطار تمييزه عن المتغير الآخر وتوضيح هذا الاختلاف فمثلاً إذا ما كنت مهتماً بالعلاقة بين الجنس والخصوبة فإن لديك متغير كيفي واحد وهو «الجنس» ويمكن أن تضع فرض يشير إلى أن «السود أكثر خصوبة من البيض» ومن خلال هذه الصياغة فإن الفرض يحدد أنه من بين فصيلة المتغير الكيفي وهو النوع ظهرت فيه صفة المتغير (الخصوبة) أكثر من ظهورها «المتغير الكيفي الآخر (البيض)»، والاختلاف في أن الخصوبة عالية (مرتفعة). وهذا المثال يجب أن نتداركه في ضوء المبادىء العامة.

(*) فإذا كان كلا المتغيرين في العلاقة في الفرض **متغيرين كميين**، حينئذٍ فإن الفرض يجب أن يشير إلى **اتجاه العلاقة**. القائمة بين المتغيرين. فإذا كانت مشكلة البحث تختبر العلاقة بين درجة التعليم والأضرار التي تصيب السود، يجب أن تصيغ الفرض..

درجة التعليم لها علاقة سلبية أو عكسية بالأضرار المتعلقة بالسود.. هذا الفرض يشير إلى أنه كلما زادت درجة التعليم كلما قلت الأضرار المتعلقة بالسود.

ومن ناحية أخرى، إذا كانت العلاقة تتصل بدرجة التعليم والدخل، يمكن صياغة الفرض.

«هناك علاقة موجبة بين درجة التعليم والدخل».

وهذا الفرض يشير إلى أنه **كلما زادت درجة التعليم كلما زاد الدخل.**

هذه التمييزات تعتبر هامة لأنها توضح نوع الأسئلة التي يمكن الإجابة عليها في استخدامنا للعديد من أنواع المتغيرات.

(*) فتحديد اتجاه العلاقة بين **المتغيرات الكيفية** لا يعني شيء، حيث أن هذه المتغيرات ليس لها اتجاه. مثل هذه الفروض تستخدم فقط مع المتغيرات التي تكون في صورة كمية وبالتالي يكون لها اتجاه.

افترض أنك سوف تكتب الفرض.

«الجنس له علاقة موجبة بالخصوبة».

معنى ذلك أنه كلما زاد الجنس كلما زادت الخصوبة. وهذه جملة لا معنى لها. حيث أن الجنس لا يأتي في صورة كمية ولكن في صورة حالة أو تصنيف. ولهذا، فإن هذا الفرض يجب أن يأخذ الصياغة الكيفية ويشير إلى أن السود والبيض يختلفون في مستوى الخصوبة.

وما هو شكل هذا الاختلاف المتوقع.

(*) ومن المهم أن نقول بأن الفروض تكتب بصفة عامة مستخدمة كلمة «له علاقة بـ Is related to» أو «له ارتباط بـ Is more likely to» **وهذه الكلمات تعبر عن علاقة ولكن لا تحدد سبب.**

وكما سوف نرى فإن صياغة علاقة سببية تعتبر مهمة صعبة. وعلى ذلك، فإن الكلمات السببية بصفة عامة لا تستخدم في الفروض.

وكمثال للكلمات السببية «يؤثر على» «يجعل»، «والسبب»، وافتراض أن الطبقات الاجتماعية تسبب انحراف الأحداث سوف يكون أكثر صعوبة من القول بأن «الطبقات الاجتماعية لها علاقة عكسية بانحراف الأحداث».

(*) وموقف خاص آخر يتمثل في كتابة الفروض التي تحوي المتغير الكيفي الذي يدخل في أكثر من تصنيفين.

افترض على سبيل المثال، أن المشكلة تعبر عن العلاقة بين الانتماء لطائفة دينية والطبقات الاجتماعية.

هنا يوجد العديد من التصنيفات للطوائف الدينية، ووضعها جميعها في نفس الفرض عملية صعبة. وكذلك يوجد العديد من الاختبارات. فيمكن أن نأخذ تصنيف واحد للمتغير الكيفي في علاقته بالمتغير الآخر، فمثلاً، «أن الأساقفة لهم مكانة اجتماعية أعلى من الفئات الدينية الأخرى» أو يمكن تصنف الفئات داخل التصنيف العام في علاقتها بالمتغير الآخر، مثال:

«إن المكانة الاجتماعية للطوائف الدينية من أعلى إلى أسفل هي: الأساقفة، القسس، وأصحاب الطرق» وهكذا.

ويمكن أن يقارن شخص آخر اثنين أو أكثر من تصنيف في المتغير الكيفي مع تصنيفات أخرى في عبارة واحدة. مثال ذلك:

«الأساقفة وأصحاب الطرق لهم مكانة اجتماعية عالية أكثر من النصارى».

هذه الصياغة أقل دقة من السابقة، لأنها تتضمن بالضرورة مختلف الفئات ولا تتضمن مقارنة بين التصنيفات التي نجمعها، مثل الأساقفة وأصحاب الطرق.

ولاحظ أيضاً أنه إذا كان الفرض هو:

«إن هناك علاقة بين الطبقات الاجتماعية والطوائف الدينية». ولهذا فإن أي اختلافات في عضوية الطبقات الاجتماعية بين الطوائف الدينية أو أي اختلافات في أي عقائد دينية تختلف بين أعضاء الطبقات الاجتماعية تحقق الفرض.

وبينما نجد أن هذه النتيجة تبدو مرغوبة، فإنها محدودة الفائدة.

(*) إذا احتوى الفرض على متغيرين كيفيين، فإنه يأخذ الصياغة التي يكون فيها الاحتمال القائم أن حالة واحدة للمتغير سوف تمتزج مع حالة من المتغير الآخر. فمثلاً: إذا كان المتغيران هما النوع والطائفة الدينية، فيمكن أن نفترض أن البيض يحتمل أن يكونوا من الكاثوليك أكثر من السود.

(*) وأخيراً، فإن الفرض يمكن أن يحدد العلاقة بين أكثر من متغيرين.

(*) والشكل الشائع لهذا الفرض يشمل على متغير متحكم أو شرطي Control or conditional variable والذي يؤثر على العلاقة بين المتغيرين الآخرين. على سبيل المثال.

«إذا كانت العلاقة المتوقعة بين متغيرين يمكن الحصول عليها تحت مختلف الظروف»، فإن الفرض يمكن قراءته كالتالي:

«هناك علاقة موجبة بين المكانة الاقتصادية الاجتماعية والخصوبة بين الكاثوليك» أو المتغير الثالث يمكن أن نراه ذات أهمية للتحكم في العلاقة. فمثلاً يمكن أن نكتب «مع التحكم في المكانة الاقتصادية الاجتماعية، لا يوجد اختلاف في الخصوبة بين السود والبيض».

هذا الفرض يفترض أنه في حالة المستوى الاجتماعي الاقتصادي الثابت، فإن الخصوبة تكون واحدة بين السود والبيض.

(*) في جميع أحوال كتابة الفرض، فإن الهدف هو أن نوضح بقدر الإمكان العلاقة المتوقعة بين المتغيرات.

وتوقعنا لنتائج الدراسة قبل التوصل إلى تلك النتائج يعتبر أمراً حيوياً لإعطاء التوضيحات النظرية صدقاً أكثر من خلال وجهات نظر الآخرين[١].

(1) Ibid., PP: (28 - 30).

٦ ـ التعريفات الإجرائية:

تعرف التعريفات الإجرائية بأنها:

«التعبير بوضوح عن ظاهرة أو إجراء ويمكن التحقق من صحته. وقد استخدمت التعاريف الإجرائية في البحوث نظراً لعدم وجود تعاريف قاطعة في مجال العلوم الاجتماعية. ويجب أن نضع في اعتبارنا دائماً أن المفاهيم تعبر عن الصفات المجردة التي تشترك فيها الأشياء والوقائع والحوادث أن تعنى واقعة أو حادثة بعينها أو شيئاً بذاته، وأن بعض المفاهيم يسهل تحديدها لأنها تعبر عن أشياء ملموسة يمكن الإشارة إليها أو التعبير عنها بالحركة وبعضها يصعب تحديدها تحديداً دقيقاً واضحاً لأنها تعبر عن أشياء غير ملموسة[١].

والتعريف الإجرائي بوجه عام هو التعريف الذي يحدد وسيلة القياس للمفهوم. ويذكر عبد الباسط حسن أن التعاريف الإجرائية هي التي تحدد المفهوم باستخدام ما يتبع في ملاحظته أو قياسه أو تسجيله، فإذا ما قلنا مثلاً ما هو الذكاء؟ كان تحديدنا له بأنه هو الذي يقيسه اختبار الذكاء. وبديهي أن التعريفات الإجرائية للمفهوم لا تتقيد بالشروط المنطقية في التعريف، إلا أنها تصل بالمفاهيم إلى أقصى ما يستطيعه الباحث من الوضوح في ذهنه وذهن الذي يقرأ البحث[٢].

---

(١) عبد الباسط حسن، **أصول البحث الاجتماعي**، مكتبة وهبة ـ القاهرة ١٩٧٧ ـ ص: (١٦٤).

(٢) المرجع السابق، ص ص: (١٦٤ ـ ١٦٨).

وكثير من المفاهيم لا يمكن تعريفها إجرائياً، لأن سهولة التعريف الاجتماعي تتوقف على تقدم المقاييس العلمية. ولا شك أنه يتقدم بوسائل القياس في العلوم الاجتماعية سيصبح من الممكن استخدام هذه التعريفات الإجرائية على نطاق واسع[١].

ويقول Kerlinger أن التعريف الإجرائي هو الذي يوضح بالتفصيل الإجراءات الفعلية التي سوف يقوم بها الباحث لقياس المتغير الذي يدرسه[٢].

وهو يؤكد أن التعريفات الإجرائية تمكن الباحثين من العبور من المستوى النظري إلى مستوى الملاحظة الإمبريقية المباشرة[٣].

وعلى كل باحث أن يحدد في بداية بحثه التعريف الإجرائي لكل مفهوم وارد في فرض دراسته، والقيام بتلك المهمة واجب علمي بل هو شيء لا بديل عنه في مجال البحث العلمي المتقدم.

---

(١) محمود قاسم: **المنطق الحديث ومناهج البحث**، مكتبة الإنجلو المصرية، الطبعة الثالثة، ص: (١١٨).

(2) Kerlin ger, Fred N. Fardations of Behavioral Research New York. Holt Renhart and wirston, Inc. 1973, PP (30 - 32).

(3) Ibid., P: (32).

٧ ـ أنواع المتغيرات المتصلة ببحوث الخدمة الاجتماعية

عندما يقوم الأخصائي الاجتماعي بالبحوث الاجتماعية أو عند قيامه بالبحوث المتصلة بمهنة الخدمة الاجتماعية فهو دائماً يحاول أن يربط بين المتغيرات المختلفة لموضوع الدراسة.

فهو على سبيل المثال يختار متغيراً مستقلاً (س) وليكن الجهود الذاتية وعلاقتها بمستوى التنمية في المجتمع فيكون ذلك هو المتغير التابع (ص) وهو من الممكن أن يقول أن هناك علاقة ارتباطية موجبة بين الجهود الذاتية ومستوى التنمية في المجتمع بغرض أن المتغيرين قد تم قياسهما كمياً.. إلا أن يقوم بعملية التفسير أو أن يحاول أن يقول لماذا حدثت تلك العلاقة الارتباطية؟

وإذا أراد الأخصائي الاجتماعي أن يقوم بعملية التفسير والتحليل والربط والاستنتاج العلمي السليم لا بد وأن يتبع ما يسمى باللغة الإنجليزية Systematic Test أو الاختبار المنظم وأهم طرقه هو أن يدخل الباحث متغير ثالث يطلق عليه رمز (Z) أو عامل الاختبار Test Factor وذلك لكي يستطيع أن يفسر العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع بصورة سليمة.. ثم بعد أن يدخل عامل الاختبار هذا فإنه يقوم بتجزئته Stratify وذلك لكي يفحص العلاقات الداخلية ومن ثم تتولد العلاقات الترابطية التي يمكن أن نفسرها بين المتغيرات بصفة عامة.

والأخصائي الاجتماعي لا يمكنه أن يفهم العلاقة بين المتغير المستقل والتابع لدراسته بدون أن يأخذ في اعتباره بأن «هناك متغيرات أخرى مرتبطة بهما».

وينبغي أن يكون معروفاً أن تلك المتغيرات يمكن أن يطلق عليها عوامل الاختبار Test Factors ولكن هناك تحفظاً هاماً وهو أن تلك العوامل ليس لها نفس المعنى أي أنها تخدم نفس الغرض النظري أو أنها لها نفس الخصائص الإحصائية.

أ ـ مفهوم المتغير:

«المتغير هو سمة أو خاصية أو حالة يمكن قياسها كمياً أو كيفياً ومن ثم فهو يتغير من فرد إلى آخر من أفراد العينة أو المجتمع التي تشملهم الدراسة».

والمتغيرات Variables هي تقسيم للعوامل المختلفة التي سوف تتضمنها الدراسة حسب درجة تأثيرها وتأثرها ببعض وفي إطار العلاقات الوظيفية التي سوف تتناولها الدراسة بالتحديد أو التي سوف تقوم بإلقاء الأضواء عليها.

ب ـ أنواع المتغيرات المتصلة ببحوث الخدمة الاجتماعية:

لقد اهتم العلماء على اختلاف تخصصاتهم في العلوم الاجتماعية بموضوع المتغيرات وبيان أنواعها المختلفة، ولسوف نقتصر في عرضنا لأنواع المتغيرات بوجهة نظر العالم Morres Rosenberg في كتابه المشهور المسمى The logic of survey Analysis.

حيث عرض الأنواع الآتية:

المتغير المستقل: Indepe ndent Variable

وهو المتغير الذي يفترض فيه التأثر على متغير آخر فهو يؤثر أكثر مما يتأثر وإلى تغيرات فيه بالزيادة أو النقص أو تغيرات في الاتجاه فيه سلباً أو

إيجاباً إلى تغيرات في المتغير الآخر.

ودائماً يرمز له بالرمز (س) أو الرمز (X).

ولذلك فالمتغير المستقل هو المؤثر وهو عبارة عن عامل من العوامل المتصلة بالمشكلة المبحوثة والمؤثر على عوامل أخرى..

ولبيان المقصود بالمتغير المستقل نسوق المثال الآتي:

- إذا أراد الأخصائي الاجتماعي أن يقوم بدراسة حول العلاقة بين التمسك بالقيم الدينية ومعدل التحصيل الدراسي لطلبة إحدى الكليات، فيكون التمسك بالقيم الدينية هو المتغير المستقل المؤثر والمطلوب معرفة علاقته بمعدل التحصيل الدراسي.

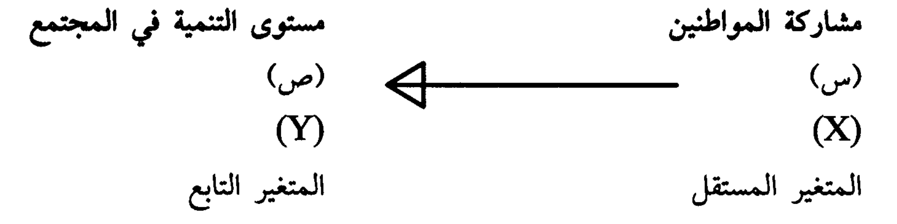
المتغير التابع (المتأثر) Dependent Variable:

وهو عامل من العوامل المتصلة بمشكلة البحث وهو الذي يتأثر بعامل أو عوامل أخرى يكون من المطلوب قياس مدى تأثره بهذا العامل أو تلك العوامل الأخرى.

ويرمز دائماً للمتغير التابع بالرمز (ص) أو (Y).

فإذا أراد الأخصائي الاجتماعي إجراء دراسة حول العلاقة بين مشاركة المواطنين ومستوى التنمية كما في المجتمع فيكون مستوى التنمية في المجتمع هو المتغير التابع.

ويمكننا أن نوضح ذلك في الشكل الآتي:



المتغير الخارجي المتوقع: Extraneous Variable.

لكي تستطيع أن تفهم فكرة Rosenberg فلا بد أن نشير إلى أنه عندما يكتشف الباحث أو يحاول أن يدرس العلاقة Relationshep بين متغيرين وليكن مثلاً س وص، فإن أول سؤال يجب أن يتبادر إلى ذهنه هو العلاقة بين المتغيرين علاقة حقيقية أم أن تلك العلاقة سواء كانت سالبة أو موجبة علاقة حدثت بالصدفة أو ربما تكون العلاقة زائفة Spurious أو علاقة غير حقيقية.. لذلك فإن الباحث عليه أن يتلافى التفسير الخاطىء وعليه أن يدرك تماماً بأن العلاقة بين س وص ليست علاقة نهائية ولا بد أن يفهم أن هناك متغيرات أخرى متصلة بالمتغير المستقل (س) والمتغير التابع (ص).

وباختصار فإن الباحث يلجأ إلى العلاقات غير المتوقعة وبتعبير أدق نقول أنه ليست هناك علاقات غير متوقعة ولكن هناك تفسيرات غير متوقعة.

إن المتغير الخارجي المتوقع هو ذلك المتغير الذي يؤدي إهمال أخذه في الاعتبار إلى خطأ فادح في التفسير.

وعلى سبيل المثال يمكن أن نجد أن دراسة معينة وجدت أن الناس الكبار في السن يقرأون كتباً أقل من الشباب.. في الحقيقة أن تلك العلاقة ينقصها التفسير السليم لا تنافي الواقع مرتبطة بمتغير ثالث وهو التعليم.

فالتعليم كان سبباً في أن الشباب يقرأون كتباً أكثر من كبار السن ولم يكن السن أبداً هو الذي أدى إلى هذه العلاقة وربما يدخل متغير الصحة كذلك وهكذا..

لا يمكننا أبداً أن نفسر علاقة بمتغيرين فقط ولكن المهم أن ندخل كما سبق أن ذكرنا متغير ثالث (Z) أو رابع أو خامس. وهكذا..

المتغير الوسيط: Intervening Variable:

يقرر Rosenberg أن الفرق أو التميز بين المتغير الخارجي المتوقع والمتغير الوسيط هو تميز نظري وليس إحصائي.. ففي المتغير الخارجي المتوقع من المفترض أنه ليس هناك ترابط سببي وليس هناك أي رابطة داخلية بين المتغيرات المستقلة والتابعة وإنما الذي يوجد الترابط بين المتغير

المستقل والتابع هو المتغير الخارجي المتوقع.

أما في تلك الحالة الخاصة بالمتغير الوسيط فالعلاقة فعلاً موجودة بين المتغير المستقل والتابع ولكن عامل الاختبار أو المتغير الجديد (Z) له علاقة خاصة على العلاقة المتجهة من س إلى ص وذلك من خلال وجوده بينها.

وتستطيع أن تحدد اتجاه العلاقة في هذه الحالة بالرسم التالي:

(س) ──────▷ (Z) ──────▷ (ص).

المتغير المستقل المتغير الوسيط المتغير التابع.

ولتوضيح ذلك بمثال عملي نجد أنه في دراسة عن حالة غياب العاملات في إحدى المصانع وجد أن العاملات المتزوجات لديهن نسبة أعلى في معدلات الغياب عن العاملات غير المتزوجات، ولقد استطاع الباحث أن يدخل متغيراً وسيطاً في دراسته وهو حجم العمل المنزلي فوجد أن النساء اللاتي لديهن أعمال كثيرة في المنزل تعلو نسبة غيابهن وبالتالي لم يكن العمل خارج المنزل متأثراً فقط بالحالة الزواجية وإنما تأثر الغياب بحجم العمل المنزلي.

والحالة الاجتماعية للعاملات هي المتغير المستقل (س) ومعدل الحضور في العمل كان هو (ص) أما كمية العمل المنزلي فكانت (Z) أو المتغير الوسيط.

فلقد كان لحجم العمل المنزلي تأثير خاص على العلاقة بين س وص من خلال وجوده بينهما، وهنا يجب أن نلاحظ أن غياب المتغير الوسيط لا يعني انتهاء العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

ونورد مثالاً آخر للتوضيح، فلو قام أحد الباحثين بإجراء دراسة على العلاقة بين متوسط دخل الأسرة وعدد أفرادها (حجمها) وأراد هذا الباحث أن يتبين مدى تأثير المستوى التعليمي للوالدين على العلاقة السابقة ـ فإن المستوى التعليمي للوالدين في مثل هذه الحالة يعتبر متغيراً وسيطاً.

أو متداخلاً كما يتضح من الشكل التالي:

(حجم الأسرة «عدد أفرادها») المستوى التعليمي للوالدين.

(متوسط دخل الأسرة).

(X) ←——— (Z) ←——— (Y)

(متغير تابع متأثر) متغير وسيط متغير مستقل
(أو متداخل) (مؤثر).

المتغير المتقدم (السابق): Antecedent Variable

يقرر Rosenberg أن الغرض النظري من إدخال المتغير المتقدم هو نفسه كالغرض من إدخال المتغير الوسيط وهو بطبيعة الحال إيجاد الترتيب المنطقي لتفسير العلاقة بصورة سليمة بين المتغير المستقل والمتغير التابع. ويجب أن نعرف أن المتغير المتقدم يأتي قبل المتغير المستقل في الترتيب المنطقي.

فعلى سبيل المثال نجد أنه كلما زاد معدل تأثير مشاركة المواطنين في العملية التخطيطية كلما ارتفع معدل الأداء عند تنفيذ برامج ومشروعات التنمية في المجتمع، أي أن العلاقة موجبة وفي اتجاه برامج ومشروعات التنمية في المجتمع، أي أن العلاقة موجبة وفي اتجاه طردي ولكن وجد أن التفسير السليم لتلك العلاقة لا بد وأن يتم عن طريق دراسة متغير متقدم وهو حجم المجتمع المحلي فكلما زاد حجم المجتمع المحلي كلما زادت معدلات المشاركة كلما زادت معدلات الأداء عند تنفيذ برامج ومشروعات تنمية المجتمع المحلي.

فمن حيث الترتيب المنطقي نجد أن:

- حجم المجتمع المحلي - معدلات المشاركة - معدلات الأداء.
- Z ———→ س ———→ ص.
- المتغير المتقدم - المتغير المستقل - المتغير التابع.

وبالتالي نجد أن (Z) قد سبق س في التأثير على ص.

ونورد مثالاً آخر للتوضيح فلو أراد أحد الباحثين إجراء دراسة على أثر متوسط دخل الأسرة على عدد أفرادها وأراد هذا الباحث أن يتبين مدى تأثير المستوى الاقتصادي للحي ومحل السكن على متوسط دخل الأسرة من حيث تأثير الثاني على حجم الأسرة.

فإن المستوى الاقتصادي للحي ومحل السكن يعتبر في مثل هذه الحالة متغيراً متقدماً:

(حجم الأسرة) (متوسط دخل الأسرة) المستوى الاقتصادي للحي ومحل السكن.

(Z) ⟵ (X) ⟵ (Y)

(متغير تابع) (متغير مستقل) (متغير متقدم).

المتغير الخارجي المتسلط: Dominant Variable:

ينبغي أن يكون معلوماً أن هذا النوع من المتغيرات لا يظهر في بداية إجراء البحث العلمي ولكن بعد أن يقوم الباحث بجمع بياناته عن الظاهرة موضوع الدراسة نجد أن متغيراً من المتغيرات المطروحة يكون ذو تأثير عالي جداً على المتغير التابع.

ولا يظهر في الحقيقة المتغير المتسلط إلا بالتحليل الإحصائي المتقدم وبصفة خاصة أسلوب الانحدار المتعدد الذي يمكنه أن يرتب تأثير المتغيرات المستقلة وقوة ارتباطها بالمتغير التابع..

فعلى سبيل المثال قام أحد الباحثين بعمل تحليل إحصائي من المتغيرات المستقلة كالسن والتعليم والدخل والعمل على المتغير التابع وليكن الخصوبة مثلاً.

فتبين له باستخدام معاملات الانحدار المتعدد عن طريق الدرجة Step Wise regression أن تأثر التعليم عالي جداً عن بقية المتغيرات المستقلة في علاقته بالخصوبة (المتغير التابع) فيكون متغير التعليم في هذه الحالة هو المتغير المسيطر.

المتغير المزيح: Suppressor Variable :

يقرر Rosenberg أن هذا النوع من المتغيرات يلغي أو يقلل أو يحجب العلاقة الحقيقية بين المتغير المستقل والمتغير التابع فهو ذلك المتغير الذي يضعف العلاقة بين متغيرين ويقوى تأثيره تدريجياً حتى يزيح العلاقة نهائياً بينهما أي يحقق ما يسمى بعملية الإزاحة أو الطرد Elemination ولتوضيح هذا النوع من المتغيرات نجد أنه في دراسة عن التعليم وتأخر سن الزواج بدأت الدراسة بالفرض الآتي «إنه كلما ارتفعت معدلات التعليم كلما تأخر سن الزواج» ولكن بعد إجراء الدراسة واختبار العلاقة بين المتغيرين اتضح أن مشكلة الإسكان هي المسؤولة عن تأخر سن الزواج، ويلاحظ هنا أن ذلك المتغير الجديد وهو مشكلة الإسكان قد أزاح نهائياً «المتغير المستقل الأصلي وهو التعليم وبالتالي أصبح هو المتغير المستقل.. أي أنه قد طرد المتغير الأصلي».

المتغيرات المكونة (المركبة) Component Variable :

إن ذلك النوع من المتغيرات شائع الاستخدام في البحوث الاجتماعية فنجد مثلاً أن متغيراً مثل جهود تنمية المجتمع كمتغير مستقل إنما هو متغيراً مكوناً من عديد من المتغيرات الأخرى فقد تكون تلك البرامج صناعية أو زراعية أو برامج خدمات وهكذا..

ويجب أن يكون معلوماً أن المتغيرات التابعة كذلك يمكن أيضاً أن تكون متغيرات مركبة من واحد أو أكثر من المتغيرات.

ج ـ العلاقة بين المتغيرات:

إن الهدف الأول الذي يتوخى عامل الاختيار (Z) تحقيقه هو تلافي التفسير الخاطىء للظاهرة موضوع الدراسة.

ويجب أن يكون معلوماً أن المتغيرات المكونة مثلاً تمكن الدارسين والباحثين من التحديد الدقيق للمتغير المستقل ونؤكد كذلك بأن المتغير

الوسيط يعطي فهماً أعمق وأدق للعمليات المنطقية في العلاقة الموجودة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، مما تساعد المتغيرات المتقدمة على التوسع في عملية الترتيب المنطقي للمتغيرات موضوع الدراسة.

ونلاحظ كذلك أن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع تظل موجودة في حالات المتغيرات المكونة والمتقدمة والخارجية المتوقعة ولكنها تختفي في حالة المتغيرات المزيحة.

وإن العلاقة الارتباطية الموجبة مثلاً تظل موجودة بإدخال كل أنواع المتغيرات ما عدا إدخال المتغير المزيح.

ومن الهام أن نعود الآن إلى الهدف العام من هذا الكتاب في تلك النقطة الهامة، فالبحث الجيد هو الذي يحدد لنا ما إذا كان المتغير المستقل مرتبط بالمتغير التابع أم لا يرتبط وأن إدخال عوامل الاختبار Test Factors من أهم خصائص البحوث الجيدة فهي التي تمكن من التفسير للعلاقة الموجودة ولذلك فإن المتغيرات تقدم لنا معلومات جديدة ومفيدة تساعدنا على استخلاص نتائج على درجة عالية من الدقة وتمكننا من «التحكم» أهم أغراض النشاط العلمي[1].

(١) يمثل هذا الجزء تلخيص لوجهة نظر.

Morris Rosenberg, The logic of survey Analysis, New York Basic Books, Inc 1968.

الجزء الثاني

نظرة عامة تصورية للبحث في الخدمة الاجتماعية

مقدمة:

- من البحث الاجتماعي إلى البحث في الخدمة الاجتماعية.

١ - وظيفة بحوث الخدمة الاجتماعية وأهدافها.

٢ - تعريف البحث في الخدمة الاجتماعية.

٣ - دور بحوث الخدمة الاجتماعية في تطوير البناء المعرفي النظري لمهنة الخدمة الاجتماعية.

٤ - دور بحوث الخدمة الاجتماعية في تطوير الممارسة المهنية لمهنة الخدمة الاجتماعية.

الخلاصة:



مقدمة:



من البحث الاجتماعي إلى البحث في الخدمة الاجتماعية:

From social Research to social work Research.

هناك اتجاهات لتحديد وتعريف كلاً من البحث الاجتماعي والبحث في الخدمة الاجتماعية للتفريق بينهما. وعلى العموم فالبحث في الخدمة الاجتماعية في أغلب أجزائه لا يختلف عن البحث الاجتماعي وذلك في خلال عدة عقود(١).

ففي سنة ١٩٠٨ في المؤتمر القومي للإحسان والإصلاح حدد Johen Koren رئيس لجنة الإحصاءات هذه الملاحظة بأن مصطلح البحث الاجتماعي يغطي معظم الأحوال الاقتصادية والاجتماعية.

وفي سنة ١٩١٧ اعتبرت «ماري ريشموند» في كتابها «التشخيص الاجتماعي» البحث الاجتماعي شيء هام وضروري لمهنة الخدمة الاجتماعية وأنه شيء أساسي في عمليات التشخيص الاجتماعي.

وفي سنة ١٩٢٩ صدر الكتاب الأول للكتاب السنوي للخدمة الاجتماعية واهتم بموضوع البحث الاجتماعي اهتماماً أساسياً حيث نجد في هذا الكتاب مقالة عن البحث في الخدمة الاجتماعية.

---

(١) العقد عشر سنوات.

وفي سنة ١٩٣٧ جاءت «هيلين ويتمر» وحددت مصطلح البحث في الخدمة الاجتماعية على أنه يستخدم كمترادف مع مصطلح البحث الاجتماعي[1].

ولكننا نجد أنه في الأعوام الأخيرة ظهرت اختلافات بين هذين الميدانين للبحث سواء في عملية التكهن Auspiees أو في الوظيفة Function.

والسؤال المطروح الآن هو: ما هي الفروق بينهما بوضوح؟

١ ـ إن المحاولات المبكرة لتحديد أو تعريف البحث في الخدمة الاجتماعية قامت على أساس الارتكاز على وظيفة الخدمة الاجتماعية ولقد قامت بذلك Helen R. yeter في نفس الكتاب السنوي للخدمة الاجتماعية في مقالة بعنوان «**البحث في الخدمة الاجتماعية كمتطلب أساسي في تكتيكات العمل والتي يستخدمها الأخصائيين الاجتماعيين في مقابلة أو مواجهة المشكلات الإنسانية سواء المتعلقة بالأفراد أو بالمجتمع**».

وأوضحت أيضاً في هذه المقالة أن: «البحث في الخدمة الاجتماعية أيضاً يحتوي على الاستقصاءات للمشكلات والاحتياجات الاجتماعية الموجودة عند تقديم خدمات الخدمة الاجتماعية».

وفي حلقة بحث عن البحث في الخدمة الاجتماعية والتي عقدت في كليفلاند سنة ١٩٤٨ بواسطة المؤسسة الأمريكية للأخصائيين الاجتماعيين (اسمها الآن المؤسسة القومية للأخصائيين الاجتماعيين وبواسطة مدرسة العلوم الاجتماعية التطبيقية لجامعة Case Western) ونجد في هذا التقرير:

«البحث الاجتماعي شيء أساسي لتقدم العلوم الاجتماعية لا سيما البحث في الخدمة الاجتماعية والذي يتعامل مع المشكلات التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين المهنيين والتي تواجه المجتمع وهذه المشكلات

(1) Sidney E Zimbalist Historic Themes and Hendmarc in Social Welfare Research - New York, Horpereb pull 1977 PP: (21: 24).

تهتم بها الخدمة الاجتماعية، ولهذا يهتم البحث في الخدمة الاجتماعية بوضع التخطيط المناسب لمواجهتها.

في سنة ١٩٤٩ ظهرت جماعة البحث في الخدمة الاجتماعية (S.W.R.G) والذين اهتموا بقنوات الاتصال بين المهنيين المتصلين بهذا الموضوع. ولقد أصدروا نشرة بعنوان «وسائل جديدة في البحث في الخدمة الاجتماعية» تحت إشراف Dr. Carter مدير البحث في مجلس تخطيط الرفاهية في ولاية لوس أنجلوس.

وفي سنة ١٩٥١ قدمت لجنة وظيفة وممارسة البحث المنظمة بواسطة جماعة البحث في الخدمة الاجتماعية (S.W.R.G) تقريراً يتضمن أن البحث يتعامل مباشرة مع:

أ ـ مفاهيم الخدمة الاجتماعية.

ب ـ عمليات الخدمة الاجتماعية.

جـ ـ العملاء.

ولقد ذكرت هذه اللجنة أن البحث في الخدمة الاجتماعية يشتمل على دراسة للاحتياجات ومن أجل الخدمات الاجتماعية ومع المشكلات المجتمعية كالإسكان والصحة والجريمة.

ـ وفي سنة ١٩٦٠ كتبت (Mary E. Macdonald) في كتاب بعنوان «البحث في الخدمة الاجتماعية» والذي تولى تحريره Homan Polansky.

إن عملية تحديد وظيفة البحث في الخدمة الاجتماعية فكرة مفيدة، ونافعة جداً فوظيفة البحث في الخدمة الاجتماعية هي المساهمة في تنمية وزيادة البناء المعرفي الممكن الاعتماد عليه لخدمة أهداف الخدمة الاجتماعية في كل طرقها.

ولقد استطردت في الحديث بأن البحث في الخدمة الاجتماعية بدأ بالمشكلات العملية وبأن أغراضه هو إنتاج المعرفة التي تجعلنا نستطيع أن نضع برامج للخدمة الاجتماعية على أساس من التخطيط العلمي

السليم[1].

نخلص من ذلك كله أن التميز المحدد بين البحث الاجتماعي عامة والبحث في الخدمة الاجتماعية خاصة غير موجود ولكن أفضل تميز بينها هو من خلال الوظيفة التي تستطيع أن تفيد في التخطيط والتنفيذ لبرامج الخدمة الاجتماعية ولكن مع ذلك فهناك وحدة في المعرفة الاجتماعية[2] التي تفيد الجانبين ومن ذلك يرى المؤلفان:

إن الفاصل بين البحث الاجتماعي والبحث في الخدمة الاجتماعية نادراً ما يكون قاطعاً فمن ناحية البحث الاجتماعي نجد أنه يركز على فهم الوقائع سواء أكان لها استخدام حالي في المجتمع أم تستخدم مستقبلاً، أما في البحث في الخدمة الاجتماعية فإن الوقائع المجتمعية تدرس كما هي متدفقة في الحياة اليومية على أساس أن المعلومات التي تم الحصول عليها يمكن استخدامها فوراً.

وتتفق آراء أغلب المشتغلين بمناهج البحث على أن بحوث الخدمة الاجتماعية لا تختلف عن البحوث الاجتماعية عامة من ناحية الموضوع أو المنهج، وإنما تختلف عنها من ناحية الوظيفة فقط. فالبحوث الاجتماعية على اختلاف أنواعها تدور حول موضوع واحد وهو (دراسة واقع الحياة الاجتماعية) وتستخدم منهجاً واحداً للحصول على معارف موضوعية متعلقة بحقيقة ذلك الواقع وهو «المنهج العلمي» غير أن ـ البحوث جميعاً: تختلف عن بعضها في ما تؤديه من وظائف. وترتبط تلك الوظائف بالفلسفة العامة لكل فرع من فروع العلم الاجتماعي، والهدف الذي يسعى إلى تحقيقه، ونحاول في هذا المجال أن نحدد وظيفة البحوث في الخدمة الاجتماعية والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها.

١ ـ وظيفة بحوث الخدمة الاجتماعية وأهدافها:

١ ـ تهتم بحوث الخدمة الاجتماعية بالجانب التطبيقي أكثر من

---

(1) Ibid., P. 27.

(2) Ibid., P, 25.

اهتمامها بالجانب النظري وإذا رجعنا إلى تعريفات البحث في الخدمة الاجتماعية نجدها تؤيد هذا الرأي وتؤكده فتعرف «ماري ماكسدونالد» بحوث الخدمة الاجتماعية في مقالها الذي نشرته بالكتاب السنوي للخدمة الاجتماعية الصادر في سنة ١٩٦٠ بأنها:

«البحوث التي تهدف إلى تحصيل معارف علمية يمكن استخدامها في تخطيط وتنفيذ برامج الخدمة الاجتماعية» كما تعرفها في مقالها نشر بكتاب «بحوث الخدمة الاجتماعية» الصادر أيضاً في سنة ١٩٦٠ بأنها:

«البحوث التي تهدف إلى تحصيل معارف علمية يمكن استخدامها في مختلف مجالات وميادين الخدمة الاجتماعية» والتعريفان كما نرى - يؤكدان الوظيفة التطبيقية والغاية العلمية لبحوث الخدمة الاجتماعية وهذه الوظيفة وحدها يمكن اتخاذها أساساً للتميز بين بحوث الخدمة الاجتماعية والبحوث الاجتماعية عامة. ففي الوقت الذي تتجه فيه البحوث الاجتماعية - وخاصة في العلوم النظرية - اتجاهاً مباشراً نحو تفسير الظواهر وتعليلها ومحاولة الوصول إلى معرفة القوانين التي تخضع لها في نشأتها وتطورها، تتجه الخدمة الاجتماعية إلى تحصيل معارف يمكن الاستفادة بها في تحسين مستوى الخدمات ومنها[1]:

أ - العلاجية.

ب - الوقائية.

جـ - الإنشائية والتنموية.

التي تقدمها الخدمة الاجتماعية للأفراد.. والجماعات.. والمجتمعات.

وقد جرت عادة المشتغلين بمناهج البحث الاجتماعي على تقسيم البحوث من ناحية أهدافها إلى قسمين:

(1) Abdel Aziz A. Mekhtar, unpublished paper on «Res Knowledge Building» Florida Stare University School of Social Work, P: (3).

أ ـ بحوث نظرية بحتة.

ب ـ بحوث تطبيقية إمبريقية.

والبحوث النظرية البحتة: هي التي تسعى إلى تقديم إضافات علمية دون النظر إلى ما قد يترتب على تلك الإضافات من تطبيقات عملية ولا يشترط في ذلك النوع من البحوث أن تدور حول مشكلة اجتماعية معينة بغية إيجاد حلول لها.

أما البحوث التطبيقية الإمبريقية والعملية: فإنها تتجه اتجاهاً مباشراً إلى محاولة إيجاد حلول لمواقف ومشكلات عاجلة تواجه الأفراد أو الجماعات أو المجتمعات، والبحث العلمي يتفق مع البحث العلمي في المنهاج، ولكنهما يختلفان معاً فيما يحققانه من أهداف في المدى القريب. أما في المدى البعيد فإنهما يلتقيان معاً ويحققان أهدافاً مشتركة.

فعن طريق البحث النظري البحت يستطيع الباحث أن يستنبط المبادىء أو القوانين المنظمة لظواهر الحياة. وبمعرفة القوانين يستطيع الإنسان أن يساهم في حل المشكلات الاجتماعية ويتحكم في ظواهر الحياة لخدمة الإنسانية جمعاء والبحث التطبيقي في المدى البعيد كثيراً ما يكشف عن بيانات ومعلومات وحقائق ذات فائدة علميّة.

وعلى هذا الأساس فإن مجال التفرقة بين بحوث الخدمة الاجتماعية وبين البحوث الاجتماعية عامة ينصب على الهدف القريب الذي تسعى إليه هذه البحوث.

٢ ـ لبحوث الخدمة الاجتماعية وظيفة ثانية هي محاولة التأكد من صحة الآراء والمبادىء التي يستخدمها الأخصائيون الاجتماعيون في تعاملهم مع الأفراد والجماعات والمجتمعات، ثم محاولة تصنيف تلك المبادىء على أساس علمي سليم. وليس الهدف الأساسي من البحث هو تحصيل المعرفة لذاتها وإنما استخدام تلك المعارف في تحقيق أهداف الخدمة الاجتماعية.

٣ ـ بالرغم من أن بحوث الخدمة الاجتماعية تهتم بالجانب التطبيقي

أكثر من اهتمامها بالجانب النظري، فإن بعض بحوث الخدمة الاجتماعية بدأت تتجه اتجاهاً نظرياً بحتاً وكان ذلك منذ سنة ١٩٥١ حينما طالب «ويليام جوردون» بإجراء بحوث علمية بحتة في بحث له نشر تحت عنوان «نحو بحوث بحتة في الخدمة الاجتماعية».

وفي عام ١٩٥٧ وضع «جرينوود» تصنيفاً للبحوث التي أجريت في الخدمة الاجتماعية قسم فيه البحث إلى نوعين:

أ ـ بحوث إجرائية Operational تهدف إلى تقديم معلومات يستفاد بها في عمليات التخطيط والإدارة.

ب ـ بحوث يمكن أن يطلق عليها على سبيل التجاوز اسم البحوث البحتة qasic لأنها لم تصل بعد إلى المستوى الذي وصلته البحوث وهدفها الأساسي اختبار الآراء والمسلمات التي تواضع عليها المشتغلون بالخدمة الاجتماعية وتحصيل معارف غير مقيدة بمشكلات علمية تتطلب حلولاً عاجلة[١].

ومما تقدم ينبغي ألا يغيب عن الذهن الاعتبارات التالية:

١ ـ أساس البحث العلمي هو إيجاد حل لمشكلة معينة... إما مشكلة نظرية أو مشكلة عملية أو الاثنان معاً.

٢ ـ إن هناك مرحلتين في البحث:

أ ـ وصفية تتضمن جمع البيانات وتصنيفها.

ب ـ ربط البيانات للوصول إلى نظريات لها قوة التنبؤ.

٣ ـ إن هناك عوامل مشتركة بين المشكلات المختلفة وهذا هو أساس البحث.

٤ ـ إن هناك ظواهر خاصة بكل علم أو أبعاد معينة للظاهرة..

---

(١) أحمد كمال أحمد وآخرون، **قرارات في الخدمة الاجتماعية** مقال د. عبد الباسط محمد حسن، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٦٤، ص ص (٢٥١ ـ ٢٥٥).

الواحدة ولا يوجد حد فاصل تماماً بين العلوم وبعضها.

٥ - إن الخدمة الاجتماعية تركز في بحثها على مشاكل ممارسة الخدمة الاجتماعية وهي في سبيل ذلك تحتاج إلى نوعين من الدراسات:

أولاً: أ - ما هي المفاهيم التي تبني على أساسها مهارات الأخصائي.

ب - ما هي هذه المهارات؟ وكيف تعمل؟ وكيف تزيد فاعليتها؟

ويتضمن هذا دراسة علاقة الأخصائي بالعملاء وعلاقته بالإدارة على أن يكون واضحاً دائماً أن المفاهيم مرتبطة دائماً بالأهداف.

ثانياً: دراسة المواقف الاجتماعية... كالحاجة إلى التغيير والقدرة على التغيير ومن هم المحتاجين لخدمات «عملية التغيير».

٦ - ما هي المشكلات التي تهم الخدمة الاجتماعية وأهميتها للعلوم الأخرى[1].

---

(١) هدى بدران، محاضرات غير منشورة الدراسات العليا الماجستير كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان، سنة ١٩٦١.

٢ ـ تعريف البحث في الخدمة الاجتماعية:

من هذا المنطلق ومن هذا التطور التاريخي نستطيع أن نعرف البحث في الخدمة الاجتماعية.

يقرر Sidney E. Zimbalist أن البحث في الخدمة الاجتماعية هو **الاستقصاء أو التحري المنظم الهادف إلى إنتاج المعرفة الممكنة التي يمكن توصيلها والتحقق منها.**

Research may be defined as systematic investigation intended to add to available knowledge in a form that is communiacable and verifiable.[1]

وفي هذا التعريف نجد كلمة المعرفة والتي لها مستويات متنوعة من الواقع الخاص إلى المجهود العام.

ـ إن هدف البحث هو إيجاد واكتشاف الإجابات على الأسئلة العملية التطبيقية المتعلقة بالواقع الإمبريقي وهذا من ناحية والناحية الأخرى وهي بناء أو اختبار النظرية العامة.

وبالنسبة لمفهوم Communicable أي المعرفة التي يمكن توصيلها وأن نتائج البحوث تكون متاحة للآخرين ويستطيعوا فهمها.

وأما بالنسبة لمفهوم Verifiable أي يمكن إثباتها والتحقق منها (إن

---

(1) Sidney E Zinlalist «Historic Themes and Handmakes in Social Welfors» Research Opcit, P: (2).

الاستقصاءات تكون ممكنة للإعادة بواسطة الآخرين بحيث تعطي نفس النتائج) بشرط استخدام نفس المنهج في البحث.

وجهة نظرنا:

البحث الاجتماعي يعني الجهود المنظمة التي تستهدف السعي وراء الحصول على بيانات ومعلومات كافية ودقيقة متصلة بمشكلة من مشكلات الإنسان في صورته كفرد أو في صورته كعضو في جماعة أو في صورته كمواطن يعيش في مجتمع وذلك باستخدام الأسلوب العلمي بقصد بناء وتنمية وإثراء البناء المعرفي النظري، وتطوير وتحسين الارتقاء بأساليب ممارستنا المهنية عند تعاملنا مع المشكلات ومواقف الحياة المختلفة «وذلك يستهدف في النهاية استخدام هذه البيانات والمعلومات في صنع قرارات تخطيطية من أجل تحقيق حياة أفضل وزيادة معدل رفاهية الإنسان عن طريق إشباع أقصى قدر ممكن من حاجاته وحل ومواجهة أكبر عدد ممكن من مشكلاته».

جوانب القوة في التعريف السابق:

١ ـ يشير التعريف أن البحث وسيلة وليست غاية في حد ذاتها وأن الهدف من البحث هو الحصول على بيانات ومعلومات يتوافر لها صفتان أساسيتان هما الكفاية Sufficiency والدقة Accuracy بقصد استخدام هذه البيانات والمعلومات عند تعاملنا مع مشكلات ومواقف الحياة المختلفة في صنع القرارات المتصلة بمواجهة وحل المشكلات أو عند التعامل مع المواقف.

٢ ـ أكد التعريف على أن بحوث الخدمة الاجتماعية يجب أن تبدأ أو ترتبط بمشكلات الواقع الاجتماعي الذي نعيشه أو نتعامل معه أي أن بحوث الخدمة الاجتماعية تميل إلى أن تكون بحوثاً استخلاصية Deductive أكثر من كونها بحوثاً استقرائية استدلالية Inductive وهو ما يقرب التعريف إلى مفهوم البحث من وجهة نظر مهنة الخدمة الاجتماعية كمهنة تطبيقية عملية تهتم بمشكلات الناس.

٣ ـ أكد التعريف على أن بحوث الخدمة الاجتماعية تتعامل مع مشكلات الإنسان في صورته كفرد أو في صورته كعضو في جماعة أو عدة جماعات وفي صورته كمواطن يعيش في مجتمع وبهذا يقربنا التعريف ويرتبط بطرق المهنة المختلفة (طريقة خدمة الفرد ـ طريقة خدمة الجماعة ـ طريقة تنظيم المجتمع طريقة التخطيط الاجتماعي).

٤ ـ يشير التعريف السابق إلى ضرورة استخدام الأسلوب العلمي في بحوث الخدمة الاجتماعية وهذا يعني توافر الركيزتين اللتين يعتمد عليهما المنهج العلمي في التفكير وهما:

الموضوعية odjectivity أي الحيادية والأمانة والدقة في تصوير ودراسة الواقع كذلك.

السببية Caisality أي القدرة على دراسة العلاقة بين السبب والنتيجة.

٥ ـ من المتفق عليه أن كل بحث علمي يستهدف تحقيق نتيجتين أساسيتين **الأولى**: تمثل هدفاً نظرياً أكاديمياً يتضمن تحقيق إضافة أو إضافات نظرية للبناء المعرفي القائم.

والثانية: تمثل هدفاً تطبيقياً علمياً يرتبط بتحسين وتطوير الارتقاء بأساليب مواجهتنا لمشكلات الواقع الاجتماعي وقد أعطى التعريف أهمية لتحقيق كل من الهدفين على حد سواء.

٦ ـ يوضح التعريف أن الهدف النهائي لبحوث الخدمة الاجتماعية هو الإنسان وضرورة تحقيق حياة أفضل له وزيادة معدل رفاهيته كما أوضح التعريف أسلوب وطريقة تحقيق ذلك وهو بواسطة إشباع أقصى قدر ممكن من حاجاته ومواجهة وحل أكبر عدد ممكن من مشكلاته والتعريف إذ ينحو هذا النحو فإنما يساير ويتطابق مع الهدف النهائي لممارستنا المهنية كأخصائيين اجتماعيين وهذا الهدف هو زيادة معدل رفاهية الإنسان.

٧ ـ أكد التعريف السابق على أهمية توافر بيانات ومعلومات كافية ودقيقة بقصد صنع قرارات تخطيطية ترتبط بأساليب ممارستنا المهنية

كأخصائيين اجتماعيين عند تعاملنا مع المشكلات التي نعيشها أو تؤثر على رفاهية الإنسان.

جوانب القصور في التعريف:

١ ـ أعطى التعريف أهمية خاصة لمشكلات الإنسان كأساس تنطلق منه بحوث الخدمة الاجتماعية وهذا يضيق من نطاق عمل هذه البحوث ويقصرها على مشكلات الحياة الإنسانية بينما تجري بحوث عديدة على مواقف إنسانية لم تتحول بعد لتصبح مشكلات.

٢ ـ أوضح التعريف أن استخدام الأسلوب العلمي في بحوث الخدمة الاجتماعية إنما يستهدف:

أ ـ بناء وتنمية وإثراء البناء المعرفي النظري.

ب ـ كما يستهدف تطوير وتحسين والارتقاء بأساليب ممارستنا المهنية.

والتعريف بهذا النحو قد أعطى الأولوية للهدف النظري الأكاديمي على الهدف التطبيقي العملي وهو ما يتعارض مع طبيعة مهنة الخدمة الاجتماعية كمهنة تطبيقية علمية أي أنه كان من الأفضل ذكر الهدف التطبيق العملي لبحوث الخدمة الاجتماعية ثم يتلوه الهدف النظري الأكاديمي.

٣ ـ يلاحظ أن التعريف السابق يتجه إلى الطابع الإجرائي والتعريف الإجرائي يوضح عادة الخطوات الإجرائية للمفهوم أو الشيء المطلوب تعريفه وهذا ما لم يعطه التعريف الاهتمام المطلوب حيث لم يوضح التعريف الخطوات الإجرائية لبحوث الخدمة الاجتماعية.

تعليق عام على التعريف:

أهم ما يتضمنه التعريف السابق للبحث الاجتماعي من وجهة نظر مهنة الخدمة الاجتماعية هو أنه يشير إلى أهمية استخدام البيانات والمعلومات الكافية Sufficient والدقيقة Accurate في عمليات صنع القرارات المتصلة

بمواجهة وحل المشكلات أو عن التعامل مع مواقف الحياة المختلفة.

وفي هذا المجال يمكن القول بأن مستوى القرار الذي يمكن صنعه يتوقف على مدى توافر بيانات ومعلومات كافية ودقيقة لصانع أو لصانعي القرار وذلك على النحو التالي:

١ - في حالة توافر بيانات ومعلومات ولكن هذه البيانات والمعلومات غير كافية وغير دقيقة فإنه يمكن صنع قرارات اجتهادية على أساس المخاطرة On Risk وعلى أساس فكرة المحاولة والخطأ.

٢ - في حالة توافر بيانات ومعلومات وتكون بيانات ومعلومات كافية وغير دقيقة أو دقيقة وغير كافية فإنه في هذه الحالة يمكن التوصل إلى صنع قرارات متوسطة على أساس غير يقيني On uncertainty من حيث مستوى سلامتها ومدى الثقة في صحتها.

٣ - أما في حالة توافر فيض مستمر متجدد من البيانات والمعلومات الكافية والدقيقة فإنه عندئذٍ يمكن صنع قرارات على مستوى عال من الكفاءة وعلى أساس يقيني أي On certainty والشكل التالي يوضح مستويات صنع القرارات على أساس مدى توافر عاملي الدقة Accuraccy والكفاية Sufficiency للبيانات والمعلومات التي توفرها بحوث الخدمة الاجتماعية.

صنع قرارات على أساس المخاطرة	مستوى (١)	بيانات ومعلومات غير كافية وغير دقيقة
صنع قرارات متوسطة الكفاءة وعلى أساس غير يقيني	مستوى (٢)	بيانات ومعلومات كافية وغير دقيقة أو دقيقة ولكن غير كافية.
صنع قرارات عالية وعلى أساس يقيني	مستوى (٣)	فيض متجدد مستمر من البيانات والمعلومات الكافية معاً والدقيقة

(٣) دور بحوث الخدمة الاجتماعية في تطوير البناء المعرفي النظري لمهنة الخدمة الاجتماعية:

البحث في نظرية الخدمة الاجتماعية: Research on Social work Theory:

إن تناول موضوعات وأحداث وتطور البحث في الخدمة الاجتماعية هو خطوة لتنمية واختبار نظرية الخدمة الاجتماعية. إن هذا الفرض كان دافعاً لعديد من الجهود البحثية في هذا المجال خلال نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وذلك كما يلي:

- حاول Amon Warner في محاولته بناء علم الإنسانية أو علم حب البشر (Philanthropologg) أن يهتم ببناء بعض المفاهيم وبعض البناءات وبعض النظريات Concepts- structures - Theories ثم حاول ربط هذه المكونات الأساسية للوصول إلى نظرية من الدرجة الثالثة (Ad Hoc)، ولكنه قرر أن ذلك ليس كافياً ودعا إلى تنمية واختبار حقائق النظرية وذكر أن ذلك هو الوظيفة الرئيسية الأولى لكل من العلوم الاجتماعية الأساسية مثل علم الاجتماع وعلم النفس والاقتصاد والأنثروبولوجيا.. إلخ.

مثل الخدمة الاجتماعية لها أولويات لقدراتها البحثية المحدودة، ومع ذلك فإن هذا الاختلاف التقليدي أصبح في الوقت الحالي متداخل (متشابك) عندما تحولنا من الجانب التطبيقي من حل المشكلة والتطبيق إلى الجانب النظري الأكاديمي[١].

- وهناك محاولات تؤكد ما سبق وهي محاولة George Warner في مدرسة الخدمة الاجتماعية بجامعة Washington سنة ١٩٥١ عندما كتب مقالته عن «نحو بحوث أساسية (نظري) في الخدمة الاجتماعية Toward Basic Research in social Work ولقد أوضح أن بحوث الخدمة الاجتماعية

(1) Ibid., P: (414).

لا بد وأن يكون فيها بحوث نظرية أساسية (تهدف إلى بناء واختبار النظرية بجانب البحوث التطبيقية الميدانية) ولقد أوضح كذلك أهمية أن ترتكز النظرية على البحوث.

إن هذه المحاولات تدعو إلى ضرورة توفر المتطلبات الإمبريقية للوصول إلى الأفكار النظرية مع مراعاة تأثير الواقع التطبيقي.

إن هناك مشكلات عديدة للوصول إلى نظرية في الخدمة الاجتماعية، ومن هذه المشكلات: مشكلة المفاهيم والمصطلحات ومشكلة البحوث التقويمية، وهذا بالطبيعة يتطلب زيادة في العمق والشمول والدقة في التصميم للوصول إلى النظرية[١].

ويقول (Alfred Kedmshim) سنة ١٩٧١ أننا لا نملك الشمولية والانتظام كموجبات أساسية في بحوثنا، ولهذا فإن أغلبها Ad Aoc أكثر من أن تكون مرتبطة بالصدق والثبات والعمومية في النظرية العلمية ولكن يرد على Sidney Zemblist بقوله: «إن هذا حكم سلبي وأن هناك تقدم في الأخذ بالصدق والثبات والشمول في بحوث الخدمة الاجتماعية من أجل الوصول إلى نظرية علمية[٢].

بناء النظرية في بحوث الخدمة الاجتماعية:

إن بناء النظريات لفن، وهذا الفن قائم على المهارة في الأداء والعمل وفي التفكير.

وهناك اختلافات ومشكلات يجب أن نضعها في الاعتبار وكذلك اختلافات في القدرات الخلاقة المرتبطة بكون بناء النظريات فن.

وفي الدراسات السيوسيولوجية نجد أن الوصول إلى نظرية تامة وكاملة يعتبر حدث فريد في نوعه وأن هناك عدد كبير من التوضيحات أعطيت على

(1) Ibid., P: (415).

(2) Ibid., P: (416).

الأقل عن كل واحد من التكتيكات وطرق البحث.

بعض هذه المحاولات اختارت موضوعات يمكن الرجوع إليها ومن أصحاب هذه المحاولات (ماركس - دوركايم - سميل - فيبر - ميرتون. . . إلخ) فلقد تناولوا مشكلات الطبقية والصراع والمركزية. . . إلخ.

وهذه المحاولات كانت هامة جداً في تشكيل وصياغة النظريات في علم الاجتماع.

ونحن نقول أن بناء النظرية عموماً عملية محببة لأن بها عملية اكتشاف ومع ذلك فإنها عملية تتطلب عملاً شاقاً.

وقبل التعرض لهذا الموضوع وهو بناء النظرية في بحوث الخدمة الاجتماعية نرى أن هناك ٣ مشكلات متداخلة وهي مشكلات ما وراء النظرية.

المشكلة الأولى: ما هي النظرية؟ هناك العديد من التعارف للنظرية، وكل تعريف يتضمن عملية بناء النظرية، إن مشكلة ما وراء النظرية ليس من السهل حسمها في مجرد بحث أو ورقة عمل وذلك لأن بها اختلافات شديدة.

المشكلة الثانية: وهي متى تكون النظرية جيدة؟ ونحن نقول أن النظرية تكون فقط جيدة إذا كانت طرق قياس مكوناتها تثبت ذلك، إن أي نظرية قائمة على اختبار الفروض وعلى جمع البيانات المختلفة وتصميم البحث وتحديد المناهج تكون نافعة جداً ومفيدة[١].

المشكلة الثالثة: هي العلاقة بين النظرية والمعرفة وهذه المشكلة يجب أن تذكر على الأقل إذا لم يكن هناك إمكانيات لتحديدها تحديداً تاماً. وفي الحقيقة أن النظرية ترتبط بتنمية المعرفة العلمية وبزيادتها.

---

(1) Abdel Aziz Mokhtar, OP. Cit P. (1).

وعلى العموم فالنظرية هي مجموعة من القضايا أو مجموعة من التعبيرات النظرية The theory is a set of proposition or theoretical statemenls أي أنها ليست مفاهيم، وإنما هي مجموعة من القضايا النظرية المرتبطة معاً حول موضوع معين.

- إن هدفنا أن نعرف مكونات النظرية أو عناصرها:

إن هناك ستة (٦) عناصر أو أجزاء للنظرية وكل عنصر أو جزء من هذه العناصر أو الأجزاء يقوم بمساهمة فريدة لبناء النظرية ككل.

وفيما يلي جدولاً يوضح ذلك:

عناصر النظرية	المساهمة
(١) المفاهيم	الوصف ـ التصنيف.
(٢) التعبيرات اللفظية	ألفاظ أرقام رموز التحليل
(٣) التعريفات النظرية والإجرائية	المعنى/ القياس
(٤) الارتباطات النظرية والإجرائية	القدرة على الاختيار
(٥) تنظيم المصطلحات الأساسية (الأولية) والمصطلحات المستخلصة	التخلص من تكرار المعنى
(٦) تنظيم المعادلات	إزالة التضارب أو التناقض[1]

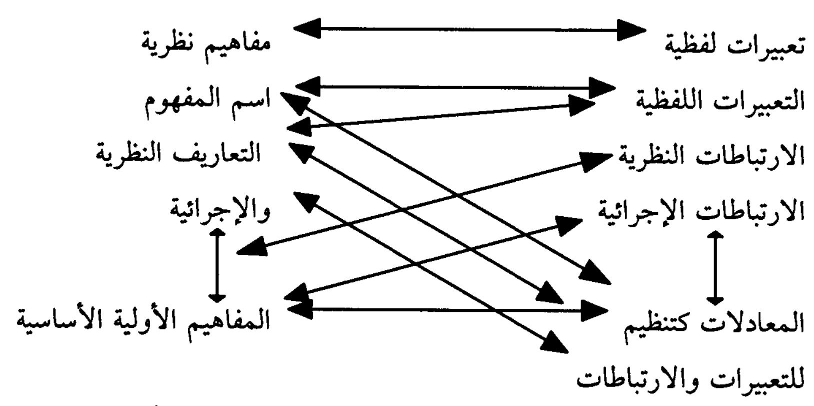
وعملياً نجد أن النظرية يمكن اعتبارها تامة لو أنها احتوت على هذه العناصر السابقة ولقد نصح «ميرتون» سنة ١٩٦٨ باستخدام النظرية ذات المدى المتوسط Middle Range theory ولا يجب أن نهمل التعبيرات النظرية ويجب كذلك أن نهمل الحشو وتكرار المعاني والتضارب والتناقض. إن

(1) Jerald Hage, Technique and problems of Theory Construction in Sociology. A Wiley-Inters Science Publication, John Wiley & Sons, New York, London Sidney, Toronto, 1972 PP. (172-177).

كثيراً من علماء الاجتماع يهتمون بذلك، ولا بد من الأخذ به في الخدمة الاجتماعية.

مميزات الأجزاء الستة في بناء النظرية:

السؤال هنا، لماذا تعتبر هذه الأجزاء هامة، إن هناك تفاعل بين أجزاء النظرية وهذا يظهر من خلال الرسم.



ونحن نجد أنه كلما تحددت المفاهيم تحديداً دقيقاً من الناحية النظرية والإجرائية يساعد هذا التحديد على الوصف للمشكلة أو الظاهرة موضوع الدراسة وأسباب حدوثها وعواملها بشكل دقيق.

ويذكر Jerald Hage أن التعاريف كان لها دور في زيادة الوصف للظاهرة الاجتماعية وذلك من خلال ما قدمته هذه التعاريف من تحديد للمعنى ومن استخدام القياس[1].

كذلك لا بد من صياغة المفاهيم في إطار الفروض والمتغيرات التي يتناولها البحث سواء من الناحية النظرية أو الإجرائية، ولا بد من تحويل التجريد إلى مستوى تطبيقي في الممارسة.

ولا بد أن نشير أيضاً أنه ليس بسهل أن ننظم مفاهيمنا وأننا لا بد أن

(1) Ibid. P (176).

نضع هدف آخر، يجب أن نحققه في عملنا ودراستنا إلا وهو التخلص من الحشو أو تكرار المعنى.

ويؤكد (Hage) في موضع آخر «إننا لا بد أن نهتم بتحديد المعنى وإمكانية الاختيار» ومعنى ذلك أن النظرية تساعدنا على اتخاذ القرار على التنبوء بالسلوك.

ثم تأتي عملية تنظيم المصطلحات والتي لا بد أن تتسلسل تسلسلاً منطقياً مع فروض ومتغيرات الدراسة أنها كلها حلقات متصلة ببعضها.

ويؤكد (Jerald Hage) «أننا نتحرك أعلى وأسفل في مستويات الجريد من المصطلحات الأولية إلى المؤشرات الإمبريقية ثم نعود إلى المقدمات المنطقية»[١].

وفي الحقيقة إن هذه الأجزاء الستة السابق عرضها ليست واضحة تماماً في بحوث الخدمة الاجتماعية ويجب أن نعمل على إيجادها.

ويؤكد Sidney E. Zimbalist «إن المؤلف ليس قادراً على أن يحدد بكفاية وفعالية كيفية النمو بنظرية الخدمة الاجتماعية المرتكزة على الواقع الإمبريقي، ولكن هناك عديد من الأنشطة والأعمال الإنتاجية لهذا المستوى وعدد من المؤشرات التي تحدد الحدود في هذا الموضوع ولكنها لم تصل إلى مرحلة التكامل، ومن أسباب ذلك أن تلك المحاولات يقوم بها باحثون أفراد وإنما العملية تتطلب تعاون وتجمع الباحثين معاً من أجل اختيار النظريات وتحديد المفاهيم والبناء الإمبريقي المرتكز على إطار عمل للنظريات الممكن تطبيقها، وتتطلب العملية أيضاً الاهتمام باستراتيجيات السياسة وبوجهات النظر الفلسفية وبالخدمة الاجتماعية»[٢].

ويؤكد الكاتب كذلك «أن هناك مشكلات عديدة للوصول إلى نظرية في الخدمة الاجتماعية ومن هذه المشكلات مشكلة المفاهيم والمصطلحات

---

(1) Ibid, P (173).

(2) Sidney E Zimbalist., op.Cit., P: (417).

ومشكلة البحوث التقويمية. وهذا يتطلب زيادة في العمق والشمول والدقة في التصميم للوصول إلى النظرية»[١].

وفي النهاية نستطيع أن نقول أن أي نظرية في أي علم يجب أن تكون مناسبة ووثيقة الصلة بموضوع هذا العلم. وهذا يتم من خلال إطار من البيانات المحددة المرتبطة بالمتطلبات الإمبريقية لهذا العلم[٢].

٤ ـ دور بحوث الخدمة الاجتماعية في تطوير الممارسة المهنية:

إن العلوم الأساسية والمهن تبحث عن المعرفة الخاصة بها ووظيفة المعرفة للمهن هي تنمية الممارسة الفعالة وتوجيهها نحو أغراض وأهداف معينة، نتيجة لذلك نجد أن الممارسة المتغيرة يجب أن تترجم المعرفة إلى فعل أو عمل إذ أنها يجب أن تحدد وتعرف حدود للمعرفة السائدة ويجب أن تستثير البحث عن المعرفة الجديدة.

إن المهن عليها أن تعمل جاهدة لكي تميز طبيعة العمل أو طبيعة الممارسة من خلال المعرفة القائمة والتي تمثل الإطار المرجعي للممارسة، وهذه حقيقة لكل المهن وليست فقط للخدمة الاجتماعية.

وعلى سبيل المثال في الخدمة الاجتماعية نجد أن خبرات... الستينات قادت إلى ضرورة وجود أنواع جديدة من الأعمال أو المهام والتي أظهرت الحاجة إلى أشكال جديدة من الممارسة وإلى البحث عن معرفة جديدة والاستجابة السريعة لذلك نجد أن برامج الرفاهية الاجتماعية عامة أضافت مطالب أكثر على كل من المخططين والإداريين وأيضاً من الممارسين على كل المستويات وأيضاً بالنسبة لبرامج العمل المجتمعي نجدها تتطلب تدعيماً ومزيداً من المعرفة والمهارات أكثر مما كانت تحتاج إليه في عملها مع أجهزة تنظيم المجتمع التقليدية ـ في السنوات الأولى من نشأتها ـ

(1) Ibid., P: (416).

(2) Peter L. Berger and Thomas Luckmen: The social construction of Reality, Doubleday, Compeny, Inc., Garden City, N.Y. 1967 P: (187).

وأصبح الاهتمام المتجدد الآن هو الحصول أو العمل على تحقيق الأهداف العريضة مثل العدالة الاجتماعية الإصلاح الاجتماعي مما أدى بدوره إلى امتداد شديد لمؤشرات ممارسة الخدمة الاجتماعية لتشمل تكتيكات التخطيط وتنمية السياسة والتحليل والبرمجة.

وفي نفس الوقت نجد الممارسين الذين يتعاملون مع الأفراد والأسر والجماعات الصغيرة نجدهم يركزون على الظروف الاجتماعية العريضة قبل المبادأة أو البدء بالتدخلات (بالتدخل) المهني وقبل تحديد نماذج الممارسة الممكنة.

إن ممارسة الخدمة الاجتماعية تحتاج إلى بعض المهارات ويمكن تحقيق ذلك من خلال المهن الأخرى مثل: التخطيط الحضري - الإدارة العامة - علم النفس - التعليم (التربية) - السياسة - إدارة الأعمال. كل هذه المهن تساعد المهنة في رسم وتحديد معرفتها - ومع ذلك فإن أغراض هذه المهارات تستخدم بطريقة فاعلية. إن تشكيل هذه الأغراض بواسطة قيم معينة يجعل ممارسة الخدمة الاجتماعية فريدة في نوعها.

وينظر الأخصائيون الاجتماعيون إلى ممارسة الخدمة الاجتماعية كفن مرتكز على المعرفة والقيم المختارة وأيضاً كأسلوب يعمل به الممارس.

وتلعب المعرفة والقيم للشخص الممارس لمهنة الخدمة الاجتماعية دوراً فعالاً في تحديد الموقف الذي يتعامل معه الممارس وأيضاً في تحديد طرق التدخل التي يمكن توظيفها لمواجهة هذا الموقف، وفي نفس الوقت ونظراً لأن الشخص الممارس يواجه مواقف جديدة ومختلفة أو لأن جماعة الممارسين لهم خبرات متشابهة فهذا يستدعي الحاجة إلى مزيد من المعرفة.

إن للمعرفة الجديدة وظيفتين هما:

١ - تزويد الشخص المهني الممارس بالمهارات المهنية التي تساعده في تحديد المهام أو الأعمال مما يساعده على اختيار الأسلوب المناسب للتدخل.

٢ - إنها تستثير المدى التدخلي للمهنة ككل عن طريق فتح مجالات جديدة لممارسة.

ومن الضروري أن يقوم كل أخصائي اجتماعي بالبحث عن المعرفة المتخصصة أكثر ليواجه مطالب الممارسة المتغيرة.

والاستثارة تتعامل مع محورين رئيسيين:

أ - الاستثارة الأفقية:

العمل مع جهاز العمل (نسق الفعل الاجتماعي) Action system والهدف Target system من أجل التدخل المهني وقد يكون فرداً أو جماعة أو مجتمع محلي أو مجتمع قومي.

وقد نبدأ من الفرد ومشكلته أو حاجته وقد يتسع نطاق التدخل ببحث الحالة داخل الأسرة أو بحث المشكلة في تأثير البيئة التي يوجد بها الفرد وأثر المجتمع كله على مشكلة الفرد.

ب - الاستثارة الراسية:

- النظر إلى الإنسان كنسق أو جزء من نسق (مجتمع الحاجة أو المشكلة) وربطها بالمستوى الأقل والنسق الأكبر لتحقيق الهدف البعيد المدى.

- الاستثارة وسيلة وليست غاية، فتحول الأنساق التي تتعامل معها من أنساق عديمة الفاعلية إلى شبه أنساق أو أنساق لها فاعلية أو إلى أنساق إضافة أي أنساق لها مستوى كفاءة عالية أي نسق منتج على المستوى الأفقي والمستوى الرأسي وذلك بهدف إشباع أكبر احتياجات ممكنة لأعضاء النسق الذي تخدمهم.

وبدأ الأخصائيون الاجتماعيون في التدخل في عديد من المستويات وبدأوا في زيادة الانتباه إلى النظم العلمية المتداخلة المرتبطة مع مهنة الخدمة الاجتماعية، هذه النظم التي تساعد المهنة على زيادة المهارات وتقويتها على هذا المستوى. ولتحقيق الممارسة الجيدة يتطلب ذلك قدر من المعرفة

الخاصة أو المعينة وقدر من المعرفة المتعلقة بالتدخل الفعال.

إن المشكلة لأكثر ممارسي الخدمة الاجتماعية هي الاعتماد على تحديد المهام أو الأعمال الكلية من سياق المعرفة القائمة أو المتاحة، إن طبيعة هذا العمل يجب أن يكون عاملاً في التحديد لما هو سائد وما هي المعرفة الجديدة التي يجب إضافتها والتي نحتاجها للآتي:

١ ـ لاستمرار العملية التعليمية.

٢ ـ لتنشئة وتدريب الممارس كي يصبح كمعلم ذو خبرة في الحياة وباحث يبحث عن المعرفة الجديدة ليحسن الممارسة وليحدد الأعمال والمهام الجديدة والتي تتطلب معرفة مختلفة أو أكثر تخصصية[١].

ومن البديهيات التي ترتبط بها منهجية البحث الجيد إدراك الباحث وتعريفه بوضوح إطاره المرجعي. وترى Mary- Richmond أن البحث هو تطبيق الطريقة العلمية لتطوير بناء ـ معرفي يمكن الاعتماد عليه لخدمة أهداف ووسائل الخدمة الاجتماعية ويتضمن هذا التعريف توحيد المعرفة القابلة للتطبيق من كل المهن.

ويمكن تعريف الممارسة بأنها الاستخدام الهادف لمعرفة... ومهارات الخدمة الاجتماعية في أنشطة التدخل الاجتماعي ذات... الهدف الموجه. ويجب أن تتضمن الممارسة إدراك الحقائق والملاحظة الدقيقة والشك في الإحصاءات وبصفة عامة قوة التعميم. إن النتيجة تكون هي التقييم المنظم للمشكلة ووسائل التدخل وتحليل النتائج.

ولقد أدركت «ماري ريتشموند» في كتابها «التشخيص الاجتماعي» أهمية استخدام المنهج التجريبي في دراسة المشكلات الاجتماعية كنتيجة لعدم اقتناعها باستخدام البداهة عند إعطاء الخدمات.

---

(١) عبد العزيز مختار، محاضرات غير منشورة، الدراسات العليا، كلية الخدمة الاجتماعية ـ جامعة حلوان، سنة ١٩٨٧.

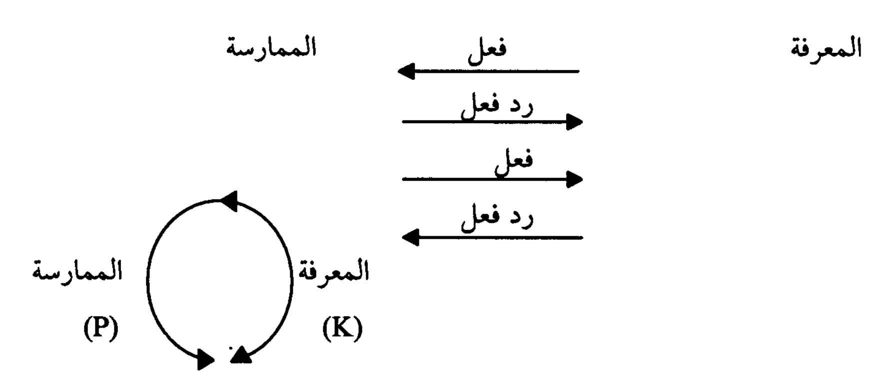
(2) Edmond, V. Nech «Social Work Research and Social Research. A Summary Prespective- Helwan University Faculty of Social Work, Doctoral Programme Workshop on developing Social Word research curr-iculuim, 1975.

وبالنسبة لدور الممارس في البحث فإن الممارس طالما أنه على خط النار (في الميدان) فإنه يعطي التعريف الأفضل للمشكلات التي يمكن الإجابة عليها وتحتاج الاستقصاء العلمي. ويقول (Holmes) إن الممارسين يومياً يرتبطون بالبحث ويقومون بإجراء البحوث بهدف إحداث تكامل البحث في الممارسة فالممارسين يستطيعون إعطاء معلومات على درجة عالية من البصيرة في صياغة مفاهيم البحث وفي تحليل للمادة المعطاة.

إن الممارسة يجب أن تقوم على البحث مع مساهمة من الباحث وجب الإشارة إلى دائرة بناء النظرية Theory building cycle فعندما تظهر الممارسة لمشكلة يتم الإجابة عليها بالبحث ويتم التوصل إلى نتائج تسهم في تقدم المعرفة التي تقود بالتالي إلى تحسين الممارسة.

وهذه العملية الدائرية يمكن توضيحها من خلال المناقشة بين النظريين والممارسين أي بين المعرفة والفعل أو الممارسة حيث هناك تفاعل بينهما إما استثارة أو استجابة لمطالب الآخر.

أي أن كل منهما فعل (مثير) ورد فعل (استجابة).



بعض الاستخدامات لتعليم ممارسة الخدمة الاجتماعية:

١ ـ لم يؤمن الأساس الكامل للمفاهيم النظرية الاستخدام الفعال والملائم في الممارسة، إن فهم تطور النظرية والمعرفة على أساس تجريبي سوف يساعد في خلق النجاح في الممارسة.

٢ ـ المعلومات المرتبطة بمنهجية البحث ضرورة للمهارة في التصميم سواء أخذت من نتائج البحث أو من الملاحظة الذاتية التي يتوصل إليها الفرد من خلال الممارسة.

٣ ـ عند مواجهة موقف أو مشكلة يجب أن يعرف الممارس كيفية توجيه الأسئلة الصحيحة وكيفية تهيئة المناخ المناسب للممارسة وينبغي عليه أن يقوم بتطوير المفاهيم التي قد تتطلب الاختبار التجريبي وألا يقوم فقط بمجرد وضع المفاهيم العملية والمساعدة التجريبية التي تساعد في حل مشكلات الممارسة التي قد تكون متاحة من خلال نتائج البحث.

٤ ـ كل الأخصائيين الاجتماعيين الممارسين بغض النظر عن تخصصهم تواجههم مشكلات متشابهة عندما يتناولون تساؤلات مثل:

- ماذا تفعل؟
- لماذا تفعل؟
- كيف عرفت أن هذا هو الأسلوب السليم للعمل؟
- كيف تحصل على النتائج المرغوبة من خلال تدخلك؟
- كيف يمكن أن تبرر العمل الذي تقوم به؟

إن الممارسين يجب أن يكونوا قادرين على إجابة مثل هذه التساؤلات ولكنهم لا يستطيعون ذلك بدون توفر الأدوات الملائمة. ولقد أشار Scott & Briar في كتابه قضايا للخدمة الاجتماعية المنشور سنة **١٩٧٣** إلى نمو المعرفة والتكنولوجيا واستخدامها في الممارسة وأقترح أن تكون هناك مشاركة دقيقة بين المدارس المهنية (التي تمثل الوظيفة الأكاديمية) والممارسين[1].

(1) Ibid, P. (40).

الخلاصة:

وبناء على ما سبق يمكن القول:

١ ـ إن الفاصل بين البحث الاجتماعي والبحث في الخدمة الاجتماعية نادراً ما يكون قاطعاً فمن ناحية البحث الاجتماعي نجد أنه يركز على فهم الوقائع سواء أكان لها استخدام حالي في المجتمع أم سوف تستخدم مستقبلاً، أما البحث في الخدمة الاجتماعية فإن الوقائع المجتمعية تدرس كما هي متدفقة في الحياة اليومية على أساس أن المعلومات التي تم الحصول عليها يمكن استخدامها فوراً. أي أن بحوث الخدمة الاجتماعية تقوم على أساس إمبريقي وتهتم بدراسة مشكلات الواقع الاجتماعي الذي يعيشه الإنسان سواء في صورته كفرد أو كعضو في جماعة أو كمواطن يعيش في مجتمع.

٢ ـ إن هدف البحث في الخدمة الاجتماعية هو إيجاد واكتشاف الإجابات على الأسئلة العملية التطبيقية المتعلقة بالواقع الإمبريقي هذا من ناحية ومن الناحية الأخرى بناء واختبار النظرية العامة.

٣ ـ إن البحث في الخدمة الاجتماعية لم يتوفر له حتى الآن من المقومات ما يسمح له بأن يكون طريقة منفصلة من طرق مهنة الخدمة الاجتماعية ولكننا يمكن أن نقول أن البحث في الخدمة الاجتماعية طريقة معاونة لطرق مهنة الخدمة الاجتماعية الأخرى.

٤ ـ إن أي نظرية تكون فقط جيدة، إذا كانت طرق قياس مكوناتها تثبت ذلك وإذا كانت المقاييس المستخدمة جيدة ودقيقة.

٥ ـ إن أي نظرية في أي علم يجب أن تكون مناسبة ووثيقة الصلة بموضوع هذا العلم وهذا يتم من خلال إطار من البيانات المحددة المرتبطة بالمتطلبات الإمبريقية لهذا العلم، وأن أهم ما يميز بحوث الخدمة الاجتماعية هو أن إنتاج المعرفة بها يرتبط دائماً بمشكلات عملية إمبريقية.

٦ ـ إن أهم ما نريد أن نوضحه في نهاية بحثنا هذا هو أن هناك علاقة تبادلية تفاعلية بين كل من النظرية والمعرفة، والنظرية والمنهج،

والنظرية والممارسة. ولسوف نوضح ذلك كما يلي:

١ ـ النظرية والمعرفة:

إن العلاقة بين النظرية والمعرفة علاقة تبادلية فكلاهما يؤثر ويتأثر بالآخر:

أ ـ علاقة المعرفة بالنظرية: المعرفة ⟵ النظرية.

إن المعرفة قد تكون معرفة حسية مرتبطة بالواقع الإمبريقي Empirecl أو معرفة تجريدية نظرية مرتبطة بالنواحي النظرية أو معرفة فلسفية ميتافيزيقية تبحث فيما وراء الطبيعة. والمعرفة الحسية لا تخلق نظرية بمفردها وكذلك التجريدية والفلسفية لا يستطيعان أن يكونا نظرية بمفردهما إذن فكل منهم يكمل الآخر، وأن كل منهم على حدة لا يكون نظرية متكاملة وإنما الثلاثة أنواع من المعرفة بصورة متكاملة يكونون النظرية.

ب ـ علاقة النظرية بالمعرفة: النظرية ⟵ المعرفة.

إن النظرية تؤثر في المعرفة كما يلي:

١ ـ النظرية تفسر المعرفة الحسية.

٢ ـ النظرية توضح قواعد أو ضوابط الأساس التجريدي للمعرفة.

٣ ـ إن النظرية تحاول أن تجيب على What في المعرفة الفلسفية أو كنه وماهية القضايا الفلسفية وما وراء الطبيعة بالنسبة لمكونات المعرفة الفلسفية.

باختصار فإن النظرية تعطي الأساس العلمي لأنواع المعرفة المختلفة.

٢ ـ النظرية والمنهج:

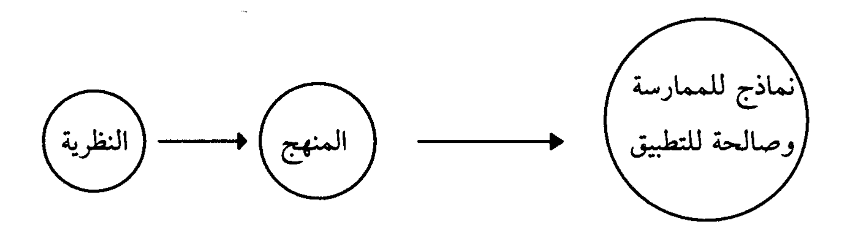
إن العلاقة بين النظرية والمنهج علاقة تبادلية أيضاً فكلاهما يؤثر ويتأثر بالآخر.

أ ـ علاقة النظرية بالمنهج: النظرية ←—— المنهج.

إن النظرية توصلنا إلى مناهج للتعامل السليم الكفء مع مواقف معينة وذلك لأننا نتعامل مع واقع اجتماعي يحتاج إلى مناهج وأساليب علمية عملية لحل مشكلات مختلفة.

إن النظرية توصلنا إلى منهج يعطي بدوره نماذج صالحة للممارسة والتطبيق السليم العملي في مواجهة مشكلات الواقع الاجتماعي.

وبناء على ما سبق يمكن القول أن النظرية متغير مستقل يؤثر على متغير تابع وهو نماذج للممارسة وهي صالحة للتطبيق في مواجهة مشكلات الواقع الاجتماعي وذلك من خلال متغير وسيط وهو المنهج.



في مواجهة مشكلات الواقع الاجتماعي

أو المناهج المستخدمة:

إن المنهج يعتبر بمثابة متغير وسيط في هذه الحالة: Intervening Variable.

أ ـ لأن المواقف الاجتماعية لها طبيعة مختلفة وبالتالي يتطلب التعامل معها بأكثر من أسلوب.

ب ـ إن وجود أكثر من منهج يعطي للممارسين فرصة للتوصل إلى أكثر من نموذج وهذا يعطي مرونة للممارسين ويطور ويزيد من كفاءة الممارسة.

إن النظرية تقوم أساساً على حقائق علمية، تلك الحقائق العلمية كانت في البداية معرفة علمية، وعندما تحققنا منها باستخدام الاختبار والقياس الدقيق، تحولت إلى حقيقة علمية لثبوت إمكانية الاعتماد عليها وتعميمها في نفس المواقف وتحت نفس الظروف.

ب ـ علاقة المنهج بالنظرية: المنهج ————◄ النظرية.

إن المنهج يحدد طريقة بناء النظرية وكذلك فإن المنهج يحدد نوع النظرية فعلى سبيل المثال:

استخدام المنهج التجريبي يحد من القدرة على التعميم حيث تنسحب درجة التعميم على وحدات المجتمع المدروسة. إن اختيار المنهج أو المناهج المناسبة يحدد كفاءة النظرية.

٣ ـ النظرية والتطبيق (الممارسة):

إن العلاقة بين النظرية والتطبيق علاقة تبادلية أيضاً وكل منهما يؤثر ويتأثر بالآخر.

أ ـ علاقة الممارسة بالنظرية: الممارسة ————◄ النظرية:

لو استعرضنا التطور التاريخي لمهنة الخدمة الاجتماعية لنجد أنه تاريخياً يبدأ الأثر المتبادل بإعطاء الأولوية لمشكلات الممارسة على مشكلات النظرية في الخدمة الاجتماعية وذلك عندما كانت المهنة قائمة على الجهود التطوعية وبالتالي كانت مرتبطة بالمشكلات الإمبريقية الواقعية وذلك عكس علم الاجتماع حيث أنه لم يبدأ بالأساس الإمبريقي.

ونشير إلى ما يلي:

١ ـ في بحوث الخدمة الاجتماعية نميل إلى الاستخلاص Deductive أي نبدأ من واقع إمبريقي كبير ثم نستخلص فكرة نظرية.

فكرة نظرية

واقع إمبريقي

Deduction

فكرة نظرية



واقع إمبريقي

Induction

بينما بحوث علم الاجتماع عكس ذلك.

أي إن بحوث الخدمة الاجتماعية توصلنا إلى معرفة نظرية نستخلص مكوناتها من هذا الأساس الإمبريقي، أي أنها توصلنا إلى Deductive Theories بينما بحوث العلوم الأخرى تقوم عادة على أسس استقرائية تبدأ بفكرة أو حقيقة نظرية ثم يكون دور البحث العلمي هو استقراء أساسها الإمبريقي أي أنها توصلنا إلى Inductive Theories.

٢ ـ لقد بدأت مهنة الخدمة الاجتماعية في مراحلها المبكرة من نموها المهني بنقل بعض الأفكار النظرية من العلوم الاجتماعية وعلى سبيل المثال أخذت من علم النفس حقائق عن موضوعات شتى منها مراحل نمو الشخصية دينامية السلوك الفردي والجماعي وأخذت من علم النفس الاجتماعي مفهوم الدور الاجتماعي وسلوك الجماعات في المواقف المختلفة وأخذت من علم الاجتماع نظرية التنظيمات الاجتماعية والنظم الاجتماعية ونظريات التغير الاجتماعي والعمليات الاجتماعية (التنافس ـ الصراع ـ التعاون ـ التكيف) وأنماط الثقافة الحضرية والريفية وأخذت من الأنثروبولوجيا الثقافية مفهوم الثقافة والمقارنة بين ثقافات المجتمع المختلفة وتأثير الثقافة على الشخصية الإنسانية، وكذلك أخذت من علم الاقتصاد بعض المفاهيم التي توضح تأثير العوامل الاقتصادية في المشكلات الاجتماعية، كذلك أخذت من العلوم السياسية ما يمكنها من تفهم إيديولوجيات المجتمعات المختلفة ثم أخذت من العلوم الطبية كيفية الاستفادة في تفهم الأمراض وتأثيرها في الفرد (العميل) وأخذت من العلوم الهندسية ما يمكنها من تفهم مشكلات الإسكان والتدريب المهني وإمكانية زيادة الإنتاج ومشكلات التأمين الصناعي وهكذا.

ولكن المهنة في أثناء ذلك كله لم تكن مستقلة كمهنة لها كيانها الخاص بها فبدأت تفكر في تطويع تلك المفاهيم المختلفة المأخوذة من العلوم الاجتماعية فأخذت مفاهيم القوة والطاقة والصراع والتفاعل الجماعي الدينامي والنظرية السيزينيقية وطوعتها لتأخذ بها في طريقة تنظيم المجتمع وكان للمهنة عدة شروط في استعارتها للمعرفة العلمية من العلوم الاجتماعية وبعض العلوم الطبيعية ما يأتي:

١ ـ أن تكون الموضوعات مستعارة حديثة ما أمكن.

٢ ـ أن تكون تلك الموضوعات صالحة للتطبيق والاستخدام بواسطة طرق الخدمة الاجتماعية وأساليبها.

٣ ـ أن تفسر المصطلحات العلمية بدقة وبالطريقة التي تتناسب وظروف الخدمة الاجتماعية وأهدافها.

٤ ـ أن تعمل على تكامل تلك الموضوعات لأن طرق الخدمة الاجتماعية متكاملة مع بعضها[١].

ثم في المرحلة الأخيرة بدأت الخدمة الاجتماعية محاولة بناء نظريات خاصة بها:

ولقد تطورت الأساليب الفنية لتكتيكات البحث الاجتماعي بصورة متوازية مع المراحل الثلاثة السابقة (النقل ـ التطويع ـ ثم مرحلة بناء النظرية) فنجد أن المسح الاجتماعي في عهد ماري ريتشموند «كان مجرد تجميع للبيانات، وتطور البحث الاجتماعي وكان مرتبط في تطوره بعلم النفس وعلم الاجتماع وفي مرحلة النقل، ثم نقل تكتيكات البحث (الملاحظة المقابلة) وفي مرحلة التطويع تأثرت بحوث الخدمة الاجتماعية بالتكتيكات المستخدمة في فروع علم الاجتماع أثناء محاولتها لبناء نظريات خاصة بها.

---

(١) سيد أبو بكر حسانين، مدخل إلى الخدمة الاجتماعية القاهرة: مكتبة التجارية والتعاون، ١٩٧٧ ص: (١٦٦).

(تحليل المحتوى والمنهج التجريبي).

٣ ـ هذا ومن التطور السابق نجد أن مشكلات الممارسة يمكن أن توصل إلى ثلاث مستويات من المعرفة وهذه المستويات تتمثل في مستوى المعرفة العلمية وهي التي نصل إليها عن طريق اختبار فرض من الفروض في ضوء اتباع قواعد المنهج العلمي وهذا الاختبار يرتبط بمشكلة واقعية (مجرد إجراء مسح اجتماعي أو بحث باستخدام منهج دراسة الحالة).

أما إذا استطعنا أن نتحقق من هذه المعرفة باستخدام الاختبار والقياس العلمي الدقيق تتحول إلى حقيقة علمية نظراً لثبوت إمكانية الاعتماد عليها وتعميمها في نفس المواقف وتحت نفس الظروف وعندما ترتقي هذه الحقائق العلمية بحيث تكون Communicable Verifiable فحينئذٍ ترقى إلى مستوى القوانين العلمية وهي أعلى مستوى من مستويات المعرفة النظرية.

أي أن مشكلات الممارسة تؤدي إلى ثلاثة نتائج هامة:

١ ـ مع المعرفة العلمية نجد نظريات (Ad Hoc) وهي نظريات من الدرجة الثالثة أو نظريات مؤقتة ومن سمات هذا النوع أنه يمكن إثبات صحته في مواقف دون مواقف أخرى، وعدم وضوح جميع العوامل التي تتكون منها وعدم صلاحيتها للتعميم المطلق ولعل من أسباب عدم تقدم مهنة الخدمة الاجتماعية في الوقت الحاضر يرجع إلى وجود هذا المستوى من النظريات.

٢ ـ مع الحقيقة العلمية نجد نظريات متوسطة المستوى Middle Range Theory ولقد تمكنت العلوم الاجتماعية من الوصول إلى بعض نظريات هذا المستوى.

ومن أمثلة هذه النظريات نظرية الجماعة الصغيرة ونظرية الدور ونظرية النسق الاجتماعي ونظرية التنظيمات الاجتماعية وغيرها.

٣ ـ مع مستوى القوانين العلمية نجد نظريات متقدمة أو النظريات البعيدة المدى Advanced Theory وهذا النوع موجود أكثر في العلوم الطبيعية والرياضيات.

ب ـ علاقة النظرية بالممارسة: النظرية ←—— الممارسة.

يتضح ذلك الأثر فيما يلي:

١ ـ النظرية تعدل وتطور من مناهج الممارسة في الخدمة الاجتماعية أو أساليبها المهنية الرئيسية أو قد توجد مناهج جديدة فلم يكن لمهنة الخدمة الاجتماعية حتى سنة ٣٠ سوى المنهج العلاجي وبعد أن تطورت النظرية تم تعديل المنهج العلاجي وأصبحت الخدمة الاجتماعية الآن تنظر إلى الإنسان من خلال وجوده في بيئة معينة ومن ثم ظهر اتجاه **Institutional** مؤسسي.

٢ ـ النظرية قد تعدل من الأدوار المهنية أو قد تضيف أدواراً مهنية جديدة.

٣ ـ النظرية تساعد على تعديل نماذج الممارسة المهنية واقتراح نماذج جديدة للممارسة.

٤ ـ النظرية تساعد على تعديل وتطوير استراتيجيات التدخل المهني والتكتيكات المطبقة في ممارستنا المهنية المختلفة.

وعلى العموم فإننا لا بد وأن نشير إلى نقطة هامة وهي أن هناك فجوة بين النظرية والممارسة وذلك لعدة أسباب هي:

١ ـ لا يوجد عندنا ما يسمى بالنظام التعليمي المستمر في الخدمة الاجتماعية حيث يحدث نمو للبناء المعرفي النظري لمهنة الخدمة الاجتماعية بينما نجد الممارسين للخدمة الاجتماعية بعيدين كل البعد عن متابعة ومواكبة هذا النمو المعرفي ويرجع هذا إلى عدم وجود نظام تعليمي مستمر للممارسين لمهنة الخدمة الاجتماعية وذلك للتعرف على أحدث ما وصلت إليه المهنة من معارف علمية ونظريات تؤثر بدورها في الممارسة المهنية وفي تغييرها أو تعديلها تبعاً لما وصل إليه البناء المعرفي النظري لمهنة الخدمة الاجتماعية من تقدم ونمو. ومن الممكن إيجاد نظام تعليمي مستمر يصبح فيه الممارس دارساً طول حياته المهنية.

٢ ـ إن المناهج لا بد أن تتطور باستمرار وأن تتوافق مناهج تعليم

الخدمة الاجتماعية مع التغيرات الاجتماعية التي تحدث في المجتمع.

أي عملية توطين وتأهيل الخدمة الاجتماعية حيث تصبح المهنة متوافقة تماماً مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع الموجودة به وهذا يعني بالضرورة أن يكون توطين وتأهيل مهنة الخدمة الاجتماعية عملية مستمرة استمرار الحياة نفسها.

جـ - النظرية والممارسة: الممارسة ←—— النظرية.

إن مهنة الخدمة الاجتماعية لا بد أن يكون لها بناء معرفي متميز وخبرات نظرية وعملية ومبادىء وثقافة وأخلاقية خاصة بهذه المهنة والنظرية لها الفضل في إثراء البناء المعرفي النظري للمهنة وهذا البناء لا بد أن ينمو ويتطور باستمرار، وأن تطبيق النظرية لمواجهة مواقف إمبريقية قد يؤدي ويحفزنا لإجراء دراسات وبحوث علمية للتعامل مع هذه المشكلات والتغلب عليها من أجل تطوير أساليب الممارسة وتنميتها وهذه الدراسات والبحوث تؤدي بدورها إلى تنمية البناء المعرفي النظري وإثرائه...

وهكذا تستمر العلاقة الارتباطية بين كل من النظرية والممارسة استمرار أهمية النظرية والممارسة في حياتنا المهنية.

الجزء الثالث

تصميم البحوث في الخدمة الاجتماعية وبعض الموضوعات المرتبطة بها.

أولاً: أنواع الدراسات التي يمكن أن تستخدم في بحوث الخدمة الاجتماعية.

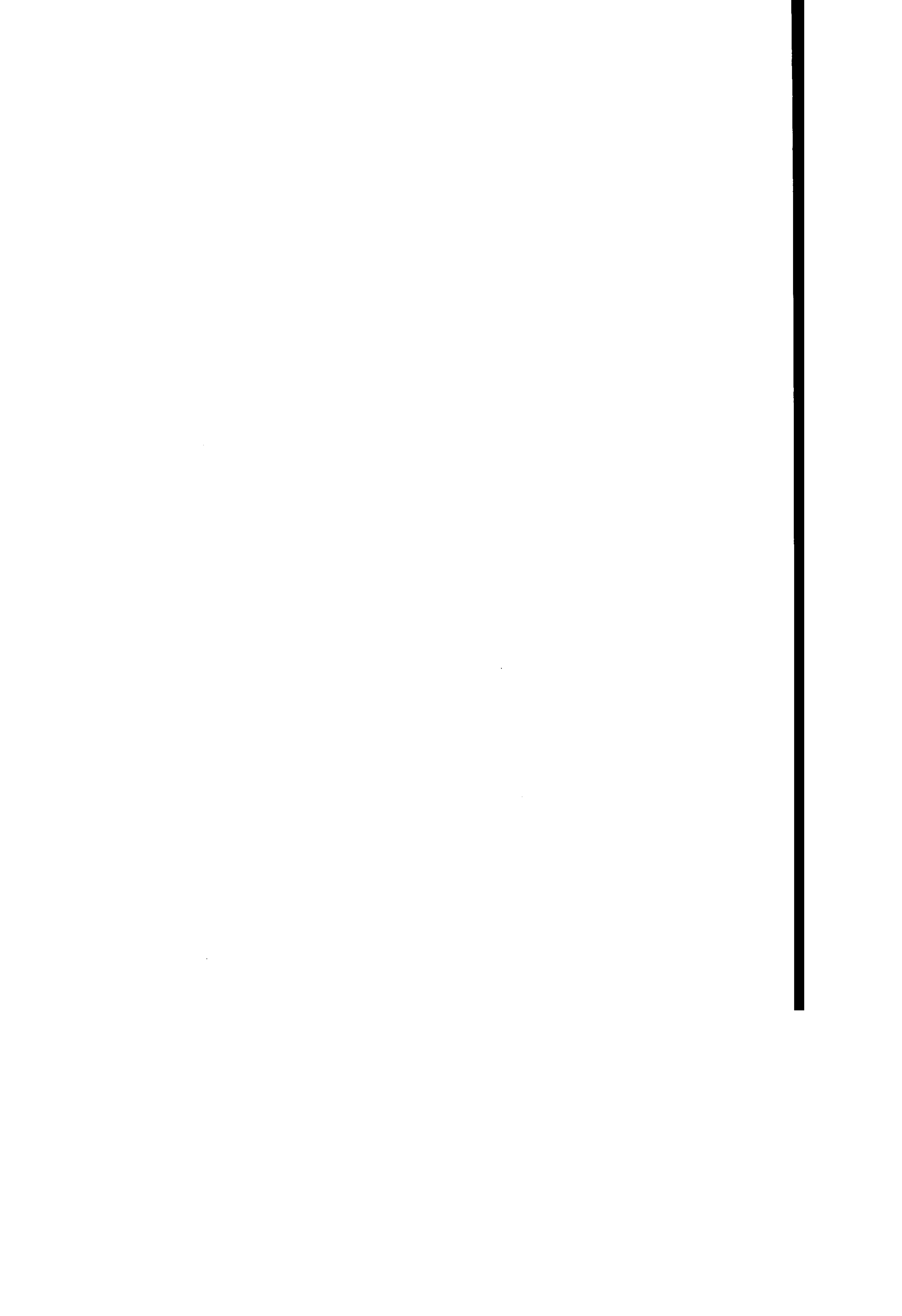
ثانياً: منهجية البحث في الخدمة الاجتماعية والمفاضلة بين تلك المناهج.

ثالثاً: القياس العلمي في بحوث الخدمة الاجتماعية.

رابعاً: أنواع العينات التي يمكن استخدامها في بحوث الخدمة الاجتماعية.

خامساً: طرق جمع البيانات في بحوث الخدمة الاجتماعية.

سادساً: كيفية الجمع والترميز والتحليل للبيانات في بحوث الخدمة الاجتماعية.



أولاً:
أنواع الدراسات التي يمكن استخدامها في بحوث الخدمة الاجتماعية

لقد أصبح من المؤكد أنه إذا أرادت مهنة الخدمة الاجتماعية أن تتقدم فإن هناك ضرورة للزيادة من كم ونوع في البحوث التي يجريها الأخصائيون الاجتماعيون، بل وأصبح من الضروري كذلك معرفة الفائدة النفعية لتلك البحوث في مجال الممارسة العملية للمهنة.

ولذلك خصص هذا الجزء لبيان أنواع الدراسات أو التصميمات المختلفة للبحث أو المستويات التي يتم بها.

ولعل الجملة السابقة قد تثير تعارضاً بين المتخصصين، فهل نتحدث عن أنواع أم مستويات أم تصميمات..؟.. في رأينا أن ذلك كله مهم، وإنما نتحدث عن Research Design وأياً كانت الترجمة الحرفية للمصطلح فنحن نورد هذا لبيان الأنواع أو المستويات أو التصميمات المختلفة للبحوث في الخدمة الاجتماعية وذلك من أجل تزويد طلابنا بالأسس العلمية لتلك الأنواع المختلفة من التصميمات وذلك بطبيعة الحال من أجل التمكن من إجراء البحوث الإمبريقية.

- إن المهارات كما يقول SELLITZ في تصميم البحث تتخلص في أنها الترتيبات للحالات أو الظروف أو المواقف التي تجمع من خلالها البيانات ويمكن أن نحللها بطريقة تهدف إلى الربط بين أغراض البحث

والاختصار أو الترشيد في الإجراءات[1].

ويجب أن يكون معلوماً أن اختيار التصميم الملائم يجنبنا الوقوع في الأخطاء، وإنه من الهام أن يسأل الباحث نفسه ما هي الأسئلة التي يريد الإجابة عليها؟ ولماذا يريد الإجابة؟ ومن سوف يعطيه الإجابة الوافية على أسئلته؟ فلو تمكن الباحث من تحديد ذلك كله فإنه يكون قد قطع شوطاً كبيراً في سبيل تكوين التصميم الملائم.

وعلى العموم سوف نعرض في هذا الجزء خمسة أنواع من دراسات التصميمات المختلفة للبحوث منها الاستطلاعي والوصفي والتجريبي.

المتغير التابع ـ وأخيراً للدراسات التقويمية.

ا ـ الدراسات الاستطلاعية Exploratory studies:

إن الغرض الرئيسي من إجراء الدراسة الاستطلاعية هي الاختيار من بين الأولويات وتحديد الأسئلة، تشكيل الفروض المبدئية.

وتهدف الدراسة الاستطلاعية بصفة عامة إلى تحقيق أحد هذين الهدفين أو كلاهما:

١ ـ صياغة مشكلة البحث تمهيداً لإجراء بحث أدق لها.

٢ ـ تنمية فروض البحث.

وقد يكون للدراسات الاستطلاعية وظائف أخرى منها:ـ

١ ـ زيادة ألفة الباحث بالموقف أو بالظاهرة التي يرغب في دراستها فيما بعد عن طريق إجراء دراسة أكثر دقة وعمقاً.

٢ ـ توضيح المفاهيم.

٣ ـ تبين المسائل التي ينبغي أن يكون لها السبق في البحث مستقبلاً.

(1) C. Selltz. N. yahoda, M. Deutsch, and Cook: Research methods in Social Relations, Hemy Hold, 1959, P. (65).

٤ ـ جمع المعلومات عن الإمكانيات العملية للقيام ببحث في المجال الواقعي الحي الذي ستجري فيه الدراسة.

٥ ـ الحصول على قائمة بالمشاكل التي يراها الخبراء في ميدان من الميادين ـ جديرة بالبحث العاجل[١].

وهناك ضرورة ملحة تدعو علماء السلوك الإنساني لإجراء الدراسات الاستطلاعية ذلك أن العلوم الاجتماعية حديثة النشأة، والبحوث الاجتماعية التي أجريت حتى الآن والتي قد تبدو كثيرة. تعتبر ضئيلة وما زالت هناك في مجال السلوك البشري مناطق عديدة مجهولة تحتاج إلى بحوث عديدة لارتيادها، وهكذا لا بد أن تعتبر كثير من البحوث ـ ولسنين كثيرة قادمة ـ بحوثاً رائدة تقتحم هذه المناطق المعتمة لتجلو خبافيها وتكشف عن طبيعتها. ولهذا تصبح الدراسات الاستطلاعية ضرورة لازمة للباحث لكي يكتسب الخبرات التي تتيح له أن يتقدم خطوة أخرى في الطريق لصياغة الفروض لبحوث أكثر تحديداً وعمقاً.

وإذا كان إجراء الدراسات الاستطلاعية يبدو ضرورة ملحة أمام الباحثين في المجتمعات الأجنبية التي أجريت فيها الآلاف المؤلفة من البحوث في مختلف ميادين السلوك الإنساني فإنها تبدو أكثر إلحاحاً أمام الباحثين المصريين. فنحن حديثوا عهد بالدراسات العلمية بالمعنى الدقيق في مجال السلوك الإنساني، وليست عندنا حتى الآن خريطة واضحة المعالم للمجتمع، وما زلنا نجهل الكثير عن نظمنا الاجتماعية الأساسية وعن وظائفها وكيفية عملها، وعن قيمنا وعاداتنا. بعبارة مجملة نحن لا نعرف شيئاً عن السمات الأساسية لثقافتنا ومقوماتها وضروب الاختلال الاجتماعي السائد فيها، فثقافتنا ما زالت أرضاً بكراً لم ترتدها إلا قلة نادرة من البحوث الجزئية النادرة.

---

(١) عبد الباسط حسن، أصول البحث الاجتماعي، مطبعة البيان العربي، ١٩٧٣، ص (١٥٦).

أهمية الدراسات الاستطلاعية:

هناك اتجاه شائع يهون من شأن الدراسات الاستطلاعية ويقلل من شأنها وقيمتها على أساس أن البحوث التجريبية هي فقط البحوث العلمية والواقع أن البحوث التجريبية إذا ما أرادت أن يكون لها قيمة نظرية واجتماعية، فينبغي أن ترتبط بموضوعات أوسع من تلك التي ترتبط بموضوعات محدودة، وهذا الربط بموضوعات أوسع لا يمكن أن ينتج إلا من استكشاف بصير لأبعاد المشكلة التي يحاول البحث أن يعالجها.

ومع ذلك نعالج الدراسات الاستطلاعية باعتبارها وحدة مستقلة إلا أنه من المهم أن ننظر إليها كخطوة مبدئية في عملية البحث ففي العمل نجد أن أصعب خطوة في البحث هي الخطوة الأولى والمناهج الدقيقة التي يصطنعها الباحث في المراحل الأخيرة من بحثه لن يكون لها إلا قيمة ضئيلة إذا كانت بداية البحث خاطئة أو غير سليمة. وأياً كان الغرض من إجراء الدراسة الاستطلاعية فإن أصالة الباحث وحسن حظه يلعبان دوراً كبيراً في مدى نجاحها، ومع ذلك يمكن تجديد بعض الطرق التي يمكن عن طريق استعمالها ـ الحصول على نتائج ذات قيمة ـ وذلك بالبحث عن المتغيرات الهامة والفروض ذات. . . الدلالة، ونجمل هذه الطرق في ثلاث:

١ ـ استعراض تراث العلوم الاجتماعية الذي يرتبط بالمشكلة وكذلك تراث العلوم الأخرى التي قد يكون لها صلة بها.

٢ ـ تحليل الأمثلة المثيرة للاستبصار.

٣ ـ إجراء مسح للأشخاص الذين قد يكون لهم خبرة عملية بالمشكلة موضوع البحث.

وأغلب الدراسات الاستطلاعية تستعمل واحدة أو أكثر من هذه الطرق، وعلى أي الأحوال فأياً كان المنهج المستخدم فينبغي استخدامه بمرونة ليتكيف مع الطبيعة الخاصة لكل بحث. وعندما تتحول المشكلة ـ التي عادة ما يكتنفها الغموض في البداية ـ إلى مشكلة أكثر تحديداً ينبغي إجراء تغييرات في إجراءات البحث حتى يمكن جمع البيانات التي تتناسب

مع الفروض التي تبرز من الدراسة.

عوامل إنجاح الدراسة الاستطلاعية:

إن أهم ما يميز هذا النوع من الدراسة هو المرونة في البحث، وكي تأتي الدراسة الكشفية الاستطلاعية بأفضل النتائج يمكن للباحث قبل أن يبدأ بحثه أن يستنير بالأساليب الآتية:

أ ـ الاطلاع على البحوث السابقة.

ب ـ استشارة المشتغلين بالميدان والمهتمين بدراسة الموضوع.

جـ ـ تحليل بعض الحالات التي تزيد من استبصارنا بالمشكلة[1].

٢ ـ الدراسات الوصفية Discriptive studies

تستهدف هذه الدراسات الحصول على معلومات كافية دقيقة عن موقف اجتماعي معين، وبالرغم من أن معظم الوسائل في جمع المعلومات تصلح لهذه الدراسات ـ فيمكننا استخدام الاستفتاءات، والمقابلات الشخصية، والملاحظة المباشرة... إلخ ـ بالرغم من هذا فإن هذه الدراسة من حيث اتجاهها تتصف بالتحديد بدرجة أكبر مما تتصف به الدراسة الكشفية، فخطوات السير في الدراسات الوصفية والتشخيصية أكثر تحديداً منها في الدراسة الكشفية، وهي تستهدف تقويم موقف يغلب عليه التحديد بينما هدف الدراسة الكشفية تخطيط معالم مشكلة غامضة محددة تماماً، ولذلك كانت الحاجة إلى اتخاذ الوسائل العلمية الكفيلة بتقليل التحيز في البحوث الوصفية والتشخيصية أكبر بكثير منها في البحوث الكشفية.

وهناك شرطان رئيسيان ينبغي أن يتوافرا في البحوث الوصفية أو التشخيصية:

---

(١) نجيب اسكندر إبراهيم، لويس كامل مليكة، رشدي فام. الدراسة العلمية للسلوك الاجتماعي، مؤسسة المطبوعات الحديثة الطبعة الثانية ١٩٦١، ص (١٨٧).

الأول: هو التقليل من احتمال التحيز في وصف عناصر الموقف وفي تقويمها.

والثاني: هو الاقتصاد في الجهد الذي يبذل في البحث مع الحصول على أكبر قسط من المعلومات.

وينبغي أن نضع نصب أعيننا هذين الاعتبارين في خطوات البحث كلها سواء منها صياغة المشكلة، أو طرق جمع المعلومات اللازمة للبحث، واختيار العينة، أو تحليل المعلومات أو تسجيل النتائج، وأغلب الأبحاث التي يشيع فيها استخدام الدراسة الوصفية والتشخيصية هي الأبحاث الخاصة بالمسح الاجتماعي.

وإذا ما نظرنا إلى مجتمعنا العربي نجد أننا في أشد الحاجة لهذا النوع من الدراسات، فثقافتنا ومقوماتها الأساسية بما تنطوي عليه من نظم اجتماعية وعادات وتقاليد لم ترتدها البحوث الاجتماعية بعد كما أشرنا من قبل. ولا يمكن للباحث في مجال السلوك الإنساني أن يتقدم لاختيار فروض السببية دفعة واحدة ويغير ما سند عريض من البيانات الاجتماعية والسلوكية الأساسية. فلا مفردان أمام الباحث المصري في ميدان السلوك من أن يقنع في الآونة الحاضرة، ولعدد كبير نسبياً من السنين بإجراء الدراسات الاستطلاعية والوصفية. فمجال البحث في السلوك الإنساني أشبه ما يكون بميدان القتال، والعدو هنا هو المجهول الذي يحاول الباحث أن يجلو غوامضه ويكشف الستر عن معيباته وألغازه وكما أن المقاتل لا يستطيع أن يندفع اندفاعه هوجاء للقاء العدو قبل أن يستكشف الميدان ويتمثل أبعاده الأساسية ـ فكذلك الباحث لا يستطيع أن يقفز في لحظة لاختبار فروض عن سببية السلوك الإنساني، قبل أن يتوفر له قدر معقول من البيانات الأساسية.

تعريف الدراسات الوصفية:

يعرف «هويتني» الدراسة الوصفية بأنها التي تتضمن دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة ظاهرة أو موقف أو مجموعة من النساء أو مجموعة

من الأحداث أو مجموعة من الأوضاع[1].

وتذهب «سيلتز وزملاؤها» إلى أن عدداً كبيراً من الدراسات الاجتماعية عنيت بوصف سمات المجتمعات المحلية، فالباحث يستطيع أن يدرس جمهور مجتمع محلي ما من ناحية توزيع السن، والديانة والحالة الصحية والعقلية، ونسبة التعليم إلى آخر هذه البيانات[2].

وقد يعني باحث بدراسة الأحوال العامة في مجتمع محلي ما ومدى ما يوفره هذا المجتمع لأعضائه من خدمات عامة، فيدرس حالة الإسكان، أو مدى التردد على المكتبات العامة، أو حجم الجريمة في المناطق المختلفة.. إلخ. وقد يهتم باحث بوصف تركيب التنظيم الاجتماعي في المجتمع أو الأنماط الرئيسية للسلوك السائدة فيه وقد يصمم باحث آخر مقياساً للاتجاهات وتطبيقه على سكان المجتمع المحلي أو على بعضهم ليقيس اتجاهاتهم بالنسبة لموضوع محدد مثل: ما اتجاهاتهم إزاء المرافق العامة كالمواصلات أو النور؟ كل هذه الأمثلة ـ وكثير غيرها ـ مما يندرج تحت اسم الدراسات الوصفية.

والواقع أن ما يجمع بينها سوياً، هو أنها جميعاً لا تتضمن فروضاً تذهب إلى أن متغيراً معيناً يؤدي إلى متغير آخر وينتج متغيراً آخر. فمثل هذه الفروض تتطلب شروطاً خاصة في الدراسات التي تجري لاختبار تختلف اختلافاً أساسياً عن الشروط التي تتطلب في تصميم الدراسات الوصفية.

غير أنه يجدر بنا أن نشير منذ البداية إلى نقطة بالغة الأهمية، ذلك أن الدراسات الوصفية لا تحصر أهدافها في مجرد جمع الحقائق، فلو كان الأمر كذلك لما كانت تعد بحوثاً علمية على وجه الإطلاق إذ ينبغي على الباحث

---

(١) راجع عبد الباسط حسن، أصول البحث الاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص ص: (٩٦ ـ ١٩٥).

(٢) المرجع السابق ص (١٩٧).

أن يسجل الدلالات التي يستخلصها من البيانات المجموعة مسترشداً في ذلك بالأهداف التي يتوخاها من الدراسة. ولا يتأتى ذلك بالطبع بغير تصنيف حاذق للبيانات ويتيح لها أن تفصح عن الاتجاهات الكامنة فيها، مثل ارتباط متغير بمتغير أو بمتغيرات أخرى، أو انحراف البيانات نحو ناحية معينة، أو تمركزها حول ناحية أخرى. وكل هذه الاتجاهات ينبغي على الباحث أن يناقشها ويعطيها التأويل الملائم حتى ترقي الدراسة إلى مستوى البحث العلمي.

وعلى ذلك، فالتقارير الإحصائية التي تصدرها كثير من الهيئات الحكومية والأهلية وإن كانت تعد مصدراً خصباً للدراسات العلمية - ليست بحوثاً بالمعنى الفني الدقيق. ما لم تخضع ما تتضمنه من بيانات إحصائية للتحليل المتعمق، وما لم نستخلص الدلالات منها، وبعبارة مختصرة ما لم تطبق عليها خطوات التفكير العلمي المنتج التي أشرنا إليها من قبل، فهي لا تعد إلا مادة خام يستطيع أن يستغلها ويغترف منها كل باحث ما يشاء.

وتبدو أهمية هذه النقطة في مجتمعنا المصري بالذات، ذلك أن هناك ميلاً ملحوظاً عند عدد من الباحثين نحو تجميع أكبر قدر ممكن من البيانات بغير خطة مدروسة، وما أدى إلى ظهور دراسات حافلة بالجداول الإحصائية التي تتضمن ركاماً من البيانات لم تعالج معالجة إحصائية سليمة مما يفقدها كثيراً من قيمتها، بل - وأبعد من ذلك قد تضلل كثيراً من المطلعين عليها. وكثيراً ما تقتصر هذه الدراسات على مجرد السرد اللفظي للأرقام بتغير ما محاولة لاستخراج الدلالات ولو بصورة مبدئية. وغنى عن البيان أن مثل هذه الدراسات لا تزيد قيمتها عن التقارير الإحصائية. وإذا كان للجهات التي تصدر هذه التقارير عذرها في عدم قيامها بتأويل البيانات باعتبار أن ذلك - في الغالب - لا يدخل في اختصاصها، فإن الباحث العلمي في السلوك الإنساني الذي ينتهج هذا السبيل ليس له عذر على الإطلاق.

وقد ذهب كثير من الثقاة إلى أن جمع البيانات لمجرد جمع البيانات لا يكون بذاته علماً، وإن عملية استثارة الفروض وتقنيتها واختبارها - على

المدى الطويل - ينبغي أن تسير جنباً إلى جنب مع عملية جمع البيانات، وأن التعميم - الذي هو جوهر العلم - ينبغي أن يضعه الباحث في اعتباره دائماً بحسابه هدفاً رئيسياً من أهداف البحث العلمي.

الفرق بين الدراسات الاستطلاعية والدراسات الوصفية:

هناك فروق جوهرية بين هذين النوعين من الدراسات يمكن إجمالها فيما يلي:

١ - تفترض الدراسات الوصفية أن هناك قدراً موفوراً من البيانات عن المشكلة محل البحث بعكس الحال في الدراسات الاستطلاعية، التي يدخل فيها الباحث الميدان وهو يجهل الأبعاد الحقيقية للمشكلة ومن ثم يجعل هدفه الأساسي جمع أكبر قدر ممكن من البيانات عن المشكلة محل البحث.

٢ - يترتب على ذلك نتيجة هامة هي أن موقف الباحث هو السبيل إلى إجراء دراسة وصفية يفضل موقفه وهو بسبيل إجراء دراسة استطلاعية، وذلك أنه لا يستطيع حين يجري دراسة استطلاعية تحديد أهداف الدراسة بدقة. ومن ثم لا يجد من سبيل سوى أن يضع أهدافاً عامة غير محددة. فالقدرة على دقة تحديد الأهداف - مشروطة في الواقع - بمدى كفاية ووفرة البيانات الموجودة عن المشكلة محل البحث.

أما حين يجري الباحث دراسة وصفية، فالفرض هنا أن ثمة دراسات استطلاعية عديدة قد مهدت له الطريق، وأمدته بقدر وفير من البيانات الأساسية التي ترسم صورة عامة - ولو أنها محدودة - للمشكلة محل البحث، وعلى ذلك يستطيع الباحث أن ينتقي مجالات البحث التي يراها جديرة بالدراسة، بل - أبعد من ذلك - يستطيع أن يضع لدراسته الوصفية أهدافاً محددة، ومن ثم يستطيع منذ البداية أن يحدد خصائص العينة التي سيشملها البحث هذا وتقوم الدراسات الوصفية على أساسين منهجين هامين هما التجريد Abstraction الذي هو عبارة عن تمييز لخصائص أو سمات موقف ما، والتعميم Generalezation من ناحية أخرى الذي هو أحد

الأهداف الرئيسية للعلم، وذلك أنه بغير التعميم لا يمكن أن ينهض للبحوث - طبيعية كانت أو اجتماعية - أساس إذ أن وظيفة التعميم الأساسية هي سد الثغرة بين ما لاحظناه في الحياة الاجتماعية من وقائع وبين ما لم نلاحظه.

القواعد العامة لتصميم الدراسات الوصفية وأدوات البحث التي تستخدمها:

بالرغم من أن الدراسات الوصفية قد تستخدم عدداً كبيراً من أدوات البحث، إلا أن ذلك لا يعني أنها تتميز بالمرونة التي تتصف بها الدراسات الاستطلاعية إذ يجب أن تخطط إجراءات البحث بدقة في الدراسة الوصفية. وما دام أن الهدف من الدراسة الوصفية هو الحصول على معلومات كاملة ودقيقة فينبغي إذن أن يكفل تصميم البحث عدم التحيز بدرجة أكبر من التي تتطلب في الدراسة الاستطلاعية، والدراسات الوصفية تتطلب جهوداً كبيرة في البحث، لذلك ينبغي أن يضع الباحث نصب عينيه الاقتصاد في الوقت والمال والمجهود.

هذه الاعتبارات جميعاً تؤثر في الواقع في جميع مراحل الدراسة، في صياغة أهدافها، وفي تصميم أدوات جمع البيانات، وفي اختيار العينة، وفي جمع البيانات وتحليلها وأخيراً في كتابة التقرير النهائي. والدراسات الوصفية لا تقتصر على استخدام أداة من بين أدوات البحث فهي قد تستخدم جميع أدوات البحث مثل استخدام المقابلات، والاستخبارات، والملاحظة المباشرة المنظمة، والملاحظة بالمشاركة وغير ذلك من أدوات.

٣ - دراسات: Expost Facto :

وهي تلك الأنواع من الدراسات التي يكون فيها المتغير التابع قد حدث بالفعل أي أنه موجوداً في الطبيعة.

والباحث في تلك الأنواع من الدراسات لا يحاول أن ينظر إلى الأثر (التنمية) لأنها قد حدثت بالفعل... بل يحاول أن يجد السبب أو العامل الذي أدى إلى الحدوث.

فعلى سبيل المثال دراسات الأحداث، والمرضى النفسيين

والعقليين. . . ودراسات الأسر المنكوبة سواء عن طريق هدم المنازل أو الحريق أو الكوارث هي كلها دراسات من هذا النوع.

فلو أراد باحث أن يعرف المسببات أو العوامل التي تؤدي إلى الضعف العقلي فإنه سوف يختار مجموعة تجريبية من الأطفال ضعاف العقول وهنا هي (Expost Facto) ويبحث في تاريخهم منذ الميلاد، وتاريخ الحمل لأمهاتهم، والصفات الوراثية لعائلاتهم وغير ذلك من مواقف سواء كانت طبية أو اجتماعية، ولو استطاع أن يجد مجموعة ضابطة من أطفال صغار لهم نفس الخصائص التي يتمتع بها أطفال الجماعة التجريبية بخلاف الضعف العقلي طبعاً ثم يقوم بمقارنة العوامل ومن ثم يمكنه اكتشاف العامل الذي أدى إلى وجود الضعف العقلي.

ولعل دراسة أقراص «التاليد وميد» Talidomide من الدراسات المشهورة في هذا النوع الذي يطلق عليه (Expost Facto) فمنذ سنوات ماضية وجد في ألمانيا نسبة عالية من الأطفال المولودين مشوهين (إذن التنمية موجودة) فقام الباحثون بدراسة تاريخ الحمل للأمهات اللاتي ولدن أطفالاً مشوهين وقاموا بدراسة أمهات أخريات لم يلدن أطفالاً مشوهين فتبين لهم أن السبب وراء وجود الأطفال المشوهين هو تعاطي ذلك النوع من الأقراص، وكان من نتائج تلك الدراسة هو منع إنتاج تلك الأقراص نهائياً بقرارٍ من البرلمان الألماني في بداية القرن الحالي. ولهذا النوع من الدراسات مميزات كما أن له عيوب:

فمن حيث المميزات نرى أنه:

١ ـ غير مكلف مادياً لأن المتغير التابع (ص) موجود بالفعل.

٢ ـ ليست هناك خطورة في التجريب لأن الأثر موجود.

أما من حيث العيوب فنرى أن ذلك النوع من الدراسات يعتمد بصفة رئيسية على السجلات والتاريخ الماضي والتي يجب أن تكون متوفرة ودقيقة ولعل ذلك من الأمور الصعبة في التطبيق الفعلي(١).

---

(1) Kerlingey, Fred N. Foudations of Behavioral Research New York: Holt Rinehant and winston, Inc, 1973, PP: (378 - 394).

٤ ـ الدراسات التجريبية المخططة

تستهدف الدراسة التجريبية المخططة جمع المعلومات وتنظيمها بشكل يؤدي إلى إلقاء الضوء على مدى صحة فرض أو مجموعة من الفروض وبقدر ما تكون طريقة جمع المعلومات وتنظيمها دقيقة لا تحتمل الطعن تكون القيمة العلمية لهذه الدراسة. وبمعنى آخر إذا كانت النتائج التي نحصل عليها في تجربة ما يمكن تفسيرها بأكثر من تفسير، بحيث يؤدي بعض هذه التفسيرات إلى تأكيد صحة الفرض الذي نختبره بينما يؤدي بعضها الآخر إلى التشكيك في صحته، فإن هذه التجربة تكون إلى هذا الحد «غير علمية» وبذلك يمكن الطعن فيها بسهولة إذ أنها فشلت فيما تستهدف أصلاً وهو اختبار مدى صحة فرض معين من الفروض.

فإذا فرضنا مثلاً أننا نتيجة الملاحظة أو الدراسة الكشفية قد وجدنا أن هناك «احتمالاً» في أن استخدام بعض تلاميذ مدارس معينة لبعض الكتب يزيد من وعيهم بالقومية العربية، فإننا نستطيع أن نصوغ هذا الفرض صياغة علمية ثم نخضعه للدراسة التجريبية. فتكون أولى خطواتنا هي تحديد المفاهيم المستخدمة في العبارة السابقة تحديداً إجرائياً مثل: من هم التلاميذ الذين نعنيهم من حيث السن أو الصف... إلخ؟ وما هي الكتب المقصودة؟ وما هي الظروف التي يتم فيها تدريس هذه الكتب؟ وما هو مفهوم القومية العربية؟ وبعد تحديد مثل هذه الألفاظ يمكننا أن نختبر بالدراسة التجريبية مدى صحة فرضنا هذا، فقد نلجأ مثلاً إلى مقارنة وعي التلاميذ قبل دراسة هذه الكتب وبعدها، وقد نقارن بين مجموعتين درست إحداهما هذه الكتب ولم تدرسها الأخرى. وهكذا.

وبالرغم من أن المشكلات التي نتناولها في البحوث التجريبية تنبع بصفة عامة من واقع ظروف الحياة إلا أنه قلما نجد في مواقف الحياة الطبيعية ما نتواخاه في البحث العلمي من شروط: كتحديد المشكلة المراد دراستها، أو تكافؤ المجموعات التي تقوم عليها الدراسة ولذلك فإن المواقف التي يخلقها الباحث في الدراسة التجريبية يحقق فيها في العادة من

الدقة والضبط ما يتعذر تحقيقه إذا ما اعتمد على مواقف الحياة الطبيعية.

فإذا قارن الباحث في مثالنا السابق عن تنمية الوعي القومي مثلاً بين مجموعتين من التلاميذ تدرس إحداهما هذه الكتب فعلاً، ولا تدرسها المجموعة الأخرى ـ لما استطاع بسهولة أن يرد أي فرق يحصل عليه بين المجموعتين إلى دراسة هذه الكتب وحدها. فقد نرد هذا الفرق أو ننسبه بفرض آخر له دلالة إحصائية ـ إلى أن المدرسين يقومون بالتدريس للمجموعة التي تقرأ هذه الكتب هم أنفسهم أكثر أو أقل وعياً من المدرسين الذين لا يقرأ تلاميذهم هذه الكتب ـ وربما كان الفرق بين المجموعتين يعكس الاختلاف في اتجاهات المدرسين القائمين بالتدريس للمجموعتين أكثر مما يعكس تأثير الكتب ذاتها. وقد يرد الفرق بين المجموعتين من التلاميذ إلى اختلاف العوامل الأخرى المؤثرة على اتجاهاتهم، كاختلاف إيديولوجية أولياء أمورهم وأسرهم مثلاً. وهكذا، ومعنى هذا أننا نجد عناء كبيراً في أن نستخلص نتيجة واضحة من التجربة بصورتها هذه نجيب بها على مدى صحة فرضنا (وهو أن دراسة التلاميذ لكتب معينة تحت ظروف معينة يؤدي إلى زيادة وعيهم القومي وهو هدفنا أصلاً من الدراسة التجريبية) ولكننا عندما نخلق الموقف التجريبي بأنفسنا نستطيع أن نتحكم بدرجة أكبر في العوامل المختلفة التي نريد ضبطها، بحيث تأتي نتائجها وقد قل فيها اللبس إلى حد كبير.

ويطلق عادة على العامل أو المتغير الذي نريد اختبار تأثيره على ظاهرة ما بالمتغير المستقل أو المتغير التجريبي، أما المتغير الذي نريد معرفة أثر المتغير المستقل عليه فيسمى بالمتغير المعتمد. فإذا أردنا معرفة أثر دراسة بعض الكتب الدراسية ـ كما في فرضنا السابق ـ على مدى وعي التلاميذ بالقومية العربية، كان المتغير المستقل في تجربتنا هذه هي دراسة الكتب أما المتغير المعتمد فهو درجة الوعي القومي.

الاعتبارات المنهجية في تصميم البحوث التجريبية:

إن تحليل أي ظاهرة اجتماعية بقصد دراستها يتضمن انتقاء بعض

العوامل أو الجوانب وذلك عن طريق تحديدها من الموقف الكلى وبدون انتزاعها من مجالها، ويطلق على هذه العوامل أو الجوانب «المتغيرات».

والغرض من هذا التجريد لبعض المتغيرات من المجال الكلي أو من الوحدة المتكاملة للظاهرة هو دراسة علاقات هذه المتغيرات بعضها ببعض تحت ظروف معينة. فكأن تجريدنا لبعض العوامل أو المتغيرات المستقلة أو المعتمدة لا يعني أن هذه المتغيرات مستقلة فعلاً عن بعضها وإنما نفعل ذلك بشكل فرضي بقصد الدراسة فقط.

ومن المشاكل الرئيسية في التصميمات التجريبية التي تتضح لنا في ضوء هذه النظرة مشكلة مدى تأثير المتغيرات المختلفة التي تجري عليها البحث بعضها البعض الآخر، وكذا تأثرها بغيرها من جوانب الموقف الكلي فقد نصمم تجربة للتعرف على ما يحدث في جانب أو متغير معين من جوانب المشكلة بدلالة جانب آخر، وفي هذه الحالة نفترض ثبات سائر المتغيرات حتى تسهل عملية الدراسة والمقارنة، ولكننا هنا نواجه مشكلة تأثر كلا المتغيرين المستقل والمعتمد بعضهما ببعض وتأثر كل منهما بالمتغيرات الأخرى وكذا تأثر هذه المتغيرات بالمتغيرين المستقل والمعتمد ويؤدي بنا هذا إلى أننا لا نستطيع في الواقع أن نتكلم عن متغير معين كما لو كان معزولاً عن بقية المتغيرات، وعن المجال الكلي. فإذا سلمنا بأن المتغير التجريبي أو المستقل غير معزول عن الموقف الكلي فإننا نضطر نتيجة لهذا إلى الاعتراف بأن هذا المتغير نفسه يتعرض هو الآخر للتغير في إطار الظاهرة العامة وتأثيرها بما في ذلك تأثير المتغيرات المعتمدة ذاتها.

وبعبارة أخرى فإننا نستطيع أن نقول أن تفاعل المتغير التجريبي في إطار الظاهرة نقطة هامة لا يمكن إغفالها أو إغفال أثرها في تحديد النتيجة النهائية. وبناء على ما تقدم نجد أن التصميمات المختلفة للبحوث التجريبية تواجه بصفة عامة هذه المشكلة.

ويحاول الباحثون التغلب على أثر هذا التفاعل والتغير المستمرين Transation وذلك بتعديل التصميمات التجريبية تعديلاً يؤدي إلى التعرف

على التأثيرات المختلفة للمتغيرات المتعددة التي تدخل في الظاهرة فيحاول الباحثون مثلاً الاستدلال على تأثير العوامل العارضة وحدها، وعلى تأثير عملية القياس وحدها على المتغير المعتمد، ثم يحاولون كذلك قياس أثر التفاعل الذي يحدث بين متغير وآخر على المتغير المعتمد ـ كل ذلك أساساً بقصد الاستدلال على أثر المتغير المستقل وحده.

وينبغي أن نوضح أن مثل هذه المحاولة لا يمكن أن تؤخذ إلا على أساس التجريد الفرضي فقط، ذلك أن المتغير المستقل ذاته ليس مستقلاً فعلاً، ويتغير هو ذاته أثناء التجربة أي أثناء تأثيره على المتغير المعتمد، شأنه في ذلك شأن المتغيرات الأخرى الداخلة في نطاق الظاهرة الكلية.

والظاهرة ذاتها تتغير بإدخال عامل جديد فيها بما في ذلك المتغير المستقل، تغيراً قد يكون كيفياً وليس تغيراً كمياً فحسب كما يظن في كثير من الأحيان. كما أن المتغير التجريبي لا يمكن أن يكون له تأثيره بمفرده وبالتالي لا يمكن أن نفترض أن هذا المتغير المستقل ذاته يكون له نفس الأثر على متغير معتمد معين إذا ما تغير المجال الكلي الذي يتفاعل فيه المتغيران.

وعلى ذلك فإننا في التصميمات التجريبية المختلفة نوافق على وصف ما يحدث للمتغير المعتمد بعد إدخال المتغير المستقل في التجربة، ولكننا لا نوافق على أن نعود فنقول أن هذا المتغير المستقل هو وحده السبب أو هو الذي أحدث التغير الملحوظ في المتغير المعتمد، كما لا نوافق على أن نعتبر أن تأثير هذا المتغير المستقل ذاته على المتغير المعتمد سيكون تأثيراً واحداً إذا ما تغير المجال الذي يعمل فيه، أي إذا ما تغيرت العوامل المستقلة أو العارضة الأخرى التي يتفاعل في نطاقها. وينبغي ألا يغيب عن بالنا أن هذا النقد للتصميمات التجريبية من الناحية المنهجية يشمل جميع التصميمات التالية وإن اختلفت شدته من تصميم إلى آخر ـ هذه التصميمات هي:

١ ـ القياس بعد التجربة فقط للمجموعتين التجريبية والضابطة.

٢ ـ قياس مجموعة واحدة قبل التجربة وبعدها.

٣ ـ القياس قبل التجربة للمجموعة الضابطة وبعد التجربة للمجموعة التجريبية.

٤ ـ القياس قبل التجربة وبعدها لكل من المجموعة الضابطة والمجموعة التجريبية.

٥ ـ مجموعة تجريبية ومجموعتان ضابطتان.

٦ ـ مجموعة تجريبية وثلاث مجموعات ضابطة.

٧ ـ تجارب المقارنة أو المفاضلة بين متغيرين تجريبيين.

٨ ـ تجارب المفاضلة بين أكثر من متغيرين تجريبيين في وقت واحد.

ويلاحظ في الأنواع السابقة من تصميم التجارب أن خطوة تكافؤ المجموعات قدر الإمكان قبل إدخال العامل التجريبي خطوة رئيسية من خطوات البحث التجريبي. وهذه الخطوة تساعدنا في أن ننسب الفرق في نهاية التجربة بين المجموعات التجريبية من جهة والضابطة من جهة أخرى إلى العامل التجريبي في مجال تفاعله. ويمكن القول بوجه عام أن عملية التناظر هذه تتم إما:

أ ـ **بوسائل تجريبية:** أي على أساس اختيار أفراد متناظرين أو جماعات متناظرة.

ب ـ **وأما بوسائل إحصائية:** تحدث فيها هذا التناظر بطريقة صناعية، أي أن الوسائل الإحصائية تساعدنا في أن نعدل في نتائج مجموعتين غير متناظرتين أصلاً على أساس ما نتوقعه من فروق في نهاية التجربة لو أن هاتين المجموعتين كانتا متناظرتين، وأهم الوسائل الإحصائية التي تعنينا في هذا تسمى تحليل التباين الاقتراني.

وينبغي أن تأخذ محاولتنا في الحصول على مجموعات متماثلة صبغة واقعية، إذ من المتعذر أن نجد تماثلاً بين شخصين مثلاً في جميع الوجوه

أو المتغيرات. وحتى لو استطعنا أن نجد هذين الشخصين فمن المتوقع بعد انتهاء التجربة أن تظهر متغيرات جديدة تؤثر في دقة التماثل بين هذين الشخصين. وحتى عندما نناظر بين متغيرين فإننا لن نناظر إلا في حدود من الدقة كأن نأخذ مثلاً اختلاف شهر في السن على أنه لا يؤثر في تناظر السن، أو اختلاف أسبوع... إلخ. «أي أننا دائماً نتجاوز في حدود معينة عند عملية التناظر» وحتى إذا لم نتجاوز فليس معنى هذا أن الفردين متناظران تماماً لأن هناك حدوداً لدقة مقياسنا، فعدم استطاعة المقياس تكشف الفروق ليس معناه بالضرورة أو الفردين متكافئان ولكن ربما كان معناه أن القياس الذي استخدمناه لم يستطع أن يكشف لنا فرقاً بينهما.

والخلاصة أننا لا بد أن نقتصر في عملية التماثل على التعامل المعتمد وعلى العوامل الأخرى التي ترتبط أو يظن أنها مرتبطة به. ويعتمد في هذا على الملاحظة في الدراسات الكشفية، أو الوصفية، أو الدراسات التشخيصية أو التجريبية السابقة، فلا داعي مثلاً أن نماثل بين طول القامة في المجموعات التجريبية والضابطة عند مقارنتنا لفاعلية وسيلتين أو أكثر من وسائل الدعاية والإقناع. وواضح أننا إذا أردنا أن نحدث هذا التماثل بين المجموعات بالنسبة للمتغيرات التي ترتبط بالمتغير المعتمد فلا بد لنا من معرفة سابقة بأهم هذه المتغيرات، وإلا فكيف نماثل بينها إذا كنا نجهلها أصلاً.

ومن هنا نتبين أهمية الدراسات الكشفية والوصفية، فلولاها ما استطعنا أن نبدأ بالبحوث التجريبية نفسها، وذلك أن هذه البحوث تعتمد في دقة نتائجها على العوامل التي ضبطت في البحث التجريبي، وبدون ضبط هذه العوامل تقل الثقة التي نضعها في نتائج هذه البحوث ويصبح من المتعذر كذلك تفسير نتائجها تفسيراً ذا معنى. لذلك فإن التبكير بالبحوث التجريبية في ميدان بكر لا زلنا نتحسس طريقنا فيه ـ هذا التبكير لا يجعل لنتيجة البحث التجريبي قيمة تذكر، إذ لا بد أن تستند البحوث التجريبية الدقيقة في كل ميدان جديد وفي دراسة المشكلات الاجتماعية النفسية التي لم تدرس من قبل على قدر من المعرفة والإدراك لأهم العوامل والمتغيرات التي لم

تفاعل في مجال هذا الميدان أو المشكلة. وهذه المعرفة ضرورية إذا أردنا أن تكون البحوث التجريبية ذات قيمة حقيقية سواء من حيث دقة الإجراء أو من حيث المعاني التي نخرج بها من نتائج تلك البحوث.

ويرى بعض الذين تتسلط عليهم فكرة اعتبار أن البحوث التجريبية وحدها في البحوث العلمية وأننا نستطيع «بوسائل إحصائية مختلفة أن نماثل المجموعات حتى مع عدم علمنا بالمتغيرات التي ترتبط بالمتغير المعتمد».

فمثلاً طريقة توزيع الأفراد عشوائياً على المجموعات الست ضد استخدامنا لتحليل التباين في عملية مقارنة أثر خمس وسائل للدعاية في ست مجموعات من الأفراد تختلف في مستواها الاقتصادي والاجتماعي باعتبار أن لدينا متغيرين تجريبيين: الأول هو وسائل الدعاية، والثاني هو المستوى الاجتماعي الاقتصادي ـ هذه الطريقة تضمن إلى حد كبير تماثل المجموعات (في حدود معينة من الثقة) في كل المتغيرات سواء ما كان منها معروفاً أو غير معروف.

وهذا صحيح، ولكن ما الذي نفعله بعد ذلك؟ إننا ندخل عاملاً تجريبياً معيناً (متغيراً مستقلاً) لنرى تأثيره في متغير معتمد معين. ولولا البحوث الكشفية الأولى لما استطعنا أن ننتقي هذا المتغير أصلاً، وإلا فما الذي يدعونا إلى اختيار عامل مستقل بذاته لمعرفة تأثيره على عامل معتمد معين مثلاً؟ لا بد أن هناك ـ أهمية لما نتوقعه من نتيجة سواء كانت سلبية أو إيجابية أو محايدة.

وهناك ضرورة أخرى توضح أهمية البحوث الكشفية والوصفية قبل عملية التماثل أو قبل البحث التجريبي ذاته، وهي أنه لا بد لنا من تفسير نتائج البحث التجريبي. وهذا التفسير يستدعي إلماماً بالعوامل وبالمتغيرات الأخرى التي تتصل بالموقف الذي نبحثه، وبالمجال العام الذي انبثقت فيه هذه المشكلة وذلك هو هدف الأبحاث الكشفية والوصفية.

وهكذا تتضح لنا مرة أخرى أهمية البحوث الكشفية فبدونها لا تستطيع عملية الاختيار الذكي للعوامل والمتغيرات التي ندرسها، ولا عملية التفسير

الواعي لنتائج الأبحاث التجريبية. تلك إذن هي أهمية الدراسات الكشفية قبل البدء بعملية التماثل في البحوث التجريبية، فما هي الوسائل المختلفة التي نلجأ إليها في عملية التماثل بين المجموعات؟

هناك خمس وسائل رئيسية لتحقيق هذا التماثل هي:

١ ـ استخدام نفس المجموعة مرتين.

٢ ـ التماثل الفردي، أي تماثل كل فرد في إحدى المجموعتين مع فرد مكافىء له في المجموعة الأخرى.

٣ ـ تماثل المجموعات في أهم المتغيرات على أساس تطابق التوزيعات التكرارية لهذه المتغيرات في المجموعات.

٤ ـ التوزيع العشوائي للأفراد على المجموعات.

٥ ـ تحليل التباين الاقتراني.

ويمكن القول أنه ينبغي أن نضع نصب أعيننا أن الهدف من كل طرق البحث السابقة هو الوقوف على علاقات جديدة واكتشاف حقائق علمية جديدة بحيث تؤدي بدورها إلى تساؤل جديد وهكذا. فالحقائق العلمية متطورة، بمعنى أن الحقيقة العلمية أو النظرية التي تكتشف لا تلبث مع التقدم العلمي وتطور البحث أن تتضاءل بالتدريج لتحل محلها حقيقة جديدة أو نظرية أخرى. وتستفيد الحقائق والنظريات اللاحقة دائماً مما يسبقها من حقائق ونظريات، فهي تأخذ منها وتزيد عليها أو تعدل فيها، وهكذا يمكن القول أن بعض الحقائق والنظريات يموت موتاً طبيعياً ليهيىء الحياة لنظريات وحقائق أحدث منها نتيجة استمرار البحوث العلمية. فالدراسات العلمية إذن تعتمد في أساسها على اكتشاف الحقائق والعلاقات العلمية المتطورة لا على الحقائق المطلقة الجامدة التي تقف هي نفسها حجر عثرة في سبيل التقدم العلمي وتوسيع آفاق البحث[١].

---

(١) حسن حسني، مذكرات غير منشورة لطلاب الدراسات العليا، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٧٣.

٥ ـ الدراسات التقويمية: Evaluation studies :

إن الغرض الرئيسي من الدراسات التقويمية هو البحث عن إجابة لتساؤل هام يتعلق بالآثار أو النتائج المترتبة نتيجة تطبيق برنامج معين من أجل حل مشكلة معينة؟ والهدف الرئيسي من تلك الدراسات هو اتخاذ القرار المناسب لتطوير البرامج المستقبلية من أجل تحقيق النمو والتقدم.

وبصفة عامة فإن البحث التقويمي يحاول الإجابة على السؤال الآتي:

What do we mean by a succesful Result أو ماذا نعني بالتنمية الناجحة؟

ولكن المسألة الصعبة تتعلق دائماً بكيفية قياس تلك الآثار؟

ولذلك فإن Campbell يؤكد أن التصميمات التجريبية هي أفضل وسيلة للكشف عن تلك التغيرات[١].

(1) Lynn Lyons Morris and Carol Taylor FitzCibbon, Evaluater's Hand book, Beverly Hills, California, Sage Foundation, 1978.

ثانياً:
منهجية البحث في الخدمة الاجتماعية والمفاضلة بين تلك المناهج:

يعد البحث الميداني ذا أهمية خاصة في دراسة الاتجاهات والسلوك وكذلك العمليات الاجتماعية. ولهذا السبب فإن نقطة القوة الرئيسية في هذه البحوث تكمن في مدى عمق الفهم الذي تتيحه.

ولكل بحث منهج خاص به يسير على نهجه والمنهج ترجمه للكلمة الإنجليزية Method وتستخدم لتشير إلى الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة حتى نصل إلى نتيجة معلومة ويرتبط المنهج الملائم للبحث ارتباطاً وثيقاً بكل من موضوع البحث من جهة وأهدافه من جهة أخرى.

وقد يكون موضوع البحث بما يلائمه منهج أو أكثر للكشف عن المتغيرات الأساسية والظواهر المتفاعلة والمتشابكة فيه وقد يكون الموضوع من النوع الذي تحكم طبيعته الالتزام بمنهج واحد محدد للبحث لعدم فعالية المناهج الأخرى أو عجزها عن الوفاء باحتياجات موضوع البحث.

كما أن أهداف البحوث تؤثر في نوعية المنهج الملائم لهذا البحث ومن مناهج البحث الرئيسية ما يمثل قاعدة ارتكازها حيث العمل الاجتماعي والفكر الاجتماعي منذ التمهيد لظهور علم الاجتماع الحديث في مستهل القرن التاسع عشر ومن أهمها دراسة الحالة والمسح الاجتماعي والمنهج

التاريخي، وفيها ما استحدث لتلبية الاحتياجات المتزايدة للتخصص وتقسيم العمل بعد ظهور علم الاجتماع ومن أهمها المنهج الإحصائي والمنهج التجريبي والمنهج الأنثروبولوجي.

وفيما يلي نعرض لبعض الطرق العامة أو المناهج كما يطلق عليها البعض والتي ترتبط ببحوث الخدمة الاجتماعية أكثر من غيرها.

١ - مزايا وعيوب المسح الاجتماعي Social Survey.

٢ - مزايا وعيوب دراسة الحالة Case study.

٣ - مزايا وعيوب طريقة تحليل المحتوى content Analysis.

٤ - مزايا وعيوب التصميمات المختلفة للتجريب Experimentation.

٥ - مزايا وعيوب البحوث المكتبية القائمة على الملفات والتقارير والوثائق Archival Studies.

٦ - مدى استخدام الأسلوب التكاملي في بحوث الخدمة الاجتماعية.

١ - المسح الاجتماعي: Social survey.

المسح الاجتماعي أحد المناهج الرئيسية التي تستخدم في البحوث الوصفية. ويهتم بدراسة الظواهر الموجودة في جماعة معينة وفي مكان معين ويتناول أشياء موجودة بالفعل وقت إجراء المسح وليست ماضية كما تغلب عليه الصفة العملية وإن كانت بعض المسوح تنصب على الجانب النظري.

ويستفاد بالمسح الاجتماعي في جمع الحقائق عن الظاهرة الاجتماعية بعد أن تكون قد أجريت بحوث كشفية عليها. كما يستفاد به في عمليات التخطيط القومي وفي دراسة المشكلات الاجتماعية القائمة وفي قياس اتجاهات الرأي العام نحو مختلف الموضوعات[١].

---

(١) عبد الباسط حسن، أصول البحث الاجتماعي مرجع سبق ذكره، ص ص: (٣٠٣ - ٣٠٤).

وعلى هذا فإن منهج المسح الاجتماعي يهتم بتوضيح الطبيعة الحقيقية للظاهرة عن طريق تحليلها والوقوف على الظروف المحيطة بها أو الأسباب الدافعة إلى ظهورها.

ولهذا فإن المسح الاجتماعي يكشف عن مشاكل لم تحل. ويسهم في جمع مقادير هائلة من المعلومات عن الحياة الاجتماعية. وهو بهذا طريقه للقياس ساعدت في حل كثير من المشكلات الاجتماعية[١].

ويتضمن إجراء المسح نفس خطوات أي طريقة أخرى من طرق البحث وتبدأ بتحديد المشكلة المراد بحثها ثم تحديد الأداء التي سيتم بها جمع البيانات ثم الوصول إلى العينة المناسبة للدراسة وجمع البيانات وتحليلها واستخلاص النتائج[٢].

ولا شك أن أول مرحلة في إجراء المسح الاجتماعي هي تصميم الاستبيان ويتضمن تصميم الاستبيان خمسة أنواع من القرارات لا بد من اتخاذها.

الأول: يتعلق بوسيلة جمع البيانات سواء أكانت المقابلات أم الاستبيان البريدي أم أساليب الملاحظة أم دراسة الوثائق والسجلات.

الثاني: خاص بالمبحوثين كيفية اختيارهم ونوعيتهم وذلك في ضوء الأهداف العامة للبحث.

الثالث: متصل بالأسئلة وصياغتها وموضوعيتها.

الرابع: خاص بتصميم الاستمارة والنموذج الذي سيتبع في التصميم.

الخامس: خاص بالأسلوب الذي ستصاغ على أساسه الأسئلة وفي هذه

---

(١) محمد طلعت عيسى، أصول البحث الاجتماعي (الطبعة الأولى) مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧١، ص (٢٨٨).

(2) Norman A Polansky, Social Work Research, chicage, The University of chicago Press, 1978, PP: (1 - 20).

الحالة يتم الاختيار بين نوعين هما:

الأسئلة المفتوحة والأسئلة ذات الاستجابات المحددة[١] وللمسوح الاجتماعية تصنيفات:

أولاً: على أساس مجال الدراسة:

أ - مسوح عامة: تعالج عدة أوجه من الحياة الاجتماعية.

ب - مسوح خاصة: تهتم بنواحي خاصة محددة من الحياة الاجتماعية.

ثانياً: على أساس المجال البشري:

أ - مسح شامل: يتناول جميع مفردات المجتمع.

ب - مسح بطريقة العينة: يكتفي فيه بدراسة عدد محدود من المفردات أو الحالات. والمسح بطريقة العينة هو الذي يكثر استخدامه نظراً لأنه يوفر الوقت والجهد والمال كما أنه يأتي بنتائج دقيقة[٢].

واستخدام منهج المسح الاجتماعي في البحوث الاجتماعية يتطلب تجنب الشمول والتجريد والعمومية وضرورة التحديد الدقيق لمتطلبات كل موضوع.

هذا إلى جانب استخدام الملاحظة الموضوعية ومحاولة وضع فروض أو تصورات وأن يقف الباحث موقفاً محايداً من كافة ما يحيط به من ظواهر وأحداث[٣].

---

(1) A.N. Oppen heim, «Questionnaire Desgin and Attit Meas Urement» Basic Books Inc, New York 1966. P. (2 - 25).

(٢) عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص: (٣٠٦).

(٣) محمد طلعت عيسى، تصميم وتنفيذ البحوث الاجتماعية، - مرجع سبق ذكره، ص: (٢٩٥).

إن المسح الاجتماعي شأن شأنه الأشكال الأخرى للبحوث في العلوم الاجتماعية له مزاياه وعيوبه: ومن الضروري معرفة هذه المزايا والعيوب لتحديد ما إذا كان المسح هو الطريقة المناسبة لأهداف بحث ما أم لا.

المزايا:

١ - إن المسح بصفة خاصة يفيد في وصف خصائص وسمات أعداد كبيرة من الناس.

فالعينة الاحتمالية المأخوذة بدقة مع استبيان مقنن يتيح الفرصة لوصف دقيق لمدينة أو أمة أو أي تجمع بشري كبير. فالمسوح تتيح وصف معدلات البطالة والطلاق وغيرها. وعلى الرغم من أن فحص الوثائق المكتبية مثل سجلات الزواج والمواليد والوفيات قد يتيح مثل هذا الوصف في جوانب محدودة ولكن لا يوجد أسلوب للاستقصاء يتيحه في جوانبه المتعددة سوى المسح الاجتماعي.

٢ - يتيح المسح استخدام عينات كبيرة وهو ما يؤدي بالتالي إلى دقة الوصف وتناول العديد من المتغيرات.

٣ - يتميز المسح بالمرونة حيث يمكن طرح العديد من الأسئلة في ناحية واحدة مما يعطي الباحث مرونة في التحليل وعلى حين تتطلب التجربة مثلاً تحديد تعريفات إجرائية دقيقة فإن المسح يتيح تحديد التعريفات الإجرائية على أساس من الملاحظة الواقعية.

٤ - الاستبيانات المقننة هي أساس عملية القياس بصفة عامة فتصميم أي مقياس يتطلب القيام بالمسوح المختلفة (مسح لتجريب الاستمارة).

العيوب:

١ - توجد صعوبة بالغة في وضع تقنين الأسئلة تتناسب مع الخبرات والاتجاهات والخلفيات والظروف المتباينة للأعداد الكبيرة من المبحوثين.

٢ - وبالمثل فالسمع لا يستطيع أن يتعامل مع مضمون الحياة

الاجتماعية فعلى الرغم من أن الاستبيان يمكن أن يوفر معلومات في هذا المجال إلا أن الباحث يجد صعوبة في الوصول إلى الشعور الخاص بالموقف الكلي للحياة الذي يعيشه ويفكر فيه المبحوثين.

٣ ـ عملية إجراء الاستبيان في المسوح الاجتماعية في حد ذاتها غالباً ما يكون لها تأثيرها على المبحوث وهو ما يجعل الاستجابات غير دقيقة في إعطاء الوصف المطلوب.

٤ ـ لجمع بيانات كمية من بيئة من البيئات لا بد من توجيه عدد كبير من الأسئلة للمبحوثين وقد يؤدي ذلك إلى ضيق الناس وعدم تعاونهم مع الباحثين وفي حالة الاقتصاد على عدد محدود من الأسئلة قد لا تكون البيانات التي يحصل عليها الباحث كافية لمعرفة حاجات البيئة والتعرف على مشكلاتها.

٥ ـ تتوقف أهمية المسح على عدد أفراد العينة فإذا كان العدد قليل فإن نتائج المسح لا يمكن الاعتماد عليها لأنها تعطي صورة ناقصة عن الجماعة أو الظاهرة المراد دراستها.

٦ ـ المسح الاجتماعي يرتكز على دراسة الحاضر فإنه لا يصلح في الدراسات التطورية التي تعتمد على الربط بين الماضي والحاضر.

٧ ـ يصعب الاعتماد على المسح الشامل في إصدار تعميمات واسعة أو في الوصول إلى نظريات علمية (على الرغم من أن المسوح الحديثة تتضمن الجانبين النظري والعملي)[(١)].

٢ ـ **منهج دراسة الحالة:** Case study.

المقصود بمنهج دراسة الحالة: المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأي وحدة سواء كانت فرداً أو مؤسسة أو نظاماً اجتماعياً أو

---

(١) عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، مرجع سبق ذكره ص ص: (٢٢٥ ـ ٢٢٦).

مجتمعاً محلياً أو مجتمعاً عاماً.

وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها. وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات **عملية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات** المتشابهة لها[1].

المزايا:

١ ـ منهج دراسة الحالة أصبح وسيلة فعالة في البحوث العلمية بوجه عام (فحل المشكلات التي تعترض العلوم الفيزيائية والبيولوجية والتي تعترض العلوم السياسية أو فن العمارة وغيرها تعتمد على دراسة الحالة).

والبحوث الاجتماعية بوجه خاص (ساعدت هذه الطريقة في التعمق وراء المشكلات القائمة وعدم الاكتفاء بالمظهر الخارجي).

عيوبه:

١ ـ التحيز الشخصي سواء من جانب المبحوثين أو الباحثين على السواء.

٢ ـ تعذر استخدام المنهج مع الجماعات المختلفة ثقافياً إذ أن النتائج التي يصل إليها الباحث. في مثل هذه الجماعات ـ لا تمثل في الغالب السلوك الشخصي وإنما اتجاهات الجماعة.

كما أنها تمثل إجابات يسودها الشك[2].

٣ ـ عدم صدق البيانات التي يجمعها الباحث باستخدام هذا المنهج.

وهذا يرجع إلى سجلات الحياة التي يستخدمها الباحث في جمع البيانات ويمكن التغلب على ذلك بالرجوع إلى مصادر أخرى موثوق بها كالتقارير والبيانات الرسمية.

---

(١) المرجع السابق ص ص (٢٣١ ـ ٢٣٩).

(٢) محمد طلعت عيسى، تصميم وتنفيذ البحوث الاجتماعية، مرجع سبق ذكره ص ص (٢٨٢ ـ ٢٨٣).

٤ ـ عدم إمكانية تعميم النتائج التي يصل إليها الباحث عن طريق استخدام منهج دراسة الحالة وذلك لاختلاف الحالة عن غيرها من الحالات.

٥ ـ يتكبد الباحث في دراسته للحالات كثيراً من الوقت والجهد والمال وهذا يقلل من أهمية هذا المنهج ومدى الاعتماد عليه في البحث[١].

المحددات الأساسية التي تؤخذ في الاعتبار عند استخدام منهج دراسة الحالة:

١ ـ أن يكون موضوع البحث مما يسمح بمعايشة وحداته أو الاتصال بهم عن كثب.

٢ ـ أن يكون الباحث مدرباً تدريباً كافياً على الملاحظة العلمية سواء أخذت صورة ملاحظة منتظمة أو ملاحظة بالمشاركة.

٣ ـ إمكانية خضوع المعطيات الوصفية واللفظية التي يكشف عنها البحث للتحليل المقارن وخضوع المعطيات الرقمية والكمية للتحليل الإحصائي. فدراسة الحالة في البحوث الاجتماعية تهدف إلى الوصول إلى تنبؤات وتعميمات علمية كلما أمكن ذلك[٢].

٣ ـ طريقة تحليل المحتوى Content Analysis.

تحليل المحتوى يعرف بأنه «الأسلوب الذي يهدف إلى الوصف الموضوعي المنظم الكمي للمحتوى الظاهر والكامن للإتصال»[٣].

وتحليل المحتوى طريقه للبحث الاجتماعي تلائم دراسة الاتصالات الإنسانية وإلى جانب استخدامها في دراسة عملية الاتصال فهي تستخدم أيضاً لدراسة جوانب أخرى للسلوك الاجتماعي.

---

(١) عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، مرجع سبق ذكره ص ص: (٣٦١ ـ ٣٦٢).

(٢) المرجع السابق ص (٢٦٣).

(٣) محمد طلعت عيسى، تصميم وتنفيذ البحوث الاجتماعية، مرجع سبق ذكره ص (٢٨٧).

ووحدات الاتصال مثل الكلمات، والفقرات والكتب هي الوحدات التي يتم تحليلها في تحليل المحتوى.

والمحتوى الظاهر يشير إلى الخصائص التي تظهر بشكل مباشر في عملية الاتصال مثل كلمات معينة في كتاب أو ألوان معينة في لوحة وهكذا.

والمحتوى الكامن يشير إلى المعاني التي تتضمنها الاتصالات.

Communications وتحديد المحتوى الكامن يتطلب أحكام Judgements على دور الباحث[1].

وللقيام بتحليل محتوى الاتصال ينبغي اختيار عينة المصدر والعينة الزمنية وعينة الوحدات وتحديد فئات التحليل التي تشمل مادة الاتصال وشكله ثم ينبغي العناية بتصنيف كل المواد المناسبة حتى يتيسر استخلاص النتائج بطريقة سليمة. ولضمان دقة النتائج ينبغي التأكد من توفر صفتي الصدق والثبات. فالمادة التي تخضع للتحليل يجب أن تكون صادقة فيما تشتمل عليه. كما أن من الضروري أن يحصل الباحث على نفس النتائج لنفس التحليل حتى ولو اختلف المحلل أو تفاوت الزمن الذي يتم فيه التحليل[2].

وتحليل المحتوى منهاج مستحدث في البحوث الاجتماعية عامة وفي قياس الاتجاهات بصفة خاصة، ورغم أنه شاع أولاً في الدراسات الصحفية إلا أنه لم يلبث أن انتشر في الدراسات الاجتماعية لأثره الهام في قياس العلاقات الاجتماعية والقيادة وما أشبه.

ويركز المنهج على عناصر الاتصال في العلاقات الاجتماعية مثل رموز الاتصال الشائعة وهي:

الكلمة والصوت والصورة والرسم... إلخ. وعمليات الاتصال تهدف إلى تحديد المعاني التالية:

---

(١) عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص: (٥٤١).

(2) R. Bablic The practice at Sacial Research Basic books Inc New York 1973. P. (235).

من القائل؟ أو من المرسل؟ ومن المستقبل؟ وما وسيلة الاتصال؟ وما هي ردود الأفعال؟ أو ما هي أصداء الإرسال؟

ولتوضيح هذا المنهج فإنه إذا كنا على سبيل المثال نركز على المادة الخام في المنهاج التاريخي من بطن التاريخ ووثائقه، وعلى الحقائق المشاهدة حسبما في المنهج التجريبي، فإن منهج تحليل المحتوى يتضمن كافة هاتين الحقيقتين ويتناولها بالتحليل.

ويختلف آراء المفكرين حول اعتبار هذه الطريقة منهاجاً مستقلاً أو أداة لجمع البيانات حيث نجد Berselson يعتبره مجرد أداة لجمع البيانات بينما يضعه سليتز Seltiz منهجاً بين المناهج المختلفة[1].

ونحن نقف موقفاً وسطاً بين هذين الاتجاهين فنعتبر تحليل المحتوى أداة منهجية لأنه يجمع في جزء منه بين خصائص المنهج وفي جزء آخر بين خصائص أدوات البحث. ولنطلق عليه أداة منهجية تجمع بين استخدامات الحس والعقل الماضية والحاضرة بطريقة إحصائية.

خصائص تحليل المحتوى:

١ ـ يستخدم أساساً في وصف محتوى مادة الاتصال.

٢ ـ يهتم بالمحتوى الظاهر لمادة الاتصال وليس من الضروري التعمق في تحليل النوايا والمقاصد.

٣ ـ مراعاة الموضوعية في تحليل المحتوى بحيث يبعد الباحث عن أهوائه الشخصية.

٤ ـ يعتمد على فئات مقننة للتحليل تستخدم عامة بين الباحثين.

---

(١) عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، مرجع سبق ذكره ص ص: (٢٤٢ ـ ٢٤٤).

٥ ـ وضع محددات للتحليل المنظم والشامل لظاهرة الاتصال.

٦ ـ يعتمد على الترجمة الإحصائية (الرقمية) للفئات الملاحظة في الاتصال وعرضها في صورة تكرارات وانتشارها وشدتها وتأثيرها على مستقبل مادة الاتصال.

أوجه استخدامات تحليل المحتوى:

يحصر برسلون هذه الاستخدامات في:

١ ـ **تحديد خصائص المحتوى**: ويتضمن ذلك وصف الاتجاهات البارزة في محتوى الاتصال والكشف عن الفروق القائمة بين مجتمع وآخر بتحديد المفاهيم المستقرة في كل منها والمقارنة بين أدوات الاتصال ومستوياتها في كل منها ومحاولة الربط بين محتوى الاتصال وأهدافه أو تحليل وسائل الإعلام الكافية لتثبيت قيمة أو قضية معينة.

٢ ـ **تحديد أهداف الاتصال وطرقه**: وينطوي ذلك على تحديد الأهداف العامة التي يستهدفها المرسل وأساليبه في تحقيق هذه الأهداف.

٣ ـ دراسة قياسية لجهود المستقبلين ومدى تأثرهم بالاتصال.

خطوات تحليل المحتوى:

تختلف مادة الاتصال المراد تحليلها حسب نوع المشكلة المراد بحثها فقد يختار الباحث مجموعة من الصحف أو الكتب أو المحاضرات أو الرسائل أو السير الشخصية ليقوم بتحليلها. فإذا أريد على سبيل المثال تحديد اتجاهات الصحافة العربية تجاه قضية الشرق الأوسط، فإنه يمكن تحديد الخطوات التالية:ـ

١ ـ اختيار عينة المصادر:

عند إجراء البحث بطريق العينة ينبغي البدء في تحديد مجتمع البحث

وهذا المجتمع يكون في هذا البحث مجموعة من الصحف اليومية. ولكن نظراً لتباين اتجاهات الصحف واختلاف درجة توزيعها واختلاف تمثيلها للمناطق الجغرافية، لذا فإنه لاختيار عينة تمثل المجتمع يستلزم تقسيم الصحف إلى فئات طبقاً لخصائص معينة واختيار عينة طبقية مناسبة. وقد يخشى في هذه الحالة اختيار الجرائد الرسمية (عمداً) التي تعبر عن الاتجاه الغالب في كل بلد. ورغم أن الاختيار هنا موضوعي إلا أنه سيظل لا يمثل المجتمع الأصلي (عدداً) تمثيلاً كاملاً.

نموذج تطبيقي لتحليل المحتوى (عينة المصادر)

في دراسة أجريت بجمهورية مصر العربية قام بها د. محمد كاظم بدراسة تتبعية لقيم الطلاب المصريين في خمس سنوات تمتد من **١٩٥٧ - ١٩٦٢** متبعاً طريقة تحليل المحتوى، والمحتوى هنا هو سير الحياة.

تكونت العينة من **٤٠** طالب وطالبة في السنتين الأخيرتين في الجامعات وكان نصفهم من الذكور والنصف الآخر من الإناث ـ واتبع الباحث طريقة واحدة في جمع سير الحياة بتكليف الأساتذة بجمع هذه السير بعد إعطائهم تعليمات مكتوبة. كما ألحق بالتعليمات أسئلة تكميلية يقرأها الطالب بعد الانتهاء من كتابة تاريخ حياته وله أن يجيب عليها إن احتاج الأمر، وقد جمع الباحث أربعة وثلاثين تاريخاً للحياة في سنة **١٩٥٧** انتقى منها **٢٠** تاريخ للحياة عشرة ذكور وعشرة إناث وفي سنة **١٩٦٢** جمع الباحث تسعة وعشرين تاريخاً للحياة انتقى من بينها **٢٠** عشرة ذكور وعشرة إناث.

وكان أساس الاختيار صلاحية التاريخ من ناحية غزارة المادة المكتوبة وخصوبتها ودرجة الاهتمام والجدية في كتابتها.

واتبع الباحث في هذه الدراسة المقارنة معامل ارتباط سبيرمان وانتهى إلى نتائج حددت مدى التغيير في القيم وما استجد منهما خلال فترة الخمس سنوات.

٢ ـ اختيار العينة الزمنية:

يتطلب البحث الميداني تحديد المجال الزمني للدراسة أي الفترة التي يقوم فيها الباحث بجمع البيانات من الميدان. وفي المثال السابق حدد الباحث هذه الفترة من ١٩٥٧ ـ ١٩٦٢م.

٣ ـ اختيار عينة الوحدات:

بعد اختيار العينة الزمنية يتعين على الباحث اختيار عينة الوحدات ويقصد بذلك الموضوعات التي يرى حاجتها للتحليل ورموز هذه الموضوعات ـ وهذه الرموز تنحصر فيما يلي:

أ ـ **الكلمة** Word وهي أكثر استعمالاً عندما يكون المراد القيم المستقرة وفي هذه الدراسة يحاول الباحث تسجيل الكلمات المتداولة والشائعة والمتكررة حتى يمكن تحليلها.

ب ـ **الموضوع** Theme وهو القضايا العامة المراد تحليلها كقضية الشرق الأوسط أو التنمية الاجتماعية في مصر.

جـ ـ **الشخصيات** Characters ودراسة وتحليل الشخصيات الهامة أو النمطية من أهم مواد الدراسة التحليلية فمن خلال قصص حياتهم وتحليلها وسيرهم والتحقيقات التي أجريت عليهم يمكن التعرف إلى كثير من الحقائق التي توضح ثقافة المجتمع.

د ـ **المفردة** Item هي وحدة مادة التحليل وقد تكون كتاباً أو مقالاً صحفياً أو قصة أو حديث... إلخ.

وقد تكون الوحدة المفردة هي وحدة البحث كله إذا لم تكن هناك فروق جوهرية بين الوحدات كلها. كما يمكن تصنيفها إذا لزم الأمر إلى فئات سياسية أو خلقية أو ثقافية... وما إلى ذلك.

٤ ـ تحديد فئات التحليل:

يقسم برسلون فئات التحليل إلى:

١ ـ الموضوع سواء كان موضوعاً محدداً أو موضوعات فرعية لموضوع واحد.

فإذا كان المطلوب تحليل الخطابات المرسلة إلى جهة معينة فإن الباحث عليه أن يحدد ما الذي يبحث عنه ـ هل يريد معرفة تصنيف عام لهذه الحكايات.

هل يريد معرفة عدد الشكاوى بالنسبة إلى الموضوعات الأخرى.

هل يريد معرفة الشكاوى الخاصة ونوعياتها.

هل يريد معرفة شخصية الشاكين ـ رجال أم نساء ـ متزوجون أم غير متزوجين... إلخ.

٢ ـ اتجاه محتوى الاتصال: ويعنى به الكشف عن الاتجاه العام لمحتوى الاتصال هل هو اتجاه تأييدي أم معارض... إلخ.

٣ ـ وضع معايير لتقدير محتوى الاتصال: وهي هامة عند تصنيف الاتجاهات أو القيم في المحتوى. وبفضل وضع تقديرات كمية للمعايير.

٤ ـ تحديد السمات الشخصية: الجنس والحالة الصحية والنفسية... إلخ.

نموذج تطبيقي لتحليل المحتوى:

في الدراسة التي أجراها د. كاظم والسابق الإشارة إليها عن تغير قيم الطلاب قام الباحث باتباع الخطوات التالية:

١ ـ حدد الباحث استمارة المحتوى على النحو التالي:

أ ـ رسالة إلى الطلاب تحتوي على تعليمات عامة هي:

١ـ سجل تاريخ حياتك بعناية حسب المحددات المذكورة.

٢ ـ حدد العبارات التي تكشف عن القيم وماهيتها في هذا التاريخ.

٣ـ ضع أمام كل قيمة وزناً خاصاً يصف شدتها. وهي:

١ـ للقيمة التي تعتقد فيها اعتقاداً عادياً.

٢ـ للقيمة المفضلة نسبياً.

٣ـ للقيمة التي تعتقد فيها اعتقاداً شديداً.

وإذا كانت القيمة سلبية أي غير مرغوب فيها أضف لرقم ١، ٢، ٣ الرمز (ـ) حسب التتابع السابق.

ب ـ إعداد مجموعات للقيم الأخلاقية:

الدين ـ الأخلاق ـ الصدق ـ العدل ـ التقاليد ـ الطاعة ـ الإلحاد ـ اللاتقاليد ـ اللاطاعة ـ اللاعدل ـ اللاصدق.

جـ ـ إعداد مجموعات للقيم الاجتماعية:

حب الوطن ـ حب الأسرة ـ حب الصدقة ـ الظرف ـ الصبر ـ التواضع ـ التسامح.

د ـ إعداد مجموعة قيمية ذاتية:

الذكاء ـ القوة ـ الحكم ـ والإرادة ـ المظهر اعتبار الذات ـ الاستقلال ـ النجاح ـ الطموح.

هـ ـ إعداد مجموعة قيم جسمية:

صحية ـ نشاط ـ راحة.

و ـ مجموعة القيم الترويحية:

المرح ـ الاستطلاع ـ الإثارة ـ الجمال الهوايات.

ز ـ مجموعة القيم العملية:

القيم العملية ـ الاقتصادية ـ التملك.

٢ ـ جمع الباحث الأوزان الخاصة لكل قيمة (١، ٢، ٣) أو (ـ ١،

ـ ٢، ـ ٣) ووضعها في جداول تكرارية.

٣ ـ حسب النسب المئوية لكل قيمة في كل مجموعة.

٤ ـ قارن بين هذه النسب بين المجموعتين ١٩٥٧ ـ ١٩٦٢ وانتهى إلى النتائج العامة لدراسة تحليل المحتوى.

نموذج آخر:

أمضت جماعة مكونة من ٤٣ عضواً برنامجاً تدريبياً ـ وأراد المشرف على الدورة تحليل محتوى الدارسين وشخصياتهم ومدى استفادتهم من البرنامج التدريبي وقد شملت فترة التدريب سبعة أسابيع في دراسة علمية وعملية في العلوم الاجتماعية النفسية والإدارية.

اتبعت الدراسة الخطوات التالية:

١ ـ تم تحليل مدة الخدمة لكل عضو وكانت تتراوح بين ٥ ـ ٣٠ سنة حسب منوال المدة ـ فوجد أنه في الفئة من ١٥ـ إلى أقل من ٢٠ سنة.

٢ ـ تم تحليل أعمار الأعضاء ووجد أنه يتراوح بين ٢٠ ـ ٥٥ سنة وكان المنوال في الفئة من ٣٥ ـ ٤٠ سنة.

٣ ـ قام بتوزيع الجماعة حسب مؤهلاتهم. وكان المنوال ١٢ عضو يحملون بكالوريوس تجارة.

٤ ـ سئل أعضاء الجماعة في الاجتماع الأول أن يجيبوا على السؤال الثاني:

(من أنت؟) قسمت أنماط الشخصيات حسب إجاباتهم على هذا السؤال إلى:

	العدد
قيم أخلاقية حميدة	٣٨
إخلاص وظيفي	٢٤
مواطنة صالحة	١٩
اهتمام بالأسرة	١٦

٥ ـ سئل الأعضاء في الاجتماع الثاني هذا السؤال: إذا أعطيت مصباح علاء الدين فما هي أهم أمنياتك التي تطلب تحقيقها؟ انحصرت الإجابات وجمعت في الوحدات التالية:

الرفاهية الفردية	٣٠
رفاهية الوطن	١٥
رفاهية الأسرة	٢٢

٦ ـ قام الباحثون بإجراء تحليل للتقارير اليومية التي يكتبها كل عضو عقب كل نشاط يومي والتي يسجلون فيها مشاعرهم. وصلت هذه التقارير من خلال إطار عام للتحليل يقوم على أساس تقسيم التقرير إلى عناصر وفروع. واستخرجت الوحدات الفكرية للتقارير على أساس بعدين رئيسيين:

البعد الأول: الشخص الذي تدور حوله الفكرة.

البعد الثاني: المظهر الانفعالي للفكرة.

وبالنسبة للبعد الأول فقد قسم بدوره إلى قسمين:

بعد أول: محور الشخص موضوع الفكرة.

بعد ثانٍ: محور التفاعل الذي تدور حوله الفكرة.

قسمت المحاور إلى: الذات/ المدرب/ الجماعة ككل/ جماعة فرعية/ البرنامج التدريبي ـ أما محاور التفاعل فقد قسم إلى ثلاث أقسام: محور إيجابي (مشاعر إيجابية) ـ كالمرح والسعادة محور سلبي (مشاعر سلبية) ـ كراهية/ انطواء نفور/ محور متعادل بين المشاعر الإيجابية والسلبية.

٧ ـ اعتبر الباحثون دليل رضا بالمعادلة التالية:

$$\text{دليل الرضا} = \frac{\text{عدد الوحدات الفكرية الموجبة}}{\text{عدد الوحدات الفكرية السلبية}}$$

$$\text{دليل الانفعال الإيجابي} = \frac{\text{عدد وحدات الانفعال الإيجابي}}{\text{مجموع عدد الوحدات كلها}}$$

وعلى هذا النحو تم تحليل كمي محتوى طبيعة الجماعة وأفكارها والبرامج وانتهى البحث إلى أن للدورة عناصرها الإيجابية فاقت السلبية ـ وعلى ضوء هذه الدراسة تم التخطيط للدورات التعليمية.

ولتحليل المحتوى مزايا وعيوب:

المزايا:

١ ـ إن الميزة الرئيسية لتحليل المحتوى هو اقتصاده في الوقت والمال فمن السهل على باحث واحد القيام به خاصة وإذا كان طالب ذا إمكانيات مادية محدودة. بينما استخدام المسح مثلاً يتطلب هيئة من الباحثين وتجهيزات معينة. أما بالنسبة لتحليل المحتوى بمجرد الوصول إلى البيانات التي سيتم تصنيفها يمكن إجراء الدراسة.

٢ ـ ضمان السلامة ميزة أخرى لتحليل المحتوى. فإذا اكتشفت خطأ مثلاً في مسح أو تجربة فإن الباحث عليه إعادة بحثه كله مرة أخرى مع كل التكلفة المالية والوقت. وكذلك بالنسبة للبحث الميداني فإن الأمر يصبح مستحيلاً تقريباً حيث أن الظاهرة موضوع الدراسة غالباً ما تتغير أو تختفي تماماً.

وعلى الرغم من أنه يوجد اضطرار لإعادة جزء من البحث في حالة تحليل المحتوى إلا أن هذا ممكناً بدرجة أكبر من الأنواع الأخرى من المناهج.

٣ ـ وهناك ميزة ثالثة قد تكون فريدة بالنسبة لتحليل المحتوى وهي التي تتعلق بالدراسات التاريخية فتحليل المحتوى يساعد على دراسة فترات تاريخية سابقة أو عمل مقارنات بين فترات مختلفة طالما أن السجلات التاريخية موجودة.

٤ ـ تحليل المحتوى غير ذي تأثير على ما يدرسه. فإذا كانت وحدات

الدراسة من القصص فقد تم كتابتها وإذا كانت أحاديث فقد تم تقديمها وإذا كانت لوحات فقد تم رسمها... إلخ - وعلى ذلك فليس لتحليل المحتوى أي تأثير عليهم وهذه الميزة لا تتوفر لأي طريقة أخرى من طرق البحث[1].

عيوبه:

هناك قصور هام في تحليل المحتوى وهو أنه محدود في دراسة الاتصالات المسجلة فقط. إذ لا بد أن تكون هذه الاتصالات سواء كانت شفهية أو مكتوبة أو مرسومة مسجلة بشكل أو بآخر.

٤ ـ التصميمات التجريبية: Experimentation.

التجارب وسيلة ممتازة للاختبار المحكم للعمليات السببية. فنجد أن التجربة الكلاسيكية تختبر تأثير المؤثر التجريبي على بعض المتغيرات التابعة من خلال الاختبار القبلي والبعدي لبعض الجماعات الضابطة والتجريبية.

فلا بد من وجود التماثل بين الجماعات الضابطة والتجريبية والمزاوجه والمعايشة هما الطريقتين الشائعتين لضمان التماثل (التشابه) بين الجماعات الضابطة والتجريبية.

والبحوث التقييمية تتزايد أهميتها كأحد أشكال البحوث الاجتماعية وفيها يتعاون الباحث مع واضعي السياسة والمديرين في تصميم وتنفيذ وتعديل البرامج الاجتماعية المستحدثة.

والبرامج الاجتماعية يمكن أن تنفذ كتجارب تسمح للباحث أن يقيم أثر البرنامج كما يقيم تأثير المتغير التجريبي في أي تجربة.

مزايا التجريب:

١ ـ إن الميزة الرئيسية للتجريب تحت ضبط تكمن في عزل المتغير التجريبي وتأثيره عبر الزمن المعين.

(1) Berselon B. Content Analys is in Communication Research. The Free Press, New York 1952. P. (16).

٢ ـ ميزة أخرى هي أن التجربة يمكن تكرارها لعدة مرات مع استخدام متغيرات متعددة وإن كانت هذه الميزة ليست متاحة في حالة المسح مثلاً.

وفرصة التكرار هذه تزيد الثقة في النتائج.

عيوبه:

١ ـ نقطة الضعف الرئيسية في التجارب المعملية تكمن في كونها صناعية فالعمليات الاجتماعية التي يمكن ملاحظة حدوثها في جو مصطنع ربما لا تحدث بالضرورة في جو اجتماعي أكثر طبيعية.

٢ ـ تأثير التجربة على ما يجري اختباره:

أ ـ إن الأفراد موضع الدراسة سيعدلون سلوكهم لكونهم موضوع دراسة.

ب ـ إن من يقومون على التجربة سيتعرضون لتأثيرات معينة حيث أن التجربة تتضمنهم.

وهذه المشكلات تحدث في معظم البحوث الاجتماعية ولكنها تكون ذات أهمية خاصة فيما يتصل بالتجريب.

أنواع التصميمات التجريبية:

١ ـ التجربة القبلية ـ البعدية باستخدام مجموعة واحدة من الأفراد.

وفي هذا النوع يستخدم الباحث نفس الأشخاص كمجموعة ضابطة ومجموعة تجريبية في نفس الوقت حيث يجري عليهم القياس قبل التجربة ثم يدخل المتغير التجريبي ويجري القياس بعد التجربة فإذا وجد فروقاً جوهرية من الناحية الإحصائية فإن هذه الفروق ترجع إلى المتغير

التجريبي[1].

مزايا هذا التصميم:

١ ـ لا يحتاج إلى وجود أفراد كثيرين لاختيار مجموعات متكافئة من بينهم.

٢ ـ يحقق التكافؤ الكامل.

عيوبه:

١ ـ تأثير الزمن حيث أنه خلال فترة التجربة يمكن أن يطرأ الكثير من التغيير على الجماعة إلى جانب التغيرات التي يحدثها المتغير التجريبي X.

٢ ـ عامل النضج (النمو) Maturation ويقصد به كل التغيرات البيولوجية أو تأثيرات عمليات التعلم والضغوط البيئية.

للخبرات اليومية التي سوف يكون لها تأثيرها حتى لو لم يكن المتغير التجريبي موجوداً.

٣ ـ هناك تأثير لعملية الاختبار ذاتها ويقصد به هنا الاختبار القبلى على وجه التحديد حيث أن الاختبار البعدي يأتي وقد طبق مرة سابقة على نفس المجموعة مما يكون له تأثيره على استجاباتهم في الاختيار البعدي.

٤ ـ التأثيرات التي ترجع إلى ضعف أداة القياس بين القياس القبلي والقياس البعدي وهو ما يطلق عليه Instrument decay or instrumentation وهو مصطلح يشير إلى التغيرات المستقلة في أداة القياس والتي يمكن أن تعطي خلافات بين القياس القبلي والبعدي ولا تكون هذه الاختلافات راجعة للتغير التجريبي.

٥ ـ Statistical Regression يقصد به النزاع إلى الوسط في كل من

---

(1) Earl R. Bablic, The practice of Social Research, PP: (232 - 234).

المقياس القبلي والبعدي (النزعة المركزية).

والتقهقر الإحصائي والنزوع نحو الوسط هو ظاهرة كليه ولا ترجع إلى القياس القبلي والبعدي بنفس المقياس أو ترجع إلى مقارنة أشكال القياس المختلفة[1].

مثال: يلاحظ الأشخاص أصحاب أعلى معامل ذكاء ينزعون إلى الحصول على درجات في اختبارات الإنجاز أقل من الدرجات الأعلى على الرغم من أن ذكائهم عالي تماماً وأن الأشخاص أصحاب أدنى معامل ذكاء لا يقعون في قاع اختبار الإنجاز رغم أنهم الأقل ذكاء. **(صفر ـ ٣: ٧ ـ ٩)**.

٢ ـ التجربة البعدية:

في هذا النوع من التصميم يختار الباحث عينتين عشوائيتين من مجتمع البحث ويفترض فيهما التكافؤ من جميع النواحي. ثم يدخل المتغير التجريبي على أحدهما ويقيس الجماعتان بعد التجربة ويقارن الفرق بينهما. كأن تؤخذ مجموعتان من العمال وتحضر أحدهما دورة ثقافية وبعد انتهاء الدورة تقاس اتجاهات المجموعتين لمعرفة تأثير الدورة على اتجاهات المجموعة التي حضرتها فإذا كان المقياس يعطي اختلافاً بينهما كان ذلك دلالة لصحة الفرض القائل بأن البرامج الثقافية التي تقدم للعامل تؤدي إلى زيادة وعيهم بحقوقهم وواجباتهم مثلاً.

مزاياه:

١ ـ يمكن من التحكم في العوامل الأخرى غير المتغير التجريبي إذ أن هذه العوامل يتعرض لها كل من المجموعة الضابطة والتجريبية.

٢ ـ إن هذا التصميم يتلافى تأثير القياس القبلي على المجموعة التجريبية.

(١) عبد الباسط محمد حسن أصول البحث الاجتماعي مرجع سبق ذكره، ص: (٣٨٤).

٣ - هذا التصميم أيضاً يتجنب التأثير الذي يمكن أن ينتج عن ضعف أداة القياس ما بين القياس القبلي والبعدي.

عيوبه:

١ - يفترض هذا النوع تكافؤ المجموعتين وهذا أمر يصعب تحقيقه.

٢ - عدم القياس قبل التجربة يعطي احتمال بأن تكون الفروق بعد التجربة موجودة من قبل إجرائها.

٣ - قد تتعرض المجموعتان لتأثير عوامل أخرى أثناء فترة التجربة[1].

٣ - التجربة القبلية البعدية باستخدام مجموعتين يجري عليهما القياس بالتبادل:

في هذا النوع يتم اختيار مجموعتين عشوائيتين من مجتمع البحث ويفترض أنهما متكافئين من جميع الوجوه. وتجري عملية القياس القبلية على المجموعة الضابطة وتجري عملية القياس البعدية على المجموعة التجريبية. ويعتبر الفرق بين القياس **القبلي والبعدي ناشئاً عن تأثير المتغير التجريبي.**

مزاياه:

يتجنب تأثير القياس القبلي على المجموعة التجريبية.

عيوبه:

١ - يفترض هذا النوع التكافؤ وهذا أمر صعب.

١ - يصعب على الباحث التأكد من أن التغير الحادث نتيجة للتغير التجريبي وحده.

(1) Donal. T. Campbell and others: Experimental and Quasi Experimental Designs for Research (Chicago) Rand Mcnally college Publishing company, 1963 PP: (7-11).

٣ ـ عدم قياس أفراد المجموعتين قبل التجربة لا يسمح بتحديد دقيق للتغير الذي طرأ على كل فرد[١].

٤ ـ التجربة القبلية البعدية باستخدام مجموعتين إحداهما ضابطة والأخرى تجريبية:

يستخدم هذا النوع مجموعتين متكافئتين وتقاس المجموعتين قبل التجربة. ثم يتم إدخال المتغير التجريبي على المجموعة التجريبية فقط ثم تقاس المجموعتين مرة أخرى بعد ذلك ويعتبر الفرق في نتائج المقياس ناتجاً عن المتغير التجريبي[٢].

مزاياه:

١ ـ يتجنب هذا التصميم الفروق بين المجموعتين من حيث التكافؤ حيث أن القياس القبلي يتلاشى تأثير هذه الفروق.

٢ ـ القياس القبلي يسمح بمعرفة التغيير الذي أحدثه المتغير المستقل بدقة.

عيوبه:

إن القياس قبل التجربة للمجموعة التجريبية قد يؤثر في استجاباتهم حيث يحاولون الثبات على آرائهم والتمسك بإجاباتهم في القياس الأول عند القياس الثاني.

٥ ـ التجربة القبلية ـ البعدية باستخدام مجموعة تجريبية ومجموعتين أو ثلاثة ضابطتين:

يستخدم هذا النوع من التجارب ثلاث مجموعات مختارة بطريقة عشوائية.

---

(١) عبد الباسط محمد حسن أصول البحث الاجتماعي، مرجع سبق ذكره ص: (٣٨٦).

(٢) المرجع السابق ص: (٤٠٠).

مجموعة تجريبية يجري لها قياس قبلي ثم يدخل عليها المتغير التجريبي ويجري لها قياس بعدي.

مجموعة ضابطة يجري عليها قياس قبلي وقياس بعدي دون إدخال المتغير التجريبي عليها.

مجموعة ضابطة أخرى لا يجري عليها قياس قبلي ولكن يجري عليها قياس بعدي بعد إدخال المتغير التجريبي عليها.

وبذلك تتعرض المجموعة الضابطة الأولى لأثر القياس القبلي فقط.

والمجموعة الضابطة الثانية لأثر المتغير التجريبي.

أما المجموعة التجريبية تتعرض التأثير الاثنين متفاعلين معاً.

وبذلك يكون الفرق بين مجموع التغير الحادث للمجموعتين الضابطتين والتغير الحادث للمجموعة التجريبية ناتجاً عن تفاعل عمليات القياس القبلي مع المتغير التجريبي وهذا إلى جانب إنما دخلت في التجارب الحديثة مجموعة ضابطة ثالثة للوصول إلى نتائج أكثر دقة[1].

مزاياه:

هذا النوع إذا أحكم تصميمه يمكن أن يتجنب كل عيوب التصميمات الأخرى ما عدا:

النزعة المركزية أو النزوع إلى الوسط الذي يظهر في عملية القياس سواء كانت قبلية أو بعدية إلى جانب التأثير الذي قد يرجع إلى ضعف أداة القياس بين القبلي والبعدي الذي سبق الإشارة إليه.

وإن كان إدراك هذين الجانبين عند تصميم البحث قد يساعد الباحث على تجنب تأثيرهما إلى أكبر درجة ممكنة.

(1) Claire Selltiz and others, Research Methods in social Relations, Hol, Rinchrt and winston, 1971 PP: (133 - 140).

٦ ـ البحوث المكتبية القائمة على الملفات والتقارير والوثائق:

استخدام الوثائق:

يقصد بالوثائق أي مواد مكتوبة يمكن أن تستخدم كمصدر للمعلومات عن السلوك الإنساني وعلى الرغم من أن المادة المكتوبة توجد في التجارب والمسوح والدراسات التي تستخدم الملاحظة بدرجة أو بأخرى إلا أننا هنا نشير إلى الوثائق التي ليست نتيجة لأي جهد من الباحث.

وتلك تتضمن الإحصاءات السكانية، المسوح المختصرة التي يقوم بها العلماء الاجتماعيين ـ الإحصاءات الصحية ـ الإحصاءات الاقتصادية سجلات المؤسسات التطوعية، سجلات المحاكم ـ الأوراق الرسمية الصحف والمجلات وشرائط الكاسيت والفيديو التليفزيونية.

وهناك عدة مداخل لتتناول الوثائق في الدراسة مثل مدخل التاريخيين ودراساتهم التاريخية حيث حاولوا فيها تصميم إجراءات يمكن من خلالها استغلال الوثائق المكتوبة إلا أن هناك بعض العيوب هي:

مدى صدق هذه الوثائق؟

وهناك العديد من الاختبارات التي يمكن عن طريقها تحديد مدى صدق هذه الوثائق مثل مقابلة بعض الشهود وتحليل هذه المقابلات لاختبار صدق هذه الوثائق.

ومن الناحية السوسيولوجية فإن معظم الوثائق هي نتاج للإنسان وبالتالي فهي تكشف إلى حد ما عن السلوك الإنساني. فالخطابات مثلاً يمكن أن تتيح التعرف على شخصية وسلوك كاتبوها.

٢ ـ من عيوب الوثائق أيضاً أن تكون عند كتابتها قد تعمد كاتبها تضليل من يقرأها في المستقبل إلا أن هذا العيب إن وجد في بعض الوثائق فلن يوجد في أغلبها مع ملاحظة أن هذا ينطبق على الوثائق الشخصية.

٣ ـ إنها محدودة فيما تتيحه من استنتاجات ويصعب تعميم نتائجها إذ أنها بصورة أو بأخرى هي نتاج حالة فردية واحدة. من التغلب على هذه

الصعوبة عن طريق إما أن تتحدد مستوى إنتاج في إطار الحالات التي تتم دراستها أو يأخذ عدد كبير من الحالات وذلك يمكن أن يتم بالنسبة للوثائق الشخصية[1].

مزاياه:

يمكن تلخيص مزايا أسلوب الاعتماد على الوثائق والملفات في النقاط التالية:

١ - يمكن أن تستخدم مع الاستبيانات والمقابلات لكي يتاح لنا معلومات موضوعية عن الوسط الاجتماعي المبحوث.

٢ - يمكن عن طريق الوثائق أن يدرس الباحث التأثير المتبادل بين خصائص متعددة لظاهرة ما.

٣ - تفيد بدرجة كبيرة جداً في الدراسات التي تتناول التغير الاجتماعي فيمكن مثلاً التعرف على التغيرات في مستوى التعليم. العمر... إلخ عبر السنوات المختلفة لهذه الوثائق.

٧ - مدى استخدام الأسلوب التكاملي في بحوث الخدمة الاجتماعية:

يمكن حدوث تزاوج بين أكثر من منهج بالنسبة للموضوع أو الهدف في تفاعلهما داخل البحث وعلى هذا يمكن استخدام منهج دراسة الحالة داخل منهج المسح الاجتماعي مثلاً في بحث معين.

مثال:

في دراسة لتحليل طبيعة أدوار المرأة الريفية داخل وخارج الأسرة في المناطق المستحدثة. استخدم الباحث تصنفين للمناهج:

المسح الاجتماعي ودراسة الحالة في نفس الوقت لدراسة نفس الموضوع:

---

(١) عبد الباسط محمد حسن أصول البحث الاجتماعي مرجع سبق ذكره ص: (٤٠٢).

أولاً: المسح الاجتماعي:

أ ـ للتعرف على أدوار المرأة.

ب ـ لمكونات التنظيم الاجتماعي للقرية والأجهزة التي تقدم برامج للمرأة.

ثانياً: دراسة الحالة:

لعينة جزئية Sub - Sample من الإناث حيث سيستخدم معهن تكتيك Time work Study (أسلوب تحليل الحركة والزمن) في تحليل الأدوار التي تقوم بها المرأة داخل وخارج الأسرة.

وبالمثل يمكن استخدام المنهج التجريبي داخل منهج دراسة الحالة في بحث آخر.

مثال:

في دراسة للتعرف على تأثير استخدام طريقة تنظيم المجتمع مع مجالس الحكم المحلي على تنشيط دورها في برامج تنمية المجتمع.

يستخدم الباحث دراسة الحالة التي تنصب على مجلس محلي واحد في إحدى المجتمعات مع استخدام التجريب لمعرفة تأثير متغير مستقل هو استخدام طريقة تنظيم المجتمع على المتغير التابع وهو دور هذا المجلس في التنمية.

كما يمكن استخدام كل من المنهج التاريخي المقارن ومنهج دراسة الحالة بصورة متكاملة تشكل منهاجاً موضوعياً يتلاءم تماماً مع البحوث الأنثربولوجية والبحوث الأنثربولوجية المقارنة.

كذلك فإن المزاوجه تتم أيضاً بين الأدوات المختلفة فنجد في البحث السابق الإشارة إليه الذي يتناول أدوار المرأة في التنمية يقدم أكثر من أداة مثل:

البحث المكتبي والوثائقي.

والاستمارة.

والمقابلات.

الملاحظة المقننة.

وعملية المزاوجة سواء بين المناهج المختلفة أو الأدوات المختلفة تتم لتحقيق هدفين:

أولاً: لجمع بيانات مختلفة من عدة جوانب لا تستطيع طريقة عامة واحدة جمعها أو الوصول إليها جميعاً بمعنى أن ما يمكن جمعه من بيانات باستخدام المسح لا يمكن أن يكفي تحليل المحتوى لجمعه والعكس صحيح.

كذلك ما تتيحه الاستمارة من بيانات لا تكفي الوصول إليه بالملاحظة ومن هنا فإن كل من هذه الطرق العامة أو الأدوات يصلح لموقف بذاته أو لنوعية من البيانات بصفة خاصة ويكون باستخدامه أكثر من طريقة أو أكثر من منهج وفق أهداف البحث المراد إجراءه وحسب ما تقضيه طبيعة الموقف الاجتماعي الذي تتناوله الدراسة.

وفي ضوء هذا يكون الهدف الأول للمزاوجة هو التكامل الذي يمكن أن يتحقق بين هذه الطرق أو الأدوات لإنجاز أهداف البحث.

ثانياً: للتأكد من صدق البيانات التي يتم الوصول إليها بطريقة من الطرق أو بأداة من الأدوات.

إذ أنه يمكن للباحث استخدام أكثر من طريقة لجمع نفس البيانات بغرض التأكد من صدق البيانات التي تم جمعها.

كأن تستخدم الاستمارة والملاحظة لجمع نفس البيانات عن نفس الظاهرة بفرض اختبار صدق البيانات التي توصلت إليها الاستمارة عن طريق الملاحظة والعكس.

والبحوث في الخدمة الاجتماعية شأنها شأن معظم البحوث في العلوم الاجتماعية تتعامل مع مواقف تتصف بالتعقيد الشديد والغموض في كثير من مواقفها وتعدد المتغيرات التي يحتويها كل مفهوم من مفاهيم موضوعات هذه العلوم.

وعلى ذلك فإن عملية المزاوجة لتحقيق الهدفين السابق الإشارة إليهما أمر يتصف بالحتمية فيما يتعلق ببحوث الخدمة الاجتماعية[1].

(1) Bernas S. Phillips, Social Research Strategy and Tactie The Macmillan company, N.Y.S. 1967, P. (125).

ثالثاً:
القياس العلمي في بحوث الخدمة الاجتماعية:

لقد بينا في كثير من أجزاء ذلك الكتاب أن المعرفة الموثوق بها هي دائماً المعرفة التي يتفق حولها العلماء وهي المعرفة الصادقة الثابتة.

ومن البديهي أن تقدم العلم يرتبط أساساً بالمدى الذي تصبح فيه مقاييسه أكثر دقة.

وعلى هذا فإن عملية القياس العلمي تنتقل من الاعتبارات النظرية إلى الاستخدام الفعلي للأساليب الاستقرائية لمعرفة كل شيء يتصل بالحقائق الاجتماعية.

ويعني القياس أساساً استخدام الرموز عند ملاحظة الظاهرة وعلى هذا فلا بد من إخضاع أي متغير نريد قياسه لمفهوم الإجرائية أولاً فعلى سنبيل المثال نجد مثلاً «مفهوماً» كالتعصب يصعب تعريفه إجرائياً ولكن يجب أن نعرفه لكي نقيسه أي أن نحدد مقياساً له ومن البديهي أن هذا المفهوم (التعصب) مفهوماً كيفياً مثل غيره من مفاهيم أخرى كالأمانة والشرف والنزاهة والطيبة وغيرها فهي كلها مفاهيم وصفية وهي تكشف عن وجود الصفة أو الخاصية المعنية ومدى اختلافها عن الصفات أو الخصائص الأخرى وهناك مفاهيم أخرى كمية يسهل قياسها كالطول والوزن ودرجة الحرارة وهي مفاهيم تكشف عن مقدار Amount وجود الصفة أو الكشف عن مدى احتوائها على الوحدات القياسية التي يصطلح عليها.

وعلى العموم فأياً كانت المفاهيم المستخدمة في البحث العلمي كيفية أو كمية يجب أن نعرفها إجرائياً وذلك لإمكانية القياس.

ويبين لنا هذا الجزء أن الأخصائيين الاجتماعيين ورجال العلوم الاجتماعية بصفة عامة ما زالوا يواجهون مشكلة إيجاد الطريقة المناسبة لتحديد العوامل والمتغيرات التي تؤثر في الظواهر التي تدخل في نطاق اهتمامهم. وكذلك قياس تأثير كل عامل منها. وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد الذي يوجه إلى عملية القياس في العلوم الاجتماعية فإنها لم تصل بعد إلى الدقة والتحديد اللتين بلغتهما في مجال العلوم الطبية كالفيزياء والكيمياء قارن مثلاً الدقة التي يمكن بها قياس متغير كالحرارة على معدن كالحديد، بدرجة الدقة التي يمكن بها قياس اتجاه شخص أو مجموعة في نظام معين أو منظمة معينة[١].

وعلى العموم فإن هذا الجزء مخصصاً لمعالجة ذلك الموضوع ولتوضيح مبادىء ومستويات القياس ومعرفة أنواع المقاييس ثم التعرف على مصطلحي الصدق والثبات باعتبارهما من أهم المفاهيم في لغة البحث العلمي الحديث.

مبادىء القياس:

«نعني بمبادىء القياس المتطلبات التي يجب مراعاتها عند تصميم وتقييم الأداة التي تستخدم في القياس»[٢].

ولتوضيح مضمون هذه المتطلبات والمبادىء سنأخذ على سبيل المثال المسطرة العادية التي نستخدمها جميعاً لتبين لنا المقصود من كل مبدأ. ومن أهم المبادىء التي يجب أن نراعيها في القياس العلمي لبحوث الخدمة الاجتماعية ما يلي:

---

(١) محمد عبد الله عبد الرحيم، «العلاقات العامة» مطبعة دار التأليف، ١٩٨٢، ص: (١٧٢).

(2) Lin, Lar. Faudations of Social Research New York: MC IRAW-HILL, Inc. 1976. P. (57).

١ ـ **التجانس** Homogeneity.

أو ما يطلق عليه أحادية البعد Unidimensionability ويعني ذلك أن المقياس Scale يجب أن يعني بقياس شيء واحد في الوقت الواحد. فالمسطرة تقيس الطول فقط في أي وقت ولا يمكنها قياس درجة الحرارة أو الوزن.

٢ ـ **الخطية**: Linearity والفقرات المتساوية Equal Intervals ويعني ذلك أن التدرج يجب أن يتبع نموذج الخط المستقيم مع وجود وحدات قياس ثابتة وهذه الوحدات يسهل معالجتها إحصائياً. وإذا أخذنا المسطرة كمثال نجدها مستقيمة وهي مقسمة إلى وحدات متساوية من البوصات أو السنتيمترات.

وتدرج الاتجاه في العلوم الاجتماعية من الأمور الصعبة ولكننا نعني أن يكون هناك وحدات قياس تتبع نموذج الخط المستقيم.

مثل: موافق جداً موافق غير موافق مثلاً:

٥ ٤ ٣

فوحدة القياس مستقيمة والفترة ما بين ٥ و٤ و٣ هي فترة متساوية.

٣ ـ **إمكانية الاعتماد على نتائج القياس**: ويعتبر هذا المبدأ من الموضوعات التي يمكن أن يطلق عليها الثبات وهو من الموضوعات التي سوف نشرحها تفصيلاً في نهاية هذا الجزء. ولكنه كمبدأ من مبادىء القياس فهو يعني الاتساق.

فإذا طبق نفس القياس على نفس الظاهرة اليوم وبعد أسبوع مثلاً فإن النتائج يجب أن تكون أقرب ما تكون إلى التطابق.

وذلك بغرض ثبات العوامل المؤثرة كما هي أي ما لم يكن قد حدث تغير حقيقي في الظاهرة نفسها.

فعلى سبيل المثال فإننا لو استخدمنا المسطرة في قياس ارتفاع الكتاب

الذي نقرأه فإننا نحصل على نفس القراءة في كل مرة نقوم فيها بالقياس ولو بعد عشرات السنين. . ولكن الحال يختلف في قياس الظواهر الاجتماعية ولذلك فإننا في مجال الخدمة الاجتماعية أو العلوم الاجتماعية بصفة عامة لا نطالب بتحقيق التطابق الكامل وإنما نكتفي بنسبة ٨٥٪ فقط منه وهو ذلك الأمر الذي سوف نوضحه تفصيلاً عندما نشرح موضوع الثبات.

إذا كان عندك مجموعة من الأسئلة ولتكن ١٠ أسئلة مثلاً وكان لديك ١٠ مبحوثين وأردت معرفة قيمة ذلك المعامل فإنك تسألهم المرة الأولى ثم تعيد سؤالهم بعد أسبوعين مثلاً وتحسب عدد الأخطاء التي وقعوا فيها أي الأسئلة التي أجابوا عليها إجابات مختلفة ولنفترض أن كل مبحوث قد أخطأ مرة واحدة فيكون عدد الأخطاء كلها ١٠ ـ وطبيعي عدد الاستجابات كلها ١٠٠ (لأنهم ١٠ أسئلة x١٠ مبحوثين) فتكون قيمة المعامل كالآتي:

$$1 - \frac{10}{100} = 90\%$$

ويعتبر ذلك معاملاً قبولاً وعالياً. . .[1].

وبالإضافة إلى هذه المتطلبات الأساسية فإنه من المفيد أن يكون لدينا مقياس مثالية أو معيارية ثابتة Standard مستقيمة من قياسات متعددة من أعداد كبيرة من المبحوثين عن كل اتجاه من الاتجاهات أو كل ظاهرة من الظواهر الموجودة.

مستويات القياس:

عندما نتعرض لمستويات القياس Levels of Measurement فلا بد من الإشارة إلى أننا سوف نعرضها مرتبة حسب تدرجها في الجودة أو القوة ودرجة علوها ومكانتها Sophistication الذي تمتع به وذلك على النحو التالي:

١ ـ القياس الاسمى Nominal.

---

(1) Niej, Norman H., Hull Hadbai and others, SPSS New York: Mc graw-Hill, Book Company, 1973, P: (56).

٢ ـ القياس الترتيبي Ordinal.

٣ ـ قياس الفئات أو المراحل Interval.

٤ ـ القياس الحقيقي Ratio.

١ ـ القياس الاسمى: Nominal.

ويعتبر هذا النوع أدنى مستويات القياس ويتكون من فئتين أو أكثر وهو خاص بالبيانات الوصفية مثل أحمر، أخضر، ذكر، أنثى، والمطلب الأساسي في هذا النوع من القياس هو القدرة على التمييز بين الفئات المتعلقة بالصفة التي يتم قياسها، وتحديد المعيار الذي يتم بناء عليه وضع الأفراد في فئة أو أخرى من هذه الفئات. والعلاقة المحددة الوحيدة بين هذه الفئات تتمثل في أنها مختلفة عن بعضها[1]، بمعنى أنها لا تصل إلى أن تستنتج منها أن فئة ما «أكبر» أو «أقل» من الأخرى، ولا أن نستخلص منها الدرجة التي تمثلها كل فئة من الصفة التي تم قياسها.. فتضيف جماعة معينة إلى ذكور وإناث أو إلى مصري وإماراتي وسوري وإنجليزي وألماني هو تصنيف اسمى.

ومن الممكن أن تستخدم الأرقام لتعريف الفئات المختلفة أو كرمز لها (فئة ١، فئة ٢،... إلخ) ويطلق على هذه الطريقة طريقة Dummy Variables[2] وهي طريقة للتحايل على المتغيرات الإسمية لإمكانية التعامل معها بالحاسب الآلي ولكن ينبغي أن نعرف أن تلك الطريقة ليس لها أساس رياضي أو إحصائي وإنما هي تسهل فقط التعامل الحسابي. ومعنى ذلك أنه ليست هناك علاقات بين الفئات تماثل العلاقات الرياضية. من الأرقام المستخدمة للدلالة عليها.

ونتيجة لذلك فإنه لا يمكن التعامل مع البيانات التي تتبع مستوى القياس الاسمى بالأساليب الإحصائية التي تقوم على العلاقات الرياضية بين الأرقام (مثل حساب الوسط الحسابي أو الانحراف المعياري أو معاملات

---

(1) Ibid., P: 53.

(2) Ibid, P. (27).

الارتباط والانحدار البسيط أو المتعدد) غير أنه يمكن استخدام بعض الإجراءات الإحصائية التي تقوم فكرتها الأساسية على أساس مبدأ العد Counting لكل صفة من الصفات مثل حساب التكرارات أو القيمة الأكثر شيوعاً (المنوال) أو معامل الاختلاف أو الاقتران أو استخدام كا٢ وغيره من المعاملات.

فعلى سبيل المثال عندما تريد دراسة العلاقة بين المشاركة والإحساس بالانتماء، فإن الباحث يصنف الأشخاص إلى مشاركين أو غير مشاركين وإلى منتمين أو غير منتمين ويمكن أن يضع الجدول الآتي إذا كانت العينة ١٠٠ مفردة مثلاً.

الانتماء المشاركة	منتمي	غير منتمي	المجموع
يشارك	٣٠	١٠	٤٠
لا يشارك	٢٠	٤٠	٦٠
المجموع	٥٠	٥٠	١٠٠

وفي هذه الحالة يمكنه أن يسأل الأسئلة الآتية:

- هل هناك علاقة بين المشاركة والانتماء؟

- ما هي الأداة الإحصائية التي يمكن استخدامها لاختبار هذه العلاقة؟

وبطبيعة الحال فإن أفضل إجابة للسؤالين السابقين إنما تتم عن طريق اختبار هو كا٢ ومقابلها الإنجليزي X2 وتنطق squared - ويرجع شيوع استخدام هذه الأداة إلى قلة متطلبات تطبيقها إذا ما قورنت بمتطلبات تطبيق الأدوات الإحصائية الأخرى من ناحية، وإلى سهولة حسابها من ناحية أخرى.

وتعتبر هذه الأداة مفيدة في مجال البحوث الاستكشافية Exploratory Surveys حيث يتم فحص العلاقات التي يشك في أنها قائمة بين المتغيرات Suspected Relationsheps حتى يمكن تقرير المضي في بحثها بتعمق أكبر أو

صرف النظر عنها. ويفيد استخدام كا ٢ في اختبار اعتمادية أو استقلال العوامل عن بعضها Independence. كما يفيد في اختبار تجانس Homogeneity مجتمعين (أو أكثر) أو تباينهما.

وتشير البيانات السابق عرضها إلى وجود علاقة بين المشاركة والانتماء لأن هناك ٣٠ مشاركاً من بين ٥٠ منتمون بينما هناك ١٠ فقط من نفس العدد من غير المنتمين، ولكن هذا لا يقوم دليلاً قاطعاً على وجود علاقة جوهرية بين المشاركة والانتماء، ولذلك فإن السؤال الذي يفرض نفسه هو:

هل هناك علاقة جوهرية بين هذين المتغيرين؟

وللإجابة على هذا السؤال فإننا نتبع الخطوات الآتية:

١ ـ نبدأ الاختبار بوضع فرض العدم أو الغرض الصغرى Nell Hypothesis والذي سوف يتم قبوله أو رفضه في ضوء نتيجة الاختبار وهذا الغرض هو «ليست هناك علاقة بين المشاركة والانتماء» أي أن هذين العنصرين مستقلان Independent.

٢ ـ لحساب قيمة كا ٢ تستخدم القانون

$$\text{كا}\ ٢ = \text{مجـ}\ \frac{(\text{ح} - \text{ع})^{٢}}{\text{ع}}$$

حيث ح تشير إلى التكرارات التي تمت ملاحظتها أو التكرارات الفعلية.

،ع تشير إلى التكرارات المتوقعة Expected أو التكرارات النظرية.

والتكرارات التي تمت ملاحظتها في مثالنا هي تلك الأرقام التي توجد في خلايا الجدول السابق (٣٠ مشاركاً من المنتمين، ١٠ مشارك من الغير منتمين.. إلخ) ما نحتاج إلى حسابه هو التكرار المتوقع الذي يقابل كل تكرار فعلي، ولإيجاده فإننا نتبع الآتي:

$$\frac{\text{مجموع الصف x مجموع العمود}}{\text{المجموع الكلي}}$$

أي أن التكرار المتوقع الذي يقابل التكرار الفعلي ٣٠ هو

$$\frac{٤٠ \times ٥٠}{١٠٠} = ٢٠$$

فإذا حسبنا ذلك بالنسبة لبقية التكرارات، وكتبنا كل تكرار متوقع بين قوسين تحت التكرار الفعلي فإننا نحصل على الجدول التالي:

الانتماء المشاركة	منتمي	غير منتمي	المجموع
يشارك	٣٠ (٢٠)	١٠ (٢٠)	٤٠
لا يشارك	٢٠ (٣٠)	٤٠ (٣٠)	٦٠
المجموع	٥٠	٥٠	١٠٠

وإذا طبقنا المعادلة السابقة الخاصة بالصورة العامة فإننا نحصل على:

$$\frac{(٣٠ - ٢٠)^{٢}}{٢٠} + \frac{(١٠ - ٢٠)^{٢}}{٢٠} + \frac{(٢٠ - ٣٠)^{٢}}{٢٠} + \frac{(٤٠ - ٣٠)^{٢}}{٢٠}$$

$$= ١٦{,}٦$$

ومن الواضح أنه إذا كانت كا ٢ = صفر فإن معنى ذلك أن التكرارات الملاحظة والتكرارات المتوقعة تتفق مع بعضها تماماً. بينما إذا كانت قيمة كا ٢ أكبر من صفر فإن ذلك يعني أنهما لا يتفقان تماماً وكلما كبرت قيمة كا ٢ كلما دل ذلك على كبر الفرق أو عدم الاتفاق بين التكرارين.

ولعل طلابنا قد لاحظوا أن هذا الإجراء ينطوي على عمليات حسابية مطولة للتغلب على ذلك فإن شكلاً آخر للمعادلة يختصر هذه العمليات ويعطينا نفس النتيجة ويطلق عليه «تصحيح بيت للاستمرارية» فإذا وضعنا الجدول السابق مع استعمال الرموز بدلاً من الأرقام فإننا

نحصل على:

	منتمون	غير منتمون	مجموع
يشاركون	أ	حـ	أ + حـ
لا يشاركون	ب	د	ب + د
المجموع	أ + ب	حـ + د	ن

وتصبح صورة المعادلة في هذه الحالة:

$$\text{كا ٢} = \frac{\text{ن } (|\text{أ د} - \text{ب حـ}| - \text{ن})^{٢}}{(\text{أ + ب})\ (\text{ح + د})\ (\text{أ + حـ})\ (\text{ب + د})}$$

وتشير العلامتان/ إلى إهمال الإشارة، أي أخذ باقي الطرح بصرف النظر عما إذا كان سالباً أم موجباً.

وبتطبيق المعادلة على المثال السابق نجد.

$$\text{كا ٢} = \frac{\text{١٠٠ } (|\text{١٢٠٠} - \text{٢٠٠}| - \text{١٠٠})^{٢}\ \text{٢}}{\text{٥٠ x ٥٠ x ٤٠ x ٦٠}}$$

$$= \text{١٥,٠٤}$$

وعلى الرغم من اختلاف قيمة كا ٢ التي حصلنا عليها بهذه الطريقة عن القيمة التي حصلنا عليها بالطريقة الأولى (١٥,٠٤، ١٦,٦) فإن هذا لن يؤثر على قرارنا كما سنرى في الخطوة التالية.

٣ ـ مقارنة قيمة كا ٢ التي حصلنا عليها بقيمة كا ٢ الجدولية أو القيمة الحرجة التي بينها جدول توزيع كا ٢[١].

والقاعدة التي نطبقها كالآتي:

«إذا كانت قيمة كا ٢ المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية فإننا نرفض

(١) انظر جدول كا^{٢}.

الفرض العدم. أما إذا كانت قيمة كا ٢ المحسوبة تساوي أو أقل من القيمة الجدولية فإننا نقبل الفرض العدم. وذلك مع مراعاة مستوى الثقة ودرجات الحرية».

وفيما يتعلق بمستوى الثقة فإن جدول توزيع كا ٢ يعطي القيم الحرجة عند مستويات مختلفة مبينة على رأس الجدول فإذا كنا نريد الاختبار عند مستوى ٠٥, فإننا نبحث عن قيمة كا ٢ تحت هذا العمود.

أما بالنسبة لدرجات الحرية فإنه يتم تحديدها وفقاً للمعادلة الآتية:

درجات الحرية = (ف ـ ١٠) (د ـ ١)

حيث:

ف ترمز إلى عدد الصفوف.

د ترمز إلى عدد الأعمدة.

وبتطبيق ذلك على مثالنا السابق الذي يحتوي على صفين وعمودين فإن:

درجات الحرية = (٢ ـ ١) (٢ ـ ١) = ١

وبالرجوع إلى مثالنا لو أردنا اختبار النتيجة عند مستوى ٠٥, فإننا نبحث في العمود الخاص بذلك وأمام درجة حرية ١ فنجد أن قيمة كا ٢ الجدولية ٣,٨٤.

وحيث أن القيمة المحسوبة أكبر من ذلك أياً كانت المعادلة التي تطبق (١٥,٠٤ ، ١٦,٦) فإننا نرفض الفرض العدم الذي وضعناه وهو أنه ليست هناك علاقة بين المشاركة والانتماء. أي أن هذين المتغيرين مستقلان. ومعنى رفض الفرض العدم قبول الفرض البديل وهو أن هناك علاقة بين المشاركة والانتماء، أي أن هذين العنصرين ليسا مستقلين ولكن هناك علاقة ترابط أو اعتمادية بينهما.

وعند استخدام كا ٢ لاختبار وجود علاقة اعتمادية بين متغيرين فإنه

يجب ملاحظة أن الاختبار بين ما إذا كانت هناك مثل هذه العلاقة أم لا.

ولكنه لا يبين درجة هذه العلاقة أو اتجاهها، ويعتبر هذا فرقاً أساسياً بين كا ٢ ومعامل الارتباط.

وعلى العموم فإن القياس الأسمى Nominal غالباً ما يستخدم في حالة البحوث الاستكشافية Exploratory حيث يتركز الاهتمام على اكتشاف ما إذا كانت هناك علاقة بين متغيرين أكثر من تركيزه على التحديد الدقيق للشكل الرياضي لهذه العلاقة من حيث اتجاهها وقوتها[١].

٢ ـ **القياس الترتيبي** Ordinal: يمكن هذا القياس من تحديد الموقف النسبي للفرد أو للشيء فيما يتعلق بصفة معينة، ولكن دون التعرض للمسافات التي تصل بين الدرجات المختلفة من التدرج.

والمطلب الأساسي لهذا النوع من مستويات القياس هو أن يستطيع الشخص أن يحدد بالنسبة لكل فرد أو شيء يتم قياسه ما إذا كان هذا الفرد لديه أكثر أو أقل من فرد آخر من الصفة التي يجري قياسها أو أن لديه نفس القدر من هذه الصفة.

ومعنى ذلك أنه في هذا المستوى من القياس فإن الاهتمام يكون بترتيب المواقع Order of positions التي يوضع عليها الأفراد، ومن البديهي أن استخدام هذا المستوى يقوم على افتراض مسبق بأنه يمكن وضع كل شخص في نقطة واحدة على التدرج الخاص بالصفة التي يتم قياسها.

ومن ناحية أخرى فإن القياس الترتيبي يشبه استخدام شريط من «الإستك» كأداة للقياس بعد تدريجه وبيان الأبعاد المختلفة عليه حيث أنه عند الاستخدام تكون بعض أجزائه مشدودة أكثر من غيرها وبذلك فرغم بقاء ترتيب المسافات كما هو إلا أن العلاقة بين هذه المسافات تتعرض للتغير. فالمسافة بين ٨، ٩ ربما تكون مساوية، أو أقل، أو أكبر من المسافة بين ١، ٢[٢].

---

(1) Cohen, Jacob and Patricia, Applied Multiple Regressirn conelation analysis for the Behavioral Sciences Hills dale: Lawrence Ere baum Associates, Inc. 1975. P. (197).

(2) Bla lock, Hubert M. Jr, Social Statistics, New York: Mc grow. Hill, Inc., 1972, P: (156).

ونتيجة لذلك فإن الخلاصة التي يمكننا هذا النوع من القياس من الوصول إليها تتعلق بالعلاقة النسبية (أكبر أو أصغر أو مساوٍ) ولكن لا نستطيع الذهاب أكثر من ذلك وتحديد درجة الكبر أو الصغر.

وكمثال على هذا النوع من مستويات القياس من مجال العلوم الطبيعية السلم الذي وضعه العالم موز لقياس صلابة المعادن Mohs scale of harclness فالعلاقة العملية في هذه الحالة هي قدرة المعادن على حك أو خدش Scratch بعضها البعض. ووفقاً لهذا المعيار فإن الماس Diamond يحتل أعلى ترتيب على هذا السلم لأنه يستطيع خدش جميع المعادن الأخرى المعروفة ولا يخدشه أي معدن منها. ومع ذلك فإن هذا السلم أو التدرج الخاص بالصلابة النسبية للمعادن لا يحدد مدى زيادة صلابة الماس عن المعادن الأخرى. وبتعبير آخر فإنه يخبرنا أن الماس «أصلب» من المعادن الأخرى ولكنه لا يبين الدرجة التي تزيد بها هذه الصلابة عن صلابة المعادن التي تليه في الترتيب من حيث هذه الخاصية أو الصفة[1].

وعندما تتعلق عملية القياس بمقارنة مجموعة من الأفراد من حيث مدى توافر خاصية معينة لديهم فإنه يكون من السهل أن يعكس القياس لترتيب مواقعهم وليس المسافات بينهم. فمثلاً عند ترتيب العشرة الأوائل على بكالوريوس الخدمة الاجتماعية دور يونيو **١٩٩٢** للاختيار من بينهم لوظيفة معيد نستطيع بسهولة تحديد هذه المراكز العشرة، ولكن قد يكون فرق درجات الأول عن الثاني درجتين فقط بينما الفرق الثاني والثالث خمس درجات، وبين الثالث والرابع ثمان درجات.

ومن حيث الأدوات الإحصائية التي يمكن تطبيقها على البيانات التي تمثل هذا المستوى من القياس فإنها محدودة. فبالإضافة إلى الأدوات التي تستخدم في النوع السابق (القياس الأسمى). يمكن استخدام الوسيط Mediam ومعامل ارتباط الترتيب Lnk - order of correlation.

---

(1) Ibid, P. (140).

ويمثل هذا المستوى مقياس ليكرت كما سوف نوضحه عند الحديث عن أنواع المقاييس.

٣ ـ قياس المراحل المتساوية: Interval لا يهتم هذا النوع من مستويات القياس بترتيب المواقع أو النقط التي يتدرج وفقاً لها فقط، ولكنه يأخذ في الاعتبار كذلك المسافات أو المراحل التي تفصل بين هذه النقط أو المواقع، بمعنى أن المسافة بين النقطتين ١، ٢ تساو المسافة بين ٢، ٣ أو ٣، ٤. ويعتبر مثالاً على هذا النوع من القياس الترمومتر الذي يبين درجات الحرارة المئوية والفهرنهايت فبينما تعتبر نقطتا تجمد الماء وغليانه حسب التدرج الأول هما صفر، ١٠٠ درجة على التوالي. نجد هاتين النقطتين ٣٢، ٢١٢ درجة على التوالي حسب التدرج الثاني. ولكن يعطينا كل تدرج منهم نفس القدر من التغير في عمود الزئبق تحت نفس الضغط. ونتيجة الضغط. ونتيجة لذلك فإن درجة الحرارة على أي من التدرجين يمكن تحويلها إلى التدرج الآخر وذلك بالعلاقة الخطية الآتية:

الدرجة بالفهرنهايت = $\frac{٩}{٥}$ الدرجة المئوية + ٣٢. وبالنسبة لمعظم الصفات والخصائص التي يهتم بها الباحثون في العلوم الاجتماعية فإنه لم يمكن التوصل بعد إلى مقاييس توصلنا إلى هذا المستوى من الدقة في القياس. هذا على الرغم من المحاولات العديدة التي تمت في مجال قياس الاتجاهات على وجه الخصوص، وأكثر المناهج استخداماً لتحديد تساوي الفترات أو المراحل يقوم على الاستفادة من حكم عدد كبير من الأفراد على موقع النقاط المختلفة على التدرج.

فإذا اطمأن الشخص إلى أن المسافة بين وحدات القياس متساوية، فإنه يستطيع استخدام العلاقات الرياضية بين الأرقام التي تمثل هذه الحقيقة. فمثلاً يستطيع القول أن الشخص الذي تغير ما أحرزه من نقط من ٣ إلى ٥ يشبه تماماً الشخص الذي تغير ما أحرزه من نقط من ٥ إلى ٧.

وربما يستطيع حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية ومعاملات الارتباط والانحدار البسيط والمتعدد كذلك.

وبالإضافة إلى هذه المستويات الثلاثة فإن هناك مستوى رابعاً يعرف باسم قياس النسب Ratio ولم يصل البحث في العلوم الاجتماعية إلى درجة استخدام هذا المستوى. إذ لا يزال استخدامه مقصور على العلوم الطبيعية، وبالتالي فإننا لا نجد فائدة من ذكره هنا[1].

(1) John Joseph Kennedy, An Introduction to the Design and Analysis of Experimention education and Psychology The university Press of America, Inc 1978, PP: (32 - 34).

أنواع المقاييس



يمكننا أن نعرض عدة أنواع من المقاييس التي يمكن أن تستخدم في بحوث الخدمة الاجتماعية على الوجه التالي:

١ ـ القياس عن طريق جملة واحدة: One Item Scale

فيمكننا قياس العديد من المتغيرات عن طريق سؤال واحد أو.. ملاحظة واحدة ويفيد القياس عن طريق جملة واحدة مع تلك المتغيرات التي لها احتمال واحد لتحديد قيمة المتغير وأمثلة ذلك (متغيرات العمر ـ الجنس ـ الحالة الزواجية ـ الدخل... إلخ) ومن الممكن أيضاً أن تكون أسئلة هذا النوع خاصة (بأي الألوان تفضل ـ أو أي ترشيح تريده أو ما شابه ذلك) ولكن ينبغي أن يكون معلوماً أنه ليست كل متغيرات الخدمة الاجتماعية بتلك البساطة أو التي يمكن أن تسأل عن طريق جملة واحدة.

ولذلك نرى النوع الثاني من المقاييس[١].

٢ ـ القياس عن طريق جمل متعددة: Multiple Items Scale

ولعل هذا النوع من المقاييس يطلق عليه بعض الكتاب اسم الأسئلة المركبة ويطلب من المبحوث أن يختار إجابة معينة من بين استجابات[٢]

---

(1) Phillipe, Bernade, Social Research Strategy and Tactice, New York, Macmllan Publishing Co. Inc 1976. P: (34 - 41).

(2) Loether, Herman J. and Mc travish Donald G., Desciptive Statistics for Saciologists, Boston: Allyn and Bacon, Inc, 1974 PP: (68 - 117).

متعددة مثال ذلك السؤال الآتي:

ـ لماذا لم تهتم إدارة الخدمة الاجتماعية بتحقيق الأهداف الموجودة في المؤسسة؟:

* لقصور في الإمكانيات العلمية ( )
* لقصور في الإمكانيات المادية ( )
* لنقص في الخبراء والمتخصصين في التخطيط. ( )
* لوجود تعقيد في النظم الإدارية المتبعة. ( )
* لتضارب وجهات نظر الرؤساء. ( )
* لتغير المديرين على الإدارة. ( )
* لعدم وجود سياسة ثابتة للعمل في الإدارة. ( )
* أخرى تذكر. ( )

وهذا النوع يحقق للمبحوثين فرصة الاختيار ولكن هذا النوع غير محدد ولا تستطيع أن تقيم له أوزان ولا يمكنك أن تتعامل معه إلا بمستوى القياس الاسمى Nomenal وكما سبق أن ذكرنا فإن ذلك هو أدنى مستويات القياس ولذلك فهناك أنواع أخرى من المقاييس.

٣ ـ مقاييس الترتيب الإجباري: Forced Ranked Scales

وهذا النوع من أبسط المقاييس ويطلب من المبحوثين أن يرتبوا المعلومة التي يريدها الباحث بحسب درجة أهميتها عندهم فعلى سبيل المثال نجد روكسن قد صمم قائمة تضم سبعة عشر قيمة تشمل (المساواة ـ الحرية ـ السعادة ـ الإيمان ـ الأمن ـ الحب ـ. . . إلخ) وطلب من المبحوثين أن يرتبوا هذه القيم تبعاً لأهميتها من وجهة نظرهم ولكن يعاب على هذا النوع أن المبحوثين ليست لديهم أي فرص أخرى للاختيار غير القيم التي حددت ـ فقد يقول فرد مثلاً أن الإيمان عنده أهم من الحرية لأنه يريد فقط أن يجيب السؤال ولكن من المحتمل أنه لا يكون للإيمان أو الحرية أي قيمة

عنده فعلاً - بل هو أجاب لأنه وجد فقط تلك القيم أمامه ولكن هناك أنواع أخرى من المقاييس تحاول أن تتلافى العيوب الموجودة في المقاييس السابق ذكرها ولذلك نعرض الآتي[1].

٤ - مقاييس التجميع: Summated Scales

وهذا النوع من المقاييس شائع الاستخدام فيتم الحصول على درجات المبحوثين بواسطة تجميع الاستجابات لعدد من الوحدات التي تقيس نفس المفهوم فعلى سبيل المثال نفترض أنك تريد أن تقيس اتجاهات المبحوثين نحو الخارجين من المؤسسات العقابية فتعطي للمبحوثين قائمة من الجمل وتطلب منهم أن يجيبوا بنعم أو لا أو موافق أو غير موافق لكل وحدة ومثال ذلك ما يلي:

- يواجه الخارجين من المؤسسات العقابية صعوبة في أن يكونوا أعضاء في المجتمع نعم ( ) لا ( ).

- ليس من السهل إعادة التوافق الاجتماعي للخارجين من المؤسسات العقابية نعم ( ) لا ( ).

- يمكن أن يكون الخارجين من المؤسسات العقابية مواطنين صالحين.
نعم ( ) لا ( ).

- يمكن أن يعمل الخارجين من المؤسسات العقابية أعمالاً شريفة.
نعم ( ) لا ( ).

- لا يصلح الخارجين من المؤسسات العقابية لممارسة أي عمل
نعم( ) لا ( ).

وتعطي رموز (واحد) للأسئلة المجابة بنعم ورمز (صفر) للأسئلة المجابة بلا.

(1) Schwab Sless and Philliber, Social Research: Guides & a decision-making process Itasca,illionis: Peacook Publishers, Inc. 1980. P. (57).

فإذا كان هناك عشر واحدات أو جمل تكون أعلى درجة هي (عشرة) وأقل درجة هي (صفر) وبالتالي نستطيع أن نعرف اتجاه الأشخاص نحو الخارجين من المؤسسات العقابية إلا أن هذا النوع من المقاييس محدود جداً في قياس الاتجاهات ـ ذلك لأنه يمكن أن نرى درجات عالية جداً أو درجات منخفضة ولكنها لا تعبر عن الاتجاه بصورة دقيقة وذلك لأن العبارات متقاربة في معناها وكذلك ليس من السهل التفرقة بين العبارة الموجبة والعبارة السالبة بالإضافة إلى أنه ليس هناك ضماناً كافياً بأن الجمل التي سألنا بها تقيس حقيقة الصفة أو الاتجاه التي نريد قياسها ولذلك فإن هناك أنواع أخرى من المقاييس تمكننا من قياس تلك الاتجاهات بطريقة أفضل ولعل أهم تلك المقاييس هو:

مقياس ليكرت:

تقوم فكرة ليكرت الأساسية على أساس فكرة التجانس أو أحادية البعد (راجع مبادىء القياس) بمعنى أن تقيس جميع العناصر نفس الشيء كما أن ليكرت وضع تدرجاً على النحو التالي:

(أوافق بشدة ـ أوافق ـ غير متأكد ـ لا أوافق ـ لا أوافق بشدة).

وتعطى هذه الاستجابات أوزاناً (٥، ٤، ٣، ٢، ١) أو تعطي (٢، ١ صفر، ـ ١، ـ ٢) ولكن نقوم ببناء هذا المقياس نقوم بالخطوات الإجرائية الآتية:

أ ـ يقوم الباحث بجمع الجمل التي يريد بها أن يقيس الاتجاه ثم تقوم عينة من الأفراد أو المبحوثين بتجربة العناصر حيث يقوم كل فرد في العينة بالإجابة أمام كل عنصر لكي يبين الدرجة التي توضح اتجاهه ويجب أن تكون هذه العينة شبه مماثلة للمجتمع الذي سوف يطبق عليه المقياس.

ب ـ تقوم بعد ذلك بحساب الدرجة التي حصل عليها كل فرد ولكي يتم ذلك لا بد أن نقرر هل الدرجة المرتفعة تعبر عن الاتجاه الموجب أو السالب وهذا لا يهم لأن القيمة الفعلية لذلك تتمثل في ثبات عملية الرموز فمن الممكن أن تعكس رموزك وتكون (واحد للموافق جداً) (وخمسة للذي

لا يوافق بشدة) النقطة الهامة هنا هو ثبات عملية الحساب - فعلى سبيل المثال:

فإذا قررنا أن الدرجة المرتفعة تعني اتجاهاً موجباً فيجب أن نعطي الوزن (٥ - بالنسبة للجملة أوافق بشدة) وتتدرج الأوزان إلى (١ - بالنسبة للجملة لا أوافق بشدة) وبالمثل فإن العناصر السالبة يجب أن تعطي (١ مقابل أوافق بشدة) وتتدرج إلى (٥ مقابل لا أوافق بشدة).

أما إذا قررنا أن الدرجة المرتفعة تعني اتجاهاً سالباً فإننا نطبق عكس ما عرضناه.

لذلك فإنه من المفيد أن تكون العناصر (الجمل) إما إيجابية أو سلبية.

جـ - بعد إعطاء الجمل القيم من (١ - ٥) أو من (٥ - ١) نقوم بجمع درجة كل العناصر للحصول على الدرجة الكلية بالنسبة لكل فرد - فمثلاً إذا كان لدينا **١٣٢** جملة فإن المدى الذي يمكن أن تتراوح فيه الدرجة سوف يكون (١٣٢ - ٦٦٠) وذلك بالنسبة لكل فرد - أي (١٣٢ x ١، ١٣٢ x ٥) والمقياس الآتي على سبيل المثال يبين نموذجاً لمقياس ليكرت وهو الخاص بالاتجاه نحو الانجاب.

رقم	العنصر	أوافق بشدة ٥	أوافق ٤	غير مؤكد ٣	لا أوافق ٢	لا أوافق بشدة ١
١	وجود الأطفال يقوي العلاقة بين الزوج والزوجة	٥	٤	صح ٣	٢	١
٢	تعليم الأطفال كيف يقومون بالأعمال المختلفة يعطيني متعة حقيقية.	٥	صح ٤	٣	٢	١

رقم	العنصر	أوافق بشدة ٥	أوافق ٤	غير مؤكد ٣	لا أوافق ٢	لا أوافق بشدة ١
٣	تربية الأطفال يحتم تحمل قدر معين من القذارة	١	٢	٣	٤	صح ٥
٤	الأم ذات الأطفال الصغار تكون محرومة من الاستمتاع بوقتها بالطريقة التي تراها.	صح ١	٢	٣	٤	٥
٥	أن الأطفال ـ بصفة عامة ـ نعمة أكثر منها عبء	٥	صح ٤	٣	٢	١
٦	من الصعب أن يحافظ الشخص على مزاجه مع الطفل	١	٢	٣	صح ٤	٥
٧	إن رعاية الطفل تتطلب الكثير	١	٢	٣	صح ٤	٥
٨	لو كان في إمكاني لكنت أفضل أن أرسل أطفالي إلى مدرسة داخلية.	١	٢	صح ٣	٤	٥
٩	في المواقف الصعبة، يكون الأطفال مصدر الأمل والشجاعة	٥	٤	٣	صح ٢	١
١٠	لو بدأت حياتي من جديد كنت سأفضل أن يكون لي أطفال	صح ٥	٤	٣	٢	١

فمثلاً الموافق على العنصر (٢) تعني وجود مشاعر إيجابية نحو الأطفال والموافقة على العنصر (٣) تعني وجود مشاعر سلبية ـ بينما الوضع ليس بهذا الوضوح بالنسبة للعنصر (٨) فالموافقة عليه قد تكون مؤشراً لرفض الأطفال كما قد تعني الرغبة في الإنفاق عليهم لإعطائهم فرصة تعليم أفضل.

د ـ نصل الآن إلى مشكلة حساب الدرجة فإذا قررنا أن الدرجة المرتفعة تعني اتجاهاً إيجابياً نحو الأطفال فإن الموافقة على الجمل التي تعني حب الأطفال تعطي (٤ أو ٥) والموافقة على الجمل التي تعني رفض الأطفال تعطي (١ أو٢) وبمعنى آخر فإننا نعكس درجة هذه الجمل الأخيرة ـ أما إذا قررنا أن الدرجة المرتفعة تعني اتجاهاً سلبياً فإن درجة العناصر التي تحتوي على مشاعر إيجابية نحو الأطفال يجب أن تعكس وهي في حالة الجدول السابق فالعناصر هي (١، ٢، ٥، ٩، ١٠) وكما سبق أن ذكرنا المهم هو الثبات على قاعدة واحدة ثابتة حتى يمكن الحصول على نتائج سليمة.

ونعود الآن إلى المثال السابق وذلك للسهولة سوف نبين عشر عناصر وإجابة واحدة فقط ـ بمجرد النظر إلى علامات صح الموجودة نستطيع أن نقول أن هذه المبحوثة أو تلك الأم لديها اتجاهاً إيجابياً ومعتدلاً نحو الأطفال عناصر (٢، ٥، ٧، ١٠) وهي قادرة كذلك تلك الأم على التعبير عن بعض المشاعر السلبية المعتدلة عناصر (٤، ٩) ولكنها تخجل من إبداء الرأي المتطرف عنصر (٣) أو الحب الشديد عنصر (٩) وهذه الأم تعبر كذلك عن بعض الشك عناصر (١، ٨) وقد يكون ذلك بسبب عدم التأكد من مشاعرها أو ربما عدم التأكد من معنى العنصرين أو ربما لأن هذين العنصرين لا يتعلقان بهذا الموضوع لأنهما يضمان اتجاهات قوية نحو موضوعات أخرى كالزواج أو الطبقة الاجتماعية أو المدارس الخاصة أو الانفصال عن الأبناء ـ ولكن المشكلة الآن هي كيف نحسب الدرجة التي تعبر عن قوة اتجاه الأم وعلى العموم سوف يكون حسابنا كالآتي:

- جميع العناصر الإيجابية سوف تبدأ من (٥ أوافق بشدة حتى ١ لا أوافق بشدة) أما بالنسبة للعناصر (٣، ٤، ٦، ٧، ٨)

	س	ص	س ص
المبحث الأول	٢	٢٥	٥٠
المبحث الثاني	٣	٢٠	٦٠
المبحث الثالث	٤	٣٥	١٤٠
المبحث الرابع	٢	٣٠	٦٠
المبحث الخامس	٣	٢٥	٧٥
المبحث السادس	٤	٢٢	٨٨
المبحث السابع	٥	٢٨	١٤٠
المبحث الثامن	٢	٣١	٦٢
المبحث التاسع	٤	٢٤	٩٦
المبحث العاشر	٣	٢٠	٦٠
	مح س = ٣٢	مح ص = ٢٦٠	مح س ص = ٨٣١

، س = ١,٠٣ ، ص = ٤,٩٤

حيث س درجة كل شخص في الجملة الأولى من القياس.

ص درجة كل شخص في المقياس ككل.

س ص حصيلة ضرب س X ص

وبتطبيق القانون ر = (مح س ص - (مح س X مح ص) / ن) / (ع س X ع ص X ن)

يكون الآتي ر = (٨٣١ - ٣٢ X ٢٦٠ / ١٠ = ٨٣١ - ٨٣٢) / (١,٠٣ X ٤,٩٤ X ١٠ = ٥٠,٨٨٢) = - ١

= - ٠١, وهذا معامل ارتباط سالب ضعيف.

ولذلك ينصح بأن تحذف هذه العبارة.

أما إذا أجرينا معاملات ارتباط أخرى على جمل أخرى كان ارتباطاً كبيراً فتبقى وإذا كان ضعيفاً فتحذف.

وتعرف هذه الطريقة ـ بطريقة الاتساق الداخلي في تحليل العنصر وبصفة عامة فإن مقياس ليكرت من المقاييس التي تتبع مستوى القياس الترتيبي Ordinal ولكنها بالصورة التي عرضناها يمكن أن تتبع كذلك مستوى القياس الفئوي.

٦ ـ مقياس جوتمان[١]:

الصفة العامة للمقاييس السابق عرضها أنه من الضروري أن تكون هناك مقاييس ترتيبية تعكس درجات دقيقة للأفراد طبقاً للدرجات الحاصلين عليها في المقياس أو بمعنى آخر إذا كان مقياس ليكرت في مثالنا السابق قد قام بقياس الاتجاه نحو الإنجاب فنحن نفترض أن الأم التي حصلت على (٤٠ درجة) ذات اتجاهاً موجباً أكثر من الأم التي حصلت على (٣٦ أو ٣٧ درجة) ولكن هذا في مجال العلوم الاجتماعية فما زلنا لا نستطيع أن نقرر بدقة في العلوم الطبيعية هذا التدرج لأنه من المحتمل أن يكون هناك أخطاء ولذلك فإن مقياس جوتمان يحاول أن يتلافى تلك المشكلة ـ فإذا كانت الأم (أ) أعلى من الأم (ب) فإن ذلك يعني أن الأم (أ) لها كل صفات الأم (ب) ثم تزيد عليها بصفة أفضل ـ فلو رجعنا إلى البحوث التربوية في علم النفس التربوي لنجد أن الطالب الذي يحل أصعب المسائل العشرة يمكنه حل التسع مسائل الأخرى السهلة أما إذا لم يستطع أن يحل المسألة الثالثة فهو لا يستطيع أن يحل المسألة العاشرة ـ ولذلك فإن جوتمان قد استعار تلك الفكرة فلو فرضنا مثلاً أننا نحاول أن نقيس التمييز العنصري بهذا المقياس:

	نعم	لا
١ ـ سأكون راضياً عندما أتزوج فتاة سوداء	( )	( )
٢ ـ سأكون راضياً عندما أتناول العشاء مع فتاة سوداء	( )	( )
٣ ـ سأكون راضياً أن أعمل مع فتاة سوداء	( )	( )
٤ ـ سأكون راضياً عندما أجلس في الأتوبيس أمام فتاة سوداء	( )	( )

(1) Ilid P. (58).

معنى ذلك أن الشخص لو أجاب على الجملة الأولى فإن ذلك معناه أنه غير منحاز عنصرياً وبالطبع سوف يجيب على الجمل المتبقية تدريجياً.

والفكرة هنا في جوتمان هي أن الإجابة على العبارة الأولى تكفي تماماً للحكم على الاتجاه ومن الممكن حساب بقية الجمل وإعطاء درجات لها.

وعلى العموم فهناك مقاييس أخرى لمقياس جوتمان فإذا سألت شخص عن وزنه ووجهت إليه الأسئلة التالية:

أ ـ هل يزيد وزنك عن ٩٠ كيلو.

ب ـ هل يزيد وزنك عن ٨٠ كيلو.

جـ ـ هل يزيد وزنك عن ٧٠ كيلو.

د ـ هل يزيد وزنك عن ٦٠ كيلو.

فإذا أجاب الشخص هنا بالإيجاب عن السؤال الأول فلا بد أن يكون بالإيجاب على باقي الأسئلة وهكذا ـ ويلاحظ على هذا المقياس أنه يصلح فقط لقياس الموضوعات التي يمكن فيها فقط وضع عبارة يمكن تدريجها ولهذا فإن استخدام هذه الطريقة محدوداً نسبياً.

٧ ـ مقياس ثرستون: Thurstone Scale

اقترح ثرستون عام **١٩٢٩** طريقة لقياس الاتجاهات نحو عدد من الموضوعات وأنشأ عدة مقاييس وحداتها معروفة البعد عن بعضها أو متساوية البعد.. ويتكون المقياس من عدد من الوحدات أو العبارات لكل منها قيمة بعدة عن وضعها بالنسبة للمقياس ككل.

والفكرة الأساسية عنده هي إعداد جمل أو عبارات بحيث تكون متدرجة تدرجاً منتظماً والمسافة بين كل وحدة أو عبارة تكون متساوية أو شبه متساوية.

ـ والفكرة الأساسية للمقياس أنه يريد أن يقيس اتجاهاً معيناً سواء كان

هذا الاتجاه سلبياً أو إيجابياً[1].

ولبناء المقياس نحتاج إلى:

* يبدأ بتجميع عدد من المفردات تتجه إلى قياس الاتجاهات نحو بعض الموضوعات تعطى هذه المفردات بعد ذلك إلى مجموعة من المحكمين تم اختيارهم مماثلين للسكان لعمل المقياس والإشراف النهائي عليه.

* تكتب كل جملة أو عبارة على بطاقة منفصلة.

* يطلب من المحكمين تصنيف المفردات في صناديق أو أكوام تبعاً لدرجة التأييد أو المعارضة لكل مفردة نحو موضوع الاتجاه المقاس بالأسئلة.

ويلاحظ أن يكون عدد الصناديق أو الخانات أو الأكوام (١١) خانة، وأن تكون أكثر العبارات إيجابية في الخانة رقم (١).

وأكثرها سلبية في الخانة رقم (١١) والمتوسطة في الخانة رقم (٦).

* ويتجاهل المحكمون اتجاههم الخاص نحو كل جملة سواء بالموافقة أو المعارضة ويركزوا الاهتمام على مدى الموافقة الهامة أو عدم الموافقة على المفردة موضوع الاتجاه.

* تحذف الجمل التي لا يتفق عليها المحكمين.

* الجمل الباقية تدرج فتعطى الجملة في الفئة الأولى أو القسم الأول درجة والفئة الثانية درجتين. . . وهكذا.

* يحسب وسيط الدرجات لكل جملة من تقديرات جميع الحكام.

* تقدم المفردات للمستجيبين عشوائياً حتى إن المفردات التي تأخذ درجة عالية في المقياس تنتشر بين المفردات ذات القيمة المنخفضة في المقياس.

---

(1) Ilid P. (59).

ويلاحظ على مقياس «ثرستون» الآتي:

ـ أنه يستغرق وقتاً وجهداً كبيراً في إعداده.

ـ أن الأوزان قد تتأثر بالخبرات الشخصية للمحكمين وعلى هذا يراعى أن يكون المحكمين متشابهين كلما أمكن مع نفس المجتمع.

ـ قد تكون العبارات المتساوية البعد في نظر الحكام ليست كذلك في الواقع بالنسبة للمفحوصين[1].

---

(1) Ilid P. (63).

الصدق والثبات



لا بد أن يكون معلوماً أن استخدامنا لأي نوع من أنواع المقاييس السابق عرضها يجب أن يتميز بالدقة ولذلك فإنه يجب أن نضع في اعتبارنا عاملين هامين:

يتعلق الأول منهما إذا كانت مقاييسنا صادقة أم لا:

والصدق يعني أن يقيس المقياس ما وضع أساساً لقياسه.

ويتعلق العامل الثاني بما إذا كان المقياس ثابتاً أم لا.

والثبات يعني أنه إذا قسنا نفس الشيء مرتين بنفس المقياس فإننا سوف نحصل على نفس النتائج، ويجب أن يكون معلوماً أن الصدق هو الذي يمكننا من الحكم على البحث إذا كان جيداً أم رديئاً، وأما الثبات لا يمكننا من ذلك.

لذلك نقول أن النتائج الغير ثابتة تجعل الدراسة غير صادقة، فإذا كان المقياس صادقاً فهو حتماً ثابتاً، ولكن المقياس الثابت ليس بالضرورة صادقاً، فدرجة الصدق العالية تعني درجة عالية من الثبات والعكس ليس مقبولاً.

ومن هنا فإن البرهنة العقلية على علاقة الصدق والثبات تبدو منطقية ومن الهام أن نؤكد كذلك أن الصغر الشديد للعينة قد يؤدي إلى عدم الصدق، وبالتالي إلى عدم الثبات، كما نؤكد كذلك كما سبق أن أشرنا في مواضع كثيرة من هذا الكتاب: أن التعريف الإجرائي الجيد هو التعريف

الصادق الثابت الذي يمكننا من تحقيق شرط الإعادة والذي يعتبر أهم أغراض العلم.

ومن هنا نستطيع أن نقول أن البحث العلمي هو البحث الصادق والقياس العلمي هو القياس الصادق ويمكننا أن نحقق ذلك عن طريق الإجراءات الآتية[1]:

١ ـ الصدق الظاهري:

وهذا النوع من الصدق هو أبسط الأنواع، حيث يقوم الباحث بعرض عباراته على مجموعة من المتخصصين حول الموضوع والذين يقررون له إلى أي مدى ترتبط هذه العبارات بالموضوع المراد قياسه، ولعل ذلك هو أبسط أنواع الصدق، إلا أن هذه الطريقة لها عيوب رئيسية فهي بالطبع ذاتية تماماً، وتعتمد على وجهة نظر الشخص أو المتخصص وليست هناك أي إجراءات إحصائية تحدد لنا الدقة في الحكم على هذا النوع من الصدق، لذلك فهناك طريقة أخرى يطلق عليها.

٢ ـ صدق المحتوى:

تركز هذه الطريقة على مقارنة المتغير الذي نقيسه بالأسس النظرية التي تناولته، فإذا كان المتغير المقاس يحتوي على العوامل والمؤثرات الموضوعة في الأسس النظرية له، فإن ذلك معناه صدقاً لهذا المتغير ـ ولكن الصعوبة الرئيسية في هذه الطريقة أنك تقارن عباراتك بأطر نظرية قد تكون هي ذاتها غير صادقة ولذلك قد نلجأ إلى طريقة أخرى في الصدق وهي تسمى.

٣ ـ صدق المحك:

في هذه الطريقة نلجأ إلى محك خارجي لكي نقيس عليه مقياسنا

---

(١) محمد عبد الله عبد الرحيم مرجع سبق ذكره، ص ص (١٧٥ ـ ١٩٦).

ونقارن بين المقياسين، فإذا ما ثبت أن مقياسنا أكثر دقة عن المقياس الخارجي كان ذلك ما يسمى بصدق المحك، وعلى العموم فإن مقاييس الصدق متعددة متشعبة في مختلف الكتابات العلمية سواء كانت على المستوى المحلي أو المستوى العالمي.

إلا أننا نستطيع أن نقول أن هناك نوعاً من أنواع الصدق الذي يمكن أن يكون مقبولاً في بحوث الخدمة الاجتماعية وهو الخاص بالصدق الإحصائي، ولكن مع ذلك فالصدق الإحصائي له عيوب كثيرة لأنه لا وجود أساساً للصدق المطلق وهكذا نجد أن الصدق نسبي وهو نوعي وعلى أية حال فاستخدام أي نوع من الأنواع السابقة يبدو مفيداً[1].

---

(1) B. Laleck, fiubent M., In Social Statistics OPcit PP: (143 - 147).

قياس الثبات



ليس من السهل أن نثبت استقرار المقياس لأن ذلك يتطلب أن نقيس نفس الشيء مرتين ويحقق في المرتين نفس النتائج.

وحتى إذا كان هناك اختلاف فقط في ذلك الوقت من النهار الذي تجري فيه الملاحظة فإن ذلك سيحدث تغييراً في النتائج.

وهذا مجرد مثال لتدخل عوامل كثيرة تتعلق بالمبحوث تعوق أن يحقق المقياس نفس النتيجة في المرتين.

وبسبب هذه المشاكل تستخدم **طريقة إعادة الاختبار** بعد فترة من الزمن تسمح بعدم استرجاع المبحوث ما قاله في المرة الأولى.

أو قد تستخدم طريقة إعادة الاختبار ملاحظين مختلفين ونقارن بين نتائجهم، الطريقة الثانية **التصميمات المتكافئة**: وتستخدم هذه الطريقة في الغالب عندما نستخدم (المقاييس ذات الوحدات المتعددة) Muliple-item Scales لنقيس متغير، وفي هذه الطريقة يكون الباحث تصميمين للمقياس ويقصد في تكوينهما أن يكونا متكافئين ويستخدم تصميم منهم في القياس الأول والثاني في الإعادة.

الطريقة الثالثة: **التجزئة النصفية**: وفي هذه الطريقة يقارن الباحث بين النتائج الحاصل عليها باستخدام نصف وحدات المقياس بالنتائج الحاصل عليها من استخدام النصف الآخر. فيمكن على سبيل المثال أن نشكل الوحدات ١، ٣، ٥، ٧، ٩ نصف المقياس والوحدات ٢، ٤، ٦، ٨،

١٠ النصف الآخر وهذه الأداة تراجع الثبات الداخلي للمقياس.

الصعوبة في هذه الطرق أننا نريد أن نستبعد أثر التغير الحقيقي على المتغير الذي نقيسه. فالوقت الذي يمر بين مرتي تطبيق المقياس في طريقة إعادة الاختبار يسمح بحدوث تغير حقيقي في المتغير وحالة المبحوث.

فإذا كانت المفاهيم المقاسة ذات خصائص مستقرة ومرتبطة بالأفراد مثل مكانة طبقتهم الاجتماعية فإن مشكلة التغير الحقيقي هنا تصبح أقل خطورة وإن ظلت قائمة.

أما في التصميمات المتكافئة أو المتجزئة النصفية فنحن نعتمد على صحة فرض أن التصميمات متكافئة حقيقة، أو أن النصفين متناظرين تماماً.

باختصار إثبات ثبات المقياس يضفي ثقة على عملية القياس ولكن فشل إثبات ذلك يشير إلى عدم استقرار في طرق قياسنا أو على الأقل هو يشير إلى فشل قياس ثبات المقياس[١].

---

(1) Schwan Sloas and Philliber, Sacial Research, Op cit, P. (159).

اختبار مدى صدق وثبات استمارة البحث بالقياس الإحصائي

لاختبار استمارة البحث ثمة أسلوبين:

أولهما: تجربة الاستمارة على المبحوثين قبل إجراء البحث.

ثانيهما: تطبيق القياس الإحصائي المقارن.

تجربة الاستمارة:

وتتضمن هذه الطريقة إرسال استمارات البحث أو استيفائها من عدد محدود من أفراد مجتمع البحث وقياس مدى استجابة المبحوثين للأسئلة من حيث:

١ ـ مدى الاستجابة العامة للاستمارة عامة لدى المبحوثين.

٢ ـ مدى الاستجابة لطول الاستمارة واستجابتهم للوقت المبذول لملئها.

٣ ـ مدى مناسبة الصياغة اللغوية للأسئلة.

٤ ـ مدى استجابتهم للأسئلة الحساسة وتسلسل الأسئلة وميعاد مناسبة الاستمارة أو عدم مناسبتها تحدده الاعتبارات التالية:

أ ـ إهمال المبحوثين (الذين أجريت عليهم التجربة) للإجابة على الأسئلة كلها أو بعضها بنسبة تزيد عن ١٠٪ يشير إلى افتقاد الاستمارة للياقة

المنهجية وعلى الباحث إعادة صياغتها.

ب - إذا زادت الإجابات السلبية للمبحوثين كالإجابة (بلا أعرف أو غير متأكد) عن ٥٪ كان هذا دليل عن عدم وضوح بعض الأسئلة أو اتسمت صياغتها بالإدانة أو الإحراج.

القياس الإحصائي:

القياس الإحصائي هو قياس عدي يقيس معامل الارتباط بين إجابات المبحوثين في عدة تجارب متكررة على نفس العينة ومعيار القياس المرضي ألا يتجاوز معامل الارتباط عن واحد صحيح.

وسنتناول فيما يلي كيفية تطبيق هذا القياس لعامل الثبات والصدق.

مقياس معامل الثبات:

يقاس معامل الثبات بإعادة تطبيق الاستمارة على العينة أو مجتمع البحث ثم تقارن نتائج التجربتين باستخدام معامل ارتباط سبيرمان أوبيرسون بشرط عدم مرور وقت طويل بين التجربتين.

ولنفرض أننا حاولنا تطبيق معامل ارتباط سبيرمان (ارتباط الرتب) على المثال التالي:

وزعت ٢٠ استمارة بها ٢٠ سؤالاً على عشرين مبحوثاً مرتين متتاليتين يفصل بينهما فترة زمنية لم تتعدى أسبوع واحد. ثم أجريت مطابقة إحصائية للتجربتين باستخدام معامل ارتباط الرتب على النحو التالي:

$$\text{معامل ارتباط الرتب} = ١ - \frac{٦ \text{ مجـ } \text{ف}^٢}{\text{ن } (\text{ن}^٢ - ١)}$$

على اعتبار أن ف = الفرق بين الإجابة على كل سؤال في المجموعين.

، ن = عدد أفراد العينة.

ولإيجاد مجموع مربع الفروق بين المجموعتين تعبر عن كل إجابة

كيفية أو رقمية برتبة معينة تنازلياً ٩/٨/٧/٦/٥/٤/٣/٢/١/صفر، تصاعدياً صفر/١/٢/٣/٤/٥/٦/٧/٨/٩.

ثم يعطى بدلاً من كل إجابة ترتيبها في الرتب.

فإذا فرضنا أن مربع الفروق على إجابة العشرين سؤال كان ٢٣٠ مثلاً:

فيكون ر = ١ ـ (٦ x ٢٣٠) / (٢٠ x (٤٠٠ ـ ١)) = ٠,٨٢

وهو معامل ارتباط مرضي وبالتالي يمكن الاطمئنان إلى نتائج تطبيق الاستمارة.

مثال آخر:

أجريت تجربتين على عينة من عشرة طلاب لمعرفة اتجاهاتهم نحو الاشتراك في البرامج الرياضية، تعطى الإجابات رتباً تنازلية أو تصاعدية حسب شدة الاتجاه سلباً أو إيجاباً بمعنى إعطاء موافق تماماً رقم ١

وموافق رقم ٢

وموافق إلى حد ما رقم ١

وغير موافق رقم ٤

وغير موافق إطلاقاً رقم ٥

وكان الجدول التالي يمثل توزيع الطلاب حسب رتب اتجاهاتهم:

رتب التجربة الأولى:	٥	٤	٢	١	١	١	٣	١	٥	٤
رتب التجربة الثانية:	٣	١	٥	٥	٥	٤	٢ ١/٢	٤ ١/٢	١	١

فلإيجاد فروق (ف) ومربعاتها نحصل على الجدول التالي:

(*) **ملحوظة**: ارتباط الرتب دائماً محصور بين + ١ للارتباط الموجب، ـ ١ للارتباط السالب.

الرتب

	التجربة الأولى	التجربة الثانية	الفروق	ف٢
طالب ١	٥	٣	٢	٤
طالب ٢	٤	١	٣	٩
طالب ٣	٢	٥	ـ ٣	٩
طالب ٤	١	٥	ـ ٤	١٦
طالب ٥	١	٤	ـ ٣	٩
طالب ٦	١	٢	ـ ١	١
طالب ٧	٣	١ $\frac{١}{٢}$	ـ ١ $\frac{١}{٢}$	٢,٢٥
طالب ٨	١	١ $\frac{١}{٢}$	ـ $\frac{١}{٢}$	٠,٢٥
طالب ٩	٥	١	٤	١٦
طالب ١٠	٤	١	٣	٩

مجـ ف ٢ = ٧٥,٥٠

وبذلك يكون معامل ارتباط الرتب هو:

$$\text{ر} = ١ - \frac{٦ \times ٧٥,٥٠}{١٠ \times (١٠٠ - ١)} = \frac{٤٥٣,٠}{٩٩٠} = ٠,٤٥$$

وهذه القيمة تمثل ارتباطاً صغيراً بين التجربتين مما يجعل نتيجة الاستجابة للاستمارة غير مطمئن، وعلى الباحث إعادة صياغة أسئلتها.

قياس صدق استمارة الأسئلة:

كانت الطريقة التقليدية لقياس مدى الصدق Validity هو إيجاد محك

خارجي يؤكد صدق الإجابة. فللتأكد من إجابة أحد العمال بأنه يتقاضى ١٠٠ جنيهاً في الشهر كان يكتفي بمراجعة سجلات المصنع مثلاً، وهكذا. ولما كان مثل هذه المصادر الخارجية غير ميسرة في كثير من الحالات أو أن البحث كان استطلاعياً كشفياً يبحث عن ظواهر مجهولة تماماً ـ فإنه من الضروري إيجاد وسائل أخرى لقياس صدق الاستمارة ـ وقد وضع انستازي Anastassi الوسائل التالية:

١ ـ الصدق الظاهري: Face Validity

ويعني بها المراجعة الصورية (السطحية) لمحتويات الإجابات لمعرفة مدى ارتباط الإجابات بالصفة المطلوبة أو عدم جدية الإجابات وما إلى ذلك. وقد تثمر هذه المراجعة عن إضافة أسئلة أو استبعاد أخرى وهكذا[١].

٢ ـ صدق المحتوى: Content Validity

وهو نفس الأسلوب السابق (الصوري) وإن كان يتضمن تحليلاً أعمق لمحتويات القياس طبقاً لنموذج مرجعي تصوره الباحث.

٣ ـ الصدق العاملي: Pactorial Validity[٢]

ويعني بها Anastassi حساب معامل الارتباط بين الإجابات الواردة وبين مقاييس أخرى ثبت صدقها على النحو السابق ذكره عند قياس معامل الثبات.

٤ ـ طريقة أسئلة المراجعة: Review Questions[٣]

وهي وضع بعض الأسئلة التأكيدية في استمارة البحث ويطلق عليها

---

(1) Ibid., P: (60).

(2) Ibid., P: (162).

(3) Kerlinger, Fred D. Foundations of Behavioral Research New York: Hold Rinehart and Winston Inc, 1973. PP: (456 - 446).

أسئلة المراجعة أو الأسئلة الضابطة، تصاغ بأسلوب آخر لقياس صدق الأسئلة. وتحسب على النحو التالي:

$$\text{درجة الصدق} = \frac{\text{عدد الأسئلة المتبادلة}^{(1)}}{\text{عدد الأسئلة كلها الموحدة والمتبادلة}}$$

والأسئلة المتعادلة تعني بها الأسئلة التي جاءت بإجابات موحدة بينها وبين الأسئلة الضابطة.

فإذا كان لدينا استمارة استبيان بها عشرة أسئلة تأكيدية وتبيَّن أن الإجابات التي تعادلت ثمانية فإن نسبة الثقة في صدق الاستمارة يتم بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة الثقة} = \frac{\text{ن س}}{\text{ن م}}$$

على أساس أن ن س = عدد الأسئلة المتعادلة

ن م = عدد الأسئلة الموحدة والمتعادلة.

$$\text{نسبة الثقة} = \frac{٨}{١٠} = ٠,٨$$ [٢]

(1) Ibid, PP: (442 - 450).

(2) Ibid, P. (461).

جدول توزيع كا ٢

الاحتمال

درجات الحرية	٠,٩٩	٠,٩٥	٠,٥٠	٠,٣٠	٠,٢٠	٠,١٠	٠,٠٥	٠,١
١	٠,٠٠٢	٠,٠٠٤	٠,٤٦	١,٠٧	١,٦٤	٢,٧١	٣,٨٤	٦,٦٤
٢	٠,٠٢٠	٠,١٠٣	١,٣٩	٢,٤١	٣,٢٢	٤,٦٠	٥,٩٩	٩,٢١
٣	٠,١١٥	٠,٣٥	٢,٣٧	٣,٦٦	٤,٦٤	٦,٢٥	٧,٨٢	١١,٣٤
٤	٠,٣٠	٠,٧١	٣,٣٦	٤,٨٨	٥,٩٩	٧,٧٨	٩,٤٩	١٣,٢٨
٥	٠,٥٥	١,١٤	٤,٣٥	٦,٠٦	٧,٢٩	٩,٢٤	١١,٠٧	١٥,٠٩
٦	٠,٨٧	١,٦٤	٥,٣٥	٧,٢٣	٨,٥٦	١٠,٦٤	١٢,٥٩	١٦,٨١
٧	١,٢٤	٢,١٧	٦,٣٥	٨,٣٨	٩,٨٠	١٢,٠٢	١٤,٠٧	١٨,٤٨
٨	١,٦٥	٢,٧٣	٧,٣٤	٩,٥٢	١١,٠٣	١٣,٣٦	١٥,٥١	٢٠,٠٩
٩	٢,٠٩	٣,٣٢	٨,٣٤	١٠,٦٦	١٢,٢٤	١٤,٦٨	١٦,٩٢	٢١,٦٧
١٠	٢,٥٦	٣,٩٤	٩,٣٤	١١,٧٨	١٣,٤٤	١٥,٩٩	١٨,٣١	٢٣,٢١
١١	٣,٠٥	٤,٥٨	١٠,٣٤	١٢,٩٠	١٤,٦٣	١٧,٢٨	١٩,٦٨	٢٤,٧٣
١٢	٣,٥٧	٥,٢٣	١١,٣٤	١٤,٠١	١٥,٨١	١٨,٥٥	٢١,٠٣	٢٦,٢٢
١٣	٤,١١	٥,٨٩	١٢,٣٤	١٥,١٢	١١,٩٨	١٩,٨١	٢٢,٣٦	٢٧,٦٩
١٤	٤,٦٦	٦,٥٧	١٣,٣٤	١٦,٢٢	١٨,١٥	١٩,٠٦	٢٣,٦٨	٢٩,١٤
١٥	٥,٢٣	٧,٢٦	١٤,٣٤	١٧,٣٢	١١,٣١	٢٢,٣١	٢٥,٠٠	٣٠,٥٨
١٦	٥,٨١	٧,٩٦	١٥,٣٤	١٨,٤٢	٢٠,٤٦	٢٣,٥٤	٢٦,٣٠	٣٢,٠٠
١٧	٦,٤١	٨,٦٧	١٦,٣٤	١٩,٥١	٢١,٦٢	٢٤,٧٧	٢٧,٥٩	٣٣,٤١
١٨	٧,٠٢	٩,٣٩	١٧,٣٤	٢٠,٦٠	٢٢,٧٦	٢٥,٩٩	٢٨,٨٧	٣٤,٨٠
١٩	٧,٦٣	١٠,١٢	١٨,٣٤	٢١,٦٩	٢٣,٩٠	٢٧,٢٠	٣٠,١٤	٣٦,١٩
٢٠	٨,٢٦	١٠,٨٥	١٩,٣٤	٢٢,٧٨	٢٥,٠٤	٢٨,٤١	٣١,٤١	٣٧,٥٧

تابع جدول توزيع كا ٢

٢١	٨,٩٠	١١,٥٩	٢٠,٣٤	٢٣,٨٦	٢٦,١٧	٢٩,٦٢	٣٢,٦٧	٣٨,٩٣
٢٢	٩,٥٤	١٢,٣٤	٢١,٣٤	٢٤,٩٤	٢٧,٣٠	٣٠,٨١	٣٣,٩٢	٤٠,٢٩
٢٣	١٠,٢٠	١٣,٠٩	٢٢,٣٤	٢٦,٠٢	٢٨,٤٣	٣٢,٠١	٣٥,١٧	٤١,٦٤
٢٤	١٠,٨٦	١٣,٨٥	٢٣,٣٤	٢٧,١٠	٢٩,٥٥	٣٣,٢٠	٣٦,٤٢	٤٢,٩٨
٢٥	١١,٥٢	١٤,٦١	٢٤,٣٤	٢٨,١٧	٣٠,٦٨	٣٤,٣٨	٣٧,٦٥	٤٤,٣١
٢٦	١٢,٢٠	١٥,٣٨	٢٥,٣٤	٢٩,٢٥	٣١,٨٠	٣٥,٥٦	٣٨,٨٨	٤٥,٦٤
٢٧	١٢,٨٨	١٦,١٥	٢٦,٣٤	٣٠,٣٢	٣٢,٩١	٣٦,٧٤	٤٠,١١	٤٦,٩٦
٢٨	١٣,٥٦	١٦,٩٣	٢٧,٣٤	٣١,٣٩	٣٤,٠٣	٣٧,٩٢	٤١,٣٤	٤٨,٢٨
٢٩	١٤,٢٦	١٧,٧١	٢٨,٣٤	٣٢,٤٦	٣٥,١٤	٣٩,٠٩	٤٢,٥٦	٤٩,٥٩
٣٠	١٤,٩٥	١٨,٤٩	٢٩,٣٤	٣٣,٥٣	٣٦,٢٥	٤٠,٢٦	٤٣,٧٧	٥٠,٨٩

رابعاً: أنواع العينات التي يمكن استخدامها في بحوث الخدمة الاجتماعية

إذا أراد باحث أن يدرس مشكلة ما بأحد المجتمعات دراسة علمية سليمة فإنه بحاجة إلى جمع البيانات اللازمة لدراسة هذه المشكلة وهذا يتطلب منه تحديد المجتمع الذي سيقوم بدراسته تحديداً واضحاً وتاماً، ثم يتخذ قراره بتحديد الأسلوب الذي سيستخدمه في دراسته هل أسلوب الحصر الشامل أي يجمع البيانات عن جميع مفردات (وحدات) المجتمع المطلوب إجراء الدراسة بشأنه أم على أسلوب العينات، أي باختيار جزء من وحدات المجتمع تمثله كماً ونوعاً ويجمع منها البيانات المطلوبة ويفضل استخدام أسلوب الحصر الشامل إذا كان مجتمع البحث صغيراً ومركزاً في منطقة جغرافية محددة أو إذا كان البحث يهدف إلى دراسة جميع مفردات مجتمع البحث كما في حالة التعداد العام للسكان.

أما في حالة كبر حجم مجتمع البحث وانتشاره جغرافياً فيفضل استخدام أسلوب العينات.

وتستخدم العينات بدلاً من الحصر الشامل في العديد من البحوث لأسباب كثيرة منها توفير الوقت والجهد والتكاليف اللازمة لجمع البيانات وتلخيصها وتحليلها.

والعينة هي جزء من المجتمع يختار ويدرس بهدف تقرير معالم المجتمع أو اختيار فروض بشأنها، وبصفة عامة للحكم على المجتمع المسحوب منه العينة.

طريقة اختيار مفردات العينة تسمى بطريقة المعاينة والواجب اختيار طريقة المعاينة التي تجعل العينة المختارة ممثلة للمجتمع المسحوب منه أصدق تمثيل حتى أن كل خواص المجتمع بما فيها الاختلاف بين مفرداته تنعكس في (العينة) وما يسمح به حجم العينة.

الشروط الواجب توافرها في العينة:

اختيار العينة بشكل جيد وسليم يتطلب توفر عدد من الشروط منها:

١ ـ أن تكون العينة ممثلة لمجتمع البحث تمثيلاً صادقاً من حيث جميع الخصائص التي يقوم البحث بدراستها.

٢ ـ أن يكون حجم العينة كبيراً نسبياً حتى تكون النتائج المستخلصة من الدراسة ممثلة لمجتمع البحث وبحيث يمكن تعميمها عليه بأكبر درجة ممكنة من الدقة.

٣ ـ أن تسمح طريقة اختيار مفردات العينة من مجتمع البحث بحساب بعض المقاييس الخاصة بقياس أخطاء المعاينة وهي الأخطاء الناشئة من عدم دراسة مجتمع البحث بأكمله وتقدير خصائصه من واقع بيانات العينة المأخوذة منه.

٤ ـ مراعاة عوامل التكلفة في المال والوقت والجهد عند اختيار كل من نوع العينة وحجمها وطريقة اختيار مفرداتها من مجتمع البحث بحيث تتحقق أدق النتائج من العينة وبأقل التكاليف في المال والوقت والجهد.

٥ ـ أن تكون أخطاء المعاينة أقل ما يمكن عند اختيار كل من نوع العينة وطريقة اختيار مفرداتها من مجتمع البحث.

مزايا استخدام أسلوب العينات:

يتميز استخدام أسلوب العينات في إجراء البحوث عن أسلوب الحصر الشامل بمجموعة من المزايا أهمها:

١ ـ قلة التكاليف:

إن جمع البيانات عن خاصية معينة (أو عدة خصائص) من كل مفردة من مفردات عينة مسحوبة من مجتمع البحث، وتلخيص هذه البيانات وتحليلها واستخراج النتائج منها يختصر الوقت والجهد اللازمين لإتمام البحث فيما لو تم جمع البيانات عن نفس الخاصية (أو الخصائص) من جميع مفردات المجتمع وهذا يؤدي إلى توفير التكاليف اللازمة[1].

٢ ـ سرعة الحصول على النتائج:

يؤدي استخدام أسلوب العينات إلى استخدام جزء صغير من مجتمع البحث مما يساعد على سرعة جمع وتلخيص وتحليل البيانات وبالتالي سرعة الحصول على نتائج البحث.

٣ ـ يمكن أن تكون نتائجها أكثر دقة:

إن جمع البيانات عن جزء من مفردات المجتمع يمكن معه تجنيد جامعي بيانات ذوي كفاءة عالية ويمكن من الرقابة والإشراف عليهم للتأكد من سلامة عملية جمع وتسجيل البيانات من مفردات العينة. كما أن التعامل مع حجم أصغر من البيانات يؤدي إلى دقة عمليات مراجعتها وتجهيزها وتحليلها وينعكس ذلك كله إلى دقة أكبر في النتائج المتحصل عليها.

٤ ـ مجال أوسع للتطبيق:

هناك بعض المجالات التي يستحيل فيها استخدام الحصر الشامل

---

(١) أحمد بدر: أصول البحث العلمي ومناهجه، مكتبة غريب القاهرة ١٩٨٦.

ويتحتم إجراء بحوثها باستخدام أسلوب العينات منها:

أ ـ الحالات التي يتسبب جمع البيان المطلوب منها في تلف المفردة، كحالة دراسة عن عمل المصباح الكهربائي في صفقة من تلك المصابيح.

ب ـ الحالات التي تتطلب استخدام أجهزة دقيقة وجامعي بيانات مدربين على مستوى عالي مثل إجراء دراسة عن الحالة الصحية للمواطنين بالكشف الطبي (عن طريق إجراء تحليلات للدم والبول واستخدام أجهزة الأشعة.. إلخ) بواسطة أخصائيين في الفحوص الطبية.

جـ ـ دراسة خواص معينة عن بعض الحيوانات والطيور أو الأسماك.. إلخ.

الخطوات الأساسية لتصميم عينة:

يتعين على الباحث عند قيامه باختيار عينة للحصول على بيانات عن ظاهرة (أو ظواهر) معينة من مجتمع ما بالدقة المطلوبة وبأقل تكاليف ممكنة القيام ببعض الخطوات الأساسية وهي:

١ ـ تحديد المشكلة والهدف من البحث:

يعتبر تحديد المشكلة هو الخطوة الرئيسية الأولى عند إجراء بحث ما نظراً لاعتماد الخطوات الأخرى على نوع وطبيعة المشكلة موضع البحث لذلك يجب على الباحث تحديد الغرض من الدراسة وتعريفها تعريفاً واضحاً فيحدد ما هو المطلوب منها والأهداف التي يريد الوصول إليها حتى يمكن إعداد التصميمات المختلفة الممكنة وتحديد الأسئلة المراد الإجابة عليها ومصادر الحصول على البيانات، وكذلك تحديد البيانات والجداول والتحليلات اللازمة للبحث.

٢ ـ تعريف وتحديد مجتمع البحث:

يعتبر تحديد مجتمع البحث خطوة رئيسية يجب القيام بها قبل تحديد

نوع العينة، لذلك يجب على الباحث تعريف وتحديد المجتمع الذي ستؤخذ منه العينة تعريفاً دقيقاً ومعرفة الوحدات (المفردات) المكونة له حتى لا يختلف الأمر على القائمين بجمع البيانات من ناحية انتماء وحدة معينة إلى المجتمع من عدمه وحتى تكون البيانات ممثلة لمشكلة البحث.

٣ ـ تحديد نوع مصادر البيانات:

يتوقف نوع البيانات المطلوب جمعها على المشكلة المطلوب معالجتها والأهداف، لذلك يجب تحديد ماهية البيانات المطلوبة للبحث بصفة قاطعة ومحددة. إذ تعتبر البيانات المادة الرئيسية في التحليل الإحصائي وعلى قدر توفرها وشمولها ودقتها تتوقف دقة التحليل الإحصائي وأهمية النتائج المتوصل إليها وصحة القرارات المبنية عليها، لذلك يجب على الباحث تعريف وتحديد نوعية البيانات المطلوب جمعها والتحقق من أنها جوهرية ولازمة لغرض البحث حتى لا يضيع الوقت والجهد والمال في جمع بيانات لن تستخدم، وكما أن على الباحث أن يستوثق من احتمال وجود هذه البيانات من مصادر أخرى أو سبق جمعها في دراسات مماثلة مما يوفر الكثير من الوقت والمال والجهد.

٤ ـ تعميم قوائم الأسئلة أو الملاحظة:

بعد أن يقوم الباحث بتحديد نوعية البيانات المطلوبة يقوم بإعداد قائمة الأسئلة (أو الاستقصاء) والملاحظة والتي سوف يحصل عن طريقها على البيانات المطلوبة من المستقصى منه. وتختلف تعميم هذه القوائم من بحث لآخر حسب نوع البيانات المطلوب جمعها وطبيعة المستقصى (طفل ـ بالغ ـ رجل ـ امرأة ـ متعلم. . . إلخ).

وطريقة جمع البيانات (ملاحظة ـ استقصاء) ويجب أن تتوفر في استمارات جمع البيانات شروط معينة أهمها:

١ ـ سهولة الأسئلة ووضوحها.

٢ ـ استبعاد الأسئلة الغامضة.

٣ ـ استبعاد الأسئلة المثيرة والمحرجة.

٤ ـ تجنب كثرة الأسئلة.

٥ ـ اختيار الأسئلة التي تكون إجابتها مختصرة ومحددة ويفضل التي تكون الإجابة عليها بنعم أو لا.

٥ ـ تحديد طرق جمع البيانات:

يتوقف اختيار الطرق التي تتبع لجمع البيانات على ميزانية البحث ونوع العينة التي يتم جمع البيانات من مفرداتها، ونوع البيانات المطلوب جمعها من الميدان. وهناك طرق مختلفة لجمع البيانات منها:

أ ـ المقابلة الشخصية:

تعتبر من الطرق ذات الكفاءة العالية في جمع البيانات نظراً لانخفاض نسبة عدم المجيبين بجانب تقليل الأخطاء عند الإجابة على الأسئلة، وفي هذه الطريقة يقوم جامع البيانات بمقابلة المبحوث ويشرح له الهدف من البحث وأهميته ثم يلقي عليه الأسئلة ويدون إجاباته باستمارة جمع البيانات وهي طريقة ضرورية في حالة انتشار الأمية بين الأفراد المطلوب جمع البيانات منهم، ومن أهم مزايا تلك الطريقة ما يلي:

١ ـ ارتفاع نسبة الإجابات الصحيحة الواردة للباحث نتيجة نجاح الحصول على البيانات من أكبر عدد ممكن من المبحوثين.

٢ ـ ارتفاع مستوى الدقة في البيانات خاصة إذا أحسن جامع البيانات في كسب ثقة المبحوث وثقته بحسن عرضه للهدف من البحث وأهميته.

٣ ـ إمكان تسجيل رد فعل الأسئلة المختلفة على المبحوثين ومن عيوب المقابلة الشخصية في جمع البيانات ما يلي:

١ ـ ارتفاع التكاليف حيث تتطلب تلك الطريقة تكليف أفراد للقيام بها

نظير أجور معينة بجانب تكاليف تدريبهم على القيام بتلك المهمة.

٢ ـ احتمال تعرض البيانات للتحيز إذا قام جامعي البيانات بتوجيه الأسئلة بطريقة إيحائية أو إذا رغب المبحوث بمجاملة جامع البيانات بالإجابة بطريقة ترضيه.

ب ـ وسائل الاستقصاء البريدية:

وفيها يقوم الباحث بإرسال كشف بالأسئلة المطلوب الإجابة عليها بواسطة البريد إلى المفردات التي تختارها للدراسة لتجيب عليها وتعيدها إلى الجهة القائمة بالبحث. ومن مزايا هذه الطريقة:

١ ـ قلة التكاليف اللازمة لها.

٢ ـ عدم إزعاج الشخص المطلوب منه البيانات بالزيارة.

٣ ـ تأكد الشخص الذي يدلي ببياناته من سريتها بحيث أنه لن يكتب اسمه على كشف الأسئلة مما يكون حافزاً للادلاء بالمعلومات الصحيحة.

ومن عيوب هذه الطريقة:

١ ـ انخفاض نسبة كشوف الأسئلة المعادة حيث يضعف اهتمام الأشخاص برد تلك الكشوف.

٢ ـ ارتفاع نسبة الإجابة غير الصحيحة نتيجة عدم فهم الأشخاص المبحوثين للأسئلة أو التعاريف المستخدمة.

جـ ـ التليفون:

وفيها يقوم الباحث بالاتصال بالمبحوث تليفونياً ويحصل منه على إجابات على أسئلة الاستمارة.

وتمتاز هذه الطريقة بسرعة الحصول على الإجابات بجانب قلة تكلفتها إلا أنه يعيبها قصر عملية البيانات على فئة أو طبقة معينة مما يجعل البيانات

تتحيز بدرجة كبيرة[1].

٦ ـ تحديد الإطار الذي تؤخذ منه العينة:

يعرف الإطار بالقائمة التي تشمل أسماء جميع المفردات (الوحدات) التي يتألف منها مجتمع البحث، وهذه الوحدات تسمى وحدات المعاينة ويتعين أن يحدد الإطار موقع كل وحدة من وحدات المجتمع ويمكن باستخدامه الوصول إلى أي وحدة تختار في العينة لدراستها.

وينبغي أن يتصف الإطار بالشمول وعدم تكرار أي وحدة من وحدات المجتمع أكثر من مرة واحدة.

فمثلاً عند اختيار عينة من أندية الطفل بمدينة القاهرة يجب أن تكون لدى الباحث قائمة بأسماء جميع أندية الطفل بمدينة القاهرة.

٧ـ تحديد وحدة المعاينة:

قبل اختيار أي عينة لا بد من تقسيم المجتمع محل الدراسة إلى وحدات تسمى وحدات المعاينة، وينبغي أن تكون وحدة المعاينة مناسبة للبحث. وهناك علاقة بين وحدة المعاينة والهدف من البحث، فوحدة المعاينة لا يمكن تحديدها دون النظر إلى الهدف من البحث، وكذلك فإن الهدف من البحث لا يمكن صياغته بدقة دون تحديد وحدة المعاينة.

فمثلاً عند إجراء دراسة عن المرأة العاملة بمدينة ما تكون وحدة المعاينة هي المرأة العاملة بالمدينة. وعند دراسة ميزانية الأسرة بمدينة ما تكون وحدة المعاينة هي الأسرة.

وبصفة عامة تختلف وحدة المعاينة من بحث لآخر.

٨ ـ تحديد نوع وحجم العينة وطريقة اختيار مفرداتها من مجتمع البحث:

بعد أن يقوم الباحث بتحديد مجتمع البحث تحديداً واضحاً وكذلك

---

(١) أحمد عبادة سرحان: مقدمة العينات، دار الكتب الجامعية القاهرة ١٩٧١.

الإطار ووحدة المعاينة يقوم بتحديد نوع العينة. هل عينة احتمالية وهي التي يكون لكل مفردة من مفردات المجتمع نفس الفرصة في الاختيار ضمن العينة باحتمال محدد مثل العينة العشوائية البسيطة والعينة الطبقية والعينة المنتظمة أو عينة غير احتمالية وهي التي لا يكون لكل مفردة من مفردات مجتمع البحث نفس الفرصة في الاختيار ضمن العينة بل تخضع للرأي الشخصي للباحث مثل العينة الميسرة للباحث والعينة العمرية (الحكمية) وعينة الحصص.

بعد ذلك يقوم الباحث بتحديد الحجم المناسب للعينة حتى يكون ممثلاً لحجم مجتمع البحث بأقصى درجة ممكنة من الدقة والموضوعية، وهناك جداول إحصائية يمكن الاستعانة بها في تحديد حجم العينة. بعد ذلك يقوم الباحث باختيار مفردات العينة من مجتمع البحث حسب نوعية العينة التي حددها بحيث تحتوي العينة المختارة على جميع مميزات وخواص مجتمع البحث، ويتم ذلك بطريقة الكرت (أو الكروت) المتماثلة أو باستخدام جداول الأرقام العشوائية.

٩ ـ وضع خطة لتنظيم العمل الميداني وتهيئة مجتمع البحث:

يهدف وضع خطة لتنظيم العمل الميداني إلى تحقيق أعلى كفاءة لجمع البيانات المطلوبة بأقصى دقة ممكنة وتلافي ما قد يؤدي إلى تعطيل العمل أو وقوع أخطاء فيه، ويشمل ذلك تدريب جامعي البيانات وعمل الترتيب لمراجعة بعض الإجابات ومعرفة نقاط الضعف والنقاط التي تحتاج إلى إيضاح في صحيفة الاستبيان كذلك كيفية التصرف في حالة عدم الإجابة وكيفية كسب ثقة وتعاون مفردات العينة والحصول على البيانات السليمة مع التنويه بسرية البيانات.

١٠ ـ الاختبار المسبق لاستمارة جمع البيانات:

يجب قبل إجراء عملية جمع البيانات من جميع وحدات البحث إجراء تجربة استطلاعية ميدانية لتطبيق استمارة البحث التي تم تصميمها على عينة صغيرة ممثلة لوحدات المجتمع المطلوب دراسته، وذلك للتأكد من صلاحية

تلك الاستمارة من حيث وضوح الأسئلة ومدى تقبل المبحوثين لها واكتشاف الصعوبات التي قد تواجه عملية جمع البيانات مع التعرف على كفاءة جهاز البحث، ومتوسط الوقت والتكاليف اللازمة لاستيفاء الاستمارة الواحدة ومن ثم لتنفيذ البحث كله. ويفضل دائماً أن تجري تجربة الاستمارة باستخدام طريقة المقابلة الشخصية مع المبحوثين حتى يمكن التعرف على مشاكل تطبيق الاستمارة بصورة أفضل.

١١ ـ المراجعة المكتبية الميدانية للبيانات:

بعد أن يتم استيفاء الاستمارة تجري عليها عملية المراجعة المكتبية بهدف التحقق من صحة تسلسل الاستمارات وأن جميع أسئلة الاستمارة قد تمت الإجابة عليها وأن الإجابات معقولة وليس هناك تعارضات فيها طبقاً لما هو معلوم عن خواص المتغيرات (أو الظواهر) التي جمعت عنها البيانات وما بينها من علاقات. وكذلك إجراء المراجعة الميدانية بإعادة جمع البيانات من نسبة من الوحدات التي سبق جمع البيانات منها للتحقيق من حرية عملية جمع البيانات وعدم وجود أخطاء بها.

١٢ ـ التبويب والتحليل الإحصائي لبيانات العينة:

بعد أن ينتهي الباحث من جمع ومراجعة البيانات يقوم بترميز وتبويب الإجابات وجدولتها وتحليل البيانات إحصائياً باتباع أساليب التحليل الإحصائي مثل التقدير الإحصائي واختبارات معنوية الفروض والارتباط والانحدار وتحليل التباين.

١٣ ـ وضع التوصيات وكتابة التقرير النهائي:

بعد تحليل البيانات يقوم الباحث بوضع التوصيات النهائية في شكل تقرير يرفعه للمسؤولين. ويتوقف نجاح البحث إلى حد كبير على طريقة صياغته وعرضه للبيانات التي تم جمعها، والطرق والإجراءات التي اتبعت في جمعها وتسجيلها وتحليلها واستخلاص النتائج منها.



أنواع العينات

تنقسم العينات من حيث طريقة اختيارها إلى نوعين رئيسيين:

أولاً: العينات العشوائية (أو الاحتمالية):

وهي العينات التي يكون لكل مفردة من مفردات المجتمع نفس الفرصة في الاختيار في العينة باحتمال محدود معروف.

ويمتاز هذا النوع بأن عملية اختيار العينة تتم على أساس موضوعي مستقل عن رأي أو تحيز الباحث وأنه يمكن تعميم نتائجها على المجتمع بتطبيق نظريات إحصائية معروفة وباحتمالات خطأ يمكن تقديرها. ومن العينات العشوائية، العينة العشوائية البسيطة، العينة العشوائية الطبقية، العينة العشوائية المنتظمة، والعينة متعددة المراحل (عينة المجموعات).

ثانياً: العينات غير العشوائية (غير الاحتمالية):

وهي العينات التي يتم اختيارها بحيث لا تعطي كل مفردة في مجتمع البحث نفس الفرصة في الاختيار في العينة، بل يقوم الباحث بالاختيار معتمداً على رأيه وحكمه الشخصي أو على أساس تحديد خصائص معينة يجب توفرها في مفردات عينة البحث. وبالتالي تكون هذه العينات عرضة للتحيز سواء في تحديد حجم العينة أو اختيار مفرداتها. كما لا يوجد أساس علمي لتعميم نتائجها على مجتمع البحث. وقد يلجأ إليها الباحث إذا كان

حجم العينة المراد سحبه صغيراً جداً أو في حالة ضيق الوقت المخصص لإجراء البحث أو في الحالات التي يكون هدف البحث هو مجرد الحصول على نتائج تقريبية عن الظاهرة أو الظواهر المطلوب دراستها.

ومن العينات غير العشوائية، العينة الميسرة للباحث، العينة العمدية وعينة الحصص.

وفيما يلي عرض مختصر لهذه الأنواع من العينات[1]:

أولاً: العينات الاحتمالية (العشوائية):

١ ـ العينة العشوائية البسيطة:

هي أبسط أنواع العينات الاحتمالية وأساس تفهم الأنواع الأخرى وفيها يكون لكل عينة ممكنة نفس الفرصة في الظهور كما لأي عينة أخرى، كذلك يكون لكل مفردة من مفردات المجتمع نفس الفرصة في الاختيار بالعينة كما لأي مفردة أخرى.

ويلزم وجود إطار لوحدات المجتمع لتسحب منه وحدات العينة ولاختيار العينة العشوائية البسيطة يتبع الآتي:

- استخدام طريقة البطاقات (أو الكرات) المتماثلة.
- استخدام جداول الأرقام العشوائية.

طريقة استخدام البطاقات (أو الكرات) المتماثلة:

تستخدم هذه الطريقة في حالة ما إذا كان حجم المجتمع المطلوب سحب العينة منه صغيراً، وفيها يقوم الباحث بترقيم كل مفردة من مفردات المجتمع وتسجيل هذه الأرقام على بطاقات «أو كرات» متماثلة ووضعها في

---

(١) إسماعيل سليمان العوامري: الإحصاء الاقتصادي التجاري مكتبة عين شمس القاهرة ١٩٨٧.

صندوق (أو كيس) وخلطها خلطاً جيداً ثم يسحب من الكيس العدد المطلوب الذي يمثل حجم العينة.

طريقة استخدام جداول الأرقام العشوائية:

يصعب اتباع طريقة البطاقات عملياً إذا كان عدد مفردات مجتمع البحث كبيراً نظراً لصعوبة إيجاد بطاقات (أو كرات) متماثلة لعدد وحدات المجتمع، لذلك تستخدم جداول الأرقام العشوائية في سحب العينة المطلوبة.

وهي جداول مكونة من الأرقام (**صفر ـ ٩**) بحيث أنه في أي سحب تكون الفرصة (أو الاحتمال) في ظهور أي رقم منها مساوية لفرصة ظهور أي رقم آخر.

وجداول الأرقام العشوائية عبارة عن مجموعة صفحات تتضمن كل صفحة مجموعة من الأرقام مبوبة عشوائياً ومحددة على أسس إحصائية علمية، ويتم اختيار مفردات العينة باستخدام جداول الأرقام العشوائية باتباع الخطوات التالية:

أ ـ ترقيم جميع مفردات مجتمع البحث ترقيماً مسلسلاً بحيث يوجد رقم معين للدلالة على كل عناصر المجتمع.

ب ـ يختار الباحث صفحة من صفحات الجداول ثم يختار عدد من الأعمدة المتجاورة مساوي لعدد أعمدة أكبر رقم مسلسل لمجموعة المفردات محل البحث.

جـ ـ اختيار نقطة البداية ويتم اختيارها بطريقة عشوائية وذلك إما بوضع القلم أو الإصبع على أي رقم بعد فتح الجداول عند أي صفحة.

د ـ بعد تحديد نقطة البداية يتم السير خلال الجداول عمودياً وبانتظام مع إهمال أية أرقام لا تدل على مفردات داخل المجتمع ومع استبعاد أية أرقام مكررة.

وإذا انتهت الأعمدة المختارة دون الحصول على العدد المطلوب من المفردات نأخذ الأعمدة المجاورة لها من اليسار وهكذا إلى أن يتم الحصول على العدد المطلوب من المفردات.

مثال:

إفرض أننا نريد سحب عينة عشوائية بسيطة مكونة من ١٥ مفردة من مجتمع مكون من ٩٥ مفردة مرقمة ترقيماً مسلسلاً من (١ إلى ٩٥) فإننا نختار عدد من الأعمدة من إحدى صفحات جداول الأرقام العشوائية، ولنفرض أنها العمودين الثالث والرابع من جدول (١) ثم نتحرك من أعلى إلى أسفل ونأخذ كل عدد مكون من رقمين يصادفنا في العمودين المختارين بحيث لا يقل عن (٠١) ولا يزيد عن (٩٥) وبشرط ألا يختار أي عدد أكثر من مرة ويسجل على أنه رقم لمفردة تم اختيارها.

وإذا وصلنا إلى نهاية العمودين قبل أن نستكمل وحدات المعاينة نأخذ عمود ثالث المجاور لهما من اليسار وهكذا حتى تنتهي عملية اختيار وحدات العينة.

وفي هذا المثال تتكون من وحدات المجتمع أرقام:

٣٨، ٨١، ٧٨، ٨٥، ٦٦، ٩١، ١٢، ١٩، ٤٩، ٣٩، ٦٤، ٤٢، ١١، ٠٨، ٤٦

عيوب العينة العشوائية البسيطة:

بالرغم من بساطة العينة العشوائية البسيطة وسهولة تطبيقها إلا أن هناك بعض العيوب منها:

أ ـ صعوبة الحصول على قوائم كاملة عن جميع مفردات المجتمع التي سوف تسحب العينة منها. وكثيراً ما يتطلب ذلك تحمل الباحث كثيراً من النفقات في المال والوقت والجهد.

ب ـ صعوبة وكثرة تكاليف كل من جمع البيانات من مفردات العينة

العشوائية البسيطة، والإشراف والرقابة على جمع البيانات من مفردات العينة إذا كانت منتشرة في مناطق جغرافية متعددة في حالة سحب عينة من مجتمع تقع وحداته في منطقة جغرافية مترامية الأطراف.

جـ ـ تعطى نتائج غير دقيقة إذا كانت مفردات مجتمع البحث غير متجانسة من حيث الخاصية أو الخصائص التي يقوم الباحث بدراستها.

٢ـ العينة العشوائية الطبقية:

تعتبر العينة العشوائية الطبقية أسلوباً مناسباً في حالة عدم تجانس مفردات عينة البحث من حيث الخاصية أو الخصائص التي يقوم الباحث بدراستها.

ويتطلب تطبيق المعاينة العشوائية الطبقية اتباع الخطوات التالية:

أ ـ تقسيم المجتمع إلى طبقات (أو مجموعات):

بحيث تتجانس جميع المفردات التي تنتمي إلى كل طبقة من حيث الخاصية أو الخصائص التي يقوم الباحث بدراستها وبحيث يكون هناك تباين فعلي بين مفردات كل من الطبقات التي قسم إليها مجتمع البحث من حيث هذه الخصائص.

وكلما حصلنا على تقسيم أحسن للطبقات كلما زادت دقة التقديرات المحتمل التوصل إليها.

مثال:

يمكن أن يقسم الباحث طلبة كلية الخدمة الاجتماعية حسب المستوى الدراسي والسنوات الدراسية (أولى ـ ثانية ـ ثالثة ـ رابعة) أو حسب الجنس (طالب ـ طالبة) أو حسب كل من السنوات الدراسية والجنس معاً.

ب ـ تحديد حجم العينة الكلي:

ويتم باستخدام المعاملات الإحصائية، ويتطلب ذلك معرفة مجتمع البحث وأحجام الطبقات ووجود إطار لكل طبقة على حدة حتى تتمكن من

اختيار عينة كل طبقة.

جـ - توزيع العينة على طبقات المجتمع:

فبعد أن يتم تحديد حجم العينة الكلي يتم توزيعها على الطبقات وتحديد حجم العينة داخل كل طبقة، ويوجد ثلاث طرق لتوزيع حجم العينة الكلي على طبقات المجتمع وهي:

- طريقة التوزيع المتساوي:

وفيها يتم توزيع مفردات العينة على طبقات المجتمع بالتساوي أي أن:

$$\text{حجم العينة الذي يسحب من أي طبقة} = \frac{\text{حجم العينة الكلي.}}{\text{عدد طبقات المجتمع}}$$

- طريقة التوزيع المتناسب:

وفيها يتم توزيع العينة على طبقات المجتمع حسب حجم الطبقة، أي حسب نسبة مفردات كل طبقة إلى مجموع مفردات المجتمع، أي تحسب عدد مفردات كل طبقة من المعادلة التالية:

$$\text{ن هـ} = \text{ن} \cdot \frac{\text{ن هـ}}{\text{ن}}$$

حيث:

ن: حجم العينة الكلي.

ن هـ: حجم العينة الذي يخصص للطبقة هـ.

ن: عدد مفردات مجتمع البحث.

ن هـ: عدد مفردات الطبقة هـ، $\text{ن} = \sum_{\text{هـ} = 1}^{\text{ط}} \text{ن هـ}$

- طريقة التوزيع الأمثل:

وفيها يتم توزيع العينة على طبقات المجتمع حسب حجم الطبقة

ودرجة تجانسها (تباينها) وهي طريقة أكثر كفاءة من الأولى وفيها تحسب عدد المفردات التي تسحب من كل طبقة من المعادلة التالية:

$$ن_{هـ} = ن \times \frac{ن_{هـ}\, σ_{هـ}}{مجـ\ ن_{هـ}\, σ_{هـ}}$$

حيث $σ_{هـ}$ = الانحراف المعياري للطبقة هـ.

مثال:

المطلوب سحب عينة عشوائية طبقية حجمها ٢٧٠ وحدة من مجتمع مكون من ثلاث طبقات بيانها كالآتي:

رقم الطبقة هـ	حجم الطبقة ن هـ	الانحراف المعياري للطبقة هـ $σ_{هـ}$
١	٢٠٠٠	٣
٢	٢٥٠٠	٢
٣	٥٠٠	٥

فإن أحجام العينات التي تخصص للطبقات الثلاثة تكون كما يلي:

- باستخدام التوزيع المتساوي:

$$\text{حجم العينة الذي يسحب من أي طبقة} = \frac{\text{حجم العينة}}{\text{عدد الطبقات}}$$

أي أن $ن_1 = ن_2 = ن_3 = \frac{٢٧٠}{٣} = ٩٠$ وحدة.

- باستخدام التوزيع المتناسب:

$$ن = \sum_{هـ=١}^{٣} ن_{هـ} = ن_1 + ن_2 + ن_3 =$$

$$= ٢٠٠٠ + ٢٥٠٠ + ٥٠٠ = ٥٠٠٠$$

وتكون أحجام العينات التي تخصص للطبقات الثلاثة كالآتي:

ن ١ = $\frac{\text{ن}_1}{\text{ن}}$ = ٢٧٠ × $\frac{٢٠٠٠٠}{٥٠٠٠٠}$ = ١٠٨ وحدة.

ن ٢ = ن × $\frac{\text{ن}_2}{\text{ن}}$ = ٢٧٠ × $\frac{٢٠٠٠٠}{٥٠٠٠٠}$ = ١٣٥ وحدة.

ن ٣ = ن × $\frac{\text{ن}_3}{\text{ن}}$ = ٢٧٠ × $\frac{٥٠٠٠}{٥٠٠٠٠}$ = ٢٧ وحدة.

ـ باستخدام التوزيع الأمثل:

من البيانات ن ١ ع ١ = ٦٠٠٠، ن ٢ ع ٢= ٥٠٠٠، ن ٣

ع٣ = ٢٥٠٠

مجـ ن هـ ع هـ = ٦٠٠٠ + ٥٠٠٠ + ٢٥٠٠ = ١٣٥٠٠

وتكون أحجام العينات التي تخصص للطبقات الثلاثة كالآتي:

ن ١ = ن × $\frac{\text{ن}_1 \text{ع}_1}{\text{مجـ ن هـ ع هـ}}$ = ٢٧٠ × $\frac{٦٠٠٠}{١٣٥٠٠}$ = ١٢٠ وحدة.

ن ٢ = ن × $\frac{\text{ن}_2 \text{ع}_2}{\text{مجـ ن هـ ع هـ}}$ = ٢٧٠ × $\frac{٥٠٠٠}{١٣٥٠٠}$ = ١٠٠ وحدة.

ن ٣ = ن × $\frac{\text{ن}_3 \text{ع}_3}{\text{مجـ ن هـ ع هـ}}$ = ٢٧٠ × $\frac{٢٥٠٠}{١٣٥٠٠}$ = ٥٠ وحدة.

د ـ اختيار مفردات العينة من الطبقات:

وبعد تحديد حجم العينة المطلوب من كل طبقة يتم اختيار مفردات كل طبقة كما لو كانت مجتمعاً مستقلاً بنفس الطريقة التي تسحب بها العينة العشوائية البسيطة.

مزايا استخدام العينة العشوائية الطبقية:

أ ـ تضمن تمثيل كل طبقة من طبقات مجتمع البحث في العينة المسحوبة من المجتمع ومن ثم الحصول على نتائج ذات دقة عالية.

ب ـ تساعد في الربط بين اختيار مفردات العينة والعناصر أو الوحدات الهامة في المجتمع التي يراد إعطائها اهتمام خاص.

جـ ـ تكون ذات أثر فعال في حالة وجود قيم متطرفة (شاذة) في المجتمع حيث يمكن جمعها في طبقة منفصلة.

د ـ تفيد عند الرغبة في تجميع نتائج عدة باحثين(١).

عيوب استخدام العينة العشوائية الطبقية:

ارتفاع تكاليف إجرائها حيث تتطلب وجود حصر شامل لجميع مفردات المجتمع المطلوب دراسته، صعوبة تجانس المفردات أو الاختلاف بينهم حتى يمكن تقسيم المجتمع إلى طبقات متجانسة وكذلك في حالة انتشار مفردات المجتمع في مساحات جغرافية شاسعة مما يترتب عليه صعوبة مقابلة مفردات العينة وجمع البيانات منها.

٣ ـ العينة العشوائية المنتظمة:

في هذا الأسلوب يتم اختيار مفردات العينة على أساس وهو مسافة ثابتة (مدى فترة المعاينة) بين كل مفردة والمفردة التي تليها مع اختيار المفردة الأولى بطريقة عشوائية.

ومن ثم فإن المفردات المختارة تتحدد تماماً بمعرفة المفردة الأولى التي يتم اختيارها، وطول المسافة الثانية بين كل مفردتين بالعينة تعكس الحال عند استخدام جداول الأرقام العشوائية حيث يتم اختيار كل مفردة بطريقة مستقلة، ويمكن تلخيص خطوات اختيار العينة المنظمة فيما يلي:

---

(١) عبد الله توفيق الهلباوي: الإحصاء التطبيقي، مكتبة عين شمس القاهرة ١٩٨٧.

أ ـ تحديد عدد مفردات مجتمع البحث.

ب ـ تحديد حجم العينة.

جـ ـ تحديد المسافة (مدى المعاينة) بين كل مفردة والمفردة التي تليها وذلك بقسمة حجم المجتمع على حجم العينة المطلوبة.

د ـ تحديد نقطة بالبداية بطريقة عشوائية، أي اختيار المفردة الأولى بالعينة عن طريق اختيار رقم عشوائي بين الرقم (١) ومدى المعاينة.

هـ ـ إضافة مدى المعاينة إلى هذا الرقم لتحديد المفردة الثانية بالعينة ثم إضافة مدى المعاينة إلى ترتيب المفردة الثانية لتحديد المفردة الثالثة بالعينة وهكذا إلى أن يتم اختيار مفردات العينة.

مثال:

إذا أراد الباحث اختيار عينة منتظمة من (١٠) طلاب من بين (١٠٠) طالب في إحدى الكليات، وكان هناك كشف يحتوي على أسماء هؤلاء الطلاب بترتيب مسلسل، فإن مدى المعاينة يكون $\frac{١٠٠}{١٠}$ = ١٠، فإذا أخذنا الطالب (الثاني) بالكشف عشوائياً يكون الطلبة الذين يتم اختيارهم في العينة هم الطلبة الذين أرقامهم المسلسلة هي: ٢، ١٢، ٢٢، ٣٢، ٤٢، ٥٢، ٦٢، ٧٢، ٨٢، ٩٢.

أما إذا كان الرقم الذي تم اختياره أولاً هو رقم (٦) فإن العينة العشوائية المنتظمة تتكون من الطلبة الذين أرقامهم المسلسلة هي:

٦، ١٦، ٢٦، ٣٦، ٤٦، ٥٦، ٦٦، ٧٦، ٨٦، ٩٦.

مزايا العينات المنتظمة:

أ ـ السهولة والبساطة في اختيار مفردات العينة من مجتمع البحث ولذلك فهي تطبق بكثرة في العديد من المجالات وخاصة في الدراسات السكانية والاجتماعية.

ب ـ قلة التكاليف من حيث المال والوقت والجهد في اختيار مفردات

العينة من مجتمع البحث بالنسبة للعينة العشوائية الطبقية.

جـ ـ لا يتطلب اختيار مفردات العينة المنتظمة توفر كشوف بأسماء مفردات مجتمع البحث مثل اختيار عينة منتظمة من بين رواد إحدى دور السينما أو أحد المتاجر أو المسافرين بأحد الخطوط الجوية، وذلك على أساس مدى معاينة معين. كذلك يمكن اختيار العينة المنتظمة على أساس الوقت فمثلاً يمكن دراسة مبيعات أحد المتاجر كل رابع يوم أسبوعياً بصفة منتظمة خلال فترة زمنية معينة.

٤ ـ عينة المجموعات ذات المرحلة الواحدة أو المتعددة المراحل:

تستخدم في حالة عدم وجود إطار حديث يعتمد عليه لوحدات مجتمع البحث المطلوب دراسته، كما تستخدم في حالة وجود الإطار لدواعي اقتصادية وإذا كانت وحدات المجتمع منتشرة على مساحات شاسعة مما يؤدي إلى صعوبة كبيرة في التنظيم والإشراف اللازم لعملية جمع البيانات.

وفيها يقسم مجتمع البحث إلى مجموعات متشابهة، وليست بالضرورة متجانسة كما في حالة العينة الطبقية، ثم يختار من تلك المجموعة عينة عشوائية لتمثيل المجتمع وبذلك تتم المرحلة الأولى، ثم يجري تجميع مفردات المجاميع المختارة في المرحلة الأولى إلى مجاميع أخرى تختار من بينها عينة عشوائية تمثل المرحلة الثانية، وهكذا يجري العمل في مراحل متتالية إلى أن يتم اختيار مفردات الوحداتَ الأولية للعينة التي يجري دراستها.

مثال:

في حالة دراسة متوسط دخل الأسرة في جمهورية مصر العربية تقسم محافظات الجمهورية إلى أربعة مجاميع متشابهة هي: محافظات الحضر، محافظات الوجه البحري، محافظات الوجه القبلي، ومحافظات الحدود (النائية)، ثم يختار من كل مجموعة عينة عشوائية تمثل مفردات المرحلة الأولى. ثم من المحافظات المختارة نختار بعض المراكز في كل محافظة بالطريقة العشوائية تمثل مفردات المرحلة الثانية. ثم من المراكز المختارة

يتم اختيار بعض القرى بطريقة عشوائية تمثل مفردات المرحلة الثالثة التي يختار من أسر كل منها بعض الأسر بطريقة عشوائية والتي تمثل المفردات الأولية للعينة التي يجري دراستها وتقدير متوسط دخل الأسرة في الجمهورية على أساسها[1].

مزايا استخدام عينة المجموعات:

١ ـ تختصر القائمة اللازمة لحصر مفردات المجتمع إلى تلك المفردات في المجاميع المختارة فقط بدلاً من حصر مفردات المجتمع مما يوفر المجهود اللازم ويقلل تكاليف جمع البيانات وتكاليف الإشراف والرقابة اللازمة لعملية جمع البيانات.

٢ ـ حصر انتشار المفردات جغرافياً في الوحدة المختارة فقط بدلاً من انتشار المفردات في مساحات شاسعة مما يؤدي إلى خفض التكاليف نظراً لتركيز مفردات العينة في مناطق محددة غير منتشرة جغرافياً.

عيوبها:

يكون هناك تقارب شديد في خصائص مفردات المجتمع التي تعيش في منطقة واحدة، وقد ينعكس ذلك في أذواق رغبات وآراء مفردات المجتمع مما قد يجعلها متقاربة إلى حد كبير، ويؤدي ذلك إلى عدم تمثيل العينة التي تم اختيارها لمجتمع البحث تمثيلاً تاماً من ناحية جميع الخصائص وبالتالي تكون النتائج أقل دقة.

ثانياً: العينات غير الاحتمالية:

١ ـ العينة الميسرة للباحث:

وهي العينة التي يكون اختيارها مقصوداً على جزء من المجتمع والذي

(١) محمد جلال أبو الذهب: الإحصاء التطبيقي، مكتبة عين شمس القاهرة ١٩٨٥.

يمكن الوصول إليه بسهولة وذلك بهدف التيسير على الباحث عند اختيا
مفردات العينة من مجتمع البحث، لأنه يمكن للباحث الوصول إليها بسهول
ومقابلتها وجمع البيانات عنها مثل مقابلة المارة في بعض الشوارع أو روا
أحد الأندية.

وتتميز هذه العينة بقلة التكاليف من حيث المال والوقت والجه
بالنسبة لإعداد الإطار واختيار مفردات العينة والإشراف والرقابة على عملي
جمع البيانات.

ويعاب على هذه العينة عدم الموضوعية نظراً لتأثر اختيار مفردات
العينة من مجتمع البحث بالرأي الشخصي للباحثين.

٢ ـ العينة العمدية (التحكمية):

وفيها يعتمد الباحث على رأيه الشخصي في تحديد حجم العي
واختيار مفرداتها لاعتقاده أن تلك المفردات تمثل المجتمع المطلوب دراس
أو لسهولة جمع البيانات منها لسبب قربها من مركز البحث.

مثال:

إذا أراد الباحث دراسة مستوى المعيشة في الريف المصري فقد يخت
قرية واحدة أو عدة قرى التي يعتقد أنها تمثل في نظره نموذج لمستو
المعيشة بالريف المصري ويقوم بإجراء الدراسة المطلوبة على أسر تلك
القرية أو القرى التي اختارها.

وتستخدم هذه الطريقة بكثرة في الدراسات الاستطلاعية كما في حا
دراسة تكاليف عملية معينة أو اختيار ودراسة مدى تجاوب الأفراد وفهم
لاستمارة أسئلة خاصة ببحث ما.

يعيب هذه العينة خضوعها للرأي الشخصي للباحث وعدم وجو
أساس موضوعي سواء من ناحية تحديد حجم العينة واختيار مفرداتها أو مر
ناحية الحكم على دقة نتائج البحث الذي يعتمد على هذه العينة.

٣ ـ عينة الحصص:

يستخدم هذا النوع من العينات بكثرة في قياس اتجاهات الرأي العام إذ أنها تتم بسرعة أكبر وبتكاليف أقل سواء في تصميم العينة أو في استكمال مرحلة المقابلة في البحث وتعميم عينة الحصص باتباع ثلاث خطوات رئيسية هي:

أ ـ يقوم الباحث بتقسيم وحدات المجتمع المطلوب دراسته إلى طبقات تبعاً للخصائص التي يتم دراستها مثل النوع أو العمر أو المستوى الاقتصادي أو المنطقة الجغرافية، وتحديد نسبة عدد مفردات مجتمع البحث الذي تتوفر فيه هذه الخصائص في كل طبقة.

ب ـ يقوم الباحث بتوزيع حجم العينة المراد سحبه توزيعاً متناسباً على الطبقات طبقاً لعدد مفردات المجتمع في كل طبقة بالنسبة لإجمالي عدد مفردات المجتمع.

جـ ـ يقوم الباحث بتوزيع مفردات العينة على جامعي البيانات ويحدد لكل جامع عدد وخصائص مفردات العينة التي سوف يقوم بجمع البيانات منها.

وعادة يترك لجامع البيانات حرية اختيار الوحدات الداخلة في العينة حتى يحصل على الحصة المطلوبة من كل طبقة.

ويمكن القول بأن المعاينة الحصصية هي معاينة طبقية ولكنها غير عشوائية لأنها لا تعطى لكل مفردة في مجتمع البحث نفس الفرصة المتكافئة في الاختيار ضمن العينة. ولكن تترك عملية الاختيار الفعلي لمفردات العينة لجامع البيانات[1].

مزايا عينة الحصص:

أ ـ قلة التكاليف من حيث المال والوقت والجهد بالنسبة لتحديد

(1) Wileam G. Gochran Sampling Techniques 3rd ed, NY. John Wiley & Sons 1977.

الإطار واختيار مفردات العينة من مجتمع البحث وجمع البيانات من مفردات العينة.

ب ـ تمثيل عينة الحصص لمجتمع البحث لأنها تأخذ في الحسبان توفر الخصائص الرئيسية التي تهم الباحث في مفردات العينة بنفس النسب التي تتوفر فيها هذه الخصائص من مجتمع البحث.

ومن عيوبها:

أنها تترك لجامع البيانات حرية اختيار مفردات العينة مما قد يدفعه إلى اختيار مفردات العينة بأكثر الطرق تيسيراً عليه دون أن تتوفر فيها الخصائص المطلوب دراستها ومن ثم تكون النتائج متميزة.

مزايا وعيوب العينات الاحتمالية:

المزايا:

يتميز أسلوب المعاينة الاحتمالية بمجموعة من المزايا أهمها:

١ ـ أنها تعطي نتائج موضوعية يمكن الدفاع عنها وذلك لأنها تعتمد في تحديد حجم العينة واختيار مفرداتها وتفسير نتائجها على مجموعة من النظريات الإحصائية التي لا تخضع للتقدير الشخصي للباحث.

٢ ـ يمكن تقدير خطأ المعاينة والذي يتلخص في أن نتائج العينة قد لا تنطبق تماماً، والنتائج التي يمكن الحصول عليها من المجتمع الذي سحبت منه هذه العينة وهذه ميزة لا تتوفر للمعاينة غير الاحتمالية.

٣ ـ تلزم الباحث بتحديد الهدف من البحث بدقة وذلك لأن التخطيط السليم لاستخدام أسلوب المعاينة الاحتمالية يتطلب تحديداً واضحاً لمجتمع البحث ولطريقة اختيار مفردات العينة ولكيفية تقييم النتائج.

٤ ـ تمكن من تجميع نتائج مجموعة من الباحثين، إذ يوفر أسلوب المعاينة الاحتمالية الفرصة لتضافر جهود عدد من الباحثين في تنظيم بحث

ما، إذ كثيراً ما يكون مطلوب من الباحث جمع بيانات من فروع من قرى أو مدن (أو مؤسسات) متباعدة جغرافياً فيلجأ إلى الاعتماد على مجموعة من الباحثين يختلفون في مستواهم العلمي وخبراتهم العلمية علاوة على أمانتهم في أداء مهمتهم، وتقدم المعاينة الاحتمالية أسلوباً موحداً لنطاق البحث علاوة على إمكانية تقييم نتائج كل فرع على حدة ثم تجميع النتائج كلها وتقييمها بشكل موضوعي.

عيوبها:

١ ـ يحتاج استخدام العينات الاحتمالية في إجراء البحوث إلى درجة عالية من الخبرة والمهارة والمعرفة المتاحة بالنواحي الإحصائية والرياضية حتى يمكن تحليل البيانات التي يتم جمعها من مفردات العينة واستخلاص نتائج على درجة كبيرة من الدقة والموضوعية، وغالباً لا تتوفر هذه المقومات لدى عدد كبير من الباحثين.

٢ ـ تستغرق الأبحاث التي تعتمد على العينات الاحتمالية في العادة وقتاً أطول من الذي تستغرقه الأبحاث التي تعتمد على العينات غير الاحتمالية، من هنا تبرز أهمية العينات غير الاحتمالية في حالة الحاجة إلى اتخاذ قرارات سريعة.

٣ ـ تعتبر العينات الاحتمالية أكثر تكلفة من العينات غير الاحتمالية لأن اختيار العينات الاحتمالية يتطلب إعطاء كل مفردة في مجتمع البحث نفس الفرصة في الاختيار في العينة وجمع البيانات يتم من مفردات محددة دون غيرها.

الاختيار بين العينات الاحتمالية والعينات غير الاحتمالية:

يتوقف الاختيار بين العينات الاحتمالية والعينات غير الاحتمالية على عدة عوامل منها:

١ ـ الغرض من البحث.

٢ ـ مدى معرفة الباحث لخصائص مجتمع البحث.

٣ ـ درجة توفر البيانات عن مفردات مجتمع البحث.

٤ ـ درجة الدقة المطلوبة في نتائج البحث.

٥ ـ الوقت المطلوب لإنجاز البحث والميزانية المخصصة للبحث.

٦ ـ طاقات وخبرات الباحثين.

تحديد حجم العينة:

إن تحديد حجم العينة على أساس علمي قبل البدء في أي بحث من البحوث يعتبر من الخطوات الهامة لأي بحث وذلك لتوفير الوقت والجهد والمال بجانب الحصول على نتائج دقيقة، لهذا يجب على الباحث أولاً تحديد العوامل الرئيسية التي تؤثر في تحديد حجم العينة وهي:

١ ـ تحديد حجم المجتمع وخصائصه:

يجب أن يكون لدى الباحث إلمام كامل عن خصائص المجتمع قبل البدء في البحث، وهذا يساعد على إتمام عملية المعاينة بكفاءة أكبر، وتزيد من قيمة نتائجه عن طريق تقديم أدلة لما يعرف مقدماً عن هذا المجتمع، ويعتمد ذلك على تحديد الهدف من البحث ثم يتم بعد ذلك حصر المفردات المكونة للمجتمع والتي تعرف بوحدات المعاينة.

وعموماً فإن التحديد الدقيق لحجم المجتمع غير ضروري حيث أن أثره على حجم العينة ضئيل جداً خاصة إذا كان حجم المجتمع كبيراً نسبياً.

٢ ـ تحديد خطأ المعاينة المسموح به (دقة المعاينة):

يمثل خطأ المعاينة الفرق بين النتائج التي نحصل عليها من العينة والنتائج التي يمكن الحصول عليها تحت نفس الظروف التي تجيب فيها العينة عند إجراء حصر شامل للمجتمع.

والعلاقة بين حجم الخطأ المسموح به وحجم العينة علاقة عكسية، فكلما زاد الخطأ المسموح به نقص حجم العينة والعكس صحيح. وتقاس درجة دقة المعاينة بمدى الخطأ المسموح به في المعاينة ويقصد به الحد الأقصى للخطأ الذي يمكن أن يقع في عملية المعاينة ومع ذلك يقبل الباحث نتائجها مقتنعاً من وجهة نظره بأن البحث بواسطة هذه العينة قد حقق أغراضه ويعتمد تحديد الخطأ المسموح به على تقدير الباحث والاعتمادات المالية المخصصة للبحث والوقت المحدد لإجرائه وتوافر الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لإجراء البحث ويعبر عن خطأ المعاينة في صورة قيمة مطلقة أو بنسبة مئوية من القيم المقدرة.

٣ ـ تحديد معامل الثقة المطلوبة:

يمثل معامل الثقة درجة الثقة (الاحتمال) في أن الفرق المطلق بين القيمة المحسوبة بالعينة والقيمة الحقيقية في المجتمع لن يتعدى الخطأ المسموح به بالنسبة للخاصية محل البحث، أي يقع خلال حدود الدقة المرغوبة والعلاقة بين معامل الثقة وحجم العينة علاقة طردية يزيد بزيادتها وينقص بنقصانها ويتوقف تحديده على خطأ المعاينة المسموح به والهدف من البحث.

٤ ـ تقدير معدل الخطأ المتوقع: (معدل تكرار الحدث محل الدراسة):

في حالة معاينة تقدير للصفات (كتقدير نسبة المدخنين) ويتم ذلك باستخدام نتائج الأبحاث التي تمت في السنوات السابقة أو بحسب عينة أولية عشوائية وتقدير معدل حدوث الخاصية محل الدراسة، أما في حالة معاينة التقدير للمتغيرات (كتقدير متوسط دخل الأسرة) فيتم قياس درجة تشتت المجتمع عن طريق حساب الانحراف المعياري لمجتمع البحث.

تحديد حجم العينة:

بعد قيام الباحث بتحديد العوامل اللازمة لتقدير حجم العينة، يقوم

بتحديد حجم العينة المناسب بإحدى الطريقتين التاليتين:

الطريقة الأولى: تطبيق المعادلات الإحصائية الخاصة بتحديد حجم العينة وهي:

أولاً:

في حالة معاينة تقدير الصفات يمكن تقدير حجم العينة باستخدام المعادلة التالية:

$$\text{ن} = \frac{\text{ق}\,(1 - \text{ق})}{\frac{\text{ق}\,(1 - \text{ق})}{\text{ن}} + \left(\frac{\text{د}}{\text{د. م}}\right)^{2}}$$

حيث أن ن = حجم العينة المطلوب.

ن = حجم المجتمع.

ق = معدل (نسبة) الخطأ المتوقع للخاصية.

محل الدراسة في المجتمع.

د = الخطأ المسموح به.

د. م = الدرجة المعيارية المستخرجة من جداول التوزيع الطبيعي عند درجة الثقة المطلوبة.

مثال:

لتقدير حجم العينة اللازم سحبه من مجتمع طلابي حجمه ٥٠٠٠ طالب بتقدير نسبة المدخنين بغرض أن معدل (نسبة) الخطأ المتوقع في المجتمع ٥٪، والخطأ المسموح به (د) ٢٪ ودرجة الثقة المطلوبة ٩٥٪ وبالتالي فإن (د. م) المناظرة ١,٩٦ لذا فإن حجم العينة المطلوب سحبه هو:

$$ن = \frac{٠,٠٥ \ (١ - ٠,٠٥)}{\frac{٠,٠٢}{١,٩٦} + \frac{٠,٠٥ \ (١ - ٠,٠٥)}{٥٠٠٠}} = ٤١٩ \text{ مفردة}$$

ثانياً:

في حالة معاينة تقدير المتغيرات يمكن تقدير حجم المتغيرات باستخدام المعادلة التالية:

$$ن = \frac{\sigma^{٢}}{\frac{\sigma^{٢}}{ن} + \left(\frac{د}{د.م}\right)^{٢}}$$

حيث σ ٢: تباين المجتمع.

مثال:

لتقدير حجم العينة اللازم سحبه من مجتمع مكون من ١٠٠٠ أسرة لتقدير متوسط الدخل الشهري وبفرض أن تباين المجتمع σ ٢ ٢٢٥ والخطأ المسموح به (د) ٥ جنيه ودرجة الثقة المطلوبة ٩٩٪ وبالتالي فإن د. م المناظرة ٢,٥٨.

فيكون حجم العينة المطلوب سحبه هو:

$$ن = \frac{٢٢٥}{\frac{٢٢٥}{١٠٠٠} + \left(\frac{٥}{٢,٨٥}\right)^{٢}} = ٥٧ \text{ أسرة.}$$

الطريقة الثانية: تحديد حجم العينة باستخدام الجداول الإحصائية:

حيث أن تحديد حجم العينة المناسب يعتبر من الخطوات الهامة اللازمة للباحث عند استخدامه للمعاينة الإحصائية وتوفير الجهد ووقته من ناحية حاجته إلى استخدام المعادلات الرياضية، فقد قام العديد من الإحصائيين بإعداد جداول متعارف عليها ومعدة على أسس علمية وإحصائية محددة في ضوء القرارات الرئيسية التي يحددها الباحث.

ومن أهم هذه الجداول المستخدمة في تحديد حجم العينة. الجداول التي قام بإعدادها هربرت أركين Hearbert Arkin.

خامساً:
طرق جمع البيانات
في بحوث الخدمة الاجتماعية:

تتباين وسائل الحصول على المادة العلمية، وتتعدد هذه الوسائل، غير أن الباحث يجب أن يختار من هذه الوسائل وسيلة أو أكثر من وسيلة لحصوله على كل البيانات التي يريد الحصول عليها لإثبات صحة أو خطأ فروض دراسته.

ويتوقف تقدم أي علم من العلوم على دقة باحثيه المتخصصين وقدرتهم على تقنين وسائل حصولهم على المادة العلمية، وعليه فإن تقدم أي علم مرهون بتقدم أدوات قياسه وتقدم وسائل الحصول على المادة العلمية للظواهر التي يهتم بها هذا العلم بصدق وموضوعية.

والفرق بين الأدوات والوسائل التي تستخدم في الحصول على المادة العلمية هو فرق في درجة التقنين وتقدم هذه الوسائل في دقة استخداماتها للحصول على البيانات.

ويتمثل الفرق بين باحث وآخر في القدرة على تصميم أدوات أكثر صدقاً وثباتاً، والقدرة على استخدام هذه الأدوات للوصول إلى واقعية البيانات التي يريد الحصول عليها.

ويستخدم الباحث في دراسته أداة أو أكثر للحصول على البيانات،

ولكن يجب أن يحدد من البداية لماذا يختار هذه الأداة أو الوسيلة بالذات؟ وما هي المادة العلمية التي يريد الحصول عليها من استخدام هذه الأداة أو الوسيلة؟ وما نوعية هذه البيانات هل كيفية أو كمية؟ وعلى من تطبق هذه الأداة؟ بل قد يذهب الباحث أكثر من ذلك فيفكر في تناسب الأداة أو الوسيلة مع المنهج الذي يستخدمه.

ولما كان لهذه الأدوات هذه الأهمية والخطورة في دقة البيانات والحصول عليها للتعرف على وقائع الظاهرة، فما هي هذه الأدوات أو الوسائل؟ وهذا ما سوف نجيب عليه من خلال الصفحات التالية:

أولاً: المقابلة:

المقابلة هي حوار لفظي وجهاً لوجه بين باحث قائم بالمقابلة وبين شخص آخر أو مجموعة أشخاص آخرين عن طريق ذلك يحاول القائم بالمقابلة الحصول على المعلومات التي تعبر عن الآراء أو الاتجاهات أو الإدراكات أو المشاعر أو الدوافع في الماضي أو الحاضر(١).

ويعرفها ماكوبي وماكوبي E. MACCOBY & MACCOBY بأنها تفاعل لفظي بين فردين في موقف مواجهة يحاول أحدهما استثارة بعض المعلومات والتعبيرات لدى الآخر(٢).

بينما يعرف بنجهام BUNGHAM المقابلة بأنها المحادثة الجادة الموجهة نحو هدف محدد غير مجرد الرغبة في المحادثة لذاتها(٣).

ومن ذلك فإن المقابلة أطرافها باحث، ومبحوث، وهدف محدد يوجه المقابلة الباحث تجاه تحقيق هذا الهدف، والهدف الواحد المحدد هو

---

(١) محمد علي محمد: علم الاجتماع والمنهج العلمي، الاسكندرية دار المعرفة الجامعية ١٩٨٦، ص (٤٦٣).

(٢) عبد الباسط عبد المعطي: البحث الاجتماعي محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٠، ص (٣٤٥).

(٣) عبد الباسط حسن: أصول البحث الاجتماعي، مرجع سبق ذكره ص: (٣٥٤).

الحصول على مادة علمية معينة والتي تتباين بدورها من أهداف وفروض دراسة معينة إلى أهداف وفروض دراسة أخرى.

وبذلك يتباين الباحثون في قدرتهم على توجيه المقابلة لتحقيق أهدافها، وقد أوضحت تجاربي وخبراتي البحثية أن الأخصائي الاجتماعي أكثر من الفئات والتخصصات الأخرى مهارة في توجيه المقابلة البحثية للحصول على المادة العلمية وتحقيق أهداف المقابلة.

شروط المقابلة كأداة لجمع البيانات:

- أن تحدث المقابلة في مجتمع متجانس.

- أن تكون ثقافة المجتمع من نفس ثقافة الباحث القائم بالمقابلة.

- أن يكون الباحث على درجة من المهارة في البلاغة الاجتماعية، وعلى ذلك فإن كل محادثة أثناء عملية المقابلة لها وزنها في عملية الإيحاء وفي الأفكار والدوافع[1].

- يجب التخطيط للمقابلة بتفكير الباحث القائم بالمقابلة وإجابته عن أسئلة ما الغرض من المقابلة؟ مع من المقابلة؟ أين...؟ ما الأسئلة التي تثار أثناء المقابلة؟ ما الزمن اللازم للمقابلة؟ ما مهارة الباحث في توجيه المقابلة؟ أي نموذج من نماذج المقابلة سيختار؟

الخصائص الجوهرية للمقابلة:

١ ـ التبادل اللفظي الذي يتم بين القائم بالمقابلة وبين المبحوث، وما قد يرتبط بذلك التبادل اللفظي من استخدام تعبيرات الوجه ونظرة العين والهيئة والإيحاءات والسلوك العام.

٢ ـ المواجهة بين الباحث والمبحوث.

---

(١) محمد الغريب عبد الكريم: البحث العلمي التصميم والمنهج والإجراءات، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٨٢ ص: (١٢٤).

٣ ـ توجيه المقابلة نحو غرض واضح محدد، وهذا الغرض يجعلها تختلف عن الحديث العادي الذي قد لا يهدف إلى تحقيق غرض معين[١].

أنواع المقابلة:

هناك العديد من أنواع المقابلة نذكرها فيما يلي:

أنواع المقابلة من حيث عدد القائمين بها:

أ ـ مقابلة فردية، حيث القائم بها شخص واحد.

ب ـ مقابلة ثنائية، حيث القائم بها شخصان معاً.

جـ ـ مقابلة جماعية حيث يقوم بها أكثر من شخص.

ـ أنواع المقابلة من حيث عدد المبحوثين:

أ ـ مقابلة فردية حيث المبحوث شخصاً واحداً.

ب ـ مقابلة جماعية حيث عدد المبحوثين أكثر من شخص.

ـ أنواع المقابلة من حيث المضمون:

أ ـ مقابلة استفهامية خالصة حيث التركيز الأساسي قبل أي شيء آخر على الأسئلة.

ب ـ مقابلة استفهامية مع الملاحظة، وفيها لا يكتفي الباحث بالحصول على الاستجابات اللفظية التي يصورها المبحوث رداً على أسئلة، بل يلاحظ الباحث ويسجل الاستجابات غير اللفظية المصاحبة كالخجل والقلق.. إلخ[٢].

النماذج المختلفة للمقابلات:

ونستطيع أن نحدد نماذج المقابلات في ثلاث:

ـ غير موجهة (أو حرة).

---

(١) عبد الباسط حسن: مرجع سبق ذكره ص (٣٥٥).

(٢) عبد الباسط عبد المعطي، مرجع سبق ذكره، ص ص: (٣٤٨ ـ ٣٤٩).

- نصف موجهة.

- موجهة أو مقننة.

١ ـ المقابلة غير الموجهة أو الحرة:

وفيها يكتفي الباحث بطرح موضوع المقابلة حيث يتميز بالمرونة المطلقة، فلا يحدد فيها الأسئلة التي ستوجه للمبحوثين ولا احتمالات الإجابة، ويترك للمبحوث الحرية في الإفصاح عن أفكاره ومشاعره وآرائه ورغباته، ويستخدم هذا النموذج عادة في تكوين الفروض التي يمكن اختبارها بعد ذلك، كما أن هذا النموذج غير ذات أهمية في دقة البيانات والمعلومات التي تساعد على اختيار الفروض وحيث يسمح للمستجوب أن يفسر من خلال إطار مرجعه الخاص.

وتدعو المقابلة الحرة المستجوب فيجيب على نحو شامل عن موضوع يتصف بالغموض، واستخدامنا لهذا النموذج يرتبط بمعرفتنا السابقة نحو الوضع الذي يريد تحليله ومستوى معلومات المبحوثين عن المشكلة. وهدف هذا النموذج يرتبط كذلك بمحاولة فهم السياق والحاجات والحوافز والمتطلبات.

٢ ـ المقابلة نصف الموجهة:

في هذه المقابلة للمبحوث الحرية في ترتيب تناوله للموضوعات، وإذا تجاهل المبحوث على نحو تلقائي موضوع من هذه الموضوعات أو أكثر، فيجب على الباحث اقتراح هذا الموضوع والموضوعات على المبحوث وتستخدم المقابلة نصف الموجهة لتعميق ميدان معين أو للتحقق من تطور ميدان معروف مسبقاً.

٣ ـ المقابلة الموجهة:

وهي مجموعة من الأسئلة المفتوحة والمقننة المطروحة وفق ترتيب ثابت على المبحوثين، وتفترض هذه الأسئلة أجوبة قصيرة ومحددة نسبياً عن

أسئلة غير واضحة، وهي مقابلة مقننة ويتحدد شكل ومضمون المقابلة قبل تنفيذها، حيث توضع قائمة من الأسئلة يلتزم بها الباحث، وتوجيه الأسئلة بنفس الكلمات ونفس الترتيب.

ويتطلب استخدام المقابلة كوسيلة لجمع البيانات صياغة الأسئلة سواء أكانت مفتوحة أو مغلقة، مباشرة أو غير مباشرة، وتتحدد نوعية الأسئلة طبقاً لمجموعة من المتغيرات كأهداف المقابلة، مستوى عمق آراء المبحوثين ـ ومعلومات المبحوثين ـ المادة العلمية المراد التوصل إليها.

وبالإضافة إلى صياغة الأسئلة إجراء المقابلة وتنفيذها.

المقابلة وبحوث الخدمة الاجتماعية:

تعتبر المقابلة بأنواعها المختلفة، ومع اختلاف أهداف المقابلة التي قد تكون أهدافاً علاجية، أو أهدافاً تتبعية، أو مقابلات متعمقة.. إلخ سواء أكانت مقابلات فردية أو جماعية أو أفراد أعضاء في جماعات، أو قادة مجتمع أو مسؤولين.. إلخ. من الأدوات الأساسية للحصول على المادة العلمية، لأغراض البحث العلمي في الخدمة الاجتماعية، أو تحقيق أهداف التدخل المهني للخدمة الاجتماعية، وتنفيذ الخطط العلاجية وبرامج التدخل المهني، حيث تسمح المقابلة بالتدخل المباشر للأخصائي الاجتماعي مع حالات تدخله أو وحدات التدخل المهني بما يحقق أهداف هذا التدخل، بل وتتبع هذه الحالات سواء أكانت فردية أو تتبع أفراد داخل جماعة أو مجتمع معين.

وحيث لا يستطيع الأخصائي الاجتماعي أن يقوم بدوره المهني وتنفيذ خطة تدخله المهني دون المقابلة المباشرة وجهاً لوجه مع حالات تدخله.

وعادة ما يستخدم الأخصائي الاجتماعي أدوات أخرى مع المقابلة كالملاحظة ونحو ذلك لتحقيق أهداف المقابلة.

ويوجد في الخدمة الاجتماعية المقابلة التتبعية، وتكرار المقابلة مع حالات التدخل المهني خاصة مع الحالات الفردية والمقابلات التي تجري

لتحقيق أهداف علاجية.

ويجب إذن على الأخصائي الاجتماعي أن يجيب مسبقاً على الأسئلة الآتية:

- ما نوع المقابلة؟ ما أهدافها؟ مقابلة من؟
- ما خطة إجراء المقابلة لتحقيق أهدافها؟
- ما أدواته أثناء المقابلة؟ أسلوب تسجيل المقابلة؟ ما درجة مشاركة العميل أثناء المقابلة؟ ما مهاراته في إجراء المقابلة؟

ولا شك أن الأخصائي الاجتماعي أكثر مهارة وقدرة من غيره من المهنيين الآخرين في إجراء المقابلات بأنواعها المختلفة خاصة العلاجية والتتبعية، وتلك التي تفيد في دراسة الحالات وكذا أقدر من غيره في تخطيط المقابلات وتوجيهها وتسجيلها لتحقيق أهداف المقابلة.

مميزات وعيوب المقابلة:

تستخدم المقابلة عندما يرى الباحث أن السؤال هو الطريقة للحصول على البيانات، وعندما يرغب في معرفة تفاصيل عن عمليات التفاعل الاجتماعي، والاتجاهات المترابطة التي لا يعرفها ولا يستطيع أن يضيفها في استبيان..

من أهم مزايا المقابلة مرونتها[(١)] وأهمية إقناع المبحوث بأهمية البحث خاصة إذا كانت الأسئلة كثيرة ويضمن الباحث الحصول على بيانات من المبحوث دون أن يتأثر برأي غيره[(٢)] كما أن المقابلة قد تسمح للباحث استخدام الملاحظة كالمظهر والاضطراب والخجل واللجلجة والقلق. إلخ.

إذا ما كان من الأهمية الحصول على مثل هذه البيانات في دراسته.

---

(١) محمد الجوهري، عبد الله الخريجي، طرق البحث الاجتماعي، القاهرة، دار الثقافة والنشر والتوزيع، ١٩٩٠ ص ١١١.

(٢) عبد الباسط عبد المعطي، مرجع سبق ذكره ص: (٣٥٤).

وتتمثل عيوب المقابلة في أنها تستنفذ وقتاً كبيراً وصعوبة صياغة المادة التي يجمعها الباحث بصورة كمية وعدم قدرة الشخص العادي على التعبير عن الأسباب الحقيقية لأفعاله وقراراته[١] وكثرة التكلفة، وتحتاج المقابلة إلى كوادر ماهرة من الباحثين القادرين على القيام بها، من الصعب استخدامها مع العينات الكبيرة، وقد تحتاج المقابلة إلى أساليب كثيرة وإلى مهارة في استخدامها مثل تحليل المضمون[٢].

ثانياً: الاستبيان: «Questionnaire»

تتبين المحاولات العربية في ترجمة مصطلح Questionnaire وتحديده، فالبعض يقصر الأداة على الاستبيان البريدي (بالرغم من وجود وسائل أخرى غير البريد) وهم بذلك يتحدثون عن الاستبيان الذي يدار ذاتياً من قبل المبحوث، وقصروا الاستبيان على استخدام المبحوث له، وتوجد محاولات أخرى إلا أن هناك استبياناً يتم في شكل مقابلة شخصية وبواسطة الباحث كما أن هناك استبياناً يتم من خلال المبحوث بإرساله بالبريد[٣].

وأن الاستبيان (كشف الأسئلة) والاستبار (المقابلة)[٤].

ويشير مصطلح الاستبيان كما يرى البعض Questionnaire، أنه أداة أو وسيلة لجمع البيانات عبارة عن استمارة للبحث تضم عدداً من الأسئلة، يطلب من المبحوث أن يجيب عليها بنفسه وقد ترسل عن طريق البريد وتسمى في هذه الحالة الاستبيان البريدي Hailed Questionnaire ومصطلح استمارة المقابلة Interviewing Schedule يقصد به قائمة الأسئلة أو الاستمارة التي يقوم الباحث باستيفاء بياناتها من خلال مقابلة تتم بينه وبين المبحوث أي أنها تتضمن موقف المقابلة المباشرة، ويشترك هذان النموذجان عادة في

---

(١) محمد الجوهري، عبد الله الخريجي، مرجع سبق ذكره، ص ص: (١١١ ـ ١١٢).

(٢) عبد الباسط عبد المعطي: مرجع سبق ذكره، ص ص: (٣٦٢ ـ ٣٦٣).

(٣) المرجع السابق ص ص: (٣٧١ ـ ٣٧٢).

(٤) محمد الجوهري، عبد الله الخريجي، مرجع سبق ذكره، ص: (١٦).

الخصائص الأساسية، وهناك ما يعرف باسم دليل المقابلة Interview Guide وهو مجموعة من النقاط أو الموضوعات التي يجب على القائم بالمقابلة أن يغطيها مع المبحوث خلال الحوار، ويسمح في هذه الحالة بدرجة عالية من المرونة في الطريقة والصياغة والترتيب الذي تخضع له الأسئلة.

وهذه الأدوات الثلاثة من أدوات البحث تشترك في خاصية عامة أنها تتضمن عدداً من الأسئلة المرتبطة منطقياً بمشكلة معينة تخضع للبحث والدراسة، ولا تتخذ الأسئلة بالطبع شكلاً واحداً، وإنما نجد أن الاستبيان واستمارة المقابلة يستخدمان أسئلة محددة البناء Strtctured Questions بينما يستخدم دليل المقابلة أسئلة غير محددة البناء Unstructured[(١)].

ويعرف الاستبيان بأنه مجموعة من الأسئلة تصمم للحصول على معلومات عن موضوع أو مجموعة من الموضوعات المترابطة. وتصمم بناء الأسئلة لقياس خصائص ديموجرافية واتجاهات والعلاقات الاجتماعية ومتغيرات البيئة الاجتماعية[(٢)].

والاستبيان قائمة من الأسئلة تعد وتسأل بواسطة الباحث عن طريق المقابلة وجهاً لوجه، أو ترسل بواسطة البريد أو المجلات وتسمح المقابلة الشخصية بالوصف وكيفية إلقاء السؤال[(٣)].

أنواع الاستبيان:

طبقاً للكتابات الأجنبية الحديثة فإنها تصنف الاستبيان من حيث:

---

(١) محمد علي محمد: مرجع سبق ذكره، ص ص: (٣٧٥ ـ ٤٧٦).

(٢) انظر: طلعت مصطفى السروجي: دراسة مقارنة بين أسلوبي جماعات المناقشة والاستبيان في تحديد أولويات مشروعات التخطيط لتنمية القرية المصرية، المؤتمر العلمي الثالث لكلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٩ ـ ١١ ديسمبر ١٩٨٩ ص (١٦٩).

(3) D. J. Castey, D. A. Lury, Data Collection in Developing Countries, oxford, oxford University Press, 1987.

١ ـ طريقة التطبيق وإدارته إلى:

١ ـ استبيان بريدي يديره المبحوث ذاتياً، وقد يرسل له عن طريق البريد أو الإذاعة أو الصحف أو يوزع على المبحوثين باليد.

٢ ـ استبيان عن طريق المقابلة الشخصية بين الباحث والمبحوث، وذلك للتغلب على قلة عائد الاستبيان البريدي وضماناً لتمثيل عينة الدراسة.

٢ ـ درجة التقنية: ويمكن التمييز بين:

١ ـ استبيان مقنن Standardized، حيث تعرض الأسئلة بنفس الصياغة ونفس الترتيب على كل المبحوثين، ومبعث التقنين هنا هو التأكد من أن المبحوثين سوف يسمعون نفس السؤال ويجيبون عليه بقصد إقامة مقارنات بين إجاباتهم.

وتختلف الاستبيانات المقننة تبعاً لدرجة التقنية، فقد تعرض على المبحوث بدائل ثابتة محددة ـ مغلقة ـ للإجابة على الأسئلة وقد تترك له الحرية لكي يجيب بعبارات ومفردات لغته هو، ويعتمد الاستبيان المقنن إذن على تحديد الأسئلة وعددها ومضمونها وترتيبها وصياغتها، ويتفاوت بين تقيد متغيرات الإجابة أو ترك المبحوث يعبر بلغته (الإجابة المقيدة والحرة)[1]. ففي استبيان مقنن قد يكون السؤال:

ـ بتذهب للأسرة التي تنتمي إليها في الكلية كل أد أيه؟

وقد تكون متغيرات الاستجابة:

(أ) كل يوم (   ) (ب) حسب الظروف (   ) (جـ) لا أذهب (   ).

ويترك للمبحوث حرية اختيار الإجابة من بين هذه الاختيارات وهذا في حالة الإجابة المقيدة، أما الإجابات غير المقيدة فلا تعرض على

(1) David Dodey, Social Research Methods, N.J., Prentice-Hall, Inc. 1984.

المبحوث متغيرات وإنما يكتفي بعرض السؤال فقط.

٢ ـ استبيان أقل تقنيناً:

وقد تكون الأسئلة مفتوحة تماماً، وقد لا تعطى بنفس الترتيب وقد تتبدل صياغتها في ضوء الموقف وحسب اللغة التي قد يفهمها المبحوث[١].

٣ ـ عدد المبحوثين:

ويمكن التمييز بين استبيان للمبحوثين فرادى ومنفصلين وآخر استبيان جمعي، حيث يعطى الاستبيان للمبحوثين مجتمعين، مثال ذلك استبيان الطلاب في فصل دراسي أثناء تواجدهم بالفصل.

متطلبات إعداد الاستبيان:

تشير متيلدا رايلي Riely أنه إذا كان الاستبيان سيستخدم خلال مقابلة شخصية بين الباحث والمبحوث، أو سيستخدم بالاعتماد على المبحوث وحده، فإنه توجد ثلاث خطوات متتالية يحتاج إليها الاستبيان هي:[٢]

١ ـ البدء بالنموذج التصوري Conceptual Model.

حيث يساعد الباحث في تحديد نوعية البيانات المطلوبة ودرجة عمقها، وطبيعتها الكمية والكيفية، ومستوى تقنينها ويفضل تحديد البيانات المطلوبة في شكل بنود Items يرتبط كل منها بمتغير من متغيرات البحث، ثم يحاول الباحث تحليل كل بند إلى عناصر أساسية جوهرية، ثم يتناول كل عنصر بسؤال أو أكثر (عدة أسئلة) حسب مقتضيات توضيح العنصر.

٢ ـ إجراء بعض المقابلات والتحليلات الاستطلاعية.

---

(1) انظر: Patrick Mcneill, Research Methods, London, N.Y. Tauistock Publications, 1985.

- J. Ames A. Black and Dean J. Chompion, Methods and Issues in Social Research, N.Y. John, Wiley Sons, Inc. 1976.

(٢) طلعت مصطفى السروجي، مرجع سبق ذكره ص ص: (١٦٩ ـ ١٧٠).

٣ ـ التحرك بالأسئلة نحو المستوى الأكثر تقنيناً، واختبار هذه الأسئلة من خلال بعض العينات الصغيرة، وتعديل الأسئلة وتنقيحها.

والخطوة الأخيرة (الثالثة) خاصة بتصميم الاستبيان وبنائه وإعداده، أما الخطوتين الأولتين فتتعلقان بتحديد الإطار العام للاستبيان.

الاعتبارات العامة لبناء الاستبيان:

١ ـ تحديد شكل الأسئلة وشكل الإجابات واتخاذ القرارات الخاصة بذلك في المراحل المبكرة للاستبيان، هل من الأصوب أن تكون أسئلة الاستبيان مقننة أو أقل تقنيناً؟ هل الأسئلة مباشرة أو إسقاطية؟ أسئلة إسقاطية مثل: يا ترى إيه رأي الناس في الخدمات الصحية؟ وتحديد شكل الأسئلة مفتوحة أو مغلقة، القرارات الخاصة بتحديد شكل الإجابات هل متعددة الاختيار، أم اختيار واحد، هل من الأفضل أن تكون الإجابة (نعم ـ لا) هل تكون متدرجة وتحديد شكل بدائل الإجابة على الأسئلة.

٢ ـ الصياغات المبدئية لأسئلة الاستبيان.

ويجب على الباحث استخدام عبارات ومفردات لغة المبحوثين عند صياغة الأسئلة، ويمكن للباحث التعرف على هذه العبارات والمفردات من خلال المقابلات الاستطلاعية والحرة التي يقوم بها. ويراعى في صياغة الأسئلة بعض الاعتبارات منها:

أ ـ اللغة: أن تكون اللغة قريبة من مستوى المبحوث ويجب استخدام كلمات ومفردات من السهل عليه فهمها، ويقتضي ذلك من الباحث فهم الاستبيان وفهم المبحوثين فهماً جيداً، حتى يمكنه انتقاء العبارات والمفردات التي لها نفس المعنى لدى المبحوثين، ويفهمها فهماً واحداً أو متقارباً إلى حد كبير.

ب ـ أن تتناسب الأسئلة مع مستوى معرفة ومعلومات المبحوثين.

جـ ـ التجديد والتخصيص في الأسئلة، وربط الأسئلة بوقائع وأحداث

محددة، ومن الأمثلة على ذلك كم مرة ذهبت إلى مركز الشباب في الشهر الماضي؟ بدلاً من سؤاله هل تذهب إلى مركز الشباب غالباً؟ وسؤاله ما هي الأنشطة التي تمارسها؟ بدلاً من ما هي عدد الأنشطة التي تمارسها؟

فالسؤال الأول أكثر تحديداً وتخصيصاً.

د ـ البعد عن الأسئلة الإيحائية التي توحي للمبحوث بإجابة معينة، مثل أعتقد أنك تذهب إلى مركز الشباب يومياً؟

هـ ـ استخدام الأسئلة المباشرة أو غير المباشرة، لأن المبحوث قد لا تكون لديه القدرة على التعبير عن بعض اتجاهاته وأفعاله وتوجه إليه الأسئلة غير المباشرة لمنع المقاومة أو المعارضة في الإجابة أو أسئلة إسقاطية تساعد في التعبير عن ذاته.

٣ ـ الأسئلة المفتوحة والمغلقة:

الأسئلة المفتوحة تترك للمبحوث الاختيار بين أكبر عدد ممكن من الإجابات، والأسئلة المغلقة تحدد إجابته من بين بدائل بعينها، والأسئلة المغلقة أيسر وأقل تكلفة في التحليل وتعطي للباحث البيانات التي يحتاجها مباشرة. وهذه المميزات لا تلغي الحاجة إلى الأسئلة المفتوحة التي تترك للمبحوث حرية التعبير، وهذه الأسئلة أكثر ملاءمة للدراسات الاستطلاعية لحاجة الباحث إلى كم أكبر من البيانات، ويمكن استخدام أحد الفرعين من الأسئلة أو النوعين معاً، طبقاً لظروف البحث والمادة العلمية التي .نريد الحصول عليها، مثال لسؤال مغلق: ما هو النشاط الذي تمارسه بالنادي؟ (تذكر بعض الأنشطة).

مثال لسؤال مفتوح: لماذا تمارس هذا النشاط؟ (لا نذكر متغيرات).

٤ ـ ترتيب الأسئلة وتسلسلها:

والقاعدة في ترتيب الأسئلة تذهب إلى ضرورة البدء بالأسئلة السهلة البسيطة، أو ما يسمى بالمدخل القمعي **Funneling** في الأسئلة أي التدرج في الأسئلة من العام إلى الخاص ومن السهل إلى الأقل سهولة، ووضع

الأسئلة الخاصة والحساسة في ترتيب متأخر في أسئلة الاستبيان مما يساعد المبحوث على الإجابة والتهيؤ للاستبيان.

٥ ـ اختبار صدق وثبات الاستبيان:

وذلك بعرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين، والتأكد من درجة الاتفاق، وكذلك اختبار الاستبيان على عينة صغيرة تتماثل مع عينة الدراسة، ولها نفس شروطها ثم تجربته على نفس العينة بعد فترة لا تزيد عن أسبوعين، ثم إيجاد هل يوجد فروق معنوية بين استجابات المبحوثين في الاختبارين الأول والثاني وذلك لكل سؤال على حدة، وفي حالة عدم وجود فروق معنوية لاستجابات المبحوثين في السؤال بين الاختبارين الأول والثاني، يدل على ثبات السؤال، أما في حالة وجود فروق معنوية بين الاستجابات في الاختبارين الأول والثاني، يدل ذلك على عدم ثبات هذا السؤال ويجب إلغائه.

بالإضافة إلى التأكد من الوقت اللازم لتطبيق الاستبيان ويجب ألا يكون هذا الوقت طويلاً حتى لا يؤدي إلى ملل المبحوثين أو عدم استكمالهم للأسئلة بنفس الجدية التي بدأوا بها. ومعرفة الباحث للأسئلة التي لا يفهمها، وما هي الصياغات التي يسألون عنها؟

٦ ـ ترميز وتكويد الاستبيان:

ويساهم الترميز في تحديد البيانات المطلوبة وسهولة التفريغ، كما أن التكويد يساهم في سهولة استخدام الكمبيوتر في تفريغ البيانات ثم التعامل معها إحصائياً باستخدام الكمبيوتر.

مثال:

٨ ـ ما عمرك؟ ٢٥ سنة

8	2	5

المربعات التي على يسار كل سؤال على حدة يخصص للتكويد، ففي السؤال السابق المربع الأول على اليسار رقم السؤال (ترميز) ثم عمر المبحوث الثاني على اليسار 2 ثم الثالث 5 ثم يكمل الأخير 0.

أما إذا كان للسؤال استجابات محددة مثل:

(١) ما هو النشاط الذي تمارسه في النادي؟

١ - كرة قدم ( )

٢ - كرة طائرة ( )

٣ - سباحة ( )

٤ - رحلات (✓)

٥ - موسيقى ( )

٦ - شعر ( )

1	4

ويكتب في المربع الأول على اليسار رقم السؤال ثم المربع الذي يليه اختيار أو استجابة المبحوث.

٧ - إعداد تعليمات التطبيق:

ويجب إعداد هذه التعليمات جيداً، سواء سيقوم الباحث بنفسه بجمع البيانات أم سيستعين بآخر.

٨ - متطلبات خاصة بشكل الاستبيان، مثل أن نوع الورق وشكل الاستبيان يكون جذاباً وغير غامض وتترك فراغات كافية لاستجابة المبحوث، ويشعر المبحوث بأهميته، وأن يحتوي الاستبيان على التعليمات اللازمة والمتوقعة وأن تأخذ الورقة الأولى (غلاف الاستبيان)، الشكل التالي:

اسم الجهة أو المؤسسة التي يقوم الباحث من خلالها بإجراء دراسته — مسلسل (   )

بيانات البحث سرية ولا تستخدم
إلا لأغراض البحث العلمي فقط

(موضوع الدراسة)

- اسم جامع البيانات: . . .   التاريخ:
- اسم المراجع الميداني: . . .   التاريخ:
- اسم المراجع المكتبي: . . .   التاريخ:

اسم الباحث ووظيفته

اسم المشرف الأول ووظيفته   اسم المشرف الثاني ووظيفته

السنة التي تجري فيها الدراسة

وفيما يلي نموذج لاستمارة استبيان تم تصميمها والتأكد من وثباتها:

جامعة حلوان
كلية الخدمة الاجتماعية
بالتعاون مع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة
معكسر إعداد القادة
(الفوج الأول)

بسم الله الرحمن الرحيم
مسلسل رقم (   )
بيانات البحث سرية ولا تستخدم
إلا في أغراض البحث العلمي فقط

استمارة بحث
دراسة اجتماعية لسكان مدينة ٦ أكتوبر

- اسم جامع البيانات: - التاريخ: /   /١٩٩١
- اسم المراجع الميداني: - التاريخ: /   /١٩٩١
- اسم المراجع المكتبي: - التاريخ: /   /١٩٩١

إعداد

دكتور

طلعت مصطفى السروجي

قسم التخطيط الاجتماعي

كلية الخدمة الاجتماعية ـ جامعة حلوان

أولاً: البيانات الأولية:

(أ) اجتماعية:

١ ـ الاسم:

٢ ـ عنوان الوحدة السكنية:

٣ ـ النوع: (أ) ذكر ( ) (ب) أنثى ( )

٤ ـ كم عمرك: سنة

٥ ـ الديانة: (أ) مسلم ( ) (ب) مسيحي ( )

٦ ـ الحالة التعليمية: (أ) أمي ( )

(ب) أقرأ واكتب ( )

(جـ) مؤهل أقل من المتوسط ( )

(د) مؤهل متوسط ( )

(هـ) فرق المتوسط ( )

(و) عالي ( )

(ز) فوق العالي ( )

٧ ـ الحالة الاجتماعية: (أ) أعزب ( ) (ب) متزوج ( )

(جـ) عدد الأبناء ( ) (د) مطلق ( )

(هـ) أرمل ( ) (و) هجر ( )

ـ لمن لديهم أبناء فقط يسأل ٨، ٩.

٨ ـ سن الأبناء:

النوع	متوسط السن لأقرب سنة
ذكور إناث	
المجموع	

٩ ـ الحالة التعليمية للأبناء:

النوع	أمي		يقرأ	أقل من	متوسط	فوق	عالي	فوق	المجموع
	دون	فوق	ويكتب	المتوسط		المتوسط		العالي	
ذكور إناث									
المجموع									

١٠ ـ الحالة التعليمية للزوجة/ الزوج (للمتزوجين فقط):

(أ) أمي (   )   (ب) يقرأ ويكتب (   )

(جـ) أقل من المتوسط (   )   (د) مؤهل متوسط (   )

(هـ) فوق المتوسط (   )   (و) عالي (   )

(ز) فوق العالي (   )

(ب) اقتصادية:

١١ ـ نوع العمل:

(أ) قطاع عام (   )   (ب) قطاع خاص (   )

(جـ) أعمال تجارية (   )   (د) حرفي (   )

(هـ) صاحب مشروعات استثمارية (   )   (و) لا يعمل (   )

(ز) أخرى تذكر:

١٢ ـ عمل الزوجة الزوج (للمتزوجين فقط):

(أ) قطاع عام (   )   (ب) قطاع خاص (   )

(جـ) أعمال تجارية (   ) (د) حرفي (   )

(هـ) صاحب مشروعات استثمارية (   )   (و) لا يعمل (   )

(ز) ربة منزل (   )   (ح) أخرى تذكر:

١٣ ـ مكان العمل:

النوع	داخـــل المدينة	خـــارج المدينة	المسافة بالدقيقة بين المدينة ومكان العمل
الزوج			دقيقة
الزوجة			دقيقة

١٤ ـ إجمالي الدخل الشهري للأسرة: جنيهاً

١٥ ـ تكاليف نفقات المعيشة شهرياً:   جنيهاً:

النوع	جنيهاً شهرياً	النوع	جنيهاً شهرياً
طعام		تعليم أبناء	
ملابس		تكلفة خدمات الكهرباء والمياه	
علاج الأسرة		مجاملات	
إيجار مسكن		نفقات أخرى	
المجموع			

١٦ ـ هل دخلك الشهري كاف لاحتياجات أسرتك؟

(أ) كاف ويزيد ( ) (ب) كاف ( ) (جـ) غير كاف ( )

١٧ ـ كيف تتصرف لزيادة دخلك الشهري:

(أ) أعمل ساعات إضافية ( )

(ب) أعمل في عمل آخر بعد الظهر ( )

(جـ) لا أعمل في الحكومة ( )

(د) أدير مشروع استثماري بالمدينة ( )

(هـ) بعمل أبنائي في مهن وحرف بالمدينة ( )

(و) أخرى تذكر:

١٨ ـ كيف تتصرف في حالة توفر جزء من دخلك؟

(أ) أستثمره في مشروع بالمدينة ( )

(ب) أحتفظ به في المنزل ( )

(جـ) شراء حلى ومجوهرات ( )

(د) شراء عقارات وأراضي ( )

(هـ) شراء سلع معمرة وكماليات ( )

(و) تجديد أثاث المنزل ( )

(ز) أحتفظ به في أحد البنوك ( )

(ح) لا يتوفر أي جزء من الدخل ( )

(ط) أخرى تذكر:

(جـ) العضوية في الجماعات المختلفة:

١٩ ـ عضو في أحد النقابات (أ) نعم ( ) (ب) لا ( )

٢٠ ـ عضو في نادي أو مؤسسة اجتماعية (أ) نعم ( ) (ب) لا ( )

٢١ ـ عضو في جمعية تنمية المجتمع (أ) نعم (   ) (ب) لا (   )

٢٢ ـ عضو في المجلس الشعبي المحلي (أ) نعم (   ) (ب) لا (   )

٢٣ ـ عضو في أحد الأحزاب السياسية (أ) نعم (   ) (ب) لا (   )

ثانياً: الهجرة والإقامة:

٢٤ ـ مدة الإقامة بالمدينة: (   ) شهر (   ) سنة

٢٥ ـ مكان الإقامة السابقة: (أ) حي/ قرية: ....

(ب) مركز/ مدينة: ....

(جـ) محافظة: ....

٢٦ ـ هل يتوفر لك مسكن في مكان آخر؟ (أ) نعم (   ) (ب) لا (   )

٢٧ ـ ما هي الأسباب التي جعلتك تفضل الإقامة بالمدينة؟

(أ) لعدم قدرتي الحصول على مسكن خارج المدينة (   )

(ب) لقرب المدينة من مقر عملي (   )

(جـ) لتوفر فرص العمل بالمدينة (   )

(د) البعد ضمن زحام العاصمة (   )

(هـ) لتوفر السكن بأجر مناسب بالمدينة (   )

(و) توفر المساحات الخضراء والهواء النقي (   )

(ز) تشجيع الآخرين للإقامة بالمدينة (   )

(ح) توفر الخدمات التي تحتاجها في الوقت المناسب (   )

(ط) أخرى تذكر:

٢٨ ـ هل تترك المدينة في حالة توفر مسكن آخر وبنفس الإيجار في حي أو منطقة أخرى بالقاهرة أو الجيزة؟ (أ) نعم (   ) (ب) لا (   )

٢٩ ـ هل تفضل لأبنائك مستقبلاً الإقامة الدائمة بالمدينة؟

	ما هي الأسباب؟		ما هي الأسباب؟
نعم	١ ـ	لا	١ـ
	٢ـ		٢ ـ
	٣ ـ		٣ ـ

ثالثاً: التخطيط العمراني للمدينة:

٣٠ ـ ما مدى مناسبة المدينة من حيث:

(١) مساحة المسكن (أ) مناسبة ( ) (ب) متوسطة ( ) (جـ) غير مناسبة ( )

(٢) تهوية المسكن (أ) جيدة ( ) (ب) متوسطة ( ) (جـ) رديئة ( )

(٣) المساحات الخضراء (أ) متوفرة ( ) (ب) إلى حد ما ( ) (جـ) غير متوفرة ( )

(٤) الشوارع: (أ) واسعة ( ) (ب) متوسطة ( ) (جـ) ضعيفة ( )

(٥) ارتفاع العمارات: (أ) مناسبة ( ) (ب) متوسطة ( ) (جـ) غير مناسبة ( )

(٦) دور العبادة: (أ) قريبة ( ) (ب) إلى حد ما ( ) (جـ) بعيد ( )

(٧) المدارس: (أ) قريبة ( ) (ب) إلى حد ما ( ) (جـ) بعيدة ( )

(٨) المستشفى: (أ) قريبة ( ) (ب) إلى حد ما ( ) (جـ) بعيدة ( )

(٩) السوق: (أ) قريب ( ) (ب) إلى حد ما ( ) (جـ) بعيدة ( )

(١٠) المواصلات: (أ) متوفرة ( ) (ب) إلى حد ما ( ) (جـ) غير متوفرة ( )

رابعاً: حالة المسكن:

٣١ـ نوع المسكن: (أ) اقتصادي ( ) (ب) متوسط ( ) (جـ) فاخر ( )

٣٢ـ عدد حجرات السكن بما فيها حجرة المعيشة (الصالة).......... حجرة

٢٣ ـ نوع حيازة السكن: (أ) سكن إداري ( )

(ب) سكن تمليك ( )

(جـ) أخرى تذكر:

٣٤ ـ حل يتوفر بالمسكن:

(١) سخان (أ) يوجد ( ) (ب) لا يوجد ( )

(٢) ثلاجة (أ) يوجد ( ) (ب) لا يوجد ( )

(٣) بوتاجاز (أ) يوجد ( ) (ب) لا يوجد ( )

(٤) تليفزيون (أ) يوجد ( ) (ب) لا يوجد ( )

(٥) فيديو (أ) يوجد ( ) (ب) لا يوجد ( )

(٦) سيارة (أ) يوجد ( ) (ب) لا يوجد ( )

٣٥ ـ من المسؤول عن صيانة المسكن؟

(أ) أنا المسؤول بمفردي ( )

(ب) أشترك مع جميع السكان ( )

(جـ) الحكومة هي المسؤولة وحدها ( )

(د) تشترك الحكومة مع السكان ( )

خامساً: الحاجات والخدمات الاجتماعية:

٣٦ ـ هل يتوفر بالمدينة العدد الكافي من المدارس المختلفة؟

(أ) نعم ( ) (ب) إلى حد ما ( ) (جـ) لا ( )

٣٧ ـ ما هي الخدمات التعليمية التي ترى ضرورة توفرها بالمدينة؟

(أ) إنشاء عدد أكبر من المدارس الابتدائية ( )

(ب) زيادة عدد المدارس الإعدادية ( )

(جـ) زيادة عدد المدارس الثانوي العام ( )

(د) إنشاء المدارس الفنية تجاري/ صناعي/ زراعي ( )

(هـ) إنشاء مراكز تدريب مهني وحرفي ( )

(و) فصول محو أمية ( )

(ز) فصول تقوية للأبناء ( )

(ح) أخرى تذكر :

٣٨ ـ هل يتوفر بالمدينة الخدمات الصحية اللازمة؟

(أ) نعم ( ) (ب) إلى حد ما ( ) (جـ) لا يتوفر ( )

٣٩ ـ ما هي الخدمات الصحية التي ترى ضرورة توفرها بالمدينة؟

(أ) إنشاء مستشفى عام ( )

(ب) فتح أجزاء خانات جديدة ( )

(جـ) إنشاء عيادات شاملة ( )

(د) إنشاء عيادات خاصة ( )

(هـ) وجود مركز لرعاية الأمومة والطفولة ( )

(و) وجود إسعاف ( )

(ز) وجود مركز تنظيم الأسرة ( )

(ح) أخرى تذكر :

٤٠ ـ هل يتوفر بالمدينة الأماكن اللازمة لشغل أوقات الفراغ؟

(أ) نعم ( ) (ب) إلى حد ما ( ) (جـ) لا يتوفر ( )

٤١ ـ ما هي الخدمات اللازمة لشغل أوقات الفراغ وترى ضرورة توفرها بالمدينة؟

(أ) إنشاء نادي رياضي بالمدينة ( )

(ب) وجود المقاهي ( )

(جـ) وجود سينما ( )

(د) وجود مكتبة أطفال ( )

(هـ) إنشاء نادي للطفل ( )

(و) إنشاء قصر ثقافة جماهيرية بالمدينة ( )

(ز) أخرى تذكر:

٤٢ ـ هل يتوفر بالمدينة خدمات الأمن اللازمة للسكان؟

(أ) نعم ( ) (ب) إلى حد ما ( ) (ج) لا ( )

٤٣ ـ ما هي خدمات الأمن التي ترى ضرورة توفرها بالمدينة؟

(أ) زيادة عدد جنود الشرطة ليلاً ( )

(ب) وجود مركز شرطة ( )

(جـ) وجود مركز مطافيء بالمدينة ( )

(د) أخرى تذكر:

٤٤ ـ هل يتوفر بالمدينة العدد الكافي من المواصلات والاتصالات؟

(أ) نعم ( ) (ب) إلى حد ما ( ) (جـ) لا يتوفر ( )

٤٥ ـ ما هي الخدمات التي ترى ضرورة توفرها لتدعيم المواصلات والاتصالات بالمدينة؟

(أ) زيادة عدد الأتوبيسات العامة ( )

(ب) زيادة عدد خطوط الأتوبيسات العامة ( )

(جـ) وجود محطات كافية داخل المدينة ( )

(د) زيادة عدد التليفونات العمومية ( )

(هـ) إنشاء مكتب بريد بالمدينة ( )

(ز) زيادة عدد خطوط السنترال بالمدينة ( )

(و) أخرى تذكر:

٤٦ ـ حدد بالترتيب الخدمات غير المتوفرة بالمدينة وتلجأ إلى المناطق والأحياء الأخرى للاستفادة منها:

(١)

(٢)

(٣)

سادساً: العلاقة بين إدارة المدينة والسكان:

	نعم	إلى حدما	لا
٤٧ ـ هل يتفهم المسؤولين بإدارة المدينة مشكلاتك؟			
٤٨ ـ هل تتصل بسهولة بالمسؤولين بإدارة المدينة؟			
٤٩ ـ هل يسارع المسؤولين بإدارة المدينة لمواجهة مشكلات السكان؟			
٥٠ ـ هل تبدي رأيك للمسؤولين في حل مشكلات المدينة؟			
٥١ ـ هل يعبر المسؤولون بالمدينة عن حاجاتك؟			

سابعاً: بناءات القوة بالمدينة:

٥٢ ـ حدد بالترتيب من الذي تلجأ إليه لمواجهة مشكلاتك وقضاء مصالحك بالمدينة؟

الوظيفة	السبب
١ـ	١ ـ
٢ ـ	٢ ـ
٣ ـ	٣ ـ

ثامناً: الاستثمارات وفرص العمل:

	نعم	إلى حدما	لا
٥٣ ـ لأصحاب المشروعات الاستثمارية دور ملموس في تنمية المدينة.			
٥٤ ـ يوجد بالمدينة فرص عمل أكثر من غيرها؟			

	نعم	إلى حدما	لا
٥٥ ـ أصحاب المشروعات الاستثمارية بالمدينة من سكانها.			
٥٦ ـ يوجد بالمدينة عدد كاف من المشروعات الاستثمارية			
٥٧ ـ المشروعات الاستثمارية بالمدينة أفضل من غيرها.			
تاسعاً: التعاون:			
٥٨ ـ أتعاون مع جيراني في صيانة المسكن.			
٥٩ ـ أشارك الآخرين أحزانهم وأفراحهم.			
٦٠ ـ أتعاون مع غيري في نظافة الشوارع.			
٦١ ـ أتعاون مع الآخرين في مواجهة مشكلاتهم.			

عاشراً: المشكلات وكيفية المواجهة:

٦٢ ـ حدد بالترتيب أهم مشكلات المدينة من وجهة نظرك وكيف يمكن مواجهتها:

المشكلات بالترتيب	كيفية المواجهة
١ ـ	١ ـ
٢ ـ	٢ ـ
٣ ـ	٣ ـ
٤ ـ	٤ ـ

الحادي عشر: مستقبل المدينة:

٦٣ ـ ما مستقبل المدينة من وجهة نظرك؟

(أ) كبر حجمها وازدحامها بالسكان (   )

(ب) زيادة عدد المشروعات الاستثمارية (   )

(جـ) هجرة سكانها (   )

(د) ازدياد عدد الشقق المغلقة (   )

(هـ) ازدياد حدة المشكلات (   )

(و) نقص الخدمات (   )

(ز) عدم تجانس السكان (   )

(ح) أخرى تذكر:

٦٤ ـ ما هي مقترحاتك التي يجب مراعاتها عند التخطيط لمدينة جديدة؟

١ـ

٢ـ

٣ـ

مميزات وعيوب الاستبيان:

تتمثل مزايا الاستبيان فيما يلي:

١ ـ استخدامه في جميع بيانات من أفراد منتشرين في أماكن بعيدة.

٢ ـ يتطلب تكاليف قليلة وبذل جهد بسيط.

٣ ـ ممكن تطبيقه على نسبة كبيرة من الحالات.

٤ ـ يتميز الاستبيان عن طريق المقابلة بالمرونة بحيث يمكن للباحث شرح ما يكون غامضاً للمبحوث.

٥ ـ يمكن للاستبيان عن طريق المقابلة أن يعطي فرصة للباحث لملاحظة سلوك المبحوث.

٦ ـ من خلال الاستبيان يتمكن الباحث من الحصول على استجابات لكل الأسئلة.

٧ ـ يعطي الاستبيان البريدي الفرصة للمبحوث للإجابة على الأسئلة بحرية ودقة.

٨ ـ يعطى الاستبيان البريدي للمبحوث الوقت الكافي للإجابة على الأسئلة.

٩ ـ يساعد الاستبيان البريدي في الحصول على بيانات حساسة أو أسئلة قد لا يجيب عليها المبحوث باستخدام الوسائل الأخرى.

وقد بينت إحدى الدراسات[1] أن هناك صعوبات تتعلق بالاستبيان وقسمتها إلى:

١ ـ صعوبات تتعلق بتصميم وإعداد الاستبيان:

وتتمثل في حاجة الاستبيان إلى جهد ووقت كبيرين، وصعوبة صياغة

---

(١) ـ انظر: عبد الباسط عبد المعطي، مرجع سبق ذكره ص: (٣٧٣).
ـ طلعت مصطفى السروجي، مرجع سبق ذكره، ص ص: (١٦٩ ـ ١٧٥).

الأسئلة، وكثرة الأسئلة، وصعوبة انتقاء الملائم منها، واختلاف مستوى المبحوثين علمياً وثقافياً، وعدم مناسبة الاستبيان لظروف المبحوثين من الناحية التعليمية أو الصحية. . . إلخ، وكبر حجم الاستبيان، ونسبة الدقة في الاستجابة المتوقعة، واللغة المشتركة التي تتفق ومستوى كل مبحوث، وصعوبات تتعلق بفنية تصميم الأسئلة ما بين مفتوحة ومغلقة، صعوبة الاتفاق على شكل ومضمون الاستبيان، صعوبة تحديد المفاهيم والمحددات التي تحتويها الاستمارة، ترجمة موضوع الاستبيان إلى محكات يعتقد أنها في مجملها تقيس موضوع الدراسة، صعوبة اختيار المتغيرات الفرعية وتعددها للمتغير الواحد.

٢ ـ صعوبات إجراء عمليتي الصدق والثبات:

وتتمثل في استغراق المحكمين وقتاً طويلاً، وصعوبة إجراء العمليات الإحصائية والمفاضلة بينها، عدم تخصص بعض المحكمين، وصعوبة حساب الاتساق الداخلي، ضيق المبحوثين من تكرار تطبيق الاستمارة مرة ثانية، صعوبة الحصول على عينة الصدق والثبات، وميل المبحوثين إلى تكرار إجابات بعض الأسئلة.

٣ ـ صعوبات تحديد إطار المعاينة:

وتمثلت في عدم توفير بيانات دقيقة وصادقة من مفردات مجتمع البحث، عدم الرجوع إلى المصادر الحديثة نتيجة للتغيرات التي تطرأ على مجتمع البحث، ويحتاج تحديد الإطار إلى جهد ووقت كبيرين.

وعدم تعاون بعض الأجهزة والمسؤولين مع الباحث، صعوبة تحديد نسبة العينة وتمثيلها لمجتمع البحث، عدم وجود قوائم معدة لذلك، نادراً ما نجد المبحوثين المجددين في الإطار في الواقع، وعدم توفر بيانات حديثة.

٤ ـ صعوبات إجراء المقابلة البحثية:

وتمثلت في الحاجة إلى جهد ووقت زمني طويل، زيادة عدد المبحوثين يؤثر على وقت ومناخ المقابلة، رفض بعض المبحوثين للمقابلة

ومقاومتهم لها أو انسحابهم قبل نهايتها، حاجة المبحوثين إلى جهد ووقت للإقناع، ضرورة موافقة جهات الأمن على إجراء المقابلة البحثية، تعدم توفر وقت للمبحوثين، تحيز بعض المبحوثين نحو إجابات ترضي الباحث، عدم إدراك بعض المبحوثين بأهمية البحوث وفهمهم للهدف من المقابلة فهماً خاطئاً، كثرة الأسئلة يدعو إلى ملل المبحوثين، صعوبات تهيئة مجتمع الدراسة، عدم تهيئة المبحوث للمقابلة، صعوبات إيجاد مكان لإجراء المقابلة معداً إعداداً جيداً.

٥ ـ صعوبات تتعلق بالمبحوثين:

وتتحدد في عدم إعطاء المبحوثين المعلومات الصحيحة اختلاف الثقافات الفرعية للمبحوثين، وتحيز بعض المبحوثين نحو إجابات الباحث، والخوف من الاستجابة على كثير من أسئلة الاستبيان، ادعاءاتهم المتكررة أنهم يعرفون كل النتائج مسبقاً، تعالى بعض المبحوثين على الباحث، عدم قدرة بعض المبحوثين التعبير عن أفكارهم، تساؤل بعض المبحوثين عن استفادتهم الشخصية من هذه الأسئلة، ضآلة الوعي البحثي، إعادة استمارة البحث أحياناً لأسباب خاصة مطالبة بعض المبحوثين بمقابل مادي، كثيراً ما يحاول المثقفون طلب الاستمارة والإجابة بدلاً من المبحوث.

٦ ـ الصعوبات المتعلقة بالتكويد:

حيث تحتاج إلى وقت زمني كبير وحاجة الأسئلة المفتوحة إلى جهد أكبر في تكويدها، عدم تصنيف الأسئلة تصنيفاً جيداً، عدم الرجوع إلى المتخصصين في مجال الترميز.

٧ ـ الصعوبات المتعلقة بالتحليل:

وتتحدد في صعوبات الربط بين الأسئلة وبعضها وصعوبات تتعلق بعلاقة الأسئلة الكمية بالكيفية، عدم الانطلاق من إطار نظري، تغلب الكيف على الكم، صعوبة التحليل الكيفي صعوبة استخدام الطرق الكمية لتفسير النواحي اللفظية.

ثالثاً: الملاحظة العلمية:

تعتبر الملاحظة العلمية وسيلة هامة من وسائل جميع البيانات لواقعيتها في ملاحظة سلوك وشواهد معينة في موقف أو مواقف محددة في زمن محدد، بغرض تحقيق هدف والحصول على مادة علمية معينة، فضلاً عن الاتصال المباشر بين الباحث «الملاحظ» والمبحوثين «الملاحظين» في موقف أو مواقف محددة سلفاً.

وقد لازمت الملاحظة الإنسان منذ فجر التاريخ لأهميتها ولكن شتان ما بين الملاحظة العابرة غير الهادفة غير العلمية وبين الملاحظة العلمية الهادفة.

ومن هنا نفرق بين الملاحظة العلمية وغير العلمية فيما يلي:

- الملاحظة غير العلمية ملاحظة عابرة في أي وقت، وتمر الشواهد والأحداث والسلوك دون إدراك واعي أو هدف محدد يريد الباحث تسجيله أو حقيقة علمية محددة للكشف عنها أو تفسير العلاقات القائمة بين الظاهرة المدروسة، ودون استخدام أدوات محددة لتسجيل ما يجب ملاحظته.. ولذا فإن الملاحظة العابرة ملاحظة بلا خطة توجه وتحدد إجراءاتها وتكتيكاتها.

- وبالنسبة للملاحظة العلمية يحدد الملاحظ هدفاً للملاحظة ومادة علمية يريد الحصول عليها وإدراك العلاقات بين الظاهرة الملاحظة في موقف أو مجموعة من المواقف المحددة سلفاً وفي وقت أو أوقات محددة، وقد يشارك الملاحظ ملاحظ أو أكثر للتأكد من صدق ما يلاحظ، وتعتمد على تدخل العقل لتفسير ما يلاحظ في وقت محدد وتعتمد على أدوات واقعية كالحواس وأدوات التصوير والتسجيل ويسجل ما يلاحظ في سجلات معدة مسبقاً وهو بذلك يلاحظ وفق خطة محددة سلفاً.

وترجع أهمية الملاحظة العلمية باعتبارها من أهم الأدوات البحثية التي يجب على الأخصائيين الاجتماعيين استخدامها لأنهم يتعاملون مع أفراد وجماعات ومجتمعات محلية، ولذلك يوفر لهم عملهم الميداني الفرص السانحة لملاحظة الأنماط السلوكية التي تصدر عمن يتعاملون

معهم[١] سواء أفراد أو أفراد داخل جماعة أو أفراد مجتمع معين وملاحظة تفاعلهم والأنماط الاجتماعية للتفاعل. وكذا ملاحظة المظهر الخارجي والتوتر والقلق وأنماط السلوك المختلفة.

وعلى الرغم من أن الملاحظة هي الأكثر أهمية على الأرجح هي الأكثر إهمالاً أيضاً في الآونة الأخيرة.

فلا شيء يمكن أن يستبدل الاتصال المباشر للباحث (الملاحظ) لملاحظة عملائه، ولا يمكن لأية تقنية أن تكون قادرة على الإيحاء بأفكار جديدة بالمقدار نفسه، ولذلك فإنه من الصعب تخيل دراسة سلوك جادة دون أن تلعب الملاحظة أي دور[٢].

وإذا ما كان الأخصائي الاجتماعي يتصل مباشرة بعملائه واستخدامه للتدخل المهني، ومهاراته الاتصالية والتفاعلية مع عملائه في موقف أو مواقف محددة لغرض وهدف محدد، فمن المتوقع أن استخدام الأخصائي الاجتماعي للملاحظة العلمية أمر واجب في دراساته وبحوثه العلمية لقدرته على الوفاء باستخدام هذا الأسلوب استخداماً علمياً.

وتتميز الملاحظة عن غيرها من أدوات جمع البيانات بأنها تفيد في جمع بيانات تتصل بسلوك الأفراد الفعلي، ثم أنها تفيد أيضاً في جمع البيانات في الأحوال التي يبدي فيها المبحوثين نوعاً من المقاومة للباحث، ويرفضون الإجابة على أسئلته، ومما يزيد في أهميتها أن الباحث يستطيع استخدامها في كافة تصنيف أنواع الدراسات[٣].

---

(١) عبد الباسط عبد المعطي، مرجع سبق ذكره، ص: (٤٧٣).

(٢) المرجع السابق، ص ص: (٣٧٩ ـ ٣٨٠).

(٣) لتصميم الاستبيان راجع:

- J. Ames A. Black, and Dean J. Chompion, Op - cit., P. 392.

- Devid Dodey, OP Cit.

- D. J. Castey D.A. Lury; OP. Cit, P. (74 - 115).

- C. Moser and Katkon, Survey Method in Social Investigation, London, Heinemann Educational = Books, 1975.

وبالرغم من أهمية الملاحظة إلا أن هناك بعض الحالات التي لا يتوفر فيها استخدام هذه الوسيلة في البحوث، وهي الحالات الماضية، وكذلك الحالات التي يرغب فيها الباحث في دراسة أنواع معينة من السلوك كالسلوك الجنسي أو بعض الأزمات والخلافات الأسرية، وكذلك المواقف التي يصعب فيها على الباحث أن يتنبأ بأنواع السلوك المطلوب دراستها(١).

وبالرغم من ذلك فقد حدد باكر T.L. Baker الأشياء التي يمكن للملاحظ ملاحظتها في الموضوعات التالية:

١ ـ موضوعات الملاحظة العلمية:

ويمكن تحديد الأشياء التي يمكن للباحث ملاحظتها في:

١ ـ البيئة The Environment وتمثل البيئة مجال الدراسة، وتختلف المادة العلمية التي يجب ملاحظتها طبقاً لاختلاف أهداف الدراسات، وتمثل البيئة في الخدمة الاجتماعية مجتمعاً محلياً أو بيئة منظمة.

٢ ـ الناس والعلاقات الاجتماعية بينهم.

٣ ـ السلوك والتفاعل والأنشطة.

٤ ـ السلوك اللفظي أو الفعلي.

٥ ـ الأشياء المادية.

٢ ـ الهيكل البنائي للملاحظة العلمية:

تتكون الملاحظة العلمية بكافة صورها وأنماطها من:

= - A.N. Oppenheim, Questionnaire Design and Attitude Measuremert, London, Heiremann Educational Books ltd., 1968, P. (36 - 41).

(١) انظر: ـ عبد الحليم رضا عبد العال، البحث في الخدمة الاجتماعية، القاهرة، دار الثقافة للطبع والنشر، ١٩٨٨.
طلعت مصطفى السروجي، مرجع سبق ذكره، ص ص: (١٧٤ ـ ١٧٦).

١ ـ ملاحظ أو أكثر لديهم القدرة والمهارة الكافية لإجراء الملاحظة.

٢ ـ هدف أو مجموعة من الأهداف محددة مسبقاً.

٣ ـ أدوات للملاحظة يتم تحديدها مسبقاً.

٤ ـ الملاحظون ويمثلون المجال البشري للدراسة.

٥ ـ موقف أو مجموعة من المواقف الطبيعية التلقائية في وقت أو أوقات محددة.

٦ ـ ربط الشواهد وتفسيرها وفق زمن محدد.

ولا تعتبر الملاحظة العلمية مجرد مشاهدة، كما أن تفسير السلوك الملاحظ لا يجب أن يكون عارضاً، فللملاحظة العلمية أركان لا بد من توافرها[1] وهي:

١ ـ لا بد أن يكون هدف البحث والتقصي العلمي، وراء ما يزمع الأخصائي الاجتماعي أن يلاحظه.

٢ ـ الملاحظة العلمية انتقائية، فهناك العديد من الأنماط السلوكية التي تصدر عن الوحدات الاجتماعية (فرد ـ جماعة ـ مجتمع محلي) إلا أن هدف البحث الذي يقوم به الأخصائي هو الذي جعله يختار نمطاً سلوكياً معيناً يركز عليه لملاحظته.

٣ ـ النمط السلوكي الذي يدرس هو المتكرر فإذا لم يتكرر النمط السلوكي المطلوب ملاحظته فإنه يسقط، أما النمط السلوكي المتكرر فهو الذي يخضع للدراسة.

٤ ـ يعتبر التفسير هو الشق الثاني للملاحظة العلمية، فلا بد أن نخضع الأمور التي تمت ملاحظتها للتفسير العلمي، أما تدوين النتائج التي تم ملاحظتها فقط فلا يؤدي إلى أية نتائج علمية.

(١) عبد الحليم رضا عبد العال: البحث في الخدمة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره.

٥ ـ لا تصبح الملاحظة العلمية سليمة إذا كان الأخصائي الاجتماعي مصدر استثارة الوحدة الاجتماعية التي يقوم بملاحظتها، ولذلك يجب أن يبدأ الباحث الملاحظة بعد أن يتأكد من أن وجوده لا يعد مثيراً لمن يقوم بملاحظتهم.

٣ ـ التخطيط للملاحظة العلمية:

يجب على الباحث تحديد خطة للملاحظة العلمية تتمثل في:

١ ـ تحديد الهدف من إجراء الملاحظة والمادة العلمية المراد الحصول عليها، والتي يجب أن تتفق مع أهداف وفروض الدراسة.

٢ ـ تحديد أسلوب الملاحظة الأمثل للحصول على هذه المادة عن الملاحظين.

٣ ـ تحديد الطريقة المثلى لصدق المادة الملاحظة، هل سيعتمد الباحث على نفسه فقط أم سيستعين بملاحظين آخرين ومن هم؟ وتدريبهم؟ وما هي الجوانب التي سيلاحظونها؟

٤ ـ تحديد الأسلوب الأمثل لتسجيل الملاحظة، والتأكد من صدق هذا الأسلوب ولماذا هذا الأسلوب دون الأساليب الأخرى؟

٥ ـ إعداد مجال الدراسة لإجراء الملاحظة.

٦ ـ يجب على الباحث تحديد من هم الذين سيتم ملاحظتهم؟

٧ ـ ويحدد كذلك الموقف أو المواقف التي سيتم ملاحظتها.

٨ ـ تحديد زمن الملاحظة.

٤ ـ القواعد التنظيمية لإجراء وتنفيذ خطة الملاحظة:

هناك قواعد عامة يمكن الاسترشاد بها عند القيام بالملاحظة وتحليل المواقف الاجتماعية إلى عناصر أولية لها دلالتها بالنسبة للباحث نوجزها في:

أ ـ مجالات الملاحظة:

يتعين على الباحث أن يدخل ضمن مجالات ملاحظاته كل الأشياء أو الوقائع أو الظواهر أو العلاقات ذات الصلة بموضوع بحثه، وهذا بطبيعة الحال يرتبط بالهدف من الملاحظة.

ب ـ أسلوب الملاحظة:

تحديد أسلوب الملاحظة بسيطة بدون مشاركة أم مشاركة الباحث وتدخله مع عدم إشعار المبحوثين بأنهم تحت الملاحظة ولماذا هذا الأسلوب؟

جـ ـ المشاركون في إجراء الملاحظة:

إذا شارك في إجراء الملاحظة أكثر من باحث واحد، فمن الضروري أن يتضمن كل منهم في جانب معين من الموضوع الذي تجري ملاحظته من أجل دراسته[1] ومن الضروري تدريبهم وإدراكهم بأهمية الدراسة وأهدافها، والتأكد من حسن استخدامهم لأدوات الملاحظة، وكذلك تدريبهم على تسجيلها.

وقد يلاحظ المشاركون في إجراء الملاحظة ما يلاحظه الباحث وذلك للتأكد من صدق ما يلاحظ فعلاً.

د ـ الموقف أو السلوك الملاحظ:

قد يحدث في أماكن مختلفة، منزل، جماعة ما، مصنع، مجتمع محلي، وهي الوحدة التي يتعامل معها الأخصائي الاجتماعي، ومن الضروري أن يعرف الباحث أنماط السلوك المرغوب فيها أو المسموح بها والأنماط الأخرى الغير مرغوب فيها، أو الغير مسموح بها في كل موقف.

---

(١) انظر: يتودور كابلو: البحث السوسيولوجي، دار المروج ١٩٨٥.

- Selltize, Research Methods in Social Relation, Herty Holt, 1960, P. (404).

وكذلك عدم تدخل الباحث الملاحظ أو الملاحظين الآخرين لاستشارة الموقف أو السلوك للوحدة الملاحظة.

هـ - وحدة الملاحظة:

١ - الوحدة التي يتعامل معها الأخصائي الاجتماعي، الفرد، الجماعة، المجتمع، ويجب أن يتجه اهتمام الباحث هنا نحو معرفة عدد المشاركين في الموقف الذي يقوم بدراسته، ومدى نشاطهم وخصائصهم المختلفة.

٢ - لا بد أن يتأكد القائم بالملاحظة من مدى التعارض بين ما يقولونه الناس وبين ما يمارسونه بالفعل، أو يتبين عن طريق الملاحظة صحة ما يدلي به أفراد البحث من معلومات دون إشعارهم بأنهم يخفون الحقيقة أو يتهربون منها.

٣ - هل هناك هدف عام يجمع المشتركين في الموقف، مثل المناسبات الاجتماعية الرسمية وكيف يستجيبون لهذه الأهداف وما مدى تواجدهم بها.

٤ - ما هي أنماط السلوك الفعلية التي يمارسها الأفراد في الموقف؟

٥ - هل الموقف أو السلوك الملاحظ فريد أم متكرر؟

و - عدد مرات الملاحظة:

وعدد مرات الملاحظة للوحدة هل مرة واحدة أو أكثر من مرة، ومدة الملاحظة في المرة الواحدة، والفاصل الزمني بين كل مرة من مرات الملاحظة عند تكرارها وانتظامها.

ز - زمن الملاحظة:

ويقصد به الوقت المستغرق في عملية الملاحظة، ويجب اختيار الوقت الذي يتيح الفرصة للباحث للإلمام بالجوانب المختلفة التي تحقق أهداف الملاحظة، وكذلك تجيب على مدة وتكرار متى حدث الموقف أو السلوك؟

والفترة الزمنية التي يستغرقها.

ر ـ تسجيل الملاحظة:

على الباحث تسجيل المادة العلمية المراد ملاحظتها في استمارات معدة مسبقاً، وتقيس ما يجب عليه ملاحظته، وأن يختار الأدوات الأخرى التي قد تساعده مثل آلات التصوير وغيرها. ويفضل أن يتم التسجيل الفعلي لما يتم ملاحظته أولاً بأول في نفس يوم الملاحظة، حتى لا يؤدي غير ذلك إلى فقدان الحقيقة وغيابها.

٥ ـ مهارات الباحث الملاحظ:

من أهم المهارات التي يجب أن يكتسبها الباحث الذي يقوم بالملاحظة ما يلي:

١ ـ القدرة على الاتصال بالآخرين، والوحدة التي يتعامل معها مجال دراسته، ودون أن تدرك الوحدة أنها تحت الملاحظة.

٢ ـ قوة الملاحظة وإدراك ما وراء السلوك والوقائع ودوافع هذا السلوك وتلك الوقائع.

٣ ـ المهارة في التسجيل، لتسجيل الشواهد والوقائع والسلوك دون طمس للحقائق.

٤ ـ مسايرة العادات والتقاليد السائدة في الوحدة، مجتمع الدراسة، حتى لا يكون وجوده غير مرغوب فيه.

٥ ـ القدرة على أن ينظم نتائجه[1] ويقدمها للقارىء من خلال وصف مكتوب كتابة جيدة، ومن الأشياء التي تساعد على تنظيم البيانات، استخدام موضوع أساسي Theme من بينها ينظم الباحث من خلاله البيانات التي

---

(١) انظر: عبد الباسط حسن: مرجع سبق ذكره، ص ٣٣٠.

- Therese L. Baker, Doing Social Research. N.Y., Mcgrow-Hill Book Company, 1988.

جمعها، ويحاول الباحث من خلال الوصف أن يعيد عرض المواقف التي لاحظها أثناء جمعه للبيانات، ويجب على الباحث أن يربط وصفه للسلوك أو المواقف التي لاحظها بإطار نظري يكشف دلالتها الاجتماعية ويلقي الضوء على الإطار العام لحياة الجماعة البشرية.

٦ ـ المهارة التفسيرية، والقدرة على ربط الشواهد والأحداث والسلوكيات، فالملاحظة العملية ليست مجرد تسجيل فقط لما يلاحظه ولكن تتضمن أيضاً تفسير ما يجب ملاحظته، وربطه زمنياً بالمواقف والشواهد والإجابة دائماً عن لماذا؟ لماذا حدث هذا الموقف أو السلوك؟ ولماذا في هذا الوقت بالذات؟ وما الوقت الذي يستغرقه الموقف أو السلوك المشاهد؟ ومدى تعارضه أو توافقه مع سلوكياته أو مواقفه السابقة وكذلك مع سلوك ومواقف الآخرين؟

٦ ـ تصنيف الملاحظة العلمية:

من وجهات النظر في تصنيف الملاحظة العلمية نجد أن ولين يونج P. Young سيللتز Seutize ومن معهما ويتفق معهم كذلك باكر T.L. Baker[(١)] على أن أنواع الملاحظة هي:

أ ـ الملاحظة غير المضبوطة:

وتنقسم إلى ملاحظة بسيطة بغير مشاركة من قبل الباحث وملاحظة بسيطة بالمشاركة حيث يشارك الباحث الملاحظون دون إدراكهم أنه يلاحظهم.

ب ـ ملاحظة منتظمة:

والملاحظة هنا في فترات منتظمة حيث يسمح ذلك للباحث بإجراء المقارنات أو التغيرات التي قد تطرأ على الوقت أو السلوك الملاحظ،

---

(١) عبد الباسط عبد المعطي: مرجع سبق ذكره ص (٢٦٢).

وتستخدم في الدراسات الوصفية أو التجريبية، وتستخدم في هذه الملاحظة وسائل مثل الصور الفوتوغرافية، المذكرات التفصيلية، الخرائط، المقاييس السوسيومترية ويصنفها البعض إلى[١]:

١ ـ ملاحظة غير مقيدة:

وفيها يتم ملاحظة المواقف الحياتية الواقعية بدون محاولة الباحث تغيير ذلك الموقف الواقعي وبدون استخدام أدوات أو أجهزة أثناء عملية الملاحظة.

٢ ـ ملاحظة مقيدة:

وفيها يقنن الموقف حتى يتفق مع الشروط المثلى للملاحظة، وقد يختار من يتعرضون للملاحظة من مجتمع البحث بطريقة معاينة سليمة إحصائياً كما تستخدم في عملية الملاحظة بعض الأدوات مثل التصوير الفوتوغرافي أو المقاييس السوسيومترية.

وهناك نوع آخر من الملاحظة هو الملاحظة الحية وهي الأقرب إلى الملاحظة غير المقيدة وتصلح الملاحظة الجية مع مفردات البحث ممن لا يستطيعون الاستجابة إلى صحيفة البحث (مثل الأطفال) أو مع مفردات بحث لا يرغبون في الإجابة على أية أسئلة توجه إليهم، وتمتاز الملاحظة الحية بأنها تدرس الظاهرة أثناء وقوعها فعلاً.

يختار الباحث نوع الملاحظة المناسب طبقاً للموقف أو السلوك الذي يجب ملاحظته وطبقاً لنوعية المبحوثين أنفسهم ونوعية هذه المواقف أو السلوك وكذلك طبقاً لأهداف الدراسة والمادة العلمية المراد الحصول عليها من وحدة التحليل التي يلاحظها وطبقاً لقدراته وإمكانياته.

وأياً كان نوعية الملاحظة المستخدمة فيجب:

---

(1) Therese L. Baker, OP. Cit.

أن تعطى فترة الملاحظة فترة ظهور الموقف أو السلوك الملاحظ مما يعطي الفرصة كاملة للباحث لملاحظة ما يجب أن يلاحظه منذ بداية الموقف أو السلوك أو أولى تكراراته والتأكد من سلامة أدوات الملاحظة التي يستخدمها، وتحديد فترات الملاحظة خاصة في الملاحظة المنتظمة.

٧ ـ تسجيل الملاحظة:

الملاحظة العلمية أياً كان نوعها لا يمكن أن تكون وتحقق الفائدة المرجوة من استخدامها دون تسجيل دقيق لما يجب ملاحظته، والتسجيل يكون فورياً أو متزامناً لكل البيانات الملاحظة على أن يتم ذلك التسجيل بالدقة واحتوائه على مختلف التفاصيل ويغطي كل جوانب الظاهرة الملاحظة ويكون التسجيل في عبارات محددة ودقيقة وبحيث لا يختلط الأمر أو تختلف المفهومات وأن يكون الوصف قاصراً على الظاهرة المدروسة وما يجب ملاحظته فعلاً وليس على تخيلات الملاحظ أو ما يمكن أن يراه، وأن يتم وصف البيانات بشكل كمي كلما كان ذلك ممكناً مما يتيح للباحث استخدام الطرق والأساليب الإحصائية للتوصل إلى نتائج من خلال جداول الملاحظة والتي تحدد عدد مرات تكرار حدوث السلوك أو المواقف في وقت محدد ولفترة محددة ويمكن استخدام المقاييس لتحويل البيانات الملاحظة إلى بيانات كمية يمكن التعامل معها إحصائياً.

وقد يستخدم الباحث جداول معدة مسبقاً لتسجيل ما يلاحظه، قد يستخدم بالإضافة إلى ذلك أدوات أخرى للتسجيل مثل التصوير الفوتوغرافي.

وتوجد أساليب عدة للتسجيل وتحليل المعلومات المسجلة ويجب على الباحث أن يقوم بالتسجيل بنفسه وفي حالة الاستعانة بملاحظين آخرين أن يسجل كل ملاحظة بمفرده دون الاطلاع على تسجيل الآخرين بعد تدريبهم على التسجيل. وأن يتم التسجيل فوراً في نفس اليوم حتى لا تفقد المادة العلمية التي تم ملاحظتها.

٨ ـ بعض النقاط التي يجب مراعاتها في الملاحظة:

أ ـ يجب على الباحث تحديد الإطار المرجعي لمادة ملاحظته على أن يكون هذا التحديد واضحاً ولا يحتمل الشك، فمثلاً لو أراد الباحث ملاحظة موقف حل مشكلة في جماعه.

الإطار الذي سيحدد فيه فئات سلوك الجماعة. مثل السلوك الفردي بالنسبة لاستجابات باقي أفراد الجماعة أو ما يقصده الفرد نفسه من سلوكه ومن الجائز استخدام الاثنين معاً.

ب ـ يجب على الباحث تحديد وحدات ملاحظته هل هي تزود جماعة فرعية ـ جماعات ـ قائد للجماعة ـ أو بعض أفراد مميزين فيها كما يقوم الباحث بتحديد الوحدات الاجتماعية الزمنية التي سيجري فيها الملاحظة...

ويجب ملاحظة الاختلافات والفروق الفردية بين الملاحظين ويمكن التغلب على هذه الفروق بزيادة تدريب الباحثين وتوضيح تعريفات لفئات السلوك توضيحاً تاماً لهم.

جـ ـ تبسيط الإجراءات الملاحظة بقدر الإمكان مثلاً تقسيمات فئات السلوك يجب أن تكون في أقل نطاق ممكن حتى لا تؤثر كثرة التقسيمات على دقة الملاحظة للباحث.

ويسهل عليه تسجيل الإجراءات بدون الرجوع لتعاريفات الفئات.

د ـ كلما زادت فترة تدريب الباحثين على إجراءات الملاحظة كلما زادت الدقة ومعامل ثبات الأدوات المستخدمة ويحسن أن نبدأ برنامج التدريب بشرح مفصل لأهداف الدراسة والنظريات المستخدمة فيها بالإضافة إلى إيضاح شرحاً لفئات السلوك وقواعد استخدامها وكذلك إيضاح الغرض في كل فئة بالنسبة لفئات السلوك وقواعد استخدامها بالإضافة إلى الفروض المفروضة في الدراسة.

هـ ـ في المحاولات الأولية لاستخدام أداة الملاحظة، من المستحسن إجراء مقابلات حرة مع الأفراد الموضوعين تحت الملاحظة وذلك للتحقيق ومطابقة ما لاحظه الباحث في سجله وما فعلوه أو شعروا به أثناء

الموقف[1].

٩ ـ استخدامات الملاحظة:

إن ملاحظة التفاعل الاجتماعي تبدأ من التسجيل المنظم لأنماط السلوك المتبادلة بين شخصين إلى الاندماج في مجتمع أو ثقافة معينة بصورة كلية بحيث يصبح الباحث عضواً في هذه الثقافة ومشاركاً في الحياة الاجتماعية لأعضاء هذا المجتمع.

ومن خلال هذا الدور يستطيع أن يقدم تقريراً عملياً متكاملاً عن كل ما وراء السطح، حتى يتعمق فهم البناء الاجتماعي القائم فيها بالكيفية الواقعية.

وهكذا نستخدم الملاحظة المباشرة استخداماً واسع النطاق شأنها شأن أدوات جمع البيانات الأخرى في اكتشاف الانتظامات في البناء الاجتماعي والعمليات الاجتماعية سواء في المجتمعات أو المواقف الاجتماعية أو الجماعات الاجتماعية.

وفيما يلي أهم مجالات استخدام الملاحظة في البحوث الاجتماعية:

أ ـ ملاحظة المواقف الطبيعية:

حيث تجري التفاعلات الاجتماعية بين الأفراد في مواقف طبيعية مثل التفاعلات في الحياة الأسرية وفي مواقع العمل المختلفة.

ونشير في هذا الصدد إلى استخدام علماء الأثنوجرافيا والأنثروبولوجيا لطريقة الملاحظة في المجتمعات المحلية.

ب ـ ملاحظة المواقف المضبوطة:

وهذه هي المواقف التي نستطيعها لكي نتمكن من ملاحظة وتسجيل أنواع معينة من التفاعلات الاجتماعية التي نعتبرها ذات أهمية خاصة أو في

---

(١) عبد الحليم رضا عبد العال: مرجع سبق ذكره ص ص (٨٤ ـ ٨٥).

المؤسسات التي تأخذ شكل الملاحظة العملية.

جـ ـ استخدام الملاحظة في الدراسات المقارنة:

في هذه الدراسات يستهدف الباحث الوصول إلى عدد من التنظيمات مثل الدراسات التي تستخدم الملاحظة في دراسة السجون والمنظمات الصناعية والبيروقراطية.

د ـ استخدام الملاحظة في المرحلة التمهيدية:

من أجل زيادة ألفة الباحث بالظواهر التي يقوم بدراستها وتكوين صورة مبدئية عن نوعية المعلومات التي سيحصل عليها كما تساعده أيضاً في تصور إجراءات أكثر دقة للملاحظة خلال المراحل المتقدمة من البحث[١].

١٠ ـ صدق وثبات الملاحظة:

يجب التأكد من صدق الملاحظة قبل الأخذ بها وضرورة ضمان ثبات الملاحظة أي الحصول على نفس النتائج من نفس المبحوثين في ظل نفس الظروف مع اختلاف الملاحظين.

ويمكن التأكد من صدق وثبات الملاحظة عن طريق:

أ ـ قيام الباحث بإجراء فترة ملاحظة وتدوينها ثم فترة ملاحظة أخرى وتدوينها ويقوم بمقارنة نتائج فترتي الملاحظة لمعرفة مدى الاتفاق أو الاختلاف بين نتائج الملاحظة في الفترتين.

ب ـ قيام الباحث بالملاحظة وتدوين النتائج وفي نفس الوقت يستعين بالفيديو في الملاحظة ثم يعيد الملاحظة أثناء عرض التسجيل (صوت وصورة) ويقارن بين نتائج ما لاحظه في تدوينه في المرتين[٢].

---

(1) Richard M. Grinnell-Jr., Social Work Research and Evaluation, N.Y. FE Peacack Rublishers Inc., 1985.

(٢) انظر: عبد الحليم رضا عبد العال: مرجع سبق ذكره.

جـ ـ استخدام ملاحظين وتدوين كل منهما على حدة في نفس الوقت ثم إيجاد الفروق بين التسجيلين ودلالتها الاحصائية.

د ـ استخدام أكثر من ملاحظين وتدوين ملاحظات كل منهم دون الرجوع إلى الآخر أو استشارته، ثم إعادة التطبيق مرة أخرى وتكرار عملية الملاحظة بفاصل زمني يسمح باستبعاد آخر الذاكرة في عمليتي الملاحظة والتسجيل، ثم إيجاد نسب الاتفاق بين الملاحظين.

حيث أن النسبة المئوية:

$$\text{ثبات الملاحظة} = \frac{\text{عدد مرات الاتفاق في الملاحظة}}{\text{جملة عدد مرات الاتفاق + عدد مرات الاختلاف}} \times ١٠٠$$

١١ ـ مزايا وعيوب الملاحظة العلمية:

تعتبر الملاحظة نشاط علمي هام لتكوين رؤية مجموعة من الأنشطة المعتادة في حياة شخص أو جماعة لأنه قلما يستطيع الشخص العادي رؤية هذه الأنشطة في دلالتها، السيولوجية كما لا يستطيع أن يحدد هذه الدلالة للباحث خلال المقابلة كما أن التفاعلات التي يصعب وصفها أو التي يمتنع الأفراد عن التحدث عنها تخضع في الغالب للملاحظة شريطة أن تكون رؤيتها متاحة للمشاهد الواحد ويمكن أن تقابل البحث القائم على الملاحظة بعض العوائق بطبيعة الحال فهو يستهلك وقتاً طويلاً ولا يكون دائماً مشجعاً من حيث نوعية البيانات المطلوبة، كما أن الباحث لا يمكن أن يعين وقتاً للملاحظة بما يتلاءم مع شروطه فقط.

وربما يكون أكثر المشكلات إثارة للاضطرابات في الملاحظة هي مشكلة:

١ ـ تحيز الباحث في عرض النتائج.

٢ ـ الإنتقاء غير المقصود في الإدراك والتسجيل والعرض.

٣ ـ إضفاء معان لا يقصدها الفاعلون أنفسهم.

٤ ـ أن يعتبر خطأً حادثة عارضة لها صفة الخصوصية حادثة متكررة.

٥ ـ التأثير في السلوك من خلال وجوده.

٦ ـ خطأ الحواس وأدوات الملاحظة نفسها.

٧ ـ تباين استخدام أنواع الملاحظة ووحدة الملاحظة.

فالملاحظة بالمشاركة لا تستخدم مثلاً مع المرضى بأمراض معينة[1].

٨ ـ لا تستخدم في بعض الصور الخاصة بالتفاعل الاجتماعي كالتفاعلات العائلية بين الأزواج والتفاعلات بين المنحرفين.

٩ ـ لا تستخدم في التنبؤ بالسلوك أو المواقف.

١٠ ـ تتأثر بالإطار المرجعي للباحث ووجهة نظره.

١١ ـ قد تتأثر ببعض جوانب الضبط التي تستخدم في الملاحظة المنظمة في تلقائية المواقف الاجتماعية وإن كانت تقلل من التأثيرات الذاتية للباحث[2].

ومن ثم فللملاحظة العلمية حدود كأسلوب من أساليب جمع البيانات تعكس الأفعال وردود الأفعال والخصائص الموضوعية للموقف أو السلوك وتصلح أياً كان نوعها مع الأفراد والجماعات الصغيرة.

---

(١) انظر: ـ المرجع السابق ص: (٢٨٤).
ـ محمد علي محمد: مرجع سبق ذكره ص: (٤٥٤ ـ ٤٥٥).

(٢) انظر: ـ محمد الجوهري، عبد الله الخريجي، مرجع سبق ذكره.
ـ عبد الباسط عبد المعطى، مرجع سبق ذكره، ص: (٢٦٢).

سادساً:
كيفية التجميع والترميز والتحليل للبيانات في بحوث الخدمة الاجتماعية:

تعمد عملية جمع البيانات من الميدان عملية أساسية من عمليات البحث العلمي، وبصفة خاصة في بحوث ودراسات الخدمة الاجتماعية نظراً لطبيعتها العملية الميدانية، حيث تعتمد عليها بحوث ودراسات الخدمة الاجتماعية اعتماداً كلياً.

حيث أن المادة العلمية التي يتم الحصول عليها من الميدان تفيد في:

١ ـ ثراء البناء المعرفي النظري الخاص بالخدمة الاجتماعية.

٢ ـ التوصل إلى نماذج علمية للممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في مجالات ممارساتها المختلفة، مما يفيد في الارتقاء بمستوى المعرفة العلمية للمهنة، والتوصل إلى نظريات علمية خاصة بالخدمة الاجتماعية.

٣ ـ التوصل إلى استراتيجيات جديدة أكثر ملاءمة ولياقة واختبار استراتيجيات الخدمة الاجتماعية القائمة وقدرتها على تفسير الوقائع الخاصة بالممارسة في المجالات المختلفة، ومن ثم تحديد أدوار وتكتيكات أكثر واقعية وقدرة على التنفيذ وأكثر فعالية في الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في مجالاتها المتعددة. . .

ومن ثم فإن أي خطأ متعمد أو غير متعمد في البيانات الميدانية يؤثر

على البحث وأهداف إجرائه وثراء البناء المعرفي الخاص بالخدمة الاجتماعية والارتقاء بمستوى المعرفة ومن ثم فاعلية التدخل المهني للخدمة الاجتماعية، ومن ثم يعتبر جهداً وإنفاقاً دون عائد..

ومن هذا المنطلق وجب على الباحث الاهتمام بهذه العملية اهتماماً بالغاً لصدق المادة العلمية التي يحصل عليها من الميدان، وتقليل احتمالات الخطأ إلى أقل ما يمكن ومواجهة الصعوبات التي قد تعوق جمع البيانات أولاً بأول بل وتوقع هذه الصعوبات مسبقاً، والتخطيط لكيفية مواجهتها.

ويجب على الباحث قبل إجراء هذه العملية:

١ ـ التأكد من صحة منهجية البحث، وقدرة هذه المنهجية على تحقيق أهداف دراسته، والانتهاء من تحديد الخطوات والإجراءات المنهجية لدراسته قبل جمع البيانات.

٢ ـ تحديد أنسب المناهج التي تحقق أهداف دراسته، وتختبر فروضه العلمية.

٣ ـ تصميم أدوات الحصول على المادة العلمية الكمية منها والكيفية في صورتها النهائية والتأكد من صدق وثبات هذه الأدوات وذلك للاطمئنان للنتائج والمادة العلمية التي سوف يتم الحصول عليها من الميدان.

٤ ـ تحديد إطار المعاينة الخاص بدراسته وتحديد عينة الدراسة تحديداً دقيقاً ضماناً لتمثيل العينة لمجتمع الدراسة تمثيلاً سليماً، وأن المادة العلمية التي سوف يتم الحصول عليها تعبر عن الكل وليس الجزء...

٥ ـ تحديد الصعوبات المتوقعة أثناء جمع البيانات وكيفية مواجهتها.

٦ ـ تصميم خطة لجمع البيانات من الميدان للإجابة على أسئلة:

- من الذي سيجمع البيانات؟ ومن يراجعها ميدانياً ومكتبياً؟
- ما الفترة اللازمة لجمع البيانات؟
- ما أنسب وقت لجمع البيانات من المبحوثين؟

ـ الفترة الزمنية اللازمة لجمع البيانات من المفردة الواحدة؟

ـ ما التكلفة المالية اللازمة للانتهاء من جمع البيانات؟

ـ ما الإجراءات التي سوف يتم اتخاذها قبل جمع البيانات؟

ـ هل سيتم جمع البيانات بمفرده؟ أم سيستعين بجامعي بيانات؟ ومن هم؟

ـ هل سيؤدي جمع البيانات إلى تعطل سير عمل المبحوث؟

ـ متى سيلجأ الباحث إلى اختيار العينة البديلة؟

ـ ما أنسب الأماكن لإجراء المقابلة البحثية؟

٧ ـ ضرورة إعداد دليل إرشادي لجامعي البيانات يوضح الإجابة على كل الأسئلة السابقة:

أولاً: طرق جمع البيانات:

يستخدم الباحث إحدى طريقتين للحصول على البيانات من الميدان:

١ ـ **الطريقة الفردية**: وفيها يتم مقابلة الباحث للمبحوث بمفرده.

وفي هذه الطريقة يجب على الباحث اختيار أنسب الأماكن لإجراء المقابلة. وأنسب الأوقات التي سيتم فيها المقابلة. وأن يكون مدرباً على إجراء مثل هذه المقابلات، ويجب التخطيط لإجراء المقابلة، وكيفية توجيه الأسئلة والتغلب على الصعوبات التي تواجهه أثناء إجراء المقابلة، وتحديد المقدمة التي يقولها للمبحوث قبل توجيه الأسئلة... إلخ.

وشكر المبحوث عقب انتهاء المقابلة، أو كيفية تسجيل الملاحظة في حالة استخدامها، والتخطيط لإجراء الملاحظة، وكيف....؟ ومتى...؟ يسجل ملاحظاته.

مزايا وعيوب الطريقة الفردية:

من مزايا هذه الطريقة أنها تسمح للمبحوث بمناقشة الباحث ويفسر الباحث للمبحوث بعض الأسئلة أو الاستفسارات حول بعض الأسئلة، ويطمئن المبحوث للسرية، ويسمح للباحث بتدوين بعض ملاحظاته مثل لباقة المبحوث، مظهره بعض سماته الشخصية تلعثمه في الكلام وغيرها من الخصائص التي قد تكون مفيدة في الدراسة نفسها إذا تطلبت متغيراتها ذلك.

ومن العيوب القليلة لهذه الطريقة، زيادة الوقت والجهد والتكلفة.

٢ ـ الطريقة الجمعية في جمع البيانات:

وفي هذه الطريقة يقوم الباحث بجمع البيانات من عدد من المبحوثين، حيث قد يتطلب الأمر ذلك، وغالباً ما يكون المبحوثين على درجة من الثقافة تسمح لهم بالإجابة على الأسئلة وفهمها.

مثل ذلك قيام الباحث بجمع بيانات من تلاميذ فصل دراسي يمكنه باستخدام هذه الطريقة أن يوزع عليهم الأداة التي يريد منهم الإجابة عليها.

وفي هذه الطريقة يجب على المبحوث أن يلقي تعليماته وإرشاده للمبحوثين عقب توزيع الأداة عليهم، ويستحسن قراءة الأسئلة عليهم مرة واحدة قبل إجابتهم عليها إذا تطلب الأمر ذلك وأن يرد على استفساراتهم حول الأسئلة.

مزايا وعيوب الطريقة الجمعية:

وهذه الطريقة مفيدة في اختصار الوقت والجهد والمال ولا تحتاج لعدد كبير من جامعي البيانات.

إلا أنه من عيوبها، قد تؤثر على سرية البيانات من ناحية ولا تسمح للباحث بتدوين ملاحظاته من ناحية أخرى، كما أن المبحوث قد لا يفهم بعض الأسئلة وفرص الحوار والمناقشة مع الباحث محدودة.

ثانياً: القائم بجمع البيانات:

المسؤول عن استخدام أدوات الدراسة وإجراءاتها الميدانية لجمع البيانات من المبحوثين، وذلك باتباع خطة الدراسة الميدانية والاسترشاد بتعليمات جمع البيانات وقد يكون:

١ ـ الباحث نفسه:

دون الاستعانة بآخرين لجمع البيانات من الميدان باعتبار الباحث أكثر فهماً لبحثه، ومشكلة دراسته وفروضه، وهو الذي صمم أدوات دراسته للحصول على بيانات كمية أو كيفية أو هما معاً وحدد إطار معاينته واختار عينته بأسلوب علمي سليم، وحدد أنسب وأفضل الطرق للحصول على المادة العلمية.

غير أن هناك فروق بين الباحثين في جمع البيانات حيث يتباين الباحثين طبقاً لخبراتهم الميدانية، وكيفية إجراء المقابلات البحثية، وازدياد خبرة الباحث تتوقف على تكرارات جمعه للمادة العلمية في أكثر من دراسة، بالإضافة إلى مجموعة من السمات يجب توفرها في جامع البيانات نعرضها فيما يلي:

سمات وخصائص جامع البيانات:

أن يكون على دراية كافية بأهداف وأغراض البحث، والهدف من الحصول على المادة العلمية من المبحوثين، اجتماعياً لبقاً السلامة الجسمية، وسلامة الحواس والقدرات، وأن يكون ملماً بكل محتويات الأداة التي يستخدمها في جمع البيانات ومضمونها والإطار المرجعي لكل سؤال، وأن يدرك ثقافة وقيم مجتمع الدراسة[١].

---

(١) انظر بالتفصيل في هذا الصدد:

Therse L. Baker, Op. Cit.

Richard M. Grinnell Jr, Op. Cit.

- عبد الحليم رضا عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص ص: (٨٤ ـ ٨٥).
- غريب محمد سيد أحمد، تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي، الإسكندرية، ١٩٨٦، ص ص: (٢٩١، ٢٩٣).

٢ ـ الاستعانة بجامعي بيانات:

وقد يدفع الباحث مجموعة من العوامل ككبر حجم عينة الدراسة، والتشتت الجغرافي لها، وقصر الفترة المحددة لجمع البيانات، إلى الاستعانة بجامعي بيانات في الحصول على البيانات ميدانياً مثل البحوث التي تجريها هيئات ومؤسسات علمية، وفي مثل هذه الحالة يجب انتقاء جامعي البيانات وتدريبهم:

أ ـ انتقاء جامعي البيانات:

حيث يتوقف دقة البيانات على مهاراتهم، وأخلاقياتهم المهنية، ومن ثم فإن جامعي البيانات ليسوا مجرد أشخاص حاصلين على مؤهل جامعي بل يجب أن تتوفر في هؤلاء.

ـ المواهب الشخصية التي تؤهلهم لجمع البيانات بدقة كحسن التصرف واللباقة والتحمل والصبر والألفة الاجتماعية، الملاحظة الإدراك.. إلخ.

ـ سلامة الحواس كالبصر والسمع والنطق... إلخ.

ـ أن يكون مهتماً بالبحث العلمي وأهمية إجرائه...

ـ أن يكون ملماً ببعض قضايا المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ـ أن يكون مثقفاً ثقافة سوسيولوجية وسيكولوجية.

ـ أن يكون ملماً بقواعد إجراء البحث العلمي.

ـ أن يكون مدركاً لثقافة وقيم مجتمع الدراسة.

ـ اجتماعياً لبقاً لديه قدرة على توجيه الأسئلة، وتوجيه المبحوثين.

ـ ألا يكون من المتعصبين في بعض الأمور أو القضايا.

ـ أن يكون من خريجي الخدمة الاجتماعية.

ب ـ تدريب جامعي البيانات:

بعد انتقاء واختيار جامعي البيانات طبقاً لقواعد الاختبار السابقة، يجب تدريبهم بهدف الوصول بهم إلى الدقة والمهارة المطلوبة لإجراء البحث.

ويستلزم ذلك:

١ ـ إجراء مقابلة أولية مع جامعي البيانات تهدف إلى الكشف عن مدى إلمامهم بقواعد البحث العلمي، وثقافاتهم، وقدراتهم، ومهاراتهم، وخبراتهم السابقة في جمع البيانات.

٢ ـ التخطيط لبرنامج تدريبي لزيادة مهاراتهم وقدراتهم على جمع البيانات.

البرنامج التدريبي:

أ ـ القائم بالتدريب:

أحد المسؤولين عن إجراء البحث ممن لديه خبرة ومهارة وقدرات على البحث العلمي، ويدرك أهدافه وأغراضه، وإجراءاته المنهجية، واشترك في تصميم أدوات الحصول على المادة العلمية وإجراءات صدقها وثباتها.

ب ـ المتدربون:

هم جامعي البيانات الذين تم تحديدهم واختيارهم وتحديد مستوى ثقافاتهم وقدراتهم ودرجة إلمامهم بالبحث العلمي.

جـ ـ زمن التدريب:

ويتوقف على درجة ومستوى إلمام المبحوثين بالبحث العلمي ومستوى ثقافاتهم وخبراتهم وقدراتهم.

د ـ أساليب وأدوات التدريب:

دليل التدريب ـ الشرح والمناقشات ـ الوسائل الإيضاحية ـ التجربة

وتمثيل الأدوار ويتم ذلك من خلال:

أ ـ تجربة أحد المتدربين باحثاً وآخر مبحوثاً.

ب ـ تجربة التدريب في نفس الظروف، فإذا كان مجتمع البحث مصنعاً يمكن تجربة التطبيق في مصنع آخر مماثل له، وكذلك في قرية أو مدينة يمكن تجربة التدريب في قرية أو مدينة لها نفس الظروف.

جـ ـ مصاحبة بعض أو كل المتدربين لمجتمع البحث.

هـ ـ محتويات البرنامج التدريبي:

يمكن تحديد مجموعة من النقاط كإرشادات لمحتويات البرنامج التدريبي والذي يتوقف بدوره على درجة ومستوى ثقافة المتدربين وإلمامهم بالبحث العلمي، وتتمثل في:

١ ـ شرح موضوع البحث، وأهدافه وأغراضه وإجراءاته المنهجية وأدواته وكيفية تصميمها وإجراءات صدقها وثباتها.

٢ ـ تحديد وحدة المعاينة: أو التحليل في البحث، وما هي العينة وكيف تم اختيارها وشروطها وخصائصها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المختلفة.

٣ ـ الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لمجتمع البحث وخاصة الخصائص والأبعاد القيمية..

٤ ـ كيفية الوصول إلى العينة أو كيفية اختيار بدائلها، وأين...؟ ومتى....؟ وكيف....؟ يتم جمع البيانات من العينة.

٥ ـ شرح الأداة للمتدربين، كل سؤال على حدة والإطار المرجعي لكل سؤال وكيفية إلقائه.

٦ ـ تحديد المقدمة التي يقولها جامعي البيانات للمبحوثين قبل إلقاء الأسئلة وتدريبهم عليها...

٧ ـ تدريب الباحثين على لغة ولهجة المبحوثين إذا اقتضى الأمر ذلك.

٨ ـ الإجابة على كل أسئلة واستفسارات المتدربين.

٩ ـ شرح خطة جمع البيانات للمبحوثين بتفصيلاتها المختلفة.

١٠ ـ شرح الصعوبات المتوقعة أثناء جمع البيانات وكيفية التغلب عليها.

ثالثاً: تهيئة مجتمع البحث:

إنه من الأهمية قبل جمع البيانات مباشرة إعداد وتهيئة مجتمع البحث الذي تم تحديده واختياره لإجراء الدراسة الميدانية والحصول على المادة العلمية.

ويعني تهيئة مجتمع البحث إعداد مجتمع البحث وإعلامه بإجراء البحث لضمان إيجاد المناخ المناسب لتعاون المبحوثين وعدم مقاومتهم ضماناً لدقة المادة العلمية، وإقلالاً من صعوبات ومعوقات الحصول عليها.

١ ـ أساليب ووسائل تهيئة مجتمع البحث:

١ ـ زيارات الباحث المتكررة لمجتمع البحث.

٢ ـ المقابلات والمناقشات الحرة مع أعضاء مجتمع البحث.

٣ ـ المقابلات والمناقشات الحرة مع القادة الرسميين وغير الرسميين بمجتمع البحث، وشرح أهداف وأغراض البحث وخطة إجراءاته المنهجية وأهمية إجراء هذه الدراسة ومبررات اختيار مجتمع البحث.

٤ ـ استخدام وسائل الإعلام المختلفة، وغالباً ما تستخدم هذه الوسائل الهيئات والمؤسسات الكبرى في المجتمع، مثال ذلك الإعلان في وسائل الإعلام المسموعة والمرئية عن قيام بعض الباحثين والباحثات عن جمع بيانات في محافظات أو مدن وقرى محددة فيما يتعلق ببعض البرامج المسموعة أو المرئية...

٥ ـ قد يستخدم الندوات والمناقشات والخطب في المدارس والأماكن العامة والمساجد بمجتمع البحث لتهيئة المجتمع لإجراء البحث.

٦ ـ استخدام الجريدة الرسمية وذلك بعد موافقة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء على إجراء هذه الدراسة وإعلانها في الجريدة الرسمية طبقاً للقوانين المنظمة لذلك.

٢ ـ أهمية تهيئة مجتمع البحث:

١ ـ ضماناً للإقلال من الصعوبات التي تواجه جامعي البيانات ودقة البيانات التي يدلي بها المبحوثين.

٢ ـ زيادة الألفة بين الباحث والمبحوثين مما ينعكس على دقة البيانات التي يحصل عليها، وتعاون المبحوثين مع الباحث.

٣ ـ الحصول على بعض التيسيرات من قادة المجتمع المسؤولين مثل الحصول على بيانات إحصائية، والحصول على مصادر جمع البيانات وكيفية الوصول إليها، ووجود بعض المصاحبين له أثناء جمع البيانات لإرشاده لعينة الدراسة وكيفية الوصول إليها.

٤ ـ عدم مقاومة المبحوثين للباحث أثناء جمع البيانات، لمعرفتهم المسبقة بإجراء الدراسة.

٥ ـ التغلب على الصعوبات والمعوقات التي قد تواجه الباحث أثناء جمع البيانات، كالحصول على عينة الدراسة، وكيفية الوصول إليها، وتشككهم في الباحث... إلخ.

رابعاً: صعوبات ومعوقات جمع البيانات ميدانياً:

قد تواجه جامعي البيانات صعوبات ومعوقات، بالرغم من دقة وصدق وثبات بناء أدوات الدراسة، وتدريب الباحثين.

ويجب توقع هذه الصعوبات والمعوقات قبل عملية جمع البيانات

وكيفية مواجهة هذه الصعوبات والتغلب عليها.

وقد ترجع بعض هذه الصعوبات والمعوقات إلى:

١ ـ عدم تهيئة وإعداد مجتمع الدراسة إعداداً كافياً.

٢ ـ صعوبات ومعوقات ترجع إلى الباحث نفسه، وأخرى ترجع إلى المبحوثين.

أ ـ الصعوبات التي قد ترجع إلى الباحث:

من هذه الصعوبات:

ـ عدم خبرة الباحث الكافية ومهاراته وقدراته في جمع البيانات.

ـ قصور في بعض الخصائص والسمات التي يجب أن تتوفر في جامعي البيانات كعدم الإلمام بقواعد البحث العلمي ـ وقصور ثقافة الباحث عن مجتمع الدراسة ـ وعدم إلمامه بقيم وعادات مجتمع الدراسة ـ عدم القدرة على اللباقة وحسن التصرف ـ تعالى الباحث على المبحوثين ـ عدم قدرة الباحث على إيجاد ألفة اجتماعية بينه وبين المبحوثين.

ـ عدم تحديد خطة دقيقة لإجراء الدراسة الميدانية وتحديد عينة الدراسة تحديداً دقيقاً، وأين....؟ ومتى....؟ سيتم الحصول على البيانات واختيار الوقت المناسب للحصول عليها.

ب ـ الصعوبات التي قد ترجع إلى المبحوثين:

ـ عدم وعي المبحوثين وإدراكهم وخاصة فيما يتعلق بموضوع الدراسة أو حتى أهمية إجراء البحوث والدراسات العلمية.

ـ مقاومة بعض المبحوثين للباحث، فقد يظنه البعض مكتشفاً لبعض أسراره وأسرار أسرته، وتشكك البعض في الباحث وشخصيته.

ـ مقاومة البعض حيث يرون أن نتائج الدراسة تضر بمصالحهم بشكل مباشر أو غير مباشر.

ـ المقاومة المستترة التي يبديها المبحوث للباحث حينما يدلي باستجابات يتوقع أن ترضي الباحث دائماً، أو ترويج بعض الإشاعات بمجتمع البحث التي تعوق الحصول على البيانات والمعلومات.

ـ تهرب بعض المبحوثين من الباحث عن الإجابة على بعض الأسئلة أو مقاومة الباحث وعدم الإجابة على كل الأسئلة وتهربه لسبب أو لآخر، وقد يرجع ذلك لعدم تهيئة وإعداد مجتمع الدراسة إعداداً كافياً، وعدم إيجاد ألفة بين الباحث والمبحوث، وفي هذه الحالة يجب اللجوء إلى العينة البديلة في حالة قدرة الباحث ومهارته في جمع البيانات وإعداد المجتمع إعداداً كافياً.

ـ فقدان ثقة بعض المبحوثين في بعض الأجهزة التي قد تواجه مشكلاته، مما ينعكس على شعور المبحوث باللامبالاة ولا أمل من إجراء مثل هذه الدراسات والبحوث.

ـ تخوف بعض المبحوثين وسلبيتهم من الإدلاء ببعض البيانات وخاصة في المجتمعات الريفية تخوفاً من أصحاب السلطة والنفوذ في المجتمع وفي بعض الدراسات تخوف الزوجة من الزوج.

ـ سلبية المبحوثين ومقاومتهم للباحث لإحساسهم أن موضوع الدراسة لا يهمهم بالدرجة الأولى، وأن مشكلة الدراسة لا تعبر عن مشكلاتهم.

ـ تنعكس الخبرات السابقة للمبحوثين في دراسات سابقة على الإدلاء ببعض الاستجابات غير الدقيقة.

ـ إحساس بعض المبحوثين أن الإدلاء باستجاباتهم إهدار لوقتهم، كالتجار وأصحاب المصانع.. وغيرهم.

وللتغلب على ذلك يجب:

١ ـ إعداد مجتمع الدراسة إعداداً مناسباً وعدم جمع البيانات قبل التأكد من هذا الإعداد.

٢ ـ اختيار الوقت والمكان المناسب لجمع البيانات.

٣ ـ التأكد من قدرات ومهارات جامعي البيانات في الحصول على المادة العلمية.

المراجعة الميدانية والمكتبية للبيانات

إنه من الأهمية الإشراف على جمع البيانات ومراجعتها ميدانياً ومكتبياً للتأكد من دقة البيانات، واستجابة المبحوثين على الأسئلة المراد الإجابة عليها. . .

١ ـ الإشراف الميداني على جمع البيانات:

المشرف الميداني هو الشخص المسؤول عن توجيه جامعي البيانات ـ في حالة الاستعانة بجامعي البيانات ـ أثناء قيامهم بجمع البيانات وملاحظة ومراقبة طريقتهم في التطبيق، وتزويدهم بالإشارات السريعة والفورية، ومساعدتهم في الصعوبات والمعوقات التي قد تعوق عملية جمع البيانات، وتصحيح أخطائهم في إجراء المقابلات.

ولذا يتطلب الأمر أن يكون هذا الشخص المسؤول أعلى خبرة ومهارة من جامعي البيانات أنفسهم، ويدرك أهداف وأغراض البحث وإجراءاته المنهجية، ونوعية الدراسة والعينة وشروطها وكيفية الوصول إلى العينة، وأن يكون ملماً بكل أبعاد المجتمع الثقافية والقيمية، ومن المشاركين في إعداد وتهيئة مجتمع الدراسة لزيادة الألفة الاجتماعية بينه وبين أعضاء وقادة المجتمع، وأن يكون ملماً بخطة البحث الميدانية ومشاركاً في وضعها.

ويمثل هذا الشخص حلقة الوصل بين جامعي البيانات والمسؤولين عن البحث.

ويجب تحديد النظام الإشرافي اللازم لكل مشرف ميداني وذلك في ضوء:

أ ـ طبيعة البحث ومتغيراته، والصعوبات المتوقعة أثناء جمع البيانات.

ب ـ خبرات وقدرات ومهارات جامعي البيانات.

جـ ـ طبيعة مستوى إعداد وتهيئة مجتمع الدراسة.

د ـ خبرات وقدرات ومهارات المشرف ذاته.

ولذا فمن الأهمية تحري الدقة اللازمة في اختيار المشرفين الميدانيين أثناء جمع البيانات.

٢ ـ المراجعة الميدانية للبيانات:

المراجعة هي التأكد من صحة البيانات وسلامتها لاستجابات المبحوثين لاستخراج النتائج التي تحقق أهداف البحث وتختبر فروضه العلمية، حيث تؤثر هذه العملية بشكل أو بآخر على سلامة ودقة البيانات، ومن ثم نتائج البحث.

ولذا فإنه من الأهمية:

١ ـ تحري الدقة اللازمة في اختيار المراجعين سواء ميدانيين أو مكتبيين.

٢ ـ تحديد فترة زمنية كافية في خطة الحصول على المادة العلمية للدراسة للمراجعة الميدانية والمكتبية.

ويجب أن تتوفر في المراجع الميداني والمكتبي الشروط التالية:

١ ـ الإلمام الكافي بالدراسة وإجراءاتها المنهجية، والعينية والأدوات والإطار المرجعي لكل سؤال.

٢ ـ أن تكون لديه خبرة سابقة كافية بجمع البيانات.

٣ ـ الإلمام بكل أبعاد قضية الدراسة ومشكلتها.

٤ ـ تحديد الأسئلة الإيجابية والسلبية والأسئلة التأكيدية وأسئلة المراجعة.

٥ ـ الدقة، والقدرة على الربط والاستدلال المنطقي.

٦ ـ معرفة التعليمات الخاصة بجمع البيانات.

٧ ـ إدراك المفاهيم المتصلة بالظاهرة موضوع الدراسة.

والمراجعة الميدانية هي المراجعة التي تتأكد من سلامة ودقة البيانات التي تم الحصول عليها وتتم هذه المراجعة في الميدان وذلك لتصحيح بعض البيانات التي تم تسجيلها وتلك التي لم يسجلها الباحث أثناء المقابلة، واستكمال الأسئلة التي ليس لها أي استجابات.

أساليب المراجعة الميدانية:

تتم المراجعة الميدانية بتصفح كل الأسئلة وذلك:

١ ـ للتأكد من وضع البيانات والأرقام والعلامات الدالة على استجابة المبحوثين.

٢ ـ إجابة المبحوثين على كل الأسئلة المراد إجابتهم عليها.

٣ ـ مدى اتباع جامعي البيانات التعليمات المحددة أثناء جمع البيانات.

٤ ـ أن المبحوث الذي أدلى باستجابته أنها ضمن إطار عينة الدراسة المحدد.

وأحياناً ما تتم المراجعة الميدانية بتحديد بعض الأسئلة التي تقيس اتجاه، وتقيس حقائق مثل السن، الدخل، عدد الأبناء، الحالة الاجتماعية، الصف الدراسي.. وغيرها ثم عن طريق باحث آخر ـ غير الباحث الذي جمع البيانات من المبحوث أ ـ ويطلب منه جمع بيانات الأسئلة التي تقيس حقائق التي تم تحديدها مسبقاً وذلك من المبحوث أ ـ (وفي هذه الحالة لا يعرف الباحث من الذي قام بجمع البيانات في المرة الأولى).

ثم بمطابقة استجابة المبحوث أ ـ على هذه الأسئلة التي تقيس حقائق في المرتين ومع الباحثين يمكن التأكد من صحة وسلامة البيانات التي تم الحصول عليها.

ولمراجعة البيانات ميدانياً أهميتها في:

استكمال بعض البيانات الناقصة قبل ترك مجتمع الدراسة ضماناً لعدم استبعاد بعض الاستمارات الخاصة ببعض العينة غير الجادين في استجاباتهم أو نتيجة لنقص بعض البيانات في هذه الاستمارات.

التقليل من خطأ الصدفة أثناء جمع البيانات بالإضافة إلى دقة البيانات وسلامتها، والتأكد من أن خطة جمع البيانات كلياً تسير مع المعدل المطلوب والمحدد مسبقاً.

المراجعة المكتبية للبيانات:

وهي مراجعة شكلية وموضوعية للبيانات منعاً لتضاربها وتوفر درجة عالية من الدقة والثقة في البيانات، وتتم مكتبياً بعد المراجعة الميدانية وذلك قبل تفريغها وجدولتها وتصنيف النتائج.

وفي هذه العملية يجب تحري الدقة الكافية حيث أن الاستمارة بعد هذه المراجعة تعد صحيحة يعتمد على استجاباتها في نتائج الدراسة، ولذا وجب تحري الدقة في اختيار القائم بهذه المراجعة.

وتتضمن المراجعة المكتبية:

أ ـ المراجعة الشكلية:

وهي مراجعة تهتم بالشكل دون المضمون والاستدلال حيث يتم فيها:

ـ التأكد من شمول الاستمارة لكل البيانات المطلوبة طبقاً لتعليمات جمع البيانات.

ـ التأكد من صحة المفردة التي أدلت باستجاباتها ضمن إطار المعاينة.

- تسلسل الاستمارات.

- التأكد من تاريخ جمع البيانات، وتاريخ المراجعة الميدانية والتأكد من توقيع جامعي ومراجعي البيانات ميدانياً.

ب - المراجعة الموضوعية:

وهذه المراجعة هي مراجعة استدلالية منطقية من خلال الربط بين استجابات المبحوث في الاستمارة باعتبار استجابات المبحوث وحدة واحدة متكاملة وذلك منعاً لتضارب البيانات، مما ينعكس على تضارب النتائج فيما بعد.

وفي هذه العملية يتم:

- المراجعة الحسابية للأرقام والبيانات الكمية الواردة في استجابات المبحوث فإذا كانت استجابة المبحوث عن متوسط الدخل اليومي ١٠ جنيهات، وصياغة السؤال متوسط الدخل الشهري بالجنيه في هذه الحالة يكتب ٣٠٠ جنيهاً.

وإذا سئل المبحوث كم مرة يذهب لمركز الشباب في الشهر؟ كانت الاستجابة المدونة مرة واحدة في الأسبوع في هذه المراجعة يكتب أربعة مرات... إلخ.

- الربط والاستدلال المنطقي الموضوعي بين استجابات المبحوث باعتبارها وحدة متكاملة.

فمثلاً: ليس من المنطقي أن يجيب المبحوث في أحد الأسئلة بعدم وجود مشكلات أسرية، ثم في أسئلة أخرى يدلي باستجابات تدل على وجود مثل هذه المشكلات كعدم الاستقرار الأسري، والخلافات والنزاعات بين أفراد الأسرة ونحو ذلك.

كما أنه ليس من المنطقي أن تكون الحالة الاجتماعية للمبحوث «أعزب» ثم في أسئلة أخرى يدلي بأنه يحب أبنائه..

كما أنه ليس من المنطقي أن يكون سن المبحوث ١٠ سنوات ثم يدلي في أسئلة أخرى باستجابات أن لديه ثلاث أبناء.

وليس من المنطقي أن يكون دخل المبحوث ٣٠٠ جنيهاً شهرياً وأوجه الإنفاق المختلفة ٦٠٠ جنيهاً شهرياً... إلخ.

ويجب على المراجع استبعاد مثل هذه الاستمارات من التسلسل وعرضها على المسؤولين عن البحث لإصدار القرار بشأنها، وفي هذه الحالات يجب استبعاد هذه الاستمارات نهائياً عن عينة الدراسة والتي قد ترجع إلى خطأ في جمع البيانات، إما من قبل جامعي البيانات، أو المبحوثين أو المراجعين الميدانيين على هذه البيانات.

وللمراجعة الميدانية والمكتبية أهميتها إذن في دقة البيانات وتكاملها مما ينعكس على نتائج الدراسة وكذا تحديد مهارة وقدرة جامعي البيانات، وإدراك أخطائهم وتوجيههم لها لعدم تكرارها.

بعد الحصول على المادة العلمية الكمية والكيفية من الميدان باستخدام أدوات بحثية على درجة من الصدق والثبات يمكن الاعتماد على نتائجها، وبعد عملية جمع البيانات ومراجعتها ميدانياً ومكتبياً، والبيانات في هذه الصورة يصعب فهمها، ولذا يتم تفريغ البيانات وجدولتها واستخدام أساليب التحليل الإحصائية للبيانات ثم تفسير البيانات ومناقشتها كما ستضح فيما يلي:

أولاً: تفريغ البيانات:

وهي العملية التي من خلالها يتم نقل كل البيانات من الأداة التي بواسطتها تم الحصول على هذه البيانات في كشوف أعدت لذلك خصيصاً بما يسمح بعدم الرجوع إلى هذه الأداة بما ييسر إجراء جدولتها ومعالجتها إحصائياً.

وهذه العملية إذن هي تنظيم البيانات في صورة مبسطة يسهل فهمها.

١ ـ متطلبات عملية التفريغ:

١ ـ الدقة في نقل البيانات من الأداة إلى الكشوف المعدة للتفريغ.

٢ ـ إعداد كشوف التفريغ مسبقاً على أن تتضمن هذه الكشوف كل بيانات الأداة بما يسمح بعدم الرجوع إليها.

٣ ـ ألا يتم تفريغ سوى البيانات التي تم مراجعتها ميدانياً ومكتبياً.

٤ ـ وضع خطة مسبقة للتفريغ هل سيتم يدوياً أو آلياً.

٥ ـ فهم المنهج الإحصائي الذي سيستخدمه الباحث.

٦ ـ تفريغ كل مفردة من مفردات البحث على حدة مع تسلسلها واستجاباتها في كل الأسئلة على حدة.

٧ ـ قفل الأسئلة المفتوحة بالاستجابات التي أدلى بها المبحوثون، وتنذليمها في فئات للاستجابة.

٨ ـ تنظيم البيانات في شكل استجابات كل سؤال على حدة وكل متغير بأسئلته على حدة، بما يسهل إجراء عمليتي الجدولة والتحليل.

٩ ـ ترميز الأسئلة قبل تفريغها.

١٠ ـ تكويد الأسئلة في حالة استخدام الكمبيوتر في التفريغ.

٢ ـ طرق وأساليب التفريغ:

يتم التفريغ إما يدوياً أو آلياً ويتوقف ذلك على:

- الإمكانية المالية للباحث.
- حجم عينة الدراسة.
- نوعية الجداول المطلوبة لإجراء الدراسة والتحقق من فروغها.
- الوقت المخصص لإجراء هذه العملية.

أ ـ التفريغ اليدْوي:

وعادة ما يتم هذا التفريغ إذا ما كانت عينة الدراسة صغيرة الحجم، والجداول المطلوبة معظمها بسيطة، وعدم توفر إمكانيات مالية للباحث، ووجود وقت كاف للقيام بهذه العملية يدوياً.

ويتم هذا التفريغ بإعداد كشوف مسبقة تم تجهيزها طبقاً لنوعية الأسئلة وعددها.

ويتم هذا التفريغ طبقاً لنوعية الأسئلة.

تفريغ الأسئلة المفتوحة:

وهذا التفريغ عن طريق التكرارات (الحزم) ونكتب في العمود الأول الاستجابة، والثاني الحزم ثم الثالث التكرارات.

مثال ذلك:

إذا سألنا عدد ١٠٠ مفردة من الشباب عن أسباب عدم مشاركتهم في التنمية المحلية، يمكن تفريغ استجاباتهم كما يتضح من الجدول التالي:

جدول يوضح تفريغ البيانات يدوياً

م	الأسباب	الجدولة	التكرار
١	مشاركتي ليس لها قيمة	卌 卌 卌 卌 卌 卌 卌	٣٥
٢	لا تشجع مؤسسات المجتمع على المشاركة	卌 卌 卌 卌 卌 卌 //	٣٢
٣	لا توجد برامج ومشروعات للمشاركة	卌 卌 卌 卌 卌 ///	٢٨
٤	ليس لدي وقت للمشاركة	卌 卌 卌 卌 卌 //	٢٧
٥	البرامج والمشروعات التنموية لا تعبر عن حاجاتي	卌 卌 卌 /	١٦
٦	لا يستفيد من البرامج والمشروعات سوى فئة محدودة	卌 卌 卌 卌	٩
	المجموع		١٤٧

ويلاحظ في الأسئلة المفتوحة المبحوث قد يدلي بسبب واحد أو أكثر، ولهذا فإن مجموع التكرارات أكثر من عدد العينة.

تفريغ الأسئلة المغلقة:

وفي هذه الطريقة يجب إعداد وتجهيز كشوف أو قوائم التفريغ مسبقاً بحيث:

تبيِّن الخانة الأولى مسلسل المفردة ثم الخانة التي تليها السؤال رقم (١) مع ملاحظة وجود خانة لكل استجابة من استجاباته المقفلة. ثم السؤال (٢) وهكذا.

كما يتضح من المثال التالي:

إذا كانت استجابات المفردة الأولى من١٠ مفردات بالنسبة للأسئلة التالية، كما في الأسئلة والجدول التاليين:

١ ـ الجنس

(أ) ذكر ( ) (ب) أنثى ( )

٢ ـ الحالة التعليمية:

(أ) أمي ( )

(ب) يقرأ ويكتب ( )

(جـ) مؤهل أقل من المتوسط ( )

(د) مؤهل متوسط ( )

(هـ) مؤهل عالي ( )

(و) مؤهل فوق العالي ( )

٣ ـ محل الإقامة: (أ) داخل المدينة ( )

(ب) خارج المدينة: ( )

٤ ـ هل لك بطاقة انتخابية؟

(أ) نعم (   ) (ب) لا (   )

فإن تفريغ المفردة كما في جدول التفريغ التالي:

جدول يبيّن طريقة تفريغ الأسئلة المقفلة لكل مفردة

رقم الاستمار أو المفردة	١ الجنس		٢ الحالة التعليمية						٣ محل الإقامة		٤ بطاقة انتخابية		إلخ
	أ	ب	أ	ب	جـ	د	هـ	و	أ	ب	أ	ب	
٢													
٣													
٤													
٥													
٦													
٧													
٨													
٩													
١٠													
المجموع													

ويلاحظ أن مجموع كل سؤال مساوياً لمجموع عينة الدراسة فالسؤال الأول مجموع خانتي أ + ب = عدد عينة الدراسة، مثلاً وهكذا، باعتبار أن لكل مبحوث استجابة واحدة فقط لكل سؤال.

ب ـ التفريغ عن طريق الكمبيوتر:

ويجب أن يحدد الباحث مسبقاً عند تصميم أدواته الطريقة المستخدمة في التفريغ يدوياً أو باستخدام الكومبيوتر.

ففي حالة إقراره استخدام الكومبيوتر يتم تكويد الاستمارة أو الأداة قبل جمع البيانات، ويجوز كذلك تكويدها بعد جمع البيانات، ولكن للتكويد قبل جمع البيانات مميزات منها تقليل الوقت والجهد، ومراعاة لدقة البيانات، والتحديد المسبق لخطة ووسائل التفريغ والجدولة والتحليل للبيانات.

ومن شروط استخدام التفريغ عن طريق الكومبيوتر التعامل مع أرقام وبذلك من الصعوبة استخدام هذه الطريقة مع الأدوات الكيفية أو الأسئلة المفتوحة، وإذا أردنا استخدامها مع الأسئلة المفتوحة يجب تفريغها أولاً يدوياً ثم تكويدها.

تكويد البيانات:

لتكويد البيانات يجب تصميم عدد من المربعات على يسار كل سؤال. حيث يغطي عدد المربعات احتمالات الاختيارات والاستجابات المتوقعة للمبحوثين، ويخصص المربع الأول على اليسار لرقم السؤال.

ويجب أن يكون في كل مربع رقم من اليمين إلى اليسار وتكملة باقي المربعات 0.

مثال ذلك:

١ ـ ما عمرك؟ ٣٠ سنة | 0 | 3 | 1 |

٢ ـ الحالة التعليمية: ١ ـ أمي ( )

٢ ـ يقرأ ويكتب ( ) | 3 | 2 |

٣ ـ مؤهل متوسط (✓)

٤ ـ مؤهل عالي ( )

٥ ـ مؤهل فوق العالي (   )

٣ ـ الدخل الشهري بالجنيه: ٥٠٠ جنيهاً.

3	0	5	0	0

٤ ـ هل أنت عضو في جمعية تنميع المجتمع؟

١ ـ نعم (✓) | 4 | 1 |

٢ ـ لا (   )

حيث يتم تغذية الكومبيوتر بهذه الأرقام داخل المربعات، وفي هذه الحالة يجب أن يحتفظ الباحث بدليل إرشادي كمفتاح لمعرفة ماذا يعني رقم ١، ٢..... إلخ من متغيرات.

وبذلك يسهل استخدام الكومبيوتر في إيجاد المعاملات الإحصائية المطلوبة تقليلاً للوقت والجهد.

ثانياً: جدولة البيانات وتصنيفها:

وهي عملية تتم من خلال عرض بيانات الدراسة التي تم تفريغها في شكل منتظم مبسط يساعد على الإلمام والاستفادة بها ويسهل على القارىء إدراك البيانات بالنظر إلى الجدول مباشرة.

قواعد وأسس جدولة البيانات:

١ ـ يجب تصميم جداول الدراسة صماء بعد بناء واختيار أدوات الدراسة مباشرة.

٢ ـ أن تتفق نوعية الجداول المستخدمة مع المنهج الإحصائي الذي سيستخدمه الباحث.

٣ ـ أن جدول واحد أو مجموعة جداول متتالية تتحقق من مدى صحة أو عدم صحة فرض واحد من فروض الدراسة.

٤ ـ أن تتسلسل الجداول تسلسلاً منطقياً وليس من الضروري عرض هذا التسلسل كما جاءت في الأداة المستخدمة.

٥ ـ في حالة استخدام أكثر من أداة في الدراسة الواحدة ليس من الضروري عرض جداول كل أداة منفصلة عن جداول الأداة الأخرى بل من الأفضل تسلسل جداول البحث تسلسلاً منطقياً بصرف النظر عن الأداة.

٦ ـ البدء بالجداول الوصفية التكرارية أولاً ثم الجداول الارتباطية أو التفسيرية.

٧ ـ أن يكون لكل جدول في البحث رقم محدد يسهل الرجوع إليه مرة أخرى وعنوان واضح وموجز ولا يتكرر مع أرقام جداول أخرى.

٨ ـ أن يتضح داخل الجدول أو أعلى يسار الجدول بعد العنوان مباشرة عدد عينة الدراسة.

٩ ـ يفضل دمج بعض الجداول المتشابهة أو المتماثلة في جدول واحد.

١٠ ـ في حالة استجابة أكثر من عينة في الدراسة الواحدة مثال الطلاب والمدرسين مثلاً، يجب أن يتضح بعنوان ما يشير على أن هذه الاستجابة هي استجابة الطلاب أو المدرسين.

١١ ـ عدم اللجوء إلى الجداول المزدوجة إلا إذا تطلبت الدراسة بأهدافها وفروضها ذلك.

وهناك نوعين من الجداول لعرض البيانات:

أ ـ جداول تكرارية بسيطة:

وغالباً ما تستخدم هذه الجداول في الوصف وتعتمد على التكرارات والنسب.

مثال: إذا كانت لدينا استجابات ٥٠ مفردة عن الحالة التعليمية فإنها تأخذ الجدول التالي:

جدول رقم (   )

يوضح توزيع الحالة التعليمية للمبحوثين

م	الحالة التعليمية	ك	٪
١	أمي	١٥	٣٠
٢	يقرأ أو يكتب	١٥	٣٠
٣	مؤهل متوسط	١٠	٢٠
٤	مؤهل فوق المتوسط	٤	٨
٥	مؤهل عالي	٥	١٠
٦	مؤهل فوق العالي	١	٢
	المجموع	٥٠	١٠٠

ب ـ جداول مزدوجة:

وهذه الجداول عبارة عن جدول واحد يجمع استجابات المبحوثين في أكثر من متغير.

وتستخدم هذه الجداول في إيجاد العلاقات (أو معامل الارتباط) بين متغيرات الدراسة.

مثال: إذا أردنا إيجاد العلاقة بين الجنس والحالة التعليمية لبيانات تم تفريغها لعدد ٥٠ مفردة فإنها تأخذ الشكل التالي:

جدول رقم (   )

يوضح العلاقة بين الجنس والحالة التعليمية

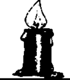
الجنس الحالة التعليمية	ذكر	أنثى	المجموع
أمي	١	٢	٣
يقرأ أو يكتب	٢	٢	٤
مؤهل متوسط	٩	١٠	١٩
مؤهل فوق المتوسط	٥	٤	٩
مؤهل عالي	٨	٥	١٣
مؤهل فوق العالي	١	١	٢
المجموع	٢٦	٢٤	٥٠

ثم يستخدم بعد ذلك المعالجات الإحصائية المناسبة من معاملات الارتباط لإيجاد العلاقة بين المتغيرين.

وقد يستخدم جدولة البيانات الرسوم البيانية، والأعمدة البيانية والرسوم الدائرية، والمدرج التكراري (الهستجرام) أو المضلع أو المنحنى التكراري وذلك لتوضيح بيانات الدراسة التي تم الحصول عليها ميدانياً.

وترتبط خطوة التصنيف بما سبقها من خطوات ارتباطاً عضوياً وثيقاً لأن الطبيعة المنهجية للبحث تقتضي التفكير في كل الخطوات.

تصنيف البيانات



أ ـ أسس التصنيف:

التصنيف عملية يقصد من ورائها ترتيب البيانات وتقسيمها إلى فئات بحيث توضع جميع المفردات المتشابهة في فئة واحدة. فطلبة الجامعة يمكن تصنيفهم إلى فئات حسب الجنس أو حسب الجنسية أو التفوق الدراسي وهكذا.

ويختلف تصنيف البيانات الكيفية عن تصنيف البيانات الكمية.

ويعتمد تصنيف البيانات الكيفية (التي تكشف عن مقدار وجود صفات معينة يصعب قياسها أو عدها) على وجود اختلاف في النوع أو الدرجة بين المفردات المختلفة، نصنف الطلاب حسب الجنس إلى ذكور وإناث ومن حيث درجة انتظامهم إلى: (مواظب تماماً، مواظب إلى حد ما، غير مواظب).

ويمكن تصنيف البيانات الكمية (التي تكشف عن مقدار وجود صفات معينة) وفقاً لمتغيرات معينة قد تكون متصلة أو منفصلة، بتقسيمها إلى فئات متجانسة تضم كل فئة منها مدى محدوداً من قيم الظاهرة المدروسة، ويتحدد طول الفئة طبقاً لطبيعة الظاهرة والهدف من البحث ودرجة الدقة المطلوبة

شروط التصنيف الجيد:

١ ـ إن تقسيم البيانات إلى فئات على أساس تصنيف واحد، وينبغي

البدء بالفئات العريضة التي تشترك في صفة رئيسية تم تقسيمها إلى فئات فرعية، تقسم الطلبة على أساس الجنسية (مصريين وغير مصريين) ثم تقسم كل فئة على أساس الجنس إلى (ذكور، إناث).

٢ ـ أن تكون مجموعة الفئات التي تتخذ أساساً للتصنيف شاملة بحيث يمكن تصنيف كل استجابة في إحدى فئات المجموعة.

٣ ـ أن تكون جميع المفردات التي تصنف معاً متجانسة وغير متداخلة.

ويختلف تصنيف البيانات باختلاف نوع الدراسة. ففي الدراسات الكشفية يواجه الباحث صعوبة كبرى في التصنيف لأنه يجهل الكثير من الظاهرة المدروسة.

ولذا يحاول جمع كل ما يمكنه من بيانات فيصعب عليه تصنيفها بالإضافة إلى أن الأسئلة التي يستخدمها غالباً ما تكون ذات نهايات مفتوحة ويتطلب تصنيفها مجهوداً كبيراً في اختيار مجموعة ممثلة من الاستمارات وفحصها ثم تحديد الاستجابات الرئيسية مع التغاضي عن التفاصيل غير المهمة ـ طبقاً لأسس محددة ـ في فئات رئيسية تستوعب البيانات المجموعة.

هذا بعكس الدراسات الوصفية والدراسات التجريبية حيث يسهل تصنيف بياناتها.

أهمية المراجعة قبل التصنيف، حيث أن المراجعة لها أهميتها في دقة التصنيف وفق متغيرات محددة.

تفسير البيانات ومناقشتها:

يجب تفسير بيانات كل جدول من جداول البحث، كتوضيح أسباب وجود هذا النمط من العلاقات، أو أسباب زيادة نسبة معينة... إلخ، ويجب أن تصاغ التفسيرات في صيغة احتمالية باعتبارها تفسير لدى الباحث نفسه.

وتفسير البيانات إذن مهارة في التحليل والتوليف لهذه البيانات الكمية والكيفية، أو تحليلها وتركيبها من وجهة نظر الباحث، وهذه التفسيرات مقيدة لكل نتيجة من النتائج التي توصل إليها.

١ ـ قواعد وأسس تفسير البيانات ومناقشتها:

١ ـ يجب تفسير بيانات كل جدول على حدة.

٢ ـ ربط بيانات الجدول بنتائج الجداول التي تسبقه، فقد تكون نتائج بعض الجداول مفسرة لنتائج جداول أخرى.

٣ ـ تصنيف البيانات أثناء تحليلها وتفسيرها.

٤ ـ ربط التحليل والتفسير بفترة زمنية محددة وهي فترة إجراء الدراسة.

٥ ـ عدم فصل التحليل الكيفي عن التحليل الكمي، بل كل منهما يفسر الآخر ودلائل له.

٦ ـ استخدام أسلوبي التحليل والتركيب، تحليل البيانات الخاصة بالمتغير ثم تركيبها لتفسير المتغير مرة أخرى .وذلك للاهتمام بتفسير وتحليل الجزء والكل.

٧ ـ أن يصاغ التحليل والتفسير صياغة احتمالية غير يقينية إلا في حالة استخدام بعض المناهج الإحصائية ذات التفسير اليقيني.

٨ ـ ربط نتائج الدراسة وتفسيرها وتحليلها بالتراث النظري والمعارف العلمية.

٢ ـ طرق تحليل البيانات وتفسيرها:

يجب أن يشتمل تحليل البيانات على ما يلي:

١ ـ تحليل وتفسير البيانات في ضوء فروض الدراسة وهل أثبتت نتائج الدراسة صحة أو خطأ هذه الفروض؟ وذلك للإجابة على قضايا الدراسة، وتحقيق أهدافها.

٢ ـ تحليل وتفسير البيانات في ضوء نظرية الدراسة وهل تؤيد أو تعارض هذه البيانات مقولات النظرية.

٣ ـ تحليل وتفسير البيانات في ضوء الدراسات السابقة وهل تتفق أو تتعارض مع نتائج الدراسات أم لا.

ويشمل تحليل وتفسير البيانات:

أ ـ التحليل الإحصائي الكمي:

وذلك باستخدام المعالجات والمنهج الإحصائي المناسب وبالدقة الملائمة لمعالجة البيانات لتحقيق أهداف الدراسة. وقد يوضح هذا التحليل انتشار القيم وانحرافها عن وسطها الحسابي أو نسبتها أو درجة شدتها في حالة الارتباطات الإحصائية، وقد تكون مقارنة للبيانات أو مقاييس النزعة المركزية.

ب ـ التحليل النوعي الكيفي:

وفي هذا التحليل يعطي الباحث المعطيات اللفظية دلائل وتفسيرات موضوعية.

ويفيد مثل هذا التحليل السلوك والتصرفات والمواقف الإيجابية والسلبية وطبيعة ونمط تفاعل الجماعة... إلخ.

ويجب أن يكون لدى الباحث مهارة في التحليل الوصفي واستخدامه، وهذا التحليل يحكمه ضوابط معينة كالتصنيف والترتيب وصدق وثبات الأداة التي استخدمت في جمع البيانات وكلا النوعين الكمي والكيفي يكمل ويفسر كل منهما الآخر، ولا يمكن الاعتماد في التفسير على أحدهما دون الآخر وبذلك فإن الفصل بينهما فصل تعسفي قد يؤثر على شمولية وواقعية التفسير ودلائله وشواهده.

كما يجب أن يصاغ التفسير بأسلوب احتمالي ولغة مفهومة، يمكن توصيله للآخرين وأن يلتزم الباحث في التحليل بالواقعية والرجوع إلى

الشواهد والدلائل الواقعية للظاهرة في الواقع والبعد عن التفكير الخرافي الخيالي أو الفلسفي. وأن يؤدي التحليل والتفسير في ضوء مقارنة نتائج الدراسة بنتائج الدراسات السابقة أو مقولات النظرية إلى ثراء وارتقاء المعرفة العلمية لتخصص الباحث وإثارة قضايا يمكن للباحث أو غيره من الباحثين دراستها مستقبلاً.

القضايا التي تثيرها الدراسة

تثير أي دراسة علمية مجموعة من القضايا التي يمكن للباحث نفسه أو للباحثين الآخرين الانطلاق منها في دراسات لاحقة ويجب أن تصاغ هذه القضايا في شكل متغيرات بعبارة أو عبارات واضحة ومفهومة ومستنبطة من نتائج الدراسة.

مصادر القضايا التي تثيرها الدراسة:

١ ـ نتائج الدراسة الميدانية الكمية والكيفية.

٢ ـ ملاحظات الباحث أثناء إعداد البحث في مراحله المختلفة وخاصة المرحلة الميدانية.

٣ ـ قراءات واطلاع الباحث في مشكلة الدراسة.

٤ ـ استنباط الدلالات من معطيات الدراسة الميدانية.

٥ ـ الربط بين النماذج والنظريات العلمية ونتائج الدراسة الكمية والكيفية.

وتنتهي الدراسة بفروض علمية وبصفة خاصة الدراسات الكشفية ويجب أن تصاغ الفروض بنفس شروط وصياغة الفروض العلمية.

أهمية القضايا التي تثيرها الدراسة:

١ ـ فتح آفاق لدراسات جديدة في نفس المجال مما يثري المعرفة العلمية.

٢ ـ التراكم المعرفي العلمي من حيث تواصل المعرفة العلمية وانطلاق الباحث من حيث انتهى الباحثون السابقون.

٣ ـ توجيه الباحثين نحو قضايا لدراستها في نفس المجال.

٤ ـ اختصار كثير من وقت وجهد الباحثين في استنباط قضية أو قضايا معينة في مجال معين بالرجوع إلى مثل هذه القضايا.

ولذا وجب على الباحث العلمي أن يكون لديه القدرة على الاستنباط والاستدلال المنطقي وتدوين ملاحظاته المستمرة عن الظاهرة والاطلاع على قضايا الدراسات السابقة والمهارة في استنباط وصياغة القضايا التي تثيرها الدراسة[(١)].

وستظل الدراسات العلمية الجادة تحاول الإجابة عن قضايا لتفتح آفاقاً جديدة لا نعرف الإجابة عنها أو ينتابنا الشك فيها، كما تستثير نتائجها قضايا جديدة فتتراكم معرفتنا وسنظل نفكر ونفكر في الإجابة عن لماذا...؟

فالبحث يبدأ بقضية تؤرق الباحث وينتهي كذلك بقضايا تؤرقه والآخرين، في التفكير دائماً عن لماذا...؟

---

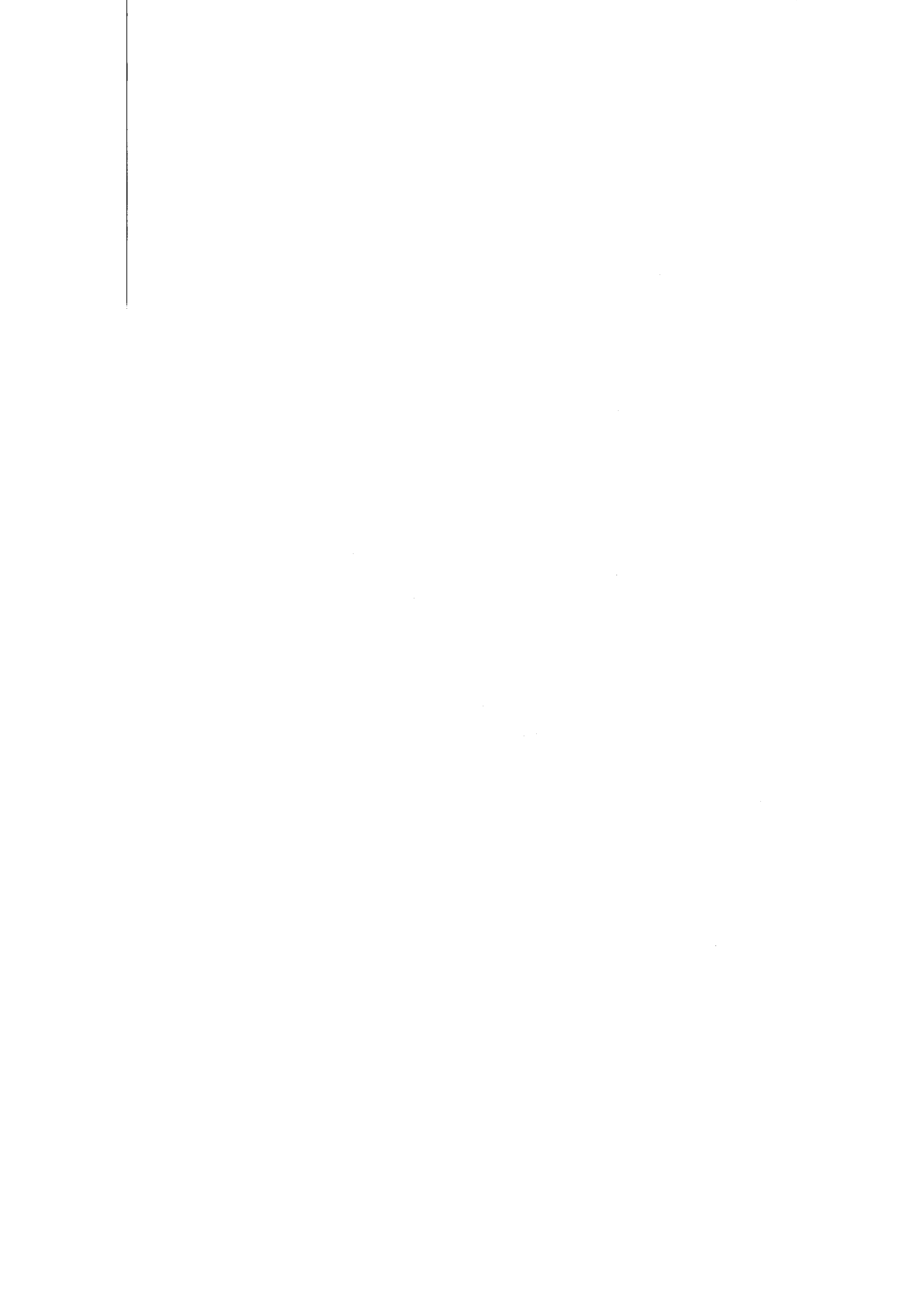
(١) انظر بالتفصيل كل من:

- Bohwash Sloss and Philliber, Socail Research: Guides to a decision making process, Itasca, Illinais Peacock Publishers Inc., 1980. PP. (73 - 85).

ـ عبد الباسط حسن: أصول البحث الاجتماعي ـ مرجع سبق ذكره، ص: (٥٧٩ ـ ٥٨٥).

ـ أحمد شبلي: كيف تكتب بحثاً أو رسالة ـ دراسة منهجية لكتابة وإعداد رسالة الماجستير والدكتوراه، القاهرة، ط٣، ص: (٦٤ ـ ٧٢، ١٩٥).

غريب محمد سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص: (٢٩٢ ـ ٢٩٥).



المراجع

Adams, G.R., & Schvaneveldt, J.D. (1985). *Understanding research methods.* White Plains, NY: Longman.

Afidi, R.J. (1971). Informed consent: A study of patient reaction. *Journal of the American Medical Association, 216,* 1325-1329.

Aiken, L.R. (1985). *Psychological testing and assessment.* Rockleigh, NJ: Allyn & Bacon.

Allen, M. J., & Yen, W. M. (1979). *Introduction to measurement theory.* Monterey, CA: Brooks/Cole.

Alreck, P.L., & Settle, R.B. (1985). *The survey research handbook.* Homewood, IL: Irwin.

Altheide, D. (1987). Ethnographic content analysis. *Qualitative Sociology, 10,* 62-77.

American Association on Mental Deficiency. (1977). *Consent handbook* (No. 3). Washington, DC: Author.

American Psychological Association. (1973). *Ethical principles in the conduct of research with human participants.* Washington, DC: Author.

American Psychological Association. (1977). *Standards for providers of psychological services.* Washington, DC: Author.

American Psychological Association (1984). *Publication Manual* (3rd ed.). Washington, DC: Author.

Anastas, J. (1984). Studying practice using single-subject research. *Journal of Smith College School of Social Work, 42,* 19-23.

Anastasi, A. (1988). *Psychological testing* (6th ed.). New York: Macmillan.

Anderson, B. (1990). *First fieldwork: The misadventures of an anthropologist.* Prospect Heights, IL: Waveland Press.

askSam Systems (1987). *askSam: The information manager for the PC.* Perry, FL: Author.

Atherton, C., & Klemmack, D. (1982). *Research methods in social work.* Lexington, MA: Heath.

Babbie, E. (1989). *The practice of social research* (5th ed.). Belmont, CA: Wadsworth.

Badgley, R. (Chairman). (1984). *Sexual offenses against children. Volume 1: Report of the committee on sexual offenses against children and youths.* Ottawa, Canada: Ministry of Supply and Services.

Bales, R.F. (1950). *Interaction process analysis.* Reading, MA: Addison-Wesley.

Bane, M.J. (1986). Household composition and poverty. In S.H. Danziger & D.H. Weinberg (Eds.), *Fighting poverty: What works and what doesn't* (pp. 209-231). Cambridge, MA: Harvard University Press.

Barker, R., & Wright, H. (1951). *One boy's day.* New York: Harper & Row.

Barlow, D.H., Hayes, S.C., & Nelson, R.O. (1984). *The scientist-practitioner: Research and accountability in applied settings.* New York: Pergamon.

Barlow, D.H., & Hersen, M. (1984). *Single-case experimental designs: Strategies for studying behavior change* (2nd ed.). Elmsford, NY: Pergamon.

Beck, D.F., & Jones, M.A. (1973). *Progress on family problems.* New York: Family Service Association of America.

Bellack, A.S., & Hersen, M. (1977). Self-report inventories in behavioral assessment. In J.D. Cone & R. P. Hawkins (Eds.), *Behavioral assessment: New directions in clinical psychology* (pp. 52-76). New York: Brunner/Mazel.

Benassi, V.A., Sweeney, P.D., & Dufour, C.L. (1988). Is there a relationship between locus of control orientation and depres-

sion? *Journal of Abnormal Psychology, 97*, 357-367.

Bergin, A.E, & Lambert, M.J. (1978). The evaluation of therapeutic outcomes. In S.L. Garfield & A.E. Bergin (Eds.), *Handbook of psychotherapy and behavior change* (2nd ed., pp. 139-190). New York: Wiley.

Berlinski, D. (1986). *Black mischief: The mechanics of modern science*. New York: William Morrow.

Billups, J.O., & Julia, M.C. (1987). Changing profile of social work practice: A content analysis. *Social Work Research and Abstracts, 23*, 17-22.

Bloom, M., & Fischer, J. (1982). *Evaluating practice: Guidelines for the accountable professional*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.

Blythe, B.J., & Tripodi, T. (1989). *Measurement in direct practice*. Newbury Park, CA: Sage.

Borowski, A. (1988). Social dimensions of research. In R.M. Grinnell, Jr. (Ed.), *Social work research and evaluation* (3rd ed., pp. 42-64). Itasca, IL: F.E. Peacock.

Bretl, D., & Cantor, J. (1988). The portrayal of men and women in U.S. television commercials: A recent content analysis and trends over 15 years. *Sex Roles, 18*, 595-609.

Broom, L., Selznick, P., & Broom, D.H. (1984). *Essentials of sociology* (3rd ed.). Itasca, IL: F.E. Peacock.

Broxmeyer, N. (1979). Practitioner-research in treating a borderline child. *Social Work Research and Abstracts, 14*, 5-10.

Buros, O.K. (Ed.). (1978). *The eighth mental measurements yearbook* (2 vols.). Highland Park, NJ: Gryphon Press.

Campbell, D., & Stanley, J. (1963). *Experimental and quasi-experimental designs for research*. Chicago, IL: Rand McNally.

Carkhuff, R.R. (1973). *Art of problem solving*. Amherst, MA: Human Development Press.

Cautela, J.R. (1977 and 1981). *Behavior analysis forms for clinical intervention*, Vols. 1 and 2. Champaign, IL: Research Press.

Cohen, J. (1978). *Statistical power analysis for the behavioral sciences* (Rev. ed.). New York: Academic Press.

Cook, T., & Campbell, D. (Eds.). (1979). *Quasi-experimentation: Design and analysis issues for field settings*. Chicago, IL: Rand McNally.

Cook, T.D., & Leviton, L.C. (1980). Reviewing the literature: A comparison of traditional methods with meta-analysis. *Journal of Personality, 48*, 449-472.

Cooper, H.M. (1989). *Integrating research: A guide for literature reviews* (2nd ed.). Newbury Park, CA: Sage.

Corcoran, K.J. (1985). Clinical practice with nonbehavioral methods: Strategies for evaluation. *Clinical Social Work Journal, 23*, 78–86.

Corcoran, K.J., & Fischer, J. (1987). *Measures for clinical practice*. New York: Free Press.

Cowen, E.L., Hauser, J., Beach, D.R., & Rappaport, J. (1970). Parental perception of young children and their relation to indexes of adjustment. *Journal of Consulting and Clinical Psychology, 34*, 97-103.

Cronbach, L.J. (1970). *Essentials of psychological testing* (3rd ed.). New York: Harper & Row.

Crowne, D.P., & Marlowe, D. (1960). A new scale of social desirability independent of psychopathology. *Journal of Consulting Psychology, 24*, 349-354.

Cumberbatch, G., Jones, I., & Lee, M. (1988). Measuring violence on television. *Current Psychological Research and Review, 7*, 10-25.

Derogates, L.R., Rickles, K., & Rock, A.F. (1976). The SCL-90 and the MMPI: A step in the validation of a new self-report scale. *British Journal of Psychiatry, 128*, 280-289.

Dillman, D.A. (1978). *Mail and telephone surveys: The total design method*. New York: Wiley.

Dodd, D.K., Foerch, B.J., & Anderson, H.T. (1988). Content analysis of women and racial minorities as news magazine cover persons. *Journal of Social Behavior and Personality, 3*, 231-236.

Dolan, M.M., & Vourlekis, B.S. (1983). A field project: Single-subject design in a public social service agency. *Journal of Social Service Research, 6*, 29-43.

Dollard, J., & Mowrer, O.H. (1947). A method of measuring tension in written documents. *Journal of Abnormal and Social Psychology, 42*, 3-22.

Douglas, J. (1976). *Investigative social research: Individual and team field research*. Newbury Park, CA: Sage.

Doyle, C. (1901/1955). *A treasury of Sherlock Holmes*. Garden City, NY: Hanover House.

Duehn, W.D. (1985). Practice and research. In R.M. Grinnell, Jr. (Ed.), *Social work research and evaluation* (2nd ed., pp. 19–48). Itasca, IL: F.E. Peacock.

Else, J.F. (1978). Social work journals: Purpose and trends. *Social Work, 23,* 267-273.

Eysenck, H. (1978). An exercise in mega-silliness. *American Psychologist, 33,* 517.

Fairweather, G., & Tornatsky, L. (1977). *Experimental methods for social policy research.* New York: Pergamon.

Finch, E. (1986). *Psychiatric rehabilitation outside the bureaucracy: A naturalistic study of the Fountain House model.* Unpublished doctoral dissertation, University of Kansas.

Finkelhor, D. (1984). *Child sexual abuse: New theory and research.* New York: Free Press.

Fischer, J., & Greenberg, J. (1972). *An investigation of different training methods on indigenous nonprofessionals from diverse minority groups.* Paper presented at the National Association of Social Workers Conference on Social Justice, New Orleans.

Fiske, D.W. (1975). The use of significant others in assessing the outcome of psychotherapy. In I.E. Waskow & M.B. Parloff (Eds.), *Psychotherapy change measures* (pp. 189-201). Rockville, MD: National Institute of Mental Health.

Garvin, C.D. (1981). Research-related roles for social workers. In R.M. Grinnell, Jr. (Ed.), *Social work research and evaluation* (1st ed., pp. 547-552). Itasca, IL: F.E. Peacock.

Geismar, L., & Krisberg, J. (1967). *The forgotten neighborhood.* Metuchen, NJ: Scarecrow Press.

Geismar, L.L., & Wood, K.M. (1982). Evaluating practice: Science as faith. *Social Casework, 63,* 266-272.

Gilligan, C. (1982). *In a different voice: Psychological theory and women's development.* Cambridge, MA: Harvard University Press.

Glaser, B., & Strauss, A. (1967). *The discovery of grounded theory: Strategies for qualitative research.* Chicago: Aldine.

Glass, G.V. (1978). In defense of generalization. *The Behavioral and Brain Sciences, 3,* 394-395.

Glasser, P., & Glasser, L., (Eds.). (1970). *Families in crisis.* New York: Harper & Row.

Glisson, C.A., & Fischer, J. (1982). Use and non-use of multivariate statistics. *Social Work Research and Abstracts, 18,* 42-44.

Gochros, H.L. (1970). The caseworker-adoptive parent relationships in post-placement services. In A. Kadushin (Ed.), *Child welfare services.* New York: Macmillan.

Goldman, J., Stein, C.L., & Guerry, S. (1983). *Psychological methods of clinical assessment.* New York: Brunner/Mazel.

Goodall, J. (1986). *The chimpanzees of Gombe: Patterns of behavior.* Cambridge, MA: Belknap Press of Harvard University Press.

Gordon, W. (1984). Creating research-based practice principles: A model. *Social Work Research and Abstracts, 20,* 3-6.

Gottman, J.M. (1979). *Marital interaction.* New York: Academic Press.

Graham, J.R., & Lilly, R.S. (1984). *Psychological testing.* Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.

Green, G.R., & Wright, J.E. (1979). The retrospective approach to collecting baseline data. *Social Work Research and Abstracts, 15,* 25-30.

Grinnell, R.M., Jr. (Ed.). (1981). *Social work research and evaluation* (1st ed.). Itasca, IL: F.E. Peacock.

Grinnell, R.M., Jr., & Lieberman, A. (1981). Helping mentally retarded persons get jobs. In S.P. Schinke (Ed.), *Behavioral methods in social welfare* (pp. 209-220). New York: Aldine.

Grinnell, R.M., Jr., & Royer, M.L. (1983). Authors of articles in social work journals. *Journal of Social Service Research, 6,* 147-154.

Grinnell, R.M., Jr., & Williams, M. (1990). *Research in social work: A primer.* Itasca, IL: F.E. Peacock.

Groves, R.M. (1979). Actors and questions in telephone and personal interview surveys. *Public Opinion Quarterly, 43,* 190-205.

Groves, R.M. (1989). *Telephone survey methodology.* New York: Wiley.

Guy, R.F., Edgley, C.E., Arafat, I., & Allen, D. (1987). *Social research methods: Puzzles and solutions.* Boston, MA: Allyn & Bacon.

Hannah, G.T., & Risley, T.R. (1981). Experiments in a community mental health center: Increasing client payments for outpatient services. *Journal of Applied Behavior Analysis, 14,* 141-157.

Hansen, L.B., & Shireman, J.F. (1986). The process of emotional divorce: Examination of theory. *Social Casework, 67,* 323-331.

Hanson, J. (1989). *The experience of families of people with a severe mental illness: An ethnographic view.* Unpublished doctoral dissertation, University of Kansas.

Haynes, S.N. (1983). Behavioral assessment. In M. Hersen, A.E. Kazdin, & A.S. Bellack (Eds.), *The clinical psychology handbook* (pp. 397-425). New York: Pergamon.

Heap, K. (1979). *Process and action in work with groups.* Elmsford, NY: Pergamon.

Heffernan, J., & Turman, B. (1981). Searching the literature. In R.M. Grinnell, Jr. (Ed.), *Social work research and evaluation* (1st ed., pp. 46-56). Itasca, IL: F.E. Peacock.

Herzogg, E. (1959). *Some guidelines for evaluative research.* Washington, DC: U.S. Department of Health, Education and Welfare.

Hogarty, G. (1989). Meta-analysis of the effects of practice with the chronically mentally ill: A critique and reappraisal of the literature. *Social Work, 34,* 363-373.

Hogerty, G.F., & Ulrich, R. (1972). The discharge readiness inventory. *Archives of General Psychiatry, 26,* 419-426.

Holsti, O. (1969). *Content analysis for the social sciences and humanities.* Reading, MA: Addison-Wesly.

Hops, H., & Greenwood, C.R. (1981). Social skills deficits. In E.J. Mash & L.G. Terdal (Eds.), *Behavioral assessment of childhood disorders* (pp. 347-394). New York: Guilford.

Hoshino, G., & Lynch, M.M. (1985). Secondary analyses. In R.M. Grinnell, Jr. (Ed.), *Social work research and evaluation* (2nd ed., pp. 370-380). Itasca, IL: F.E. Peacock.

Huck, S.W., Cormier, W.H., & Bounds, W.G. (1974). *Reading statistics and research.* New York: Harper & Row.

Hudson, W.W. (1981). Development and use of indexes and scales. In R.M. Grinnell, Jr. (Ed.), *Social work research and evaluation* (1st ed., pp. 130-155). Itasca, IL: F.E. Peacock.

Hudson, W.W. (1982). *The clinical measurement package: A field manual.* Newbury Park, CA: Wadsworth.

Hudson, W.W. (1990). *Index of self-esteem.* Tempe, AZ: Walmyr.

Hudson, W.W., & Thyer, B.A. (1987). Research measures and indices in direct practice. In A. Minahan (Ed.). *Encyclopedia of social work* (pp. 487-498). Washington, DC: National Association of Social Workers.

Hyde, J.S., Fennema, E., & Lamon, S.J. (1990). Gender differences in mathematics performance: A meta-analysis. *Psychological Bulletin, 107,* 139-155.

Jackson, G.B. (1980). Methods for integrative reviews. *Review of Educational Research, 50,* 438-460.

Jenkins, S., & Norman, E. (1972). *Filial deprivation and foster care.* New York: Columbia University Press.

Johnson, J.M. (1975). *Doing field research.* New York: Free Press.

Kane, R.A. (1978). Encouraging MSW students to write for publication: A realistic goal of the research curriculum. *Journal of Education for Social Work, 14,* 78-85.

Kane, R.A. (1980). Testing incentives to encourage research activities in newly graduated practitioners: A follow-up study. In R.W. Weinbach & A. Rubin (Eds.), *Teaching social work research: Alternative programs and strategies* (pp. 68-80). New York: Council on Social Work Education.

Kaplan, A. (1964). *The conduct of inquiry: Methodology for behavioral science.* New York: Harper & Row.

Kerlinger, F. (1986). *Foundations of behavioral research* (3rd ed.). New York: Holt.

Kidder, L.H., & Judd, C.M. (1986). *Research methods in social relations* (5th ed.). New York: Holt, Rinehart & Winston.

Lake, D.G., Miles, M.B., & Earle, R.B., Jr. (1973). *Measuring human behavior: Tools for the assessment of social functioning.* New York: Teachers College Press.

Lambert, M.J., Christensen, E.R., & DeJulio, S.S. (Eds.). (1983). *The assessment of psychotherapy outcome.* New York: Wiley.

LaPiere, R. (1934). Attitudes and actions. *Social Forces, 13,* 230-237.

Lavrakas, P.J. (1987). *Telephone survey methods: Sampling, selection, and supervision.* Newbury Park, CA: Sage.

LeCroy, C.W., & Goodwin, C. (1988). New directions in teaching social work methods: A content analysis of course outlines. *Journal of Social Work Education, 19,* 43-49.

Light, R., & Pillemer, D. (1984). *Summing up: The science of reviewing research.* Cambridge, MA: Harvard University Press.

Lincoln, Y., & Guba, E. (1985). *Naturalistic inquiry.* Newbury Park, CA: Sage.

Locke, L.F., Spirduso, W.W., & Silverman, S. (1987). *Proposals that work: A guide for planning dissertations and grant proposals* (2nd ed.). Newbury Park, CA: Sage.

Maeser, N., & Thyer, B.A. (1990). Teaching boys with severe retardation to serve

themselves during family-style meals. *Behavioral Residential Treatment, 5,* 239-246.

Maloney, D.M. (1984). *Protection of human research subjects: A practical guide to federal laws and regulations.* New York: Plenum.

Marks, R. (1975). Research reporting. In N.A. Polansky (Ed.), *Social work research: Methods for the helping professions* (rev. ed., pp. 284-302). Chicago: University of Chicago Press.

Mash, E.J., & Terdal, L.G. (Eds.). (1976). *Behavior therapy assessment.* New York: Springer.

Maslach, C. (1982). *Burnout: The cost of caring.* Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.

Masson, J. (1985). *The assault on truth.* New York: Penguin.

Mayr, E. (1982). *The growth of biological thought: Diversity, evolution, and inheritance.* Cambridge, MA: Belknap Press of Harvard University Press.

McClelland, D.C. (1961). *The achieving society.* New York: Free Press.

Mendelsohn, H.N. (1982). Social work journals: A review. *Serials Review, 8,* 9-13.

Mendelsohn, H.N. (1987). *A guide to information sources for social work and the human services.* Phoenix, AZ: Oryx Press.

Miller, L.K., & Miller, O.L. (1970). Reinforcing self-help group activities of welfare recipients. *Journal of Applied Behavior Analysis, 3,* 57-64.

Mischel, W. (1968). *Personality and assessment.* New York: Wiley.

Morgan, D. (1988). *Focus groups as qualitative research.* Newbury Park, CA: Sage.

Mutschler, E. (1979). Using single-case evaluation procedures in a family and children's service center: Integration of practice and research. *Journal of Social Service Research, 2,* 115-134.

National Association of Social Workers (1978). *NASW standards for social work services in schools: Professional standards.* Washington, DC: Author.

National Association of Social Workers (1980). *National Association of Social Workers code of ethics.* Silver Spring, MD: Author.

National Association of Social Workers. (1986). *Encyclopedia of Social Work* (18th ed.). (3 vols). Silver Spring, MD: Author.

National Association of Social Workers. (1989). *NASW standards for the practice of clinical social work.* Silver Spring, MD: Author.

Nelsen, J. (1981). Issues in single-subject research for nonbehaviorists. *Social Work Research and Abstracts, 17,* 31-37.

Nelson, R.O. (1981). Realistic dependent measures for clinical use. *Journal of Consulting and Clinical Psychology, 49,* 168-182.

Nelson, R.O., & Barlow, D.H. (1981). Behavioral assessment: Basic strategies and initial procedures. In D.H. Barlow (Ed.), *Behavior assessment of adult disorders* (pp. 13-43). New York: Guilford.

Nunnally, J.C. (1975). *Introduction to statistics for psychology and education.* New York: McGraw-Hill.

Nurius, P.S., & Mutschler, E. (1984). Use of computer-assisted information processing in social work practice. *Journal of Education for Social Work, 20,* 83-94.

Patton, M. (1980). *Qualitative evaluation methods.* Newbury Park, CA: Sage.

Polster, R.A., & Lynch, M.A. (1985). Single-subject designs. In R.M. Grinnell, Jr. (Ed.), *Social work research and evaluation* (2nd ed., pp. 381-431). Itasca, IL: F.E. Peacock.

Poser, E.G. (1966). The effects of therapists' training on group therapeutic outcome. *Journal of Consulting Psychotherapy, 30,* 283-289.

Powdermaker, H. (1966). *Stranger and friend.* New York: Norton.

Reamer, F.G. (1979). Fundamental ethical issues in social work: An essay review. *Social Service Review, 53,* 229-243.

Reamer, F.G. (1982). *Ethical dilemmas in social service.* New York: Columbia University Press.

Reamer, F.G. (1983). Ethical dilemmas in social work practice. *Social Work, 28,* 31-35.

Reid, D.H. (1987). *Developing a research program in human service agencies: A practitioner's guidebook.* Springfield, IL: Charles C. Thomas.

Reid, W.J., & Shyne, A. (1969). *Brief and extended casework.* New York: Columbia University Press.

Reid, W.J., & Smith, A.D. (1989). *Research in social work* (2nd ed). New York: Columbia University Press.

Rhodes, M.L. (1985). Gilligan's theory of moral development as applied to social work. *Social Work, 30,* 101-105.

Richmond, M. (1917). *Social diagnosis.* New York: Russell Sage Foundation.

Robinson, J.P., & Shaver, P.R. (1973). *Measures of social psychological attitudes* (rev. ed.). Ann Arbor, MI: Institute for Social Research.

Rokach, A. (1988). The experience of loneliness: A tri-level model. *Journal of Psychology, 122*, 531-544.

Rosenberg, J. (1977). Veterans' perception of their hospital care. *Social Work Research and Abstracts, 13*, 30-34.

Rosenhan, D. (1973). On being sane in insane places. *Science, 179*, 250-258.

Rosenthal, R. (1979). The file drawer problem and tolerance for null results. *Psychological Bulletin, 41*, 638-641.

Rosenthal, R. (1984). *Meta-analytic procedures for social research*. Newbury Park, CA: Sage.

Rosenthal, R., & Rubin, D.B. (1982). A simple, general-purpose display of magnitude of experimental effect. *Journal of Educational Psychology, 74*, 166-169.

Rothery, M. (1980). *The contribution of science to social work practice theory and education: Implications for the development of an empirically grounded knowledge base* (Working Papers on Social Welfare in Canada). Toronto: University of Toronto Faculty of Social Work.

Rubin, A., Conway, P.G., Patterson, J.K., & Spence, R.T. (1983). Sources of variation in rate of decline of applications to MSW programs. *Journal of Education for Social Work, 19*, 48-58.

Russell, D. (1984). *Sexual exploitation: Rape, child sexual abuse, and workplace harassment*. Newbury Park, CA: Sage.

Salman, L. (1987). *Listen to the people*. Oxford: World Bank/Oxford Press.

Sattler, J.M. (Ed.). (1988). *Assessment of children* (3rd ed.). San Diego, CA: Jerome M. Sattler Publications.

Schinke, S.P. (1985). Ethics. In R.M. Grinnell, Jr. (Ed.), *Social work research and evaluation* (2nd ed., pp. 101-114). Itasca, IL: F.E. Peacock.

Schneidman, E. (1985). At the point of no return. *Psychology Today, 19*, 55-58.

Schoggen, P. (1989). *Behavior settings: A revision and extension of Roger G. Barker's "Ecological Psychology."* Stanford, CA: Stanford University Press.

Schuman, H. (1972). Two sources of antiwar sentiment in America. *American Journal of Sociology, 78*, 513-536.

Schuman, H., & Converse, J.M. (1971). The effects of black and white interviewers on black responses. *Public Opinion Quarterly, 35*, 44-68.

Schweder, R., & Fiske, D. (1986). Introduction: Uneasy social science. In D. Fiske & R. Schweder (Eds.), *Metatheory in social science: Pluralisms and subjectivities*. Chicago: University of Chicago Press.

Shyne, A.W. (1975). Exploiting available information. In N.A. Polansky (Ed.), *Social work research: Methods for the helping professions* (rev. ed., pp. 109-130). Chicago: University of Chicago Press.

Siegel, D.H. (1988). Integrating data-gathering techniques and practice activities. In R.M. Grinnell, Jr. (Ed.), *Social work research and evaluation* (3rd ed., pp. 465-482). Itasca, IL: F.E. Peacock.

Simon, J. (1969). *Basic research methods in social science*. New York: Random House.

Simon W. (1973). Positivism in Europe to 1900. In P. Wiener (Ed.), *Dictionary of the history of ideas* (Vol. III, pp. 532-538). New York: Scribner's.

Singer, E., Frankel, M.R., & Glassman, M.B. (1983). The effect of interviewer characteristics and expectations on response. *Public Opinion Quarterly, 47*, 68-83.

Sluckin, A. (1989). Behavioral social work treatment of childhood nocturnal enuresis. *Behavior Modification, 13*, 482-497.

Smith, N.J. (1988). Formulating research goals and problems. In R.M. Grinnell, Jr. (Ed.), *Social work research and evaluation* (3rd ed., pp. 89-110). Itasca, IL: F.E. Peacock.

Spradley, J. (1979). *The ethnographic interview*. New York: Holt, Rinehart & Winston.

Staats, A.W., & Butterfield, W. (1965). Treatment of nonreading in a culturally deprived juvenile delinquent: An application of reinforcement principles. *Child Development, 36*, 925-942.

Stocks, J.T., Thyer, B.A., & Kearsley, M. (1987). Using a token economy in a community-based residential program for disabled adults: An empirical evaluation leads to program modification. *Behavioral Residential Treatment, 1*, 173-185.

Strauss, M., Gelles, R., & Steinmetz, S. (1980). *Behind closed doors: Violence in the American family*. Garden City, NY: Anchor Books.

Strube, M., & Hartman, D. (1983). Meta-analysis: techniques, applications and functions. *Journal of Consulting and Clinical Psychology, 51*, 14-27.

Stuart, P. (1988). Historical research. In R.M. Grinnell, Jr. (Ed.), *Social work research and evaluation* (3rd ed., pp. 342-361). Itasca, IL: F.E. Peacock.

Stuart, P., & Engeldinger, E. (1990). Library instruction in social work education: New technologies for the 1990's. Paper presented at the Annual Program Meeting of the Council on Social Work Education, Reno, NV.

Stuart, R.B. (1967). Behavioral control of overeating. *Behavior Research and Therapy, 5*, 357-365.

Sunberg, N.D. (1977). *Assessment of persons*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.

Survey Sampling, Inc. (1990). *A survey researcher's view of the U.S.* Fairfield, CN: Author.

Swingle, P. (1973). *Social psychology in natural settings: A reader in field experimentation*. Chicago: Aldine.

Tallent, N. (1983). *Psychological report writing* (2nd ed.). Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.

Taylor, J.B. (1975). Law school stress and the Deformation Professionelle. *Journal of Legal Education, 27*, 251-267.

Taylor, J.B. (1977). Toward alternative forms of social work research: The case for naturalistic methods. *Journal of Social Welfare, 12*, 123-145.

Taylor, S., & Bogdan, R. (1984). *Introduction to qualitative research methods: The search for meanings*. New York: Wiley.

Thomas, E.J. (1975). Uses of research methods in interpersonal practice. In N.A. Polansky (Ed.), *Social work research: Methods for the helping professionals* (rev. ed., pp. 254-283). Chicago: University of Chicago Press.

Thorndike, R.L., & Hagen, E. (1969). *Measurement and evaluation in psychology and education* (3rd ed.). New York: Wiley.

Thyer, B.A. (1987). *Treating anxiety disorders: A guide for human service professionals*. Newbury Park, CA: Sage.

Thyer, B.A., & Curtis, G.C. (1983). The repeated pretest-posttest single-subject experiment: A new design for empirical clinical practice. *Journal of Behavior Therapy and Experimental Psychiatry, 14*, 311-315.

Thyer, B.A., & Geller, E.S. (1987). The "buckle-up" dashboard sticker: An effective environmental intervention for safety belt promotion. *Environment and Behavior, 19*, 484-494.

Thyer, B.A., Geller, E.S., Williams, M., & Purcell, E. (1987). Community-based "flashing" to increase safety belt use. *Journal of Experimental Education, 55*, 155-159.

Thyer, B.A., Irvine, S., & Santa, C. (1984). Contingency management of exercise by chronic schizophrenics. *Perceptual and Motor Skills, 58*, 419-425.

Thyer, B.A., & Thyer, K.B. (1992). Single-system research designs in social work practice: A bibliography from 1965 to 1990. *Research on Social Work Practice, 2*, 99-116.

Tobler, N.S. (1986). Meta-analysis of 143 adolescent drug prevention programs: Quantitative outcome results of program participants compared to a control or comparison group. *The Journal of Drug Issues, 16*, 537-567.

Toseland, R.W., & Rossiter, C.M. (1989). Group interventions to support family caregivers: A review and analysis. *The Gerontologist, 29*, 438-448.

Toseland, R.W., Rossiter, C.M., & Labrecque, M.S. (1989). The effectiveness of peer-led and professionally led groups to support family caregivers. *The Gerontologist, 29*, 465-471.

Tripodi, T. (1974). *Uses and abuses of social research in social work*. New York: Columbia University Press.

Tripodi, T. (1983). *Evaluative research for social workers*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.

Tripodi, T. (1985). Research designs. In R.M. Grinnell, Jr. (Ed.), *Social work research and evaluation* (2nd ed., pp. 231-259). Itasca, IL: F.E. Peacock.

Tripodi, T., Fellin, P.A., & Meyer, H.J. (1983). *The assessment of social research: Guidelines for the use of research in social work and social service* (2nd ed.). Itasca, IL: F.E. Peacock.

U.S. Bureau of the Census (1987). *Statistical abstract of the United States, 1988*. Washington, DC: Author.

Underwood, L.A., Figueroa, R.G., Thyer, B.A., & Nzeocha, A. (1989). Interruption and DRI in the treatment of self-injurious behavior among mentally retarded and autistic self-restrainers. *Behavior Modification, 13*, 471-481.

Van Maanen, J. (1988). *Tales of the field: On writing ethnography*. Chicago: University of Chicago Press.

Van Maanen, J., Dabbs, J.M., Jr., & Faulkner, R.R. (Eds.). (1982). *Varieties of qualitative research*. Newbury Park, CA: Sage.

Videka-Sherman, L. (1988) Meta-analysis of research on social work practice in mental health. *Social Work, 33*, 325-38.
Walker, L. (1979). *The battered woman*. New York: Harper & Row.
Warwick, D., & Lininger, C. (1975). *The sample survey: Theory and practice*. New York: McGraw-Hill.
Webb, E., Campbell, D., Schwartz, R., & Sechrest, L. (1966). *Unobtrusive measures: Nonreactive research in the social sciences*. Chicago: Rand McNally.
Weber, R.P. (1984). Computer-aided content analysis: A short primer. *Qualitative Sociology, 7*, 126-147.
Weinbach, R.W. (1988). Agency and professional contexts of research. In R.M. Grinnell, Jr. (Ed.), *Social work research and evaluation* (3rd ed., pp. 25-41). Itasca, IL: F.E. Peacock.
Weinbach, R.W., & Grinnell, R.M., Jr. (1991). *Statistics for social workers* (2nd ed.). White Plains, NY: Longman.
Weingarten, H.R. (1988). Late life divorce and the life review. *Journal of Gerontological Social Work, 12*, 83- 97.
Wicker, A.W. (1981). Nature and assessment of behavior settings: Recent contributions from the ecological perspective. In P. McReynolds (Ed.), *Advances in psychological assessment* (Vol. 5, pp. 22-61). San Francisco: Jossey-Bass.
Williams, M., Thyer, B.A., Bailey, J.S., & Harrison, D.F. (1989). Promoting safety belt use with traffic signs and prompters. *Journal of Applied Behavior Analysis, 22*, 71-76.
Williamson, J.B., Karp, D.A., Dalphin, J.R., & Gray, P.S. (1982). *The research craft*. Boston, MA: Little Brown.
Wong, S.E., Terranova, M.D., Bowen, L., Zarate, R., Massel, H.K., & Liberman, R.P. (1987). Providing independent recreational activities to reduce stereotypic vocalizations in chronic schizophrenics. *Journal of Applied Behavior Analysis, 20*, 77-81.
Wong, S.E., Woolsey, J.E., & Gallegos, E. (1987). Behavioral treatment of chronic schizophrenic patients. *Journal of Social Service Research, 4*, 4-35.
Woodrum, E. (1984). Mainstreaming content analysis in social science: Methodological advantages, obstacles, and solutions. *Social Science Research, 13*, 1-19.
Wurman, R. (1989). *Information anxiety*. New York: Doubleday.
Zarit, J., Rever, K., & Back-Peterson, J. (1980). Relatives of the impaired elderly: Correlates of feelings of burden. *The Gerontologist, 20*, 649-655.
Znanieki, F. (1934). *The method of sociology*. New York: Farrar and Rinehart.
Zook, A., Jr., & Sipps, G.J. (1985). Cross-validation of a short form of the Marlowe-Crowne social desirability scale. *Journal of Clinical Psychology, 41*, 236-238.

الفهرس

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الجزء الثالث:

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

تمت الطباعة في دار ابن حزم للطباعة